جامعة الجزائر

معهد الفلسفة

تغيير النظام الزراعي في الجزائر

وأبعاده الثقافية

المرحلة: 1971 - 1978

رسالة لنيل: دكتوراه الحلقة الثالثة

تقديم: عبد القادر بليمان

إشراف: الدكتور: عبد الله شريط

السنة الجامعية: 1984-1985

المقدمـــة :

- كانت المشكلة الاجتماعية في الجزائر ، داخل الإطار الاستعماري قائمة على ال
السياسي ، حيث كانت الجنسية الفرنسية هي الحد الذي يفصل بين مجتمعين :
مجموعة تستعمل الدولة كجهاز لترقية مشروعاتها الاقتصادية والثقافية بدون
ومجتمع تقف هذه الدولة هذه الدولة أمام ارادته في تطوير قاعدته الاقتصا
وبعث مشروعه الثقافي التاريخي .
فالظاهرة الاستعمارية بهذا الشكل ، كانت مشروعا للتخلف الاقتصادي
والسياسي ، بالنسبة للمجتمع الجزائري .
ولئن كان ~~المجتمع~~ تقدم المجتمعات الافريقية والشرقية ، قد كان في
الى الاحتكاك بالنهضة العلمية والتقنية في الغرب في تلك المرحل
التاريخية ، فان المجتمع الجزائري ظل مبعدا عن الاحتكاك به
. فمن حيث الكم ظل أكثر من ثلاث أرباع المجتمع يعيش على الزراعة
ويعتمد فيها على طرق انتاج معاشية متدهورة .
. ومن ناحية الكيف بقي هذا المجتمع أشد ارتباطا بالحياة التقليد
التي تسيطر عليها الأمية والجهل ، والخضوع السلبي للقدر الذ
فالظاهرة الاستعمارية توسعت واستمرت ، بفضل تشتيت نظام الملكية الز
وتحطيم الزعامات الهامة المحركة للضمير الديني والشعور الوطني في الب
وتحويل المجتمع الجزائري الزراعي الى مجرد خزان اجتماعي يمد ال
الاستعمارية بقوى الشغل .
ومن هنا فان الريف ظل هو البعد الحقيقي للمشكلة الاجتم
والمكان الأساسي لردود الفعل السياسية .. وأن أساس هذ
المشكلة هو فرض التخلف على النظام الزراعي .
من هنا يمكن أن نتساءل عن المكانة التي أعطيت لهذه الشكل
داخل الدولة الجزائرية الحديثة .
الظاهر أن المجموعة الريفية كانت تعطى لها أهمية
في المشاريع .

الايديولوجية الوطنية : من توصيات حزب نجم شمال افريقيا ، الـ
طرابلس، قبيل تسلم جبهة التحرير الوطني للسلطة في البلا
ولئن ظل الاهتمام بالمجتمع الريفي جزئيا ، خلال العشرية الأولى
تلت الاستقلال ، حيث لم يتعد مشروع التسيير الذاتي الفلا
القطاع الحكومي المؤمم من المعمرين الأوروبيين .
فان هذا القطاع كان يؤجل المشكلة ولكنه لا يصرف النظر
فالوضعية الاجتماعية في الريف ظلت طيلة هذه المرحلة، مـ
المهام الأساسية، التي كانت السلطة العليا تربط بها شرعيتها في
بحيث أن دور الريف في الكفاح الوطني ، ظل من بين الدوافع العقا
لتطبيق العدالة الاجتماعية ~~xxxxx~~ والمساواة في البلاد .

وينبغي أن نلاحظ أن ازالة الاستعمار منذ 1962، قد أدخلت مـ
أخرى على المشكلة الاجتماعية في الريف
لأن الاستقلال فتح الطريق أمام قطاعات جديدة : كالصنـ
والتكوين والتسيير الاداري والسياسي ، الخ - ومن هنا فان عـ
بروز مشروع سياسي شامل للتغيير خلال العشرية الأولى (زراعي)
الاستقلال ، يفترض أن انجذاب القوى البشرية الريفية نحـ
القطاعات، سيبقى هو الوسيلة الممكنة ، للخروج من التناقـ
الذي يفرضه عدم التوازن في النمو بين القطاعات .
ان تطوير الدولة في هذه المرحلة، من خلال الالحاح عـ
قطاعين عموميين : الصناعة ، وتكوين الاطارا
البشرية يدفع الى التساؤل عن طبيعة النمـ
السياسي المترتب عن هذا الاختيار وعلاقته بالمشكـ
الأصلية في البلاد .

فالتصنيع يمكن أن يساعد على توسيع حركـ
التمدين والنزوح الريفي ، ويؤثر على الارتباط بالأرض
والانتاج الطبيعي .

أما التكوين فيعني في جزء كبير منه: فتح الطريق أمام قطاع بشري واسع، من أجل الحصول على المعرفة الضرورية، المراقبة وتسيير المصالح العمومية في المجتمع، بواسطة أجهزة الدولة.

وبذلك يصبح التصنيع، والمعرفة هما السبيل الأساسي للترقية الاجتماعية والاقتصادية أمام الفرد.

ان هذا المجتمع التكنوبيروقراطي الذي يلعب الدور الهام في البلاد هو الذي سيحتل الصدارة داخل أجهزة الدولة باعتبار أن الدولة ليست فكرة أو بناء "في ذاته" بل هي كيان انساني يستمد معناه من سياق العلاقات المتغلبة داخل المجتمع العام لحياة المجتمع.

وبمعنى آخر هي شكل السلطة المتغلبة داخل المجتمع وفعلا فانه انطلاقا من وعيه بتخلف وضعيته وعلاقته بالدولة بقي المجتمع الريفي يلجأ الى تغيير القطاع الاقتصادي، أي هجر الفلاحة من أجل تدارك الفرق الاجتماعي والثقافي والسياسي الذي يفصله عن القطاعات الاجتماعية الأخرى، وبذلك بقي هو البعد الموضوعي للمشكلة الاجتماعية في البلاد والقطاع الأكثر تخلفا وفقرا.

لقد تدخل سنة 1971 مشروع لاصلاح النظام الزراعي، اقترن محتواه باحداث بنيات جديدة، أعطيت لها دلالات ثقافية وايديولوجية غير عادية، كالتنظيم التعاوني للانتاج والتسيير الفلاحي، والتحويل العمراني للريف، والتنظيم السياسي للفلاحين، بحيث كانت حلقات هذا الاصلاح تتوقع، تجاوز البنية الاجتماعية القديمة في الريف، والبنية البيروقراطية للسلطة في أجهزة الدولة وتثبيت قيم اجتماعية جديدة تستمد مرجعها من الفلسفة الاشتراكية.

هل كان الأمر اذن يتعلق بمشروع لبناء نموذج اجتماعي - سياسي فيزيوقراطي خاص في المنطقة بل وفي العالم؟ أي بدولة تستمد قوتها الاقتصادية من الانتاج الفلاحي، وتبني الديموقراطية الاجتماعية بواسطة القوة السياسية للتعاونيات الفلاحية وليس بواسطة القوة السياسية للطبقة العمالية.

ان هذا الحدث الايديولوجي - السياسي هو الذي يشكل موضوع البحث في هذه الرسالة حيث سنحاول اكتشاف الأبعاد المفترضة، وعرضها على محك الوقائع والنتائج.

ولتحقيق ذلك نقترح خمس مستويات للبحث :

1) - المستوى الأول : نحاول فيه اكتشاف المشكلة الاجتماعية، وتطورها منذ تعرض المجتمع لأثر النظام الاستعماري ... الى غاية ظهور المشروع الذي يقترح حلا شاملا لهذه المشكلة .

2) - المستوى الثاني : نتعرض فيه للغايات والأبعاد التي يعطيها الخطاب الايديولوجي السياسي .. للمجتمع الجديد .

3) - المستوى الثالث : نحاول من خلاله اكتشاف الأثر المنتظر للمشروع على شكل ممارسة السلطة من طرف الاطارات البيروقراطية وحدود هذا الأثر في الواقع .

4) - المستوى الرابع : نخصصه للتحقق من أثر المشروع أو متغيراته الأساسية (التعاون ، والقرية الاشتراكية) على البنية الاجتماعية الريفية .

5) - المستوى الخامس : نتعرض فيه لاجمال المكانة التي أعطيت للمجتمع الريفي داخل البرامج الايديولوجية الوطنية واقتراح اطار لتفسير التحدي الذي انتهى اليه المشروع السياسي الزراعي الأخير .. في الواقع .

الفهـــــــــــرس

الصفحـــــــة

4- الفصل الرابع : المشروع السياسي الزراعي والبناء الاجتماعي الريفي

5- الفصل الخامس :

مكانة المجتمع الريفي في السياق السياسي لتطور الدولة والمجتمع

المشكلة الاجتماعية الزراعية ... من النشأة الى مشروع الحل الشامل

المبحث الأول :

1) المشكلة الزراعية بعيد الاستقلال

إن بحث التجربة الجزائرية الحديثة ، من أوجهها السياسية والاجتماعية والايديولوجية يتطلب تحليل مرحلة الانطلاق الأولى ، أي المرحلة التي تلت الاستقلال .

لأن الأحداث التي برزت في هذه المرحلة أعطت للتجربة خصائصها المميزة .
أكثر مما أعطتها أياها النصوص والقيادات .

وأبرز مثال لذلك هي الإرادة التلقائية التي نهضت للدفاع عن القاعدة الزراعية العصرية ، والتي راهن المستوطنون الأوروبيون من خلال تركهم المفاجئ لها ، على تحطيم الاقتصاد الوطني ، وشل البلاد .

فالقاعدة الزراعية " الأوروبية " كانت تشكل أهم الاستغلالات الزراعية الكبرى في البلاد وتقع في المناطق الساحلية والداخلية الخصبة ، ومن هنا كان شغورها في فترة حساسة من موسم الحصاد والجني .. فرض منذ البداية مهاما غير عادية على العمال ، الذين وجدوا أنفسهم يجابهون وضعا غير عاد .. يتطلب حماية المزارع وضمان سير الإنتاج والعمل .

كان الموقف بالنسبة لهؤلاء العمال يفرض تحمل مسؤولية غير محددة ومبادرات غير مقننة في الوقت الذي أنهارت فيه القوة السياسية المستعمرة ، وأنشغلت فيه القيادة الوطنية بما عرف " بأزمة السلطة " غداة مؤتمر طرابلس .

هكذا بقي الطريق مفتوحا لما سمي "بالعفوية الشعبية " ، للتصرف بدون ((ضغط لا من قوة خارجية ولا من سلطة عليا)) (1) بحيث كان الأمر بيدو وكأن ((الجماهير الفلاحية التي أغتصبت وجردت من أراضيها طيلة المرحلة الاستعمارية ، قد تحقق

1-Ahmed MEHSAS-L'autogestion en Algérie.Antropos Paris 1975-P42

حلمها بعودة الأرض اليهـــا ولم تكن القيود التي فرضتها أتفاقيات إيفيان تلزمها الآن السلطة التي ألترمت بها كانت غير موجودة لتقطع الطريق أمامها ، فقد أصبحت الجماهير هـــي السلطـــــة". (1)

والواقع أنه من الصعب أن نفترض عقيدة محددة لتنظيم العمل والتسيير داخل هذه المزارع أبتداء من طبيعة القرارات الفورية المتخذة الى كيفية توزيع المسوءوليات والمهام.. بالرغم من بعض الآراء التي توءكد على " الدلالة الاجتماعية" (2) لهذه المواقف والدور " الحاسم " الذي شكلته ، فالافكار " الاجتماعية الثورية" كانت محصورة في فئات محدودة من الاطارات الحزبية التي كانت من قبل تمارس نشاطها سريا وفي اطار سياسي أملـــــى يحكم ظروف الاستعمار ... (3) أما الافكار على مستوى القاعدة الاجتماعية الواسعة فقد بقيت مجرد خليط من التيارات والاتجاهات التي أجلت تناقضاتهـــا وجمدت خلافاتها الى مابعد الاستقلال .

واذا كانت الثورة التحريرية قد توفرت على على " اعلام رسمي " تلقاه الشعـــــب عن طريق المكافحـــين مباشرة منتشـــــرا في شرح أسباب المقاومة وأهداف المستقبــــــل. فان هذا النظام الاعلامي لم يتعد أثره بعد الاستقلال مجرد التأكيد على الانضباط والانتظـــار ، بحكم أنشغال السلطة التي كانت توجههـــــــــــه .

ومع ذلك فان القوى الاجتماعية المختلفة لم تقف موقف المتفرج على الاحـــــداث بحيث دخل العمال والمناضلون في جهات مختلفة ضد التعاقدات السرية بين المعمرين وبعض الجزائريين ، من أجل قطع الطريق عن عملية شراء المزارع .. وذلك بواسطة اعلان

1-Mohamed HARBI-Conférence prononcée à PARIS le 22Mars 1965
2-Ahmed MAHSAS-Op.cité P.40
3) د/ عبد الله شريط ، المشكلة الايديولوجيـــة وقضايا التنمية ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائـــــر 1980 ص56 .

شغور هذه المزارع ووضعها تحت مسؤوليه لجان للتسيــــير ..

هكذا ظهرت الاشكال الاولى للاندفاع نحو التسيير الجماعي ، وتحققت بصـــورة واضحة على مستوى التوزيع الديموقراطي للمهام ..

فالجهد الذي جسدته هذه المبادرات على مستوى نصف مزارع الاوروبييـــن في الجزائر تقريبـــا ، عكس التوترات الاولى لمحاولة التوحيد بين مهمة التسيير ومهمة الانتاج خارج اطار الملكية الفرديـــة ..

غيرأن هذا السلوك لم يكن صادرا سوى عن " ترقب " لقرارات عادلة تجسد أمنيـــة الاخوة التي وحدت بين أبناء الشعب ابان الكفاح اذ من الصعب أن نذهب بعيدا في تعريف الالتزام الارادي لعمال كانوا يتصرفون في الواقع بدون عقيدة واضحة للعمل ولا قواعـــــد تنظيمية للتطبيق .. بحيث كان مرجعهم الاساسي هم الناضلون وأعضاء جيش التحرير الذين كانوا هم أنفسهم يعيشون حالة انتظار ... إن الاسابيع الاولى للاستقلال قد شهدت تحقق اللقاء التاريخي بين الشعب و " أبطاله الثوار " وكان هذا اللقاء الاخوي فرصة للبعض من أجل الحصول على المكانة الهامة داخل " داخل اللجان المحلية الخاصة " التي كان تشكلها جيش التحرير لتحل محل النظام المنهار ، وأستغلال هذه المكانة لتمرير عمليات التعاقـد من الاوروبيـــين والاستيـــلاء على المزارع أو الالات ..

من هنا دخل شعـــار التضامن الوطني مرحلة التوتر بشكل غامض في وعي الجموع الشعبية من خلال مواقف الغضب الصامت ، ضد المضاربات التي كان يساعد عليها حـــتى بعض المسؤولين من الثـــوار ..

وبالرغم من ذلك فان " المبادرة النضالية " كسمة اجتماعية سياسية ترسخت فيـــي سلوك " الثـــوار " بفعل ظروف الكفاح ، قد شكلت عاملا هاما في دعم الاحساس الشعبي العام بضرورة المحافظة على هذه المزارع وابعاد المضاربين عنها .. اذ ساعد المناضلون

وإطارات جيش التحرير على تعيين لجان التسيير ، من خلال نشاط أكثر دلالة من مجرد العفوية الشعبية التي وقفتها الجموح لواسعة من العمال والشعب بصفة عامة .. على أساس أن توقع " اصلاح زراعي في الجزائر " وتوزيع الأرض على من هم أكثر احتياجا " (1) لم تكن بالأمر المجهول أو المنسي بالنسبة لأعضاء جبهة التحرير مناضليها ومقاتليها منذ انعقاد مؤتمر الصمام في أحضان الريف سنة 1956 .

وهكذا جاء التساند في الريف في هذه المرحلة بين المناضلين واطارات جيش التحرير من جهة وعمال المزارع من جهة أخرى ليشكل الفعل المعاكس لنشاط الفئات الاجتماعية التي كانت تنتظر من الاستقلال أن يمنحها الحرية والاستقرار لتوسع مواردها ونشاطاتها حسبما يسمح بمأسلوب التبادل الحر .

بحيث حوصرت عمليات التبادل منذ البداية ، ووصف أصحابها " بانتهازيي 19 مارس والمعمرين الجدد " الخ .. ودخلت الأجهزة الادارية القائمة في الميدان ، البلدية ، الدائرة شركات الاحتياط العقاري ... لدعم لجان التسيير وتعميمها داخل لمزارع الشاغرة .

لكن هل يمكن الاعتماد على هذه الشواهد والتأكيد على أن هذا الرفض كان له دلالة ايديولوجية وسياسية تنم عن أختيار " التسيير الجماعي " من طرف هذه القوى المختلفة ، والتعلق بهذا التنظيم بوصفه التزاما سياسيا ثابتا ..

الواقع أن هذا الاتفاق في المواقف كان اتفاق " واقع " ولم يكن اتفاقا عقائديا ، فالعمال كان حافزهم الاساسي من مقاومة البيع : هو مواجهة احتمال فقدان العمل في هذه المزارع .

---

1) نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني (1954ـ1962) نشر وزارة الاعلام والثقافة سنة 1976 (مقتطفات من منهج الصومام) .

أما القوى الأخرى فان بحثها عن آفاق جديدة لممارسة السلطة والقيادة كان يتجلى أكثر فأكثر من خلال جعل دور العمال في هذه المزارع دورا هامشيا ، واحتكار سلطة المراقبة على الامتثال والتسويق بدعوى انعدام الكفاءة وروح المشؤولية لدى هؤلاء العمال ..

ومهما يكن فان مواقف قوى أجتماعيه مختلفة ، ألتأمت على مستوى المزارع الشاغره ، وترابطت فيها سلسلة من الجهود ، وجدت دعما شاملا من طرف الرأي العام الوطني ، الذى استنكر جر مشكل الأملاك الأوروبية الاستعمارية بواسطة البيع وفي ظروف غامضة .. واذا كان انضباط تلك القوى الوطنية لم يكن يشكل حقيقة صلبة وتقليدا متماسكا ، فانه عطل نشاط الفئات التي حاولت أن تبرز نفسها : كوسيط أكثر ثقة بالنسبة للبائعين الأوروبيين .

فالارهاصات الأولى لتغيير متوقع على مستوى القطاع الفلاحي ، الاستعماري المدعمة بخبرة وطنية شاملة على أملاك " الشعب " دفعت شيئا فشيئا بالمضاربات المتسرعة خارج المزارع ، وأعطت لحركة العمال واطارات جيش التحرير والمناضلين ، الشرعية التي فتحت الباب للتغيير الفعلي داخل هذا القطاع ، فيما بعد .

بحيث تجاوز هذا التيار ـ عمليا ـ المراسيم (1) التي أتخذتها الهيئة التنفيذية المؤقتة التي كلفت بتسيير البلاد في المرحلة الانتقالية ، وان هادفة الى وقف تشكيل لجان التسيير توقعا لاعادة الملاك الأوروبيين بعد استقرار الوضع . طبعا لاتفاقيات إيفيان..

وكما خيب هذا التيار آمال " المعمرين " القدماء فقد خيب أيضا آمال البرجوازية العقارية بعد الاستقلال .

لقد جاء تدخل الحكومة الأولى في البلاد ليكرس تحكم العمال في هذه المزارع حيث جاء قرار وقف التعاقدات العقارية في أكتوبر 1962 متماشيا في اتجاه واحد مع قرارات مارس 1963 ـ

---

(1)

الي أعطت للجان التسيير الطابع الرسمي لصالح تيار معارض للبرجوازية التي منعـــت من توسيع قاعدتها الزراعية ومن ثمه نفوذها السياسي ، وتحويل علاقة القوة لصالح الكادحين من الفـــلاحين ..

ان هذه القرارات في حد ذاتها تثير التساؤل حول مستقبل التيارات التاريخية المتعايشة في جبهة سياسية واحدة . . لكن التقدم في تحليل الحلال السياسي للمشكلـــة الزراعية يتطلب بحث نشأة هذه المشكلة قبل الاستقلال ، والنتائج الاجتماعية السياسيـــة التي سوف تؤثر على كيفية الحلال .

المبحث الثاني

المشكلة الزراعية قبل الأستقلال

أ ـ تفكيك النظام العقاري الجزائري وحركة الاستيطان الأوروبية:

استغلت الرأسمالية الفرنسية الانتصار العسكري في الجزائر من أجل توسيع حركة رؤوس الأموال بتمويل التوطين الكثيف للمعمرين ، لكنها واجهت مشكلتين رئيسيتين ناتجتين عن طبيعة كل من البنية الجغرافية والبنية الاجتماعية . أي انعدام الوسائل القاعدية من جهة وارتباط السكان جماعيا بالارض من جهة أخرى . .

من هنا كان تفتيت الأرض الجزائرية للاستعمار بغرض توسيع المنشآت القاعدية ، طرق . مدن الخ . . وتفكيك النظام الاجتماعي بواسطة بناء اداري مركزي يضمن أمن واستقرار" الاستعمار" . .

واذا كانت الآلة الليبيرالية قد وجدت منذ البداية دعما ماديا من طرف " المتروبول" لتوسيع المنشآت القاعدية فان النظام الاجتماعي الذي تعايشت معه الادارة العسكرية الفرنسية قد أصبح العائق الحقيقي أمام المستوطنين لأن أعتماد العسكريين الفرنسيين على الأعيان المحليين في البداية لبسط النفوذ السياسي على البلاد ، قد دعم سلطة الملاك الكبار المحليين وتم تحقيقهم عن توسيع أملاكهم وخاصة "الخلفاء والباشاغوات" " والقياد " ، الذين جمعوا بين الملكية الواسعة وصلاحية جمع الضرائب واختصاصهم من الادارة العسكرية .

لكن الليبيرالية التي كان يعتمد عليها توسع المعمرين المدنيين دخلت في تناقض حقيقي مع نفوذ هذه " الأرليجارشية" المحلية والنظام الاجتماعي للملكية العقارية بصفة عامة وظهرت الحاجة الى تحطيم السلطة السياسية " للدور" التقليدية الكبرى من أجل فرض سلطة مدنية يمسك بزمامها المعمرون...

ومن هنا بدأت حركة "توظيف هؤلاء الحكام" (1) تمهيدا لتدجينهم واضعاف نفوذهم ثم عزلهم حسبما تسمح به علاقات القوى .. وتحويل الاستعمار من الهيمنة السياسية للعسكريين الى الهيمنة الاجتماعية والاقتصادية للمستوطنين، وفي نفس الوقت انطلقت عملية تفكيك وسيلة اعادة انتاج هذه القوى أي الملكية الجماعية ، بواسطة قوانين الملكية المعروفة الصادرة في سنوات . 1863، 1873، 1887، 1897 (2)

لقد كانت عملية الاستعمار في البداية تقوم على المصادرة المباشرة وتأسيس القرى الاستيطانية الزراعية ، بحيث كان انشاء المئات من القرى الاستعمارية التي تضم مستأجرين مستقلين ، ومدعمين بالمساعدات المختلفة ، يفترض نشاطا اقتصاديا يستمد نموه من التبادل الفردي الحر ويستلزم تدخل مؤسسات الوصاية الادارية والسياسية محكمة وموثقية وبنك الخ ، وبذلك شكلت القرى الاستعمارية مجالا بدأ تتراكم فيه الوسائل وتنتشر عبره مراكز التدخل الادارية والسياسية ، أدت شيئا فشيئا الى أقتطاع مطرد للمناطق الواسعة من الريف وتحويلها الى نمط مجالي أوروبي يعكس أمتدادا فعليا لمجمل المصالح والعلاقات الاقتصادية الاجتماعية والثقافية للرأسمالية الفرنسية ...

وأنطلاقا من هذه "المجالات" شكل تأسيس الملكيـة الفرديـة قاعدة عامة لادخال الأرض الجزائرية ضمن الدواليب الليبرالية .. اذا أكملت هذه العملية عن طريق أنشاء "حالة مدنيـة" (3) للأهالي استجابة لمنطق تحرير التبادل من العلاقات "الدنسبية" التي كانت تقيده بواسطة حق الشفعة أو التقاليد المحلية ..

---

1)

2) انظر أثر الادارة على العلاقات بين الانسان والأرض في الريف الجزائري ، بليمان عبد القادر ، رسالة دبلوم الدراسات المعمقة ، الفصل الثاني مكتبة معهد العلوم الاجتماعية

3)

1-Rey GOLDZEIGUER,Annie.Le Royaume Arabe,SNED ALGER 1977-P.172-173

? - Code de l'ALGERIE-Constitutionde l'Etat Civil TOME I-P 569

بذلك أصبحت الأرض مجندة لإثراء الطبقة الاستعمارية ، حيث دخل هذه العملية كل من "المعمرين والمضاربين بكل وسائلهم ومساعديهم ، موثقين _ محامين ، قضاة ، كتاب ضبط كتاب الضمان الاجتماعي ، المستغلون اليهود ، المهندسون ، العقاريون ، الخبراء . ومساعدي الادارة من الجزائريين ، باشاغا ، قايد ، قاضي" الخ .. (1) .

أصبحت الادارة بما فيها من مناصب رسمية ومهن حق وسيلة لشراء الارض .

وجاءت السلع التجارية و الديون الرهنية والربا ، لتزيد من الاسراع بتحويل الارض الى موضع للتبادل وينفرد بها المعمرون واليهود والاقلية القليلة من الاعيان المحليين . . مما أدى الى توسع حركة نقدية هيأت لتدخل البنوك الرأسمالية الخارجية (2) كأداة ضرورية تعطي لإمكانيات غير محدودة للمعمرين من أجل تفكيك المجموعات القبيلية وتركيز الارض بين أيديهم . . وزادت الالتزامات الضريبية من إثقال كاهل الفلاحين ، لأن هذه الضرائب كانت هي الاداة الرئيسية لفرض التبادل بين الريف والمراكز الاستعمارية وبين الفلاحين والاقليات البرجوازية الحضرية بحكم إجبار الفلاحين على دفع هذه الضرائب نقدا . . مما فتح الطريق أمام اقبال الفلاحين على الاستدانة سنويا من المضاربين وتعريض نظام الانتاج الذاتي الذي يشكل حصنهم التقليدي الوحيد ضد هيمنة المدن ، للتدمير .

1) Djillali Sari-L'Homme et l'érorion dans l'Ouarsenis-SNED 1977.P132

2) منذ انطلاق التطبيق لقانون قارني ، لتقسيم الملكية سنة 1873 تم تدعيم بنك الجزائر سنة 1880 ، واستقر الى جانبه " الاعتماد العقاري الجزائري في سنة 1880 والاعتماد الليوني سنة 1878 ، وتوسعت فروع هذه البنوك عبر كل مناطق الجزائر تقريبا أنظر 1891

Louis VIGNERON -La France en Algérie.Paris 1971

1-

ومنذ إتمام عملية التقسيم أصبح المعمرون يفرضون مبدأ العرض والطلب محققين بذلك وضع الريف الجزائري تحت سلطة المنافسة الاقتصادية التي يسيطرون عليها ...

إن تقسيم الملكية وتوريث العقود الفردية قد جعل الأرض أكثر حركة والنقود أكثر ضرورة وأصبح " للدينار " سلطة سحرية تخادع الفلاح الجزائري وتعمل على تحويل التاريخ العقاري في الريف في اتجاه تكديح المجموعات الفلاحية وتجريدها من الأرض .

لقد تأكدت سلطة الادارة الاستعمارية بفضل طبيعة النظام العقاري الذي أنشأته فاذ بقدر ما شتتت الملكية وفتتت الأرض بقدر ما زادت من المداخيل الضريبية ودعمت من علاقات السيطرة على الريف وما بقي من الملكيات الزراعية بيد أصحابه ، ظل خاضعا في نموه ومبادلاته ، لسلطة المحاكم الفرنسية بحيث فتح آفاقا هامة لتدخل الخبرات الفرنسية : وظائف عليا ومتوسطة ، رسمية وحرة من أجل استغلال الفلاحين .

أحدثت هذه المواقف أنقلابا شاملا في القيم المجالية المحلية حيث فقدت " الدور الكبرى " ومجالس القضاء المحليه دورها في التحكيم بين السكان وأصبح المركز الاستعماري يحقق عبر التدخلات الإداريه والقضائية ، والواجبات الضريبية والمبادلات ، نموه الاقتصادي وسيطرته السياسية ، هكذا فإلى جانب رؤوس الأموال الاستعمارية ، جاءت الادارة المدنية لتعطي الاطار الايديولوجي الذي يبرر تحويل الأرض للاستعمار وتجعل الملاك القدماء إما " أجراء " مباشرين أو " مستأجرين " مقنعين بسبب ثقل الالتزامات الضريبية .... ان هذا الإطار الاداري قد شكل **الوسيلة الأساسية** لاقتطاع أكثر من مليوني ونصف هكتار من أجود الأراضي ، شكلت القاعدة المادية الهامة ، الى جانب المصادر الاقتصادية الأخرى ـ التي أعتمدت عليها الأقلية الاستعمارية كشرط لفرض امتيازها سياسيا واجتماعيا على السكان .

واذا كان سقـــوط هذ الاطار رغداة الاستقـلال ، قد حرر عمليا القاعدة العقارية المقتطعة ، وأعادها الى المجموعة الوطنية ، فان شكل استغلالها كان يتوقف على طبيعـــة العلاقة القائمة بين القـوى الاجتماعيه الوطنية ، التي برزت الى مقدمة الأحداث سنـــــه 1962 . ذلك أن الإطار الإداري الاستعماري الذي هيأ لتركيز الملكية العقارية بـين أيدي المعمرين كان مناسبا ــ وان كان بدرجة أقل ــ لتركيز الأرض بين أيدي المـلاك الجزائريين أيضا وبالتالي هيأ لتعميق التفاوت الاجتماعي داخل المجموعة الوطنية نفسهـــا الشيء الذي يتطلب .. تحليل آليات وتطورات هذا التركيـــز الزراعي الاقتصـــادي من أجل فهم علاقة القوى الحقيقية التي تحكمت في الاختيار السياسي وتطوراته ـ فيما بعد ــ في الميـــدان الزراعـــي ..

ب ـ تركيز الملكية العقارية ونتائجه الاجتماعية داخل المجموعة الوطنية قبل الاستقلال

من الصعب العثور على الاحصائيات الدقيقه لهذا التركيز داخل الملكيات الجزائرية نظرا لصعوبة العثور على التوزيع الحقيقي للارض وخاصة في النصف الثاني من القرن الماضي ، بالرغم من أن هذه الفترة هي التي شهدت أنقلابا جذريا في علاقات الملكية بسبب التدخل التشريعي الفرنسي ... ويبدو أن هذه المرحلة كانت تتميز بانتقال الأرض الى المعمرين بالدرجة الاولى بحيث اتخذ هذا الاتجاه مظهرا منذرا بالخطر أذهل الادارة الاستعماريه نفسها التي سارعت الى إنشاء لجنة حكومية واسعة ((لدراسة وسائل علاج التسهيلات المفرطة التي أعطيت للأهالي من أجل بيع أراضيهم))(1) .

غير أن أجرون يؤكد بأن ((غالبيه العائلات المكونة من " الاعيان الصغار " الذين تم احصاؤهم في اطار هذا التحقيق هم من أصل حديث التكوين))(2) .

مما يبين أن الحركة التي فرضت على الملكية العقارية ابتداء من السيناتوس كونسيلت سنة 1863 قد شكلت عاملا هاما من عوامل التفاوت الاجتماعي داخل المجتمع الجزائري الريفي وهو ما يعكسه لنا الجدول (3) التالي على وجه التقريب لسنة 1901 والخاص بالملكيات العربية .(3)

الفئة	العدد	النسبة المئوية
الملاك	1,768,000	54,7 ٪
المستأجرون	107499	3,3 ٪
الخماسون	998,935	30,9 ٪
العمال الأجراء	356,128	11,02 ٪

1) حلل هذا التحقيق مصطفى الاشرف في مقدمة كتاب
L'Algérie Nation et Société-Cahier Libre -Maspéro.Paris 1969.
AGERON Ch.R,dans les classes moyennes au Maghreb CRPM P67
3) أورده ابن أشنهو عبد اللطيف في تكوين التخلف في الجزائر، ترجم تحت اشراف محمد يحي ربيعي (ش و ن ت) 1979، ص228 .

واذا كان هذا الجدول لا يوضح درجات تركيز الملكية بالنسبة للملاك الجزائريين فانه يؤكد ظاهرة التدمير للملكيات التي أعقبت توزيع العقود ...
بحيث انعكست هذه العملية من خلال العدد الضخم للخماسين والعمال بالاجرة وفي أقصى الحالات المستأجرين ..

ومع ذلك يبقى التركيز العقاري الهام حكرا على المعمرين والتجار اليهود نظرا للتزامن بين هذا التفكيك العقاري وظهور مرض " الكرمة " الفيلوكسرا" الذي دمر الكرمة في فرنسا منذ 1875 ودفع العائلات الفرنسية الغنية الى الاهتمام بزراعة الكرمة في الجزائر ... ان هذه المرحلة هي التي شهدت التراجع الكبير للملكيات العربية نحو المناطق الجافة واندمال حتى الملكيات الاستعمارية الصغرى في المزارع الكبرى وتكامل الاستعمار الرسمي مع الاستعمار الخاص ...

والواقع انه اذا كان من الصعب تحديد مستويات التركيز العقاري للملكيات الجزائرية بالدقة المطلوبة فان وسائل هذا التركيز يمكن أن تعطينا المؤشرات التقريبية التي تساعد على التصور والتقدير .. وتتمثل هذه الوسائل أساسا في التعاقدات الربوية التي تقدم للفلاحين في فترات الازمة والموا سم السيئة" يبدأ المواطن بالحصول على جزء من ملكية الشيوع أو يقدم قرضا مقابل رهن لأحد الشركاء في الملكية وشيئا فشيئا يوسع دائرة عملياته الى جيرانه ويصل تدريجيا الى ازاحة المالكين السابقين بواسطة سلفيات بسيطة جدا " (1)

ويبدو أن غالبية الثروات العقارية الكبرى العائدة الى السكان الجزائريين لها أصل مشابه لهذا الوضع (2) حيث يقدم أجرون الدليل على هذه العملية

---

1) أبن أشنهو ، المصدر السابق ، ص 231

2) نفس المصدر 231 .

ملاحظا بأن " سنوات 1929ـ 1934 قد شهدت 2000 حالة مصادرة نتيجة لديون بين الجزائريين أنفسهم .

وأن عدد المنخرطين في الشركات الاهلية للاحتياط قد انخفض من 644483 الى 607,606 خلال أزمة 1932ـ 1934" (1) بالرغم من أن الانخراط في هذه الشركات لا يتأتى الا للملاك الميسورين أما الملكيات الصغيرة والمتوسطة فانها لا تعطي الضمان الحقيقي للحصول على مساعدة هذه الشركات . . .

والظاهرة البارزة في هذا المجال هو ان احصاء الملاك الراغبين في الحصول على القروض عن طريق " قائد الدوار ومساعديه " وعوض أن يقوم هؤلاء باحصاء الراغبين حسب احتياجاتهم فانهم كانوا يربطون موافقتهم بدفع تعويض يتناسب مع مبلغ السلفة المطلوبة" (2) (وتراهم يوافقون على قروض لأشخاص ليسوا في حاجة اليها فيستخدمها هؤلاء في السلف الربوي) (3) ولم تستخدم هذه الشركات سوى في التعرف على مداخيل الفلاحين ليصبح ذلك حجة لدفع الضرائب . .

ان قروض هذه الشركات كانت تتركز في فئات قليلة من الأغنياء ومساعدي الادارة الذين يستخدمونها لتوسيع أملاكهم وتعزيز نزع ملكية الفلاحين الباقين ((حيث لاحظ هذه العملية كل مراقبي أسلوب عمل هذه الشركات)) (4) . .

ومهما يكن فقد تحقق في هذا الاطار نوع من النمو للملكيات الكبرى والمتوسطة الجزائرية أصبح يشكل القاعدة الاقتصادية لما يسمى " بالبرجوازية الريفية " التي كانت تنمو على حساب الفلاحين الصغار . . يوضحها لنا الجدول التالي لسنة 1930 .

1-Ch.R.AGERON .Op.Cité P69

2) ابن أشنهو المصدر السابق ، ص 234 .

3) نفس المصدر ، ص 234.

4) نفس المصدر ، ص 34 .

	عدد الملكيات	متوسط المساحة	المساحة	النسبة المئوية للمساحة
أقل من 10هـ	434 .537	4هـ	1 .738 .806هـ	23 ٪
10 ـ 30هكتار	140 .010	18.8هـ	2635275 هـ	35 ٪
50 ـ 100 هـ	35962	43.1	1595.398هـ	21 ٪
أكثر من 100 هـ	7035	198.5	1593 498 هـ	21 ٪

عن ابن اشنهو ، المصدر السابق ص 292 .

ان مقارنة الملاك الريفيين الذين يزيد متوسط ملكياتهم عن 43 ر1 هـ بالعدد الهائـــل من الخماسين الذين يعملون في الغالب عند هؤلاء الملاك الذي تكشف عنهم الاحصائيـــة التاليـــة في السنة نفسها .

السنة	الملاكون	المستاجرون	الخماسون	العمال بالأجرة
1930	617544	50771	634600	428038

نفس المصدر ص. 297.

يمكن أن تقودنا الى الملاحظة التاليـــــة :

وهي أن العدد الهائل من الخماسين يعكس توسع عملية التسخير الاجتماعي بين الجزائريين واتجاه الملاك نحو الأنفصال عن العمل الزراعي والاقبال على التبادل والوظائف الادارية الـتي يسمح بها النظام الاستعماري لكنه بالرغم من تأكيد بعض الدراسات على انتقال البرجوازيـــة الريفية المستمر الى المدن وتحولها الى مورد أساسي لترويد المدينة بالموظفين والتجار المتعلمين (1)

1.Ch.R. AGERON.Op;Cité P/69

فان انفصال العائلة عن الأرض قد ظل ضعيفا : وبمعنى آخر فان تحويل الأرض الى سلعة قابلة للتبادل لم يحقق الأثر المنتظر منه وهو ... التركيز الفردي لملكية الزراعية وظهور زراعة رأسمالية جزائرية تستخدم الأجرة وتنمي تراكما ماليا معتبرا ... لأن الاطار الذي تمت فيه هذه العملية كان يقوم على الإبعاد الكلي للجزائريين من السلطة ولا يسمح بتطورهم الا في حدود حاجات ونمو الأقلية الأجنبية ..

لقد ظلت العائلة الجزائرية بصفة عامة تعاني عدم القدرة على ... تجديد وسائل العمل والحصول على المساعدة ، بواسطة " الشيوع العائلي " للملكية وتفضيل (الخماسة) كوسيلة للانتاج بحيث يبرر هذا الوضع " الخوف من الأفلاس الذي ترفع منه المنافسة في السوق وعواقب الأسعار الناجمة عن الأعتماد المتزايد على التبادل النقدي " (1) الذي يتحكم فيه المعمرون .. وبالتالي فان هذا التخوف قد شكل عاملا هاما في دفع الملاكين الجزائريين بمختلف درجاتهم تقريبا الى تفضيل التعامل بواسطة الانتاج الطبيعي أي تفضيل " الخماسة " على العمل بالأجرة كوسيلة للتهرب من تقلبات السوق ..

ان هذه الأسباب تفسر لنا التركيز البطيء للملكية العقارية بيد الفلاحين الجزائريين وبالتالي الضعف الواضح في تكوين البرجوازية الريفية والجزائرية بصفة عامة . اذ يبدو أن كبار الملاك الجزائريين أنفسهم لم يكونوا بمنأى عن الصعوبات وخاصة عقب الأزمات ومواسم الجفاف كما توضح لنا ذلك المقارنة بين النسبة العقارية لهؤلاء الملاك سنة 1930 وسنة 1941 (2) والتي عرف خلالها الجزائريون أزمات حادة .. حيث نلاحظ هبوطا كبيرا في عدد الملاك من فيئات الأكثر من 50 هكتار والأكثر من 100 هكتار ..

فالفئة الأولى هبطت من 35962 مالك الى 17400 مالك أما الفئة الثانية فقد أنخفض أعضاؤها من 35 و7 ملك سنة 1930 الى 5600 سنة 1940 .

---

1) ابن اشنو ، المصدر السابق ص 39 ج 2 .

2) أنظر ابن اشنهو ، نفس المصدر ص 325 .

بالتركيز العقاري بيد الجزائريين يحد من نموه ويشل من تطوره كل من عدم القدرة على الاستفادة من القروض والمساعدات ، وضغط الأعباء الضريبيـــــة) (1)

واذا كان هذا هو وضع القوى الاجتماعية المنتفعة نسبيا من حركة التبادل العقاري والمتكونة من الأعيان ومساعدي الادارة الذين بالرغم من الضعف النسبي كانوا يعتبرون من الملاك الميسورين .. فان مصير الملاكين الصغار كان يشكل وضعا مأساويا بحكم تعرضهم الموسمي لوسائل التكديح والتدمير الاقتصادي ..

وقد زاد من خطورة العملية منذ الزيادة السريعة في عدد السكان منـــذ بداية القرن الحالي الذي تعتبر من أهم العوامل التي سببت تمزيقا كبيرا للملكية الزراعية في اطار هذا الاختناق الاداري السياسي ....

غير أن " الشيوع العائلي " شكل بالنسبة لهذه الطبقة آلية أجتماعيـــة هامة لتعويض العجز عن تحديث وسائل الانتاج والعمل ، بالرغم من أن هذا الشيء نفسه ضل تعبيرا عن التخلـــف الذي فرض على الفلاحين الجزائريين وابقاء هـــذا القطاع الفلاحي في طور بدائـــي وتقليدي لأنه عكس الى جانب نظام الخماسية عجزا مستمرا عن إدخال التغيير التكنيكي على وسائل العمل وبالتالي على نوع المعيشـــة والحياة الاجتماعية الريفية بصفة عامـــة ..

ان النسبة التي ظلت تمثلها الملكيات الصغرى بالقياس للفئات العليا وتطور هذه النسبة عبر الزمن تشكل تعبيرا واضحا عن التكديح الواسع للفلاحين والتشتيـــت المفرط للأرض وذلك عكس عمليـــات التركيز التي لاحظنا بطأها وضعفها بين الجزائريين .

فقد كان حوالي 92٪ من الملاك الجزائريين الذين تتراوح ملكياتهـــم ما بين 18ـ 4 هكتارات يحتلون حوالي 58٪ من المساحة التي يزرعها كل الفلاحين الجزائريين سنة 1930 في حين تبرز احصائية سنة 1950 أن 70٪ من الملاك الذين لا يتجاوزون 10 هكتار لا يحتلون سوى 5 خمس الأراضي المزروعة أي 20 ٪ (2)

---

1) نفس المصـــــــدر ، ص 328 .

2) ابن أشنهو ، المصدر السابق ، ص 292 .

هكذا فقد وضع النظام الاستعماري الفلاحين الجزائريين في طريق التكديس السريع من خلال التضييق المطرد للأرض والأعباء الضريبية المختلفة ودفعهم الى الانطواء والاعتماد على الوسائل التقليدية البدائية في العمل والانتاج .. ولم يبق لهم سوى التضامن العائلي بوصفه الوسيلة الأساسية لمجابهة ضعف وسائل العمل والموارد الاقتصادية ..

وأمام هذه الوضعية كانت استمرار حياة الملاك الصغار يتوقف على تدخل " المرابين " وخاصة أثناء الأزمات .. وفي أغلب الأحيان ينتهي هذا التدخل الى فصل الفلاح عن أرضه وتحويله الى قوة عمل مجردة من الملكية ولذلك فان تركيز الملكيات بين المعمرين والأقلية من الملاك المحليين قد رافقته عملية موازية تتمثل في ظهور الأفواج الهائلة من السكان الذين كان مصيرهم وحياتهم يخضعان لمجالات الاستعمال التي يحتاجها أولئك الملاك بحيث كانت تجد كل حالة طلب في سوق العمل أمامها جيشا من البطالين من كل الأعمار ، مستعدا للعمل بأي ثمن فيختار المالك " شراء قوة العمل طيلة الوقت الذي يكون محتاجا اليها ثم يبعدها دون أي التزام ويعود الى العامل أمر صيانة قوة عمله خلال فترة البطالة ". (1) .

ان انتزاع الملكية العقارية في الجزائر أوجد تفككات اجتماعية من الصعب ادراك ضحاياها في بناء اجتماعي تمثله فئة الخماسين والاجراء كما تزعم ذلك دراسات عديدة ..

لأن هاتين الفئتين لا تستوعبان كل الفئات المشردة في الأرياف اذ بالرغم من الاستغلال المسلط عليهما فانهما لا تشكلان الضحية الأساسية في سلم البؤس .

ان فئة المشردين والتائهين الذين لا سبيل لهم الى العمل ، سواء عند الملاك الجزائريين أو المعمرين تأتي في أسفل ضحايا عملية نزع الملكية ، وربما تشكل أوسع الفئات عددا ...

---

1 . نفس المصدر ، 298 .

اذ يفقد هوءلاء " حتى البداوة كعامل وكإطار مجتمعي بسبب عمليات نزع الأرض " (1)
وبالرغم من أننا لا نملك أرقاما حقيقية لتقدير عدد هوءلاء لأن الدراسات الاستعمارية لم تكن تهتم الا بما له علاقة بحاجاتها ومشاكلها ، فان لجوء الآلاف من الجزائريين الى استصلاح الأراضي الجبلية والصخرية ، ورحيل آلاف الآخرين للعيش حول المدن في القرى الفقيرة ، وممارسة التسول وأحط أنواع العمل كتلميع الأحذية الخ ... في المدن الجزائرية في هذا المعهد يعكس النتائج الخطيرة التي ترتبت عن تفكيك النظام العقاري الزراعي في الجزائر وما لحق ذلك من هبوط في مستوى المعيشة ، وانحلال للأطر الاجتماعية التقليدية ونزوح الفلول الواسعة من السكان الى " حالة مادون المجتمع وما دون الطبقة بل الى مادون الناس " (2)

هكذا نلاحظ من خلال التحليل السريع لعمليات تركيز الملكية العقارية أو نزعها بين الملاك الجزائريين قبل الاستقلال ، أن هناك تكديسا واسعا وغير عادل للفلاحين وتحويلهم الى وضع قابل للاستغلال والقهر بحيث شكل هوءلاء الأغلبية الساحقة من المجتمع لم تقل عن 70 % من السكان في كل الحالات ابتداء من الفلاحين الصغار الى الخماسين والعاملين في القطاع الأوروبي الى " المشردين ومن هم دون البروليتاريا ودون المجتمع ..

وعلى العكس من ذلك تحقق تركيز بطيء للملكية بيد أقلية جزائرية ضعيفة أنعكس هذا الضعف من خلال بقاء " نظام الخماسة " كتعبير عن تردد هذه الفئات وعجزها عن الدخول في الانتاج الرأسمالي ... غير أن هذه الأقلية ظهر انتعاشها في بعض الفترات التي كانت تصاب فيها البرجوازية الاستعمارية بالأزمة ... وخاصة بين الحربين الكبيرتين .
اذ يذكر أجرون (شارل) أن الجزائريين أستعادوا فيما بين 1918-1921 حوالي 25000 هكتار وفيما بين 1941 ــ 1946 حوالي 43 الف هكتار .. (3) ـ

ان هذا النمو يعني بالدرجة الأولى نمو الملاك الزراعيين الكبار القادرين على شراء المزارع العصرية وكذلك الموظفين وأصحاب المهن الحرة والتجار الذين أثروا خلال الحرب .

---

1) عبد المجيد مزيان للنظريات الاقتصادية عند ابن خلدون ، مرجع سابق ، سنة 1981 ص 375 .
2) نفس المصدر ، ص 374 .
(3

3.CH.R.AGERON.Op.cité P68

وكان هذا التوسع الزراعي الجزائري تعبيرا عن بداية تحول البرجوازية الاستعمارية الى المدن وتركيز أموالها في النشاط الصناعي والتجاري والخدمات ... بحيث أصبح الجزائريون لا يجدون مقاومة كبيرة في الحصول على القروض ووسائل العمل الحديثة، وبالتالي يجدون قدرة أكبر على التوسع في الزراعة ، ونتيجة لذلك فان 20 % من الأملاك الأوربية قد تحولت الى البرجوازية الجزائرية فيما بين 1951ـ 1962 على سبيل المثال ...." (1)

ولكي يمكن استخلاص النتائج الحقيقية من هذه العملية ينبغي توضيح مدلول البرجوازية الريفية .

ان اخضاع الأرض للتبادل قد فتح الباب للملاك الجزائريين وخاصة الكبار منهم لتوجيه الفائض من انتاجهم الى السوق والدخول شيئا فشيئا في النظام النقدي الذي تسيطر عليه وتحكمه الأقليات الحضرية والرأسماليين الفرنسيين،من هنا أصبح هؤلاء الملاك يمثلون امتدادا للسيطرة المدينة في الريف ولم يبقوا قوة اجتماعية ريفية متميزة .. ومستقلة ..

وبالفعل فان الملاك الكبار والمتوسطين بصفة عامة لم يكونوا مقطوعي الصلة بالمجتمع الحضري في المدن فالغالبية من التجار الذين استقروا في المدن هم فلاحون ريفيون ميسورون ، استطاعوا أن ينتقلوا وأن يسيطروا على قطاعات تجارية متنوعة ويعقدوا ... روابط وغيرها مع الطبقة البرجوازية في المدن " (2) .

" كما أن نصف القياد تقريبا مابين سنتي 1938ـ1930 كانوا من أبناء الطبقات الزراعية الريفية ومعظم الذين كانوا يحتلون الوظائف العمومية الصغرى ريفية وحضرية كالتعليم الرسمي الفرنسي والتعليم الحر العربي كانوا من أبناء هذه الطبقـات " (3)

(1

2 Ibd.P.69
3.Ibd.P69

وبصفة عامة فا‌ن الملاك الريفيين أصبحوا يرتبطون أكثر بالبرجوازية الحضرية كلما .. حققوا توسعا اقتصاديا في الزراعة الى درجة يمكن أن تجد تركيزا حقيقيا للحياة الاقتصادية في الجهة الواحدة من البلاد في يد مجموعة قليلة من هذا النوع من العائلات الوسيطة بين الريف والمدينة ..

وقد زادت ظروف الحرب التحريرية من تلاحم الملاك الزراعيين بالبرجوازية الوطنية في المدن بسبب التوترات العسكرية حيث تركوا في غالب الأحيان مهمة العمل والانتاج للخماسين .. وبذلك أصبحت المدن تمثل جهاز التركيز الواسع للمنتجات الزراعية على حساب الريف ، بل وأرغم الملاك على الدخول الى المدن من أجل منعهم من دعم الثورة ، وتعرضوا للتدمير والمتابعة من طرف الجيوش الفرنسية لمنع وصول هذا الدعم .

وجاءت حركة تجميع السكان سنة 1958 وخطة قسنطينة لتشكلا قمة حركة الانتقال القسري الى المدينة وتمتين الروابط بين البرجوازية الحضرية والبرجوازية الريفية .

هكذا كان انتعاش البرجوازية الزراعية الوطنية يتطور ، وبفضل هذا التطور كانت توسع نشاطاتها وعلاقاتها في المدن بحيث صار الكثير من هؤلاء الملاك يترقب " توسيع قاعدة حيازته العقارية على حساب المخصصات الاستعمارية " (1) بعد الاستقلال ليستعيد من المكننة والتموين وبالتالي ينطلق في حركة ارتقاء اقتصادي – سياسي عن طريق جعل الأجهزة الادارية والسياسية القائمة تتلاءم مع هذه الرغبة ...

لكن هل تجد القوى الاجتماعية الواسعة من الفلاحين الصغار والكادحين والمشردين الذين دخلوا الساحة السياسية بفضل الحرب ، من خلال مؤسسة جيش التحرير ، وجبهة التحرير ، وأصبح لهم تمثيل حقيقي حتى على مستوى السلطة العليا ، مكانا لها داخل آمال هذا الحل ؟ .

---

1) ابن أشنهو ، المصدر السابق ، ص 460 .

المبحث الثاني

المشكلة الزراعية .. من مشروع طرابلس ... الى قرارات مارس .

أكدت الجبهة الوطنية المنعقدة في مؤتمر طرابلس ارادتها في تغيير الأوضاع في الريف من خلال رفض الليبرالية الاقتصادية كاطار للتنمية ، لأن استمرار هذا الاطار لا يسمح سوى " للبرجوازية المحلية بخلافة المعمرين في القطاعات الاقتصادية وفي حين يظل الشعب أسيرا للبؤس" (1) .

وعليه فان التغيير المنتظر تم طرحه في اطار التحويل " الجذري " للهياكل التي كانت تسمح بتعميق التفاوت الاجتماعي في الوسط الزراعي وتمثل ذلك في الالحاح على : " القضاء على القواعد الاقتصادية للاستعمار الزراعي وتحديد الملكية العقارية على وجه العموم "

" وقف تبادل الارض ووسائل الانتاج الزراعية " " لتفادي اعادة تكوين الملكية الكبيرة "

" الغاء الديون عن الفلاحين والخماسين من جانب المرابين أو المالكين أو الادارات العمومية " ...

وتم ربط هذا التحويل الهيكلي بتحويل موازي في علاقات الانتاج :

" توزيع مجاني للأرض على الفلاحين الذين لا أرض لهم أو اللذين ليست لهم مساحات كافية "

" وتنظيمهم في اطر ديموقراطية ضمن تعاونيات إنتاج " .

انشاء مزارع حكومية تصبح قاعدة لتكوين التقنيين الفلاحيين " (2)

---

1) برنامج طرابلس من نصوص أساسية لجبهة التحرير نشر وزارة الاعلام سنة 1976 .

2) نفس المصدر .

يبدو من هذه الفقرات أن المشروع حاول أن يخصص مكانة هامة للفلاحين الصغار والفلاحين بدون أرض ... الذين بقوا عاجزين على الاندماج في حركة الانتقال الى المدينة ... مشكلين بذلك السند البشري والمادي للثورة التحريرية بعد التصفيات المتكررة لخلايا الثورة بالمدن ، بحيث شكلت عملية " الغاء الديون " والتوزيع المجاني لمن لا أرض لهم أو اللذين ليست لهم مساحات كافية " استجابة للرغبة في تحطيم الضغوط والمتابعات التي كانوا يتعرضون لها بسبب القروض الحكومية أو السلفيات الخاصة ..

في حين كان " مبدأ تحديد الملكية " وانشاء تعاونيات انتاج ديموقراطية " بالرغم من غموضه يشكل قاعدة لثورة زراعية (لصالح الفقراء) لا تخص قطاع المعمرين فقط بل كل الملكيات الكبرى في الجزائر ..

ان هذا التغيير في العلاقات الاجتماعية الزراعية الذي تتعايش في نسقه أنماط غير متجانسة من القوى الاجتماعية: ملاك تحدد ملكياتهم ، ملاك صغار ، تعاونيات انتاج زراعية ديموقراطية ، الخ .. لا يثير أي إشكال في نظر المشروع ، بل ينظر اليه على انه مجرد من التناقضات الاجتماعية والثقافية ..

ومن هنا كان التبسيط الواضح في النظر الى وظيفة الدولة، يدفع الى الاعتقاد بسهولة استخدام الوسائل والامكانيات التقنية والمالية " التي من شأن تدخلها أن يطور القطاع الفلاحي التقليدي " (1) بواسطة "توحيد نظام الأراضي

- توزيع التقنيات على أوسع نطاق .
- احلال الزراعات الغنية محل الزراعات الفقيرة .
- اصلاح الأراضي المنجرفة .

---

1) ص 38 ، و 39 نفس المصدر .

- توسيع المساحات المروية
- استصلاح أراضي جديدة
- تحرير القوى الفلاحية المنتجة
- القضاء على البطالــــــة
- تسهيل عملية دخول التقدم الى الريف)) (1)

هكذا يقع التأكيد على امكانيه تثوير الهياكل والعلاقات الاجتماعية الزراعيـــة في الريف لصالح الجماهير الفقيرة بصفة عامه .. بواسطة اعادة تنظيم واستصلاح القاعـدة العقارية والبنية التنظيمية بصفة عامة لكن هذا التثوير يمارس في البرنامج من دون معارضـه معتبره في الواقع باعتبار أن وظيفتي التفكير والتغيير قد تم فيهما تجنب " منطق " التناقض في الأهداف بين القوى الاجتماعية المكونة لجبهـة التحرير آنذاك ...

وعليه فان هذه الصيغه تكشف عن الحرص على اعطاء الأمل لكل فئة في تغيير وضعها بحيث أن الالتقاء في هذا الموقف السياسي المشترك يبدوا أنه كان مبنيا على مراعاة مبـدإ مشاركة كل القوى الوطنية في الثورة .

لكن هل ستستمر هذه الصيغة عندما تدخل تلك القوى الى ميدان التنظيم والعمل :
أم أن هذا " التعميم " يخفي ارادة في عدم الاتفاق على أهداف أكثر تحديدا وتجانـــس؟..
وأن " الأهداف الفضفاضة لا تستعمل سوى لتغطية الانقسام داخل النخبة المسيرة وتحالفها المغير المســوى " (2)

مهما يكن فان المواقف الحقيقية في المشروع لن ينكشف تعارضها الا بعـــــد دخول أول بناء حكومي الى العمل ...

والواقع أن المشروع الزراعي الذي دخل به تحالف طرابلس، والذي تم اعداده على أساس رفع الضغوط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية عن القاعدة الواسعة من الفلاحيـــن الصغار والفلاحين بدون أرض كان قد تعدته الأحداث التي برزت غداة الاستقلال فيما يخـــص

1.Michel CANAN .Pouvoir et constitutionau Maghreb ?.Cérés. Production Tunis 1978.P

قطاع المعمرين . . . لأن انهيار النظام الاستعماري لم يكن يتجسد في مجرد نصر اقتصادي سياسي على طبقة مستغلة من المجتمع ، بل كان ارشادا شاملا بضرورة استعادة الحقوق التاريخية لجماهير الفلاحين الذين أغتصبت أراضيهم طيلة المعركة مع الاستعمار.

من هنا كان الشغور في هذه الأملاك موضوعا " لأحلام طوباوية " امتطرتها كل القوى الاجتماعية الوطنية . . . مما جعل من هذه المشكلة مناسبة حقيقية لدخول تجربة الجبهة الوطنية ، مرحلة التوتر والصراع الذي كشفت عنه الشهور الأولى بعد وقف القتال كما سبق أن ذكرنا . . .

واذا كان هذا الصراع قد أتخذ مظهرا اجتماعيا-اقتصاديا بين أعضاء " النظام (1) المكونين من المناضلين وأعضاء جيش التحرير بالإضافة الى العمال . . وبين الطامحين الى تحرير جهاز التبادل فانه كان في حقيقته صراعا سياسيا : أي سباقا من أجل احتلال القاعدة الاقتصادية الهامة في البلاد وتحويل علاقات السلطة لصالح الطبقة الفائزة . .

وبمعنى آخر صراعا بين إرادة استمرار النظام الرأسمالي الليبرالي وبين الرغبة في قطع الصلة بهذا النظام وبناء نظام للانتاج والتسيير يخدم الطبقات الأكثر حرمانا في المجتمع .

لقد وجدت المعادلة الإيديولوجية التي أتفق عليها بالإجماع في مؤتمر طرابلس " في لجان التسيير الجماعية التي كانت تقام في المزارع والمصانع الشاغرة ، القاعدة المنتظرة للانطلاق . . .

لكنه في نفس الوقت الذي كانت فيه لجان التسيير الجماعية تحتل المزارع والمصانع الشاغرة كانت فلول البرجوارية الحضرية والريفية من مختلف الوظائف وبفضل تكوينها التقني

---

1) كانت هذه التسمية تطلق على أفراد جيش التحرير والمناضلين قبل الاستقلال في منطقة الشرق الجزائري (حسب علمي)

والنظم الذي أستفادت منه في المرحلة السابقة ، تخلف الأوربيين في تسيير الدواليب الادارية في القطاعات المختلفة للدولة ، وتخلق من جهتهما " سلطة واقع " وحكم ضرورة..

لقد عكس لنا الاشراف هذا التناقض في حينه حيث كتب يقول : " هل نحن في حاجة الى اعادة القول ؟ بأنه في اطار الآفاق الحالية للثورة، وخارج المبادرة السياسية الخاصة للسلطة التي بقيت في مأزق بسبب الأزمة وانسياب نحو الحكم وقبل اقامة المؤسسات التي تجعل عملية التسيير شيئا آليا في البلاد فانه يوجد تسيير عسكري اداري ترك له العجز الذي أصاب السلطة العليا ، الباب مفتوحا ... ان حركة الثورة توشك أن تختنق من جراء " التظاهر الانجيلي" (1)

ويحدد مضمون هذه الحركة في موضع آخر ملاحظا " أن وجود البرجوازية الصغرى القريب من السلطة في المدن يجعل من دور هذه القوى عاملا حاسما ... اذ على الرغم من تفاوتها في الوعي السياسي فانها تتسم بالإقدام ، والاحراز السريع على تقدم مادي نسبي ، والخبرة في انتهاز الفرص، أكثر من الطبقات الريفية ومن هم دون البروليتاريا في المدن (2)

ان هذه الحركة قد شملت " الادارات والدواليب الحيوية للسلطة السياسية والاقتصادية والتي يمثل تركزها في المدن عاملا مساعدا للبرجوازية الصغرى المكافحة أو الانتهازية الطموحة من أجل استغلالها في التحكم والاستيلاء" (3)

واذا كانت القوى الاجتماعية المختلفة التي جمعها التحالف التاريخي لجبهة التحرير الوطني المكون " من الفلاحين والعمال والتجار الاغنياء والعاطلين والطلبة والاقطاعيين

1.Mostefa LACHREF .Op.cité.P300
2.Ibd .P30
3.Ibd .P29

والمحافظين بشدة والتقدميين بتصرف : بمعنى الذين فرضت عليهم الحرب المشي في طريق واحد والاكتفاء بالعموميات والشعارات " (1) قد أنتهت بدخول الجمي بعد الاستقلال بدون برنامج دقيق للعمل ((فان السباق نحو الحكم من أجل الحكم)) (2) لا يصبح صدفة بل نتيجة ضمينة منتظرة . . .

هكذا يبدو أن الشغور في أجهزة التسيير الادارية والمؤسسات الاقتصادية والزراعية للاستعمار ومعادلة ملأ هذا الشغور هي التي ستحدد إشكالية التغيير في الجزائر أي اشكالية تحويل علاقات الانتاج في المجتمع أكثر مما تحدده الوثيقة السياسية لمؤتمر طرابلس ان الحاجز الرئيسي الذي كانت تشكله الاقلية الاوروبية أمام تحرر القوى الوطنية قد حل جزئيا برحيل المعمرين ، غيرأن أثره بقي مستمرا من خلال البنيات الفوقيه (الحكومية) التي ظل وجودها من الناحية الموضوعية مرتبطا بالنظام الرأسمالي الأجنبي أي مناقضا لأي تحويل في علاقات الانتاج سواء في الفلاحة أو غيرها من القطاعات الأخرى . . .

من هنا يبدو من الضروري توضيح موقف القوى البرجوازية التي دخلت البنى الفوقية بطريقة الأمر الواقع تجاه الظهور التلقائي للجان التسيير داخل مصانع ومزارع المعمرين واتخاذ هذا التظام للصبغة القانونية النهائية عن طريق قرارات مارس سنة 1963 .

ولتحليل هذا الموقف ينبغي فحص طريقة تنظيم هذه التجربة الناشئة وطبيعة التحديات التي واجهتها . . والمسار الذي سلكته . .

ان اللجان التي استلمت مسؤولية تسيير حوالي 2,300,000 هكتار من أحسن المزارع في الجزائر قد بقيت وظيفتها الأساسية هي صيانة الثروة الوطنية ضد الاستيلاء والاهمال ، ولذلك فان المشاكل التي واجهتها العمال في الميدان كانت نابعة أصلا من حالة

---

1) ، 2) الأستاذ شريط عبد الله المصدر السابق ، ص 56 .

الفوضى التي سببها توقف المرافق الحيوية الضرورية لسير هذا القطاع ، والتي كانت تساعده بالآلات والتموين والقروض الخ ....

وقد جاء تدخل الحكومة سنة 1963 عبر ثلاثة قرارات أساسية [1] ، ينص الأول على :

" تعتبر أملاك شاغرة كل الوحدات والمؤسسات الصناعية والتجارية والحرفية والمالية والمنجمية وكذلك الاستغلالات الفلاحية التي شكلت موضوعا لاثبات الشغور ، أو كانت متوقفة عن النشاط بدون سبب شرعي اثناء اعلان هذا القرار والتي تتوقف عن النشاط العادي ومن دون سبب بعد اعلانه " (المادة الأولى)

" تعوض الأملاك التي وقع تحديدها تحت الوصاية الادارية للمجلس " (المادة 14)

أما القرار الثاني : فينص على أنه :

" تسيير ذاتيا المؤسسات الصناعية والمنجمية والاستغلالات الفلاحية بواسطة التنظيمات التالية :

- الجمعية العامة للعمال (الدائمون)
- مجلس العمال
- الرئيس
- المدير

هكذا تم إسناد وظيفة تسيير الاستغلالات الزراعية للعمال الدائمين بشرط أن لا يتناقض هذا التسيير مع المخطط الوطني للتنمية ، من هنا نصت المادة (20) على تمثيل الادارة المركزية في المزرعة عن طريق (المدير) وأخيرا تم تحديد مجلس بلدي لتنشيط وتكوين هيئات التسيير الذاتي .. ويتكون من ممثلي : الحرب والجيش والبلدية ورئيس المزرعة ..

أما القرار الثالث : فقد حدد طبيعة العلاقة التي تربط العمال بالمزرعة وهذه بالدولة من خلال تقسيم المدخول السنوي الى فئتين :

Ahmed MAHSAS.Op.Cité .P116 et suite

- فئة تعود للمجموعة الوطنيـــة .

- فئة تعود لعمّال المزرعة في صورة أجرة وعلاوات تحددها السلطات الوطنية. من هنا تتضح خاصية العلاقة الجديدة بين العمال ووسائل الانتاج الزراعية وهي علاقة تسيير جماعي وليست تمليكا نهائيا :

- للعمال مهمة التسيير والانتاج .

- وللهيئات المخولة التخطيط والتنسيق والتنشيط . . . بهذه الكيفية أنطلقت تجربة اجتماعيـة سياسية جديدة داخل مايقارب (2 700000 هكتار) أصبحت تضم جمعيات عمالية كان يتوقع لهم أن يشكلوا وسيلة لأحداث توازن سياسي - اجتماعي جديد على مستوى المجتمع والسلطـة . .
لا شك أن تنصيب جمعية العمال في المزارع قد شكل حاجزا سياسيا هاما ضد احتواء البرجوارية الكبرى والمتوسطة للقاعدة الاقتصادية العصرية في البلاد لكن هل كان هذا التنظيم يعطي أفاقا حديقية للقوى الاجتماعية الأخرى ؟ لقد أظهرت السنوات الأولى صعوبة تكيف هذا التنظيـم " من الاجهزة البروقراطية القائمة " (1) بحيث أصبح الأمر " يستدعي تحويلا ديكليا عميـــقا لا يستلزم اعادة بناء للجهاز البيروقراطي فقط بل إعادة بناء المجتمع ككل بمختلف هيئـــاته السياسية والنيمــوية " (2) كشرط لإنجاح هذا النظام .
وهذا ما حدا بأنصار هذه التجربة لأن يرفعوا شعار التسيير الذاتي بوصفه الإطار المنتظــر للاشتراكية في الجزائر . .
والواقع أن وضع سلطة التسيير بيد الجمعيات العامة من عمال المزارع كان يتظمن منذ البداية إشكالا أساسيا . . إذ أن العمل الزراعي يتطلب تغيير المهام مما يفرض تحولا يوميا للأفراد والأعوان .

1.Ibd .P128
2.Ibd .P128

ويحول دون التنظيم المستقر للعمال والتكيف الثابت للعامل الشيء الذي يجعل من انسجام الفرقات في اطار جماعي أمرا صعبا ..

والظاهرة الهامة التي لاحظها معظم الدارسيين لهذه التجربة تتمثل في التناقض الذي ينطوي عليه هذا التنظيم : فبينما يتطلب تسيير العمل داخل المزارع قرارات ذات طابع ظرفي أو يومي نجد التشريع يعطي السلطة القرارية للجمعية العامة التي لا تجتمع الا مرة في الشهر على الأقل وهذا يتسبب في خلق سلطتيين في المزرعة : سلطة النصوص وسلطة الواقع أي السلطة الجمعية العامة " نظريا " وسلطة الرئيس والمدير " عمليا " ...

كما يوجد هناك تناقض رئيس يكمن أساسا في " الوضع الغامض للمدير داخل المزرعة، فهو من حيث كونه ممثلا للحكومة ومعينا من السلطات الوصية مباشرة مكلفا بأن يعارض كل القرارات الغير المطابقة للمخطط الوطني غير أنه من ناحية أخرى يعتبر منفذا لقرارات مجلس العمال وتحت سلطة رئيس العمال " (1) ومادام الرئيس هو أصلا عاملا منتخبا ممن الصعب عليه مراقبة كل الوثائق والحسابات بسبب التكوين الضعيف من هنا يصبح المدير أي الوصاية الحكومية هو السلطة في المزرعة .

ان مواصلة العمل والإنتاج داخل مزارع عصرية ، مرتبطة بسوق يحكمها منطق الربح والمردودية ، قد وضع لجان التسيير أمام واقع معقد لأن معظم المشاكل لا تنبع من داخل المزرعة بل من خارجها أي من المؤسسات المالية والتقنية الحكومية ومن هنا فان قرارات مارس قد رافقها إنشاء " ديوان وطني للإصلاح الزراعي " ألحق مباشرة بالرئاسة من أجل إعطاء السلطة السياسية العليا اليد الطولى على المزارع مباشرة وبالتالي تسهيل اتخاذ المبادرات لدعم التجربة الاشتراكية . أصبح هذا الجهاز المستقل هو المسؤول عن تعيين " المكلفين بالتسيير "

1.Serge KOULYTCHIZKY."L'autogestion,l'hhmme et l'état.L'expérience algérienne PARIS .Mouton Lahaze.1974.P.283

بدل المديرين نظرا لعدم وجود الإطارات الضرورية التي تسمح بتعيين مسؤوليـــــن من هذه الدرجة ... وأصبح دور هؤلاء المكلفين بحكم " عدم وضوح البنيات وانعكاس وعي العمـــال " (1) يمس تطهير المزارع وترشيد العمل وبمعنى آخر تركيز دور هذه الادارة الوصية على المزارع كما أصبح الديوان يقوم بدفع التسبيقات وتمويل المزارع عن طريق هياكل الشركات القديمة للاحتياط. وبالاضافة الى الأسلوب المركزي الذي فرض على هذه البنية الادارية الوصية على القطاع الفلاحي " الاشتراكي " ... فانه أصبح هو نفسه موضوعا لتناقضات أكثر عمقا لكونه يشكل الواجهة التي تصطدم مع القوى البيروقراطية الاخرى في أجهزة الدولة والتي تسير " القطاع الكبير من الادارات لم تشأ أن ترى تقاليدها ومعاصمها تتعرض للانقلاب ... وكذلك كل الذين كانت لديهم أسباب سياسية أو مادية معاكسة لتنشيم القطاع الاشتراكـــي " (2)

من هنا يبدو حجم التناقض المزمن فيما يخص محاولة التوفيق الصعبة بين مصالح المجموعة العاملة والمجموعة الوطنية ، بين سيادة الدولة أي المرظفين وسيادة المنتجيـــن..

فهذه التجربة اصطدمت بالنقص في الخبرات والوسائل التقنية والعلمية ...وأثقلت كاهل الادارات الوصية والعمال معا .. ويبدو أن هذا العامل هو الذي حكم منـــذ البداية على قرارات مارس بالتردد : أي بالاكتفاء بتطبيق هذا التشريع داخل المزارع الشاغرة وفي أقصى حالة الأملاك الأجنبية ... وبالرغم من اتساع عدد القاعدة الاقتصادية فانها لم تكن قادرة على حل مشكلة الجماهير المكونة من الفلاحين بدون أرض ... وبالتالي حكم على هذه التجربة بأن تتخذ صبغة عمالية " متطرفة تتجاهل الوضع الحقيقي للأغلبية الواسعة من الشعب الفقـــير.

1.AHMED MAHSAS ;op;cité P.131
2.Ibd ;P136

وبصفة عامة فان هذا العجز في الامكانيات والوسائل لم يكن يناسب سوى " المصالح الفردية الحرة ، التي تكثر من الافكار والانتاج من دون تخصيص ولا عدل . . فتتكون الطبقات البكرية كما تتكون الطبقات الاجتماعية والاقتصادية ... ويكون التبذير في أحد كفتي المجتمع ويكون الحرمان في كفته الاخرى » (1) .

وبمعنى آخر فان هذا الوضع كان يعطي الحجة المناسبة للفئات التي تطالب بالنظام الليبرالي وتقاوم هذا التنظيم من داخل البنيات الادارية والسياسية للدولة، أو من خارجهما ... فيما وراء حدود الأراضي الاوروبية سابقا ...

وهكذا فان موءسسات التسيير الذاتي قد اصطدمت منذ بدايتها " بالروح التجارية للموءسسات المالية " والمنطق المركزي " للادارات الحارسة على النفوذ واحتكار القرار " والمنافسة " التي يفضل المردودية والتموين والنجاح في السوق .

ان البيروقراطية التي وصفها ميثاق الجزائر بأنها " نشأت أصلا كأداة لخدمة المحظوظين " في الجزائر .. والتي بقيت تحتلها البرجوازية المتوسطة والصغرى " القريبة أكثر من غيرها لاحتلال قواعد السلطة الاقتصادية والسياسية " قد أظهرت نفوذا معتبرا داخل الاجهزة بحيث فرضت التوقف عند حدود تغيير علاقات الانتاج داخل القطاع الاقتصادي الأجنبي ،في حين بقيت البنيات العقارية والاقتصادية العائدة للجزائريين كما هي بدون تغيير . ان الادارة التي - قرارات مارس نفسها كانت موضع التباس خطير ، لأن الالحاح على الاستجابة لارادة العمال التي برزت على الساحة الاقتصادية والسياسية قد أضعف الاهتمام بالارادة الشعبية التاريخية التي برزت

---

(1) الاستاذ شريط ، المصدر السابق ، ص 110 .

2. La Charte d'Alger, P. 39
2.La Charte d'Alger.P139

على الساحه الاجتماعية السياسيه وشكلت قوه مسيره للكفاح التحريري ضد الاستعمار . . .

ومن هنا فإن ضمن مسألة السلطه انطلقنا من عدم تعارضها مع مبادرة القوى العاملة " في المزارع والمصانع) ،وفي مجتمع تتوه من أقفار استعماري مرير ، نسبة البطالين والعاطلين الضمار فيه أضعاف فئة العمال . . كان يواجه معارضه القوى البرجوازيـــه والبيروقراطية دون أن يحضى باهتمام أغلبية الشعب الفقير . .

لكنه أمام صعوبة التحكم في جهاز الدولة على الخصوص أندفع النظام في طريق " تركيـــز السلطات " في شخص المسؤول الأعلى من أجل الإسراع في التغيير المسطر وهو ما أدى في النهايه الى سقــوطه ...

ومع ذلك فان القوة التي أستلمت السلطة كانت نابعة أصلا من خارج البنيات البيروقراطية الموروثة عن الاستعمار : أي من مؤسسة جيش التحرير سابقا . . الذي كان يعتبر قبل الاستقلال الجهاز الشعبي الذي يضم بين صفوفه أغلبية الفقراء والكادحيـــن وهو ما ترك الأمل يبقى مستمرا في مواصلة تغيير وضع الجماهير في الريف وتحرير الفلاحين

البحث السابع

المشكلة الزراعية بعد سنة 1965: التوازن بين الريف والمدينة

من جهته حاول البناء الحكومي المنبثق عن "أنتفاضة 19 جوان 1965 أن "يبني برنامجا وطنيا واسعا للبناء تجد كل القوى الوطنية نفسها ممثلة فيه" (1) وهذا من خلال أربع محاور أساسية :

((التنمية الصناعية، الاصلاح الزراعي ، بعث الثقافة الوطنية، مكافحة الامبريالية)) (2)

ولتحقيق هذه المهام المتعددة الأبعاد أصبح التأكيد يتجه نحو إعداد الأداة القادرة على تحقيق هذه المهام أي :

((أ ـ بناء دولة مركزية قادرة قطع الصلات بالرأسمالية الخارجية

ب ـ بناء مؤسسات وطنية ذات طابع عمومي ، بوصفها أداة لتدخل الدولة على مستوى تسيير النشاط في القطاعات المختلفة ، وتنفيذ المخططات)) (3) .

ان اختيار المؤسسات ((القطاع العام)) كوسيلة للتنمية ، يمثل محاولة سياسية للمطابقة بين إرادة الدولة وإرادة الشعب الفقير والعامل . غير أن هذا الاختيار الذي مس في البداية طبيعة ملكية وسائل الانتاج وأبقى التسيير خاضعا للقرارات الادارية المحضة لم تجد فيه الفئات البرجوازية أي تهديد لأوضاعها " لأن تجمع كل القوى الاجتماعية الوطنية المعنية بالتنمية بدلا من تقسيمها (4) كان هو الشعار الأساسي للدولة في هذه المرحلة .

---

1) SAFAR ZITOUNI.Les Villages Socialistes en Algérie.Thè e de 3°.Cycle. Bibliothèque de l'Université d'Alger.P.84

2) MICHEL CANAN .Op.cité P124 .

3) Synthèse du bilan économique et social.1967-1978.Ministère de la planification

4) mai 1980.P317

غيرأن التأكيد على المطابقة بين مصلحة الشعب ومصلحة الدولة : عن طريق وضع التنمية في اطار وطني يرفض تقسيم المجتمع لم يكن ينفي أمكانية استئثار البرجوازية ... بسلطة التسيير في البلاد والتحكم في الاقتصاد الوطني .. ومن ثمه معارضة أي تغيير اجتماعي يتجاوز مجرد الاستقلال الاقتصادي وتحرير الثروات الوطنيه من الاستغلال الأجنبي ... ومهما يكن فان المرحلة الأولى تميزت بعمل وطني محض تمثل في تأميم كل الشركات الأجنبية ، ووضع كل الثروات تحت سلطة الدولة ، من خلال حركه واسعه لانشاء الشركات الوطنية التي أحتكرت كل واحدة منها قطاعا معينا تسير فيه النشاط ، وتحتكر فيه الاستيراد من أجل مواجهه السوق الرأسمالية الخارجية وحماية الانتاج الوطني .. بذلك تم وضع مبدأي "تصنيع البلاد ومكافحة الامبريالية" موضع التنفيذ .. وباستكمال الدوله لوصايتها على الثروات الوطنية ، شرعت في تنفيذ المخططات الانمائية : عبر المخطط الثلاثي والرباعي الأول والرباعي الثاني الخ .. لقد تم تحرير الاقتصاد الوطني من خلال تقسيم واضح للعمل يجعل من : " الجهاز الحكومي ملاذا المركزية لتوجيه التنمية الاقتصادية والاجتماعية ـ ومن المؤسسات الوطنية الأداة اللامركزية لتنفيذ المخططات وبوصفها مراكز للتدخل المباشر فان هذه المؤسسات كانت تملك سلطات خاصة" (1) .

هكذا وجدت التشكيلات الاجتماعية المختلفة من أنتماء ريفي أوحضري آفاقا واسعة لتحضيرها من أجل تسيير وتأطير الاقتصاد الوطني عبر مؤسسات التكوين العالي المتخصصة والجامعيه .

بحيث رافق حركة التنمية فيما بين 1965 ـ 1971 نمو سريع للفئات البيروقراطية التي هيمنت من خلال التسيير في القطاع العام على مختلف ميادين الحياة الاقتصادية وأنعكس ذلك من خلال الاهتمام في هذه المرحلة بأسبقية " مبدأ تنمية قوى الانتاج على مبدأ رقابة العمال لأهداف تنمية مؤسسة الدولة " (2) .

---

1. Ibd .P318

2. SAFAR ZITOUNI.Op.Cité P.44

وهذا في الوقت الذي وضعت فيه التنظيمات السياسيه والاجتماعيه تحت الاشراف المباشر للحزب (الاتحاد العام للعمال ، اتحاد الطلبة الخ ...) ، وتم الاعتراف بمصالح للقطاع الخاص في حدود عدم مناهضته لمشاريع الدولة (1) .

لقد أصبح التكوين الاجتماعي للبيروقراطيين ، القائم على النجاح والاصطفاء الذي تتكلف به مؤسسات التكوين المهني والعلمي في المجتمع مبررا أساسيا للابقاء على نظام ذي محتوى رأسمالي أي يخضع التسيير للفرد داخل مؤسسة الدولة .

بحيث أن رأسمالية الدولة هذه جاءت لتشكل الحد الأدنى من التوفيق بين ضرورة استرجاع الثروات الوطنية من جهة ووضع بنيات في كل قطاعات النشاط الاقتصادي قابلة للتحول الى التسيير الجماعي من جهة أخرى ، أي أن هذا النظام كان محصلة صراع بين قوى اجتماعية مختلفة تحاول كل واحدة منها أن توجه التنمية لصالحها .

هكذا أدى نمو الاقتصاد الوطني في اطار هذا " التسيير الاداري " ... شيئا فشيئا الى تعميق تناقض مزدوج : بين المسيرين والمنتجين وبين المدينة والريف .

ذلك أن نمو التشغيل في القطاع الصناعي وفي التكوين الخ .. قد أدى الى نمو ما أسماه الأستاذ شريط بالطبقة الوسطى المكونة من عمال المصانع والبناء والمعلمين والموظفين الصغار الذين أصبحوا يعززون قوة الحزب ويؤثرون على التمسك بالخط الاشتراكي (2) بحيث فرض هذا النمو الاجتماعي المتنامي كظاهرة اجتماعية " تفرض ذاتها على المجتمع الجزائري " (3) .

---

2 ، 3) د شريط عبد الله ، المرجع السابق ، ص 81 ، 82 .

وأصبح توسع " الطبقة الوسطى هذه يفرض على المجتمع " الخروج من التنظيم الرأسمالي والاقطاعي القديم " (1) أي توسيع مشاركة العمال وسكان الريف في التنمية الوطنية وتوسيع بنية التحالف داخل السلطة على وجه الخصوص (2) لكنه من ناحيـــة أخرى يبدو أن تكثيف حركة الاستثمارات في البلاد ونمو التصنيع في القطاعات الغير الزراعية قد أبرز تناقضا حادا تمثل في زيادة الضغط على مائدة ميمة الزراعي الريفي ، في الوقت الذي كان الاهتمام بالصناعة قد زاد من ضعف البنيات الزراعية الموجودة بحوزة الجزائريين على الخصوص بسبـــب :

- التحول التدريجـــي لكبار الملاك الريفيين الى قواعد للنمو أكثر أهمية في القطاع الغير الزراعـــي -

- تحول الفئات الريفية الكادحة الى " عمال " في قطاعات الدولة عبر النزوح الريفـــي .. وهو ما جعل القوى الاجتماعية " المسيرة " للاقتصاد الوطني والبنايات الادارية للدولـــة نفسهـــا .. في المدن تشعر بتهديد " شروط اعادة انتاجها " بسبب تراجع الانتاج الزراعي وتضاعف القوى الاجتماعية المستهلكـــة (3) .

من هنا فان تجديد بنية العمل والانتاج الزراعي في الريف كان يبدو هدفا استراتيجيا لهذه القـــوى ...

---

(1) تجلى هذا الاتجاه من خلال التسيير الاشتراكي للمؤسسات الذي يشرك العمال في التسيير ويدعم مكانة اتحاد العمال في الحزب والدولة ، بالاضافة الى مشروع الثورة الزراعيـــة الذي كان مقدمة لتنظيم الفلاحين داخل اتحادهم الوطني ، ليعمل الي جانب اتحاد العمال على الدفاع عن " الخط الاشتراكي ... "

(2) (3) خلال المناقشة الشعبية لمشروع الميثاق الوطني مثلا صعد الى المنصة مدير وحدة صناعية في يسر ليقول بقوة " من حقنا كمنتجين واطارات ساهرة على رفع الانتاج الصناعي أن نجد ما نحتاجه من خضر وفواكه في السوق ولا نضطر للتجول طول النهار عبر الاسواق دون أن نعثر على ما يلبي حاجاتنا .. إن ندرة الخضر في السوق تجعل جهودنا بدون معنى "

هكذا فبين ضغط العمال والموظفين الصغار والمعلمين ... على التشغيل في المدن وضغط هذا الطبقات نفسها الى جانب البرجوازية والبيروقراطية وغيرها ...... على الانتاج الزراعي الآتي من الريف ... كان يكمن اشكال حقيقي حول " دلالة " تحرك الدولة في اتجاه تحويل البنية الانتاجية الزراعية في الريف ، والذي شخصه المشروع الوطني " للثورة الزراعية" سنـــة 1971 .

وبغض النظر عن الشعار الذي رفعه هذا المشروع والمتمثل في القضاء على " الملكيه الفردية التقليدية " كشكل بدائي للانتاج ، وجعل فائض القيمة الزراعي وسيلة لتنميـــــه الريف نفسه من خلال تأميم كل المتغيبين في المدينة ، وتطبيق مبدأ الأرض لمن يخدمها الخ.. فان تحليل وضع البنية الاجتماعية العقارية وشروط دمجها في التنمية الحديثة هو الذي يمكن أن يعطي المؤشرات حول القوى الاجتماعية المستفيدة من هذا المشروع والمعنى الحقيقي الذي يمثله .

وينبغي بادئ ذي بدء أن نحلل وضع النظام الزراعي في الريف غداة ظهـــور هذا المشروع ، من حيث طبيعة قاعدته الاقتصادية والبنيات الاجتماعية التي تعيش منـــه

وفي هذا المجال يجيب ابن أشنهو بأن المساحة الزراعية التي كانت مستغلة مـــن طرف القطـــاع الخاص الزراعي في الجزائر ..كانت تتوزع كالتالي في حدود سنة 1973 [(1)]

الفئـــــــة	عدد الاستغلالات	المساحة بـ1000هـ
أقل من 10هكتار	562741	1531,5
من 10 – 50 هكتار	134528	2443,6
من 50 – 100هكتار	9765	600,2
أكثر من 100هكتار	3409	562,2

1.ABDELLATIF BENACHENHOU.L'éxode rural en Algérie.SNED ALGER.P24

ويجب أن نشير الى أن معظم هذه القاعدة الفلاحية تقع في المناطق التي تعاني من عدم انتظام المناخ ، وعقم التربة ولا تصلح في الغالب الا للحبوب ، وهذا الواقع الجغرافي في حد ذاته يبين ضعف البنية الاجتماعية التي تحتله والتي تجد تفسيرها في السياق التاريخي لعملية تركيز الملكية التي تعرضنا لتحليلها. إن ما تجدر ملاحظته بهذا الصدد هي نسبة التوزيع العقاري ودلالتها الاجتماعية " فالاستغلالات الصغرى التي تشكل 79 ٪ من عدد الاستغلالات في البلاد لا تحتل سوى 20 ٪ من المساحة المزروعة في حين أن الاستغلالات المتوسطة تشكل 9ر18 ٪ وتحتل 32 ٪ من المساحة المزروعة أما الاستغلالات الكبرى أي أكثر من 50 هكتار فتمثل 12 ٪ من عدد الاستغلالات وتحتل 46٪ من المساحة المزروعة "ان هذا التوزيع لم يتطور عن العهد الاستعماري باستثناء ما يمكن ملاحظته من "اتجاه نحو تفتيت الملكيات الصغرى" التي تطورت نسبتها من 69٪ سنة 1951 الى 71سنة 1965 ثم الى 5ر79٪سنة 1973 في حين أن مساحتها تطورت خلال هذه المرحلة كلها من 2ر18٪ الى 20 ٪ من المساحة المزروعة وعلى العكس فان الملكيات المتوسطة قد اتجهت نحو الاستقرار والتركيز النسبي اذ أصبح الـ 5ر26 ٪ من الملاك المتوسطين الذين كانوا يحتلون حوالي 3ر43٪ من المساحة الزراعيه يمثلون 5ر18 ٪ ويحتلون 45٪ ٪ من المساحة ... (1) .

في حين تقلصت الملكيات الكبرى خلال هذه الفترة الى نصف ما كانت عليه سنة 1951 .

ما هي دلالة هذه الأرقام ؟

ـ ان التباين في توزيع الملكية يعكس تفاوتا اجتماعيا لا شك فيه بحيث أن وضع الـ79٪ من ... من الفلاحين الصغار على وجه الخصوص يبقى بمعزل عن أي مساعدة للدولة .. لان المساعدة " الفردية " عبر القروض تشكل عملا عقيما لا يساهم سوى في تعميق الاختلال والتفاوت بين ... الملاك ويحافظ عليه مما أصبح يتطلب " عملا جذريا " لتغيير هذا الوضع .

1.Ibd.P23

. بالنسبة لانخفاض الملكيات الكبرى ، يجب أن نعلم بأن هذه الملكيات ارتبط وجودها في المراحل السابقة ـ برغبة التجار وموظفي الادارة وغيرهم من الحضريين في توظيف أموالهم في الميدان الفلاحي ..

ان هذه الملكيات أصبحت تتميز بها " العائلات البرجوازية الحضرية " التي تشكل اداة لتحويل الانتاج الزراعي الريفي الى المدينة .. والتي أصبحت تتجه الى الاستغناء التدريجي عن الأرض وتركيز استثماراتها بالقرب من مراكزها في المدن بعد نمو جهاز التبادل وتحرر القطاع الخاص من القمع الاقتصادي السياسي الاستعماري

ـ ويبدو أن نمو الملكيات المتوسطة مقابل انخفاض الملكيات الكبرى يمكن ادراجه من الناحية الاقتصادية في سياق الاتجاه نحو تركز رأس المال في المدن

وهو مايمكن التأكد منه من خلال تكييف الاطار السياسي مع منطق هذه الحركة .

لقد سبقت الاشارة الى أن " الأسلوب البيروقراطي " أصبح هو العامل " المهيمن في الدولة والمحدد لنشاطاتها " (1) .

ومن دون أن تعني البيروقراطية هنا " هنا توزيعا عقلانيا للعمل " على غرار ما هي عليه في النظم الرأسمالية فانها أصبحت تبدو ، مبررا رسميا للتسيير في المؤسسة ،

فهي لم تبق اختيارا تبرره مردودية النشاط بل أصبحت موقفا سياسيا ، اراديا لتبرير لامردوديته وتغطية عيوبه ...

ومن هنا فان هذا الشكل من السلوك الذي نما داخل المؤسسات أصبح مانحا للامتياز الاجتماعي لا يقل أهمية عن المطامح الاقتصادية وأصبحت البرجوازية التقليدية تفسح المجال شيئا فشيئا لهذا الشكل الجديد من " الهيمنة الاجتماعية " وتشكل شرطا أساسيا للانتقال اليه عبر العلاقات التقليدية الخاصة ...

1.MOSTEFA MADHI.L'organisation de l'Etat dans l'entreprise socialiste en Algérie. Thèse de 3° Cycle.Bibliothèque de l'ISS.P9

وبهذا الشكل صار الاطار البيروقراطي مكملا ومدعما لحركة التركيز الاقتصادي في المدن أي لدخول البرجوازية العقارية الى المدن وانتقالها الى السلطة أو الى الاستثمار القطاعي المحدود ... وهو مايفسر تخلي هذه البرجوازية تدريجيا عن قاعدتها العقارية لفائدة الملاك المتوسطين ...

واذا صح هذا الاستنتاج فانه يمكننا أن نفهم لماذا وضعت عملية تغيير نظام زراعي شامل " في سياق ذي طابع سلمي من الناحية الاجتماعية " (1) وحسب مايذكر صفار زيتوني فانه في الوقت الذي كان ميثاق الثورة الزراعية يصرح بأن الارض لمن يخدمها كانت الوضعية الاجتماعية في الريف في أحط صورها ...

" فمن أصل 8,300,000 شخص أي 69% من الجماهير الجزائرية كان هناك 1,300,000 شخص يشتغلون في الفلاحة أي 55% من الجزائريين العاملين في حين بقي هناك جيش من البطالين يصل عددهم الى 6,230,00 شخص يضاف اليهم فئات مختلفة من الريفيين الذين هم في حاجة للعمل ولم يسجلوا أنفسهم : البطالون المقنعون ، الموسميون ، الفلاحون الصغار الذين يحتاجون الى عمل متمم بسبب قلة دخولهم الخ .. " (2)

ومهما كانت هذه الأرقام تقريبية ومتضاربة الى حد ما مع المصادر الأخرى فان وضع المجتمع الريفي قد أصبح مثيرا للقلق على أكثر من مستوى وبالنسبة لاكثر من قوى اجتماعية ... واذا كان اختفاء الظاهرة الاستعمارية من الريف قد أعقبته عودة كاملة للأراضي المعمرين لفائدة المجموعة الوطنية ، فان التعارض الذي طبع العلاقة بين التنظيم الداخلي لمزارع التسيير الذاتي والمحيط الاداري السياسي المسؤول عنها قد حد من نمو هذه القاعدة الاقتصادية الهامة وبالتالي من طاقة التشغيل التي كان من المفروض أن توفرها هذه القاعدة الاستراتيجية . ان فحص تطور بنية التشغيل في هذا القطاع حتى سنة 1973 (3)

1.SFAR ZITOUNI.Op.cité P59
2.Ibd.P.46 et 48
3.ABDELATIF BENACHENHOU.L'éxode rural en Algérie.P.67

لايعطى أي دليل على مساهمة هذا القطاع في حل مشكل البطالة في الريف فضلا عن مساهمته حتى في تحسين وضعية عماله أنفسهم ...

السنة	العمال الدائمون	العمال الموءقتون
1964	124575	104٫904
1965	134٫430	52٫145
1968	120٫500	83٫400
1969	132٫950	123٫510
1970	173٫770	102٫208
1973	121٫301	117٫991

ومعنى ذلك أن القطاع الاجتماعي الضخم من الريف الفقير أمام عدم امتلاكه لوسائل التغلب على أساليبه التقنية وانحطاطه الاجتماعي يبقى مصدرا موضوعيا للنزوح الإجباري ، ولحكم على الفلاحة بالتخلف ، وعلى التنمية الوطنية بالاختناق على المدى البعيد وفي هذه الحالة يصبح الاستقلال نفسه بالنسبة لسكان الريف مجرد خرافة ..

لقد أظهر مشروع الثورة الزراعية الاهتمام بضرورة إعادة تقييم الثروة العقارية العائدة الى الدولة والمجموعات المحلية واستخدامها لانشاء التعاونيات الزراعية (المرحلة الأولى من الثورة الزراعية) .

لكن العمل السياسي الهام الذي اقترح كحل للمشكلة الاجتماعية الزراعية تمثل في دفع " الاقطاع الزراعي " الى التضحية عن طريق تأميم المتغيبين من الملاك عن الأرض ، وتحديد المستغلين المباشرين لمنعهم من استغلال جهد الفلاحين ...

(المرحلة الثانية من الثورة الزراعية)،أصبح الانفصال الزراعي الذي حدث ادانة سياسية رايد يولوجية وجدت أكثر من قوى سياسية في الغاية " الحل السحري " الذي يعيد التوازن المفقود الى الريف ..

وذلك بالرغم من أن نتائج تطبيق الثورة الزراعية على هذه الطبقة سنة 1978 تؤكد ماسبقت الاشارة اليه : أي تحول كبار الملاك الى قطاع التبادل التجاري أو الأجهزة البيروقراطية أو الاستثمارية الصغرى والخدمات الخ ..

بحيث أن القاعدة العقارية التي تم تكوينها خلال المرحلة الأولى من الثورة الزراعية وهي الخاصة بأراضي الدولة والمجموعات المحلية ... قد بلغت ضعف القاعدة التي تم تكوينها خلال المرحلة الثانية تقريبا وهي مرحلة التأميم والتحديد .. كما يظهر ذلك الجدول التالي : (1)

المرحلــــة وصيغة الاجراءات	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المجموع
أراضي تم إحصاؤها	1,401,891	570,332	1,972,223
أراضي تم توزيعها	837,619	425,018	1,262,637

نتائج تطبيق مرحلتي الثورة الزراعية حتى نهاية السداسي الأول من سنة 1978

ان تحويل علاقات الإنتاج الزراعية لم يشمل في اطار الثورة الزراعية سوى حوالي 3,4% من الملاك أو 15% من الأراضي القابلة للزراعة أي أنه جاء في مرحلة بلغ فيها

(1) Djillali BENAMRANE.L'agriculture et développement en Algérie.SNED1980P.240.

" الاقطاع" الزراعي أقصى درجات ضعفه وهو ما يوضحه الجدول الآتـــي (1)

فئات الملكية	الغير المشمولين بالثورة الزراعية	المشمولون من ضرب الثورة الزراعية: المتقيبون	المحددون	الغير المعنيين
الفـــلاك	294,904	34096	15996	809441
نسبتهـــم	% 25,33	%2,93	%1,17	%69,52
المساحة بالألف	5200	2043	1052	5,1874
نسبتها	%63,63	%3,03	%13,12	%15,90

فالقاعدة العقاريه التي أسفرت عنها عمليه تطبيق الثورة الزراعية تبدو أبعد ما تكون عن حل المشكلة الاجتماعية في الريف وحل مشكل الشغل للأ كالبطالين والبطالين المقنعين .. وبالتالي أبعد ما تكون عن ملء الاختناق عن القطاعات الأخرى التي باتت مهددة بسرعة النمو السكاني والنزوح الريفـــي ...

إن عدد المستفيدين من الثورة الزراعية لم يتجاوز 82,000 في الوقت الذي كان هذا المشروع يحتل الصدارة في الاهتمامات السياسية المرحلية للدورة 73 ـ 78، والواقع أن الثورة الزراعية وان كانت تشمل سوى شرائح اجتماعية هامشية بالقياس الى ملاييـــن الفلاحين الصغار والبطالين في الريف فان الدلالة التي أعطيت لها لم تتوقف عنـــد مجرد تخفيف الضغط الاجتماعي على سوق العمل الذي يمكن أن يلجأ اليه أي نظام برجوازي في مرحلة معينة من الأزمات الاقتصادية والاجتماعيـــة .

بل إرادة تحويل علاقات الانتاج " الاقطاعية" مهما كانت أهميتها من الناحيـــة الاجتماعية السياسية فانها تتشكل داخل مشروع الثوره الزراعية وسيلة وليست غايـــة

1.Cité par SAHAR ZITOUNI .Op.cité P62.

فالقضاء على أسباب تكون هذه العزلة .. أي " الملكية الفردية " يبدو أنه هو الغاية البعيدة لهذا المشروع ...

فالتركيز على" نظام " التعاونيات الانتاجية، وغيرها بوصفه دفعة اجتماعية ... اقتصادية نوعية شكل محور أهتمام كبير من طرف قوى سياسية متعددة (عكسته التبريرات الإيديولوجية) من سياسيين ، وتكنوقراطيين وبيروقراطيين [1] الخ ... حاولوا الدفاع عن هذا التنظيم بوصفه الإطار المناسب لتدخل الدولة عبر الامكانيات: التقنية والمالية والعلمية ... التي تفرض تصورا فعالا للعمل والانتاج وتدفع بنيات الإنتاج القديمة الى الدخول في علاقات التبادل والاندماج في السوق بدلا من البقاء ضمن الانتاج الذاتي البدائي ، المنغلق ...

بهذا يتجاوز المشروع القاعدة الاجتماعيه الضيقه التي تأسست خلال المرحلة الاولى والثانية ... لكي يصبح بإمكانيه لامحدودة للتنظيم والتطور في المستقبل وتصبح التعاونية شرطا للترقية لكونها تمكن من الحصول على التجهيز التقني من الدولة بشكل أكثر فعالية. إن طابع الاستمراريه والشمول في المشروع قد تجلى من خلال دعوة كل الفلاحين الصغار في الريف لتكوين التعاونيات فيما بينهم من أجل تمكينهم من مساعدة الدولة

وبهذا حاول المشروع أن يجعل من التعاونية، وسيلة لنقل المجتمع الريفي من النمط الإنتاجي التقليدي الى النمط ... الإنتاجي المتطور ...

ومن دون أن نذهب أبعد في تحليل ما يمكن أن ينجزه في هذا المجال والعوامل التي يمكن أن تحول دون تقبل الفلاحين الصغار للانخراط في التعاونيات ... فانه ينبغي أن نلاحظ بأن المعنيين بهذه المساعدة هم الفلاحين الذين يملكون على أكثر تقدير (أكثر من 5 هكتارات ...)

---

1) أنظر الفصل الثاني .

على أساس أن هؤلاء هم القادرون على التطور ، والحائزون على الحد الأدنى من ...
الشروط الموضوعية اللازمة له. ولما كان هؤلاء لا يمثلون سوى حوالي 33ر25٪ من مجموع الملاك ولا يحتلون سوى حوالي 63٪ من المساحة المزروعة التي يملكها القطاع الخاص ... فان باقي الملاك الصغار ((الغير المعنيين)) والبالغ حوالي 70٪ [1] من عدد الملاك (أقل من 5 هـ) يبقى من المستحيل إدماجهم في هذا التنظيم ...
وبالتالي فان التنظيم التعاوني الزراعي " يدعم في النهاية بقاء الملكية المفتتة الصغر كشكل بدائي للانتاج ، وكنمط ماقبل رأسمالي ، عوض أن يحطمها. وتستمر هذه الملكية بوصفها قاعدة لتدفق القوى العاملة الصالحة للاستعمال الموسمي كتعبير عن أستمرار علاقات الانتاج الرأسمالية " [2].

وبالرغم من ذلك فان هذه البنية الانتاجية الحديثة تبقى أداة للتطور الممكن مادامت تعتمد على سند سياسي أساسي ، وهو الدولة .

ويبدو أن السلطة السياسية قد أظهرت حرصا كبيرا على " مراعاة تجاوب الفلاحين وذلك من خلال تنويع أشكال التعاون حسب طبيعة النشاط ومستوى المنتجين" تم تحديد أشكال عديدة منها : التعاونية الزراعية للاستغلال المشترك ، التعاونية الزراعية للانتاج ، التعاونية الاستصلاحية التعاونية العائلية الخ ...

وأهم هذه التعاونيات هي التعاونية البلدية المتعددة الخدمات ...

[illegible]

...

1.SAFAR ZITOUNI.Op.cité P72
2.Ibd.P.73

ويبدو أن هذا التنظيم قد أنطلق من نفس المبدأ الذي أنطلق منه التسيير الذاتي؛ أي اعطاء السيادة في التسيير للمجتمعات العامة المكونة من العمال الدائمين غير أنه فرس" المدير" الحكومي في التعاونيات ذات الدور المعقد ...

مثل التعاونية المتعددة الخدمات في البلدية، حيث تشكل هذه "المجموعة" الوسيط الأساسي الذي يوفق بين حاجات الفلاحين، خواص تعاونيات الخ ... وامكانيات الدولة ... من قروض وتموين وانجاز ... وتخزين وتسويق الخ ... ان هذه المؤسسة التعاونية تمارس وصاية شبه تامة على التعاونيات البسيطة بما تملكه من آلات ومخازن وغيرها .. بحيث أصبح تركيزها للوسائل التي تحتاجها كل التعاونيات الزراعية بما فيها التسيير الذاتي القديم نفسه مصدر التناقضات بينها وبين الشركاء وفيما بين الشركاء أنفسهم مما جعل هذه البنية التي اتخذت شكلا ديموقراطيا في الظاهر .. .. أكثر ميلا للتحالف مع الأجهزة البيروقراطية الوصية على التموين (الديوان الوطني للعتاد الفلاحي) وعلى التسويق (الديوان الوطني لتسويق الفواكه والخضر) وذلك بدافع التنافس المصلحي مع تعاونيات الانتاج ...

من هنا يبدو أن " المجموعة الديمقراطية" التي حرص مشروع الثورة الزراعية على تكوينها وتوسيعها في الريف بغض النظر عن كونها لم تعط منذ البداية الضمان الحقيقي لتجنيد كل القوى العاملة الريفية من أجل الانتاج والتسيير، فانها بقيت" ملغمة في القمة بأجهزة ذات نزعة بيروقراطية مركزية) " (1) مثل الدواوين والاتحادات التعاونية إن علاقات الانتاجات التي أوجدها مشروع الثورة الزراعية قد بقيت في نفس المأزق الذي عرفته تجربة التسيير الذاتي من قبل تقريبا أي بين الملكية الزراعية الخاضعة في القاعدة كشكل انتاجي يدفع الى المنافسة الاقتصادية، ويقاوم الأهداف الاجتماعية للانتاج، وبين النزعة

1.Djillali BENAMRANE.Op.cité P162

المركزية التي تمارسهـا الادارات الوصية في القمـــة .

لقد تساءل الجيلالي بن عمران في النهاية عن مغزى هذا "المشروع الثوري" وفيما اذا لم يكن مجرد رغبة من تكنوقراطي العلاقة الجزائريين الذين عجزوا عن فرض رأسمالية ... الدولة في مزارع التسيير الذاتي بواسطة الدواوين الوطنية كما فرضتها الشركات الوطنية في القطاعات الأخرى ، فحاولوا انشاء نظام له كل مظاهر النظـــام الديمقراطي . في القاعدة ، ولكنه ملغم في القمة بالروح البيروقراطية المركزية " (1)

والواقع أن وضع مشروع الثورة الزراعية في سياق المحاولة من أجل تقوية مركزية السلطة الادارية والسياسية على المجتمع الريفي . فيه تجاهل كثير للجهود المادية والاجتماعية والسياسية التي كانت تبذل لصالح هذا المجتمع .

1.Ibd.P.162

الفصـــــل الثـــانــي

المشـــروع السيـاسـي : في التبرير العقائـــدي

الخـــــــاب الســـــــياسي

مدخـــل :

ان تقوية الدولة كوسيلة أساسية للتنمية الفعالة، قد جعل من هذا الجهاز الأداة الأساسية لتخطيط المشاريع وتنفيذها بعد سنة 1965 وبالتالي أصبحت الأداة الأساسية أيضا للتوجيه العقائدي الذي يبرر هذه المشاريع ، وينمي الأفكار والتصورات التي تعطي للانجازات " دلالتها " ومضامينها الايديولوجية ، . . وتكون المواقف والاتجاهات العامـــة حول المهام الوطنية . . .

وبحكم هذه " المركزية الحكومية " ونظام الحزب الواحد للبلاد ، فان الفكر "الرسمي " أي " الخطاب الحكومي " هو التيار العقائدي السائد في المجتمع ، بفضل رقابة الدولـــة على الأجهزة السياسية والمؤسسات الاعلامية اذ لا تقوم هذه الأجهزة ، والمؤسسات ســوى بوظيفة الاعلام وتوضيح الأفكار الأساسية للسلطة في البلاد . وبالرغم من ذلك فان هذا التيـار العقائدي لم يكن يشكل مادة للاعتقاد بالنسبة للجماهير الا في حدود تعبيره عن حاجات كل فئة على حدة في المجتمع لأنه مهما كان " تنسيق التبريرات" التي كانت تعرض " بأعمال الدولة " في الخطب فان حظوظ الاستفادة من " المشاريع " الاقتصادية ــ الاجتماعية كانت قطعا متفاوتة بين القوى المختلفة المكونة للمجتمع بصفة عامة . . .

ان هذا التحليل يساعدنا على بناء المشكلة بصورة أخرى . . . وهي أن الفكر الحكومي الذي كان يتميز بالتأكيد على : " على الطابع الوطني " " والشرعي " لانجازاته هو في الواقع "إنشاء انتقائي " يبرر مشاريعه وممارساته بالرجوع الى المقومات الوطنية التاريخية، متجنبـــا كشف التناقض بين أطراف المجتمع التي تتعارض مصالحها وتتفاوت حظوظها موضوعيا . . .

ومن أجل إخفاء هذا التناقض كان الفكر الإديولوجي " للسلطة " يسلك منهجا توفيقيـــا ،

يحاول من خلاله أن يحافظ على الحد الأدنى من التضامن بين كل المواطنين ... وهو ماجعل البيروقراطيين والتكنوقراطيين المفرنسين والتراثيين والقوميين "المعربين" ، والبرجوازيين والعمال ، والمعتدلين ، والتقدميين الخ ...

يحتلون السلطة بدون صعوبة داخل المؤسسات الدولة ، ويظهرون بمظهر الموالين لمشاريعها [illegible] والمتصرفين بأسمها دون أن يضحوا بالممارسات التي تخدم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بهم ...

غير أن محاولة "المطابقة" بين إرادة الدولة و إرادة الشعب في الخطاب الايديولوجي وعدم [illegible] التفريق بين الدولة والحزب لم يكن لينفي التناقضات الاجتماعية التي ورثت عن العهد [illegible] الاستعماري ، وتعمقت بعد الاستقلال في بعض القطاعات مثلا بين المجتمع الحضري والمجتمع الريفي، بين الأحياء الراقية في المدن والمجمعات الشعبية القصديرية ، بين الخماسين و[illegible]هم دون الكادحين في الريف وبين الملاك الزراعيين الشبه إقطاعيين، بين المسيرين التكنوقراطيين [illegible] المسيطرين على التشغيل ... والعمال الأجراء ...

وفي مواجهة هذه التفاوتات المعقدة كانت الدولة تحاول دعم الاستقرار عن طريق تطوير المؤسسات ذات الطابع العمومي .. غير أن هذا القطاع نفسه بقي يشكل ميدانا لنمو علاقات التحالف بين الجماعات ويسهل بذلك [illegible] نفوذ القوى الاجتماعية الخاصة بواسطة القرابة وغيرها الى جهاز الدولة ...

وبمعنى آخر فان قطاع السلطة أي الادارة بصفة عامة ، قد أصبح ميدانا يعكس علاقات القوى بين الفئات الاجتماعية المذكورة آنفا ... بحيث لا يمكن أن نستبعد التأثير المباشر والغير المباشر لهذه القوى الاجتماعية المختلفة على التصور والتفكير السياسي والايديولوجي للسلطة

وفي هذا الاطار يمكن أن نتساءل عن طبيعة الفكر الايديولوجي الذي كان يبرر دوافع وأهداف الثورة الزراعية وفي ما اذا كان هذا التبرير يقدم صورة عن أهداف الفلاحين وما يريده هؤلاء لأنفسهم أم يقدم صورة عما تريده كل القوى الأخرى لنفسها ؟

ومن دون أن نحكم مسبقا على تجانس أو تنوع مضمون التوضيح الايديولوجي حول الثورة الزراعية ... فاننا سنحاول تحليل المادة الفكرية التي أعتمدت كأداة لتحفيز الفلاحين وتوعية المواطنين بصفة عامة ... من الناحية الاخلاقية، والاجتماعية ، والسياسية منطلقين في ذلك من الإشكال التالي :

اذا كان التحليل ليتطور المشكلة الزراعية قد كشف في نهاية الأمر عن نقص كبير في الوسائل بالقياس الى الحاجات التي كانت تنقص نمو المجتمع الريفي . وبالتالي عن الضعف المادي لمشروع الثورة الزراعية من حيث القاعدة الزراعية ، والتكوين الع ... فهل كانت قوة هذا المشروع في أفكاره ؟

المبحث الاول

1) التبرير الاخلاقي : العشري بين الشرعية التاريخية والشرعية الثورية

أ- الريف في الفكر السياسي الجزائري الحديث

ان الشعور الذي يكاد يكون عاما ومشتركا بين كل الجزائريين حد يثا مفكرين أو قادة سياسيين هو احساس الجمعي " بولاء تاريخي " للعالم الريفي ... بحيث نجد الريف عند هؤلاء مرتبطا بقيم الاصالة والكفاح ... الخ ... بل يمثل رمز البعث القيم الوطنية " والانية " أكثر مما يمثل مجالا جغرافيا للعيش والانتاج وقد كان مشروع الثورة الزراعيه نفسه يحاول أن يكون امتداد لهذا التراث الاخلاقي والوطني .. مستعملا خلفية ثقافية قومية كانت سلاحا صلبا لمقاومة تذويب الجزائريين في الجسم الاستعماري ...

ألم يؤكد شارل روبير أجرون على أن " المدن لم تلعب منذ وقت بعيد سوى دور ضئيل في التاريخ السياسي والاجتماعي للجزائر الحديث لأن القوة الحيه للجزائر كانت تنطلق من الريف " (1) .

هكذا ينتقد مصطفى الاشرف (2) بقوة كل المؤرخين الفرنسيين والمثقفين ... الوطنيين وفق أسماهم " بالإيديولوجيين " بسبب الذهنية " التصنيفية " وعقلية احتقار الشعب التي جعلتهم يهملون حقائق المقاومة الاجتماعية الريفيه أي كل " الحقائق اليومية والشواهد التي لا تستجيب لمزاجهم الميال الى الاكتفاء بتمجيد كل ما هو عظيم وبطولي " ... ما تبعوا أسلوبا انتقائيا لا يعترف بالاهمية سوى " للحركات ذات الطابع البيروقراطي وبصفة لا شعورية ذات الصبغة الوطنية القريبة من عواطفهم أكثر مما هي صادرة عن أختيار اجتماعي برز ".

1.CH.R.AGERON.Op.cité P.
2.MOSTEFA LACHERAF .Op.Cité .L'introduction P.14.15

والجانب الذي يدعوا الاشراف الى اكتشافه هو الحركة الشعبية العينية ومحاولة الاستماتة التي كان يبديها الفلاحون من أجل الدفاع عن الأرض..

واسترجاع مافقدوه بالقوة ، "ان هذا الجهد الصبور ، والشجاعة الدؤوبة والتضامن المدمر الذي كان يظهره الفلاحون سلبيا غداة كل ثورة ، ومصادرة ، وهزيمة من الهزائم الكبرى من أجل استعادة الأرض ، واعادة تأسيس واستغلال مابقي لهم ، ومصارعة الاستعمار الرسمي والخاص" كل هذا المظهر الهام قد " فلت من الذين تعودوا أن يلاحظوا التاريخ من فوق ، دون تحليل للاستمرارية البطولية " في واقعها اليومي (1).

ان الدلالة الايديولوجية لهذا العمل عنده ـ تكتسب خصوصيتها وأهميتها من حيث أنها ظاهرة نابعة أصلا من طبيعة مجتمع زراعي ريفي ، " كان يسلك بدافع غريزة المحافظة على الذات" ، ثم بفضل حركة " تستند على تضامن جماعي هو ثمرة لا تجاه وطني غير ناضج ولكنه حقيقي ، يعبر عن سلوك مجتمع ريفي قديم ، يعيش ظروفا قاسية " ...

هكذا فانه من وراء حركة المصادرة والتدمير التي تعودت كتب التاريخ احصاءهـا بطريقة توحي بسلبية المجتمع الريفي وخموله يدعو الاشراف الى الكشف عن المظهر الإيجابي للجهد الشعبي الذي كان يسارع في كل مرة الى اعادة بناء الوجود المادي والاجتماعي في مواجهة الخطر الاستعماري ... ويبدي معاناة صعبة من أجل اعادة تكوين المحيط الغذائي ومواجهة عوامل تهدده بواسطة آليات التضامن التي شكلت روافد أساسية لهذا العمل .

وينتهي الى التأكيد على أن الصعوبات الحقيقية التي واجهها الاستعمار تعود الى ثلاث آليات أساسية تضافرت لتشكيل حاجزا قويا أمامه وهي الطبيعة الجماعية للملكية ، واليقظة في اعادة شراء مايعطى أو يباع للأوروبيين ، والميل الى تفضيل بيع الأرض للجزائريين فيما بينهـــم " .

وعليه فان هذه الآليات الاجتماعيه قد ساهمت في المحافظة على القاعدة الزراعيه والبنيات الاجتماعية المحلية ، وأبقت على التقاليد الإيجابية التي شكلت عاملا استراتيجيا في المعركة التحريرية، كالتعاون والنجدة الخ ... بحيث "أن هذه الخصائص هي التي تكونت فيما بعد القاعدة المادية ، والاجتماعية التي جعلت حركة تحرير البلاد شيئا ممكنا حتى ولو كانت فكرة الثورة قد أنطلقت من المدن "

فالريف في نظر الأشرف ، هو مجال تاريخي يعكس قيم الكفاح ، والهوية الوطنية التي هي تضحيه وتضامن وارتباط بالارض والتاريخ .

في حين تشكل المدن مجالا لتمركز المنتفعين من البنيات الاستعمارية الذين أصبحوا بعد الاستقلال في موقع " مناسب أكثر للتأثير على الحكم واستغلال محاسنه" .. ذلك أن " وجود الأجهزة المركزية للدولة والادارات والقواعد الأساسية للسلطة الاقتصادية والسياسية بالمدن قد جعل منها وسيلة سهلة للاستيلاء والاستحواذ من طرف البرجوازية الصغرى المناضله ، الانتهازية أو الطموحة" ...

فلئن رأى الاستعمار ، فان المدينة بهذا المحتوى تبقى وسيله لاستغلال الريف وبالتالي تبقى المبررات الايديولوجية للمعركة بعد الاستقلال هي هي ـ لأن المشكل الجوهري : هو اعادة بناء المجتمع الذي تحمل أكثر التضحيات وتعرض للتدمير المنظم وفقد كل شيء دون أن يملك الوسيلة لقبض أي شيء ...

ان تطوير الوضع الاجتماعي في الريف هو الحجه الوحيدة التي تبقي للثورة دورا ذا معنى ... بحيث أن مفهوم " الثورة " الذي عاشه البعض نظريا وشعوريا كان بالنسبة للريف " واقعا ومأساة توارثها جيلا عن جيل بكل مافيها من قوة اليأس المحزون بالامس...

ذاقه السكان عبر ماض من الكفاح الغامض والآلام الخرساء ، والتي كانت تدفعهم الى التطلع نحو آفاق مستقبلية يخلقون فيها أو يعيدون خلق المجتمع الحقيقي المنشود ... بوضعه نهايـــــة لهذه المعانـــاة" ...

هكذا تمثل المقابلة بين الريف والمدينة عند الاشرف وسيلة أساسية لتجسيـــــد التعارض الاخلاقي في أي التعارض بين قيم التضامن والتضحية والعدالة وبين الانتهازيـــة والطمـــوح والانانيـــة ...

ويثير الاستاذ شريط (1) نفس المشكلة بروح تعكس تعاطفا اخلاقيا أكثر وضوحـــا مع المجتمع الريفي ، اذ يلاحظ أنه من النتائج الوخيمة " للحلقات التشريعية والسياسية الاستعمارية المتتاليـة هي "أحداث الملكية الفردية التي أفقدت الفلاح الجزائري حصانته الاجتماعية والاقتصادية أي البناء القبلي والارض ... وحولت" أغلب الجزائريين الى عمـــال في أراضيهـــم " عند الاسياد الاوروبيين بحيث أحدث هذا الواقع انقلابا سلبيا في علاقـة الفلاح بالارض" صيرها من علاقة حب ومنفعة الى علاقة أكراه وعبودية ولم يبق له مـــــن ذكريات هذه العلاقة سوى القهـــر والمذلة"

لقد حطم هذا التحويل ... حوافز العمل " والارتباط بالارض" وضاعـــت من أثر هذا التحويل ادخال "المدينة الاوروبية" كأداة لتركيز وسائل ومغريات الحيـــاة السهلـــــة .

وبحكم نشأتها الاستعمارية بقيت المدينة تشكل مجالا يواكب قيم التطـــور في أوروبا بعد الاستقلال في حين " بقي الريف يعيش في ظلمات العصور الغابـــرة" من هنا يحمل الاستاذ شريط التشريع الاستعماري مسؤوليه ادخال التناقض على " الانسجام والتوازن " السابق في العلاقة بين الانسان والارض... بحيث انعكس هذا

1- المشكلة الايديولوجية ، قضايا التنمية ، من ص 70 الى ص 73 .

من الناحية المجالية من خلال الاختلال والتعارض الاجتماعي بين الريف والمدينة .

فبدلا " من ذلك التوازن الذي كان قائما قبل الاحتلال والذي كان فيه لكل من الريف والمدينة دور يؤديه نحو بعضهما البعض، المدينة تزود الريف بالمصنوعات المحلية ، والريف يزودها بالمواد الغذائية أصبح كل منهما يعيش عالة على المستوردات الأجنبية الفلاحية والصناعية معا " ...

وبعض هذا الاختلال خلق التناقض بين الريف والمدينة ، الشروط الموضوعية للنزوح الريفي بوصفه " الجرح الذي أصبحت تعاني منه كل البلدان النامية مهما كان النظام الذي تبنته ، لكونها تعرضت بشكل أو بآخر لنفس المظالم والتشتت الذي عرفه المجتمع الجزائري " ...

ان القضاء على هذا التناقض التاريخي يمكن في نظر الأستاذ شريط في القضاء على أسبابه أي " الملكية الفردية " والرجوع الى الملكية الجماعية القديمة بعد تطويرها أي باعادة بناء الريف اجتماعيا واقتصاديا ...

هكذا تعمل مقومات المجتمع الريفي السابق عن الاحتلال ... عندئذ بوصفها قيما عليا للتنظيم الاجتماعي الحديث ، ويعمل الريف كمجال يعكس الأصالة وامكانيات الاعتماد على النفس ... الخ في حين تبقى المدينة ببنيتها الحالية رمزا للاستغلال وجسرا للتبعية نحو الخـــــارج .

ان هذه النظرية التي تتفق في مضمونها مواقف معظم المفكرين الجزائريين أدباء ، ومؤرخين وعلماء اجتماع ، وفلاسفة ... تجعل من " الريف" مرجعا أساسيا على المستوى العقائدي ، يحفز حركة الانتقال من المجتمع الواقعي مجتمع التفاوت الى المجتمع المنشـــود ... مجتمع العدالـــة الاجتماعيـــة .

وعلى هذا النحو يبدو والتعارض بين الريف والمدينة هو القنال " الرئيسي الذي نؤول وتفسر في اطاره علاقات التعاون المعيني ، والاستغلال الاجتماعي ... والصراع الطبقي أيضا بل يبدو أكثر من ذلك امتدادا للتعارض الخلدوني الذي يعتبر أن النمو في الرخاء يتنا سب عكسا مع الفضائل الاخلاقية والخصال الانسانية ومن ثمة يكون أهل الريف ((والبدو عامة)) أقرب الى قيم الخير من أهل الحضر ... وبالتالي يمثل الريف الاطار الاجتماعي الاقتصادي الأفضل لحفظ الاخلاق وقيم التآزر الخ ... في حين تشكل المدينه اطارا حضريا لتفكيكها وتحللها . (1)

2) الثورة الزراعية الوفاء للكفاح الوطني

ان مشروع الثوره الزراعيه قد وظف هذه الاشكالية الى حد بعيد في سياق التعريف الايديولوجي ، بالمبررات الأساسيه للتعمير الزراعي ...

اذ يلاحظ صفار زيتوني (2) في معرض تحليله للخاصيات الأيديولوجيه التي ميزت عمليه التبريري الخطب السياسيه حول الثوره الزراعية أن التعارض بين الريف والمدينه كان يعرض دائما على أنه : (تنافس ايديولوجي واخلاقي) (3) مما يجعل من الثوره على هذا التعارض عملا شرعيا من الناحيه التاريخيه والاخلاقيه معا ...

فالدافع الاخلاقي في هذا المجال يعتبر بمعنى وسيدا عقائديا أساسيا للحمل على الاقتناع والتقبل للمشروع ...

من هنا يقدم الريف في الخطاب بوصفه مرتبطا بعمقه التاريخي الأصيل .

فالفلاح المرتبط بالأرض هو في وضع الانسان المرتبط بوسطه الانساني الحقيقي

---

1) ابن خلدون ، المقدمة . .

2.SFAR ZITOUNI.P84.104 , OP Cité

عكس العمق الثاني الى المدينة ... الذي يعيش بدون جذور أي بدون عمق ثقافي حقيقي) (1)

" فالريف حتى وان كان فقيرا أقتصاديا وماديا فانه غني بالمحتوى الانساني ، وبالقيم التي حفظت الذات والوجود الوطني " (2)

وليست المدينة هي التي تقدم في سياق استداد الظلم الاستعماري فقط ...بل ان الاقطاع الجزائري نفسه لا يحمل انطلاقا من المفارقات التي تحمله في انواقع بقدر " مايحرص من خلال تواطئه مع الاستعمار : فالاقطاعيون الذين أستفادوا من النظام الاجتماعي القديم وواصلوا بعض ذلك اثراءهم بعد الاستقلال ، لا رضاء شهواتهم كالمزارعين الأوروبيين لا يمكن أن يستفيدوا من أي وارضاء ولا أن يعتبروا حتى من الجماهير الريفيه التي تشكل وحدها قاعدة الشرعيه " (3) .

هكذا يبدو الدور الوطني الجماهير الريف تضامن ومقاومه ، وتمسك بالارض والتراث الخ ... عاملا أساسيا لتبرير التعيير الزراعي في الريف ... لكن أهداف هذا التعيير تكاد تنحصر في المفارقه التاليه ... وهي أن الثورة الوطنية قد تم توريثها عكس منطق الشرعيه التاريخية والوطنيه والاخلاقيه ، ما دامت المدينه قد أنفردت وحدها بالرخاء المادي ولم تبق للريف سوى الفقر والتخلف ... فليه عن باب المدن مساعدة الريف على الخروج من هذا الوضع عن طريق الكف عن مواصلة استغلاله ... ويلخص رئيس البلدية هذه القضية بالشكل التالي :

1.Ibd
2.Ibd
3.Ibd

" لقد كان هناك ملاك لدريين شاركوا في الثورة ثم تقلدوا مناصب حكومية بعد الاستقلال أو حل بعضهم محل الأجانب في ممارسة التجارة ، وارتفع مستوى معيشتهم بفضل الأبواب الجديدة التي فتحها الاستقلال لهم في مجال التوظيف والصناعة، ولهذا كان من المنطقي أن يكتفي أولئك الذين لهم دخل في المدينة بهذا الدخل ، ويتركوا الأرض لمن هم في الريف القادرين على خدمتها بصفة مباشرة ... ، من هنا حددنا الملكية بالنسبة لكبار الملاك ليس لمجرد أخذ الأرض من يد وإعطائها لغيره أو انتقاما منهم بل لإغاثة فلاحين محرومين ... تطبيقا لمبدأ: الجزائر أرضا وثروات هي من حق كل الجزائريين . " ... (1)

غير أن هناك تحديدات أخرى تبدو في ثنايا التبريرات الايديولوجية أكثر عمومية فالريف الاجتماعي ، التاريخي يبدو " عالما يسوده التفاوت الاجتماعي واستغلال الانسان للانسان ، والحياة فيه بقيت بدائية ، وماضي تاريخيته." (2)

ففي قلب التعارض الموجود بين الريف والمدينة هناك ... تعارض داخل الريف نفسه " بين التقاليد الايجابية الأصيلة : باعتبارها فيما مضيا كان لها محتوى وإطار بنائي محدد في المرحلة التي سبقت الاحتلال " (3) والتقاليد السلبية التي لا تفتح أية آفاق أمام تنظيم الحياة الاجتماعية الريفية، كالانعزال ، والروح البدائية ... " (4)

---

1) : الرئيس هواري بومدين ، الخطاب الملقى أمام المؤتمر التأسيسي للاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين في 29 نوفمبر 1974 ، نادي الصنوبر ...

(3

3. SAFAR ZITOUNI.Op.Cité
4. Ibd

من هنا يقع التركيز على ((أن روح التعاون كانت موجودة في بلادنا منذ القديم ولابد لنا اليوم من بعث الحياة في هذه الروح)) (1) في نفس الوقت الذي يتم فيه التأكيد على ضرورة " تغيير النظام البالي الذي كان فيه أبناء الريف مشتتين ومعزولين لا يلتقي بعضهم مع بعض إلا في الشقاء ... ولا يجد من يفهمه غير أسرته ... ولا يتعايش إلا مع حيواناته. (2)

هكذا توضع الثورة الزراعية في منظور أخلاقي يحاول بإعادة الاعتبار لتراث تاريخي يخضع بدوره لعملية تحويل وانتقاء من أجل أن يصبح نموذجا لما ينبغي أن يكون قيمة وغاية وطنية منشودة ...

ان هذا التركيب الأخلاقي ـ الانتقائي يعكس أزمة تصور الثورة الزراعية الذي لم يكن يجد وحدته الا من خلال تجنب التناقضات بين المواقف في الواقع، واللجوء الى " التاريخ المثالي " والقيم المجردة العامة مثل " العدالة لكل أبناء الشعب " " والمساواة بين كل المواطنين " الخ ... وبالتالي يفسر عدم تجانس القوى الاجتماعية المهتمة بهذا التغيير ...

ان التبرير الاخلاقي لمشروع الثورة الزراعية اذ يحاول بعث التراث الايجابي واحياء مجتمع التعاون ، والعلاقات الجماعية في الملكية والعمل من أجل أن يواصل تطوره الطبيعي بعد أن شله الاستعمار لأكثر من قرن ونصف ... يضع هذا التغيير وكأنه وفاء للتاريخ الوطني وبالتالي يقيمه على شرعية تاريخية تبدو وكأنها عودة بالتصور الاجتماعي الى مساره ووجهه الحضاري الطبيعي . والواقع أن " التعاون في العمل "

---

1) الرئيس هواري بومدين ، الخطاب السابق ،

2) نفس الخطاب ...

والملكيه الجماعية ..الخ .. اذا كانت تشكل تحفيزا سياسيا للخيال الوطني، الفلاحين فانها من الناحية التاريخية لا تمثل سوى تعبير عن مرحلة تشكلت فيها "الجماعية القبلية" وسيلة للعمل بحكم انعدام التقنية، ووسيله للملكية بحكم انعدام الامن والحاجة الى الدفاع ومن هنا فهي تختلف عن التعاون الاشتراكي شكلا ومضمونا ...

لقد صرح وزير الفلاحة أمام الندوة الوطنية الثالثة للقطاع الاشتراكي للفلاحين، ((بأنه لايكفي أن نعتمد على تقاليد التعاون والتضامن التي لازالت حية بالفعل في البيئة الريفية ، ولكنها في نفس الوقت مازالت مطبوعة بالروح التقليدية .. ان التكيف مع الاشكال العصرية لتنظيم الإنتاج في إطار المؤسسة الكبيرة، يفرض على العكس من ذلك تغيير السلوك والعقليات [1].

ان لزوم تغيير العقليات والسلوك هو في حد ذاته نفي لوجود قيم تتطلب مجرد الاصلاح والترميم ، أو مجرد البعث والاحياء ، انه نفي لقيم تستمد من نموذج اجتماعي تاريخي سابق ...

3) الثـــورة الزراعية : الوفاء للكادحـــين

ويطرح أمين أتحاد الفلاحين قضيه النموذج الاخلاقي ـ الاجتماعي بشكل أقل عموما .فمن دون أن ينفي وجود نظام جماعي للملكية والعمل في مرحلة ماقبل الاحتلال فانه يتوجه بالاهتمام أكثر الى مرحلة الكفاح التحريري ، وبالذات يدعوالى " تأسيس دور أهل الريف في تنمية الذكرة الثورية الجزائرية)) [2].

---

1) خطاب وزير الفلاحة أمام الندوة الوطنيه الثالثة للقطاع الاشتراكي الزراعي، نادي الصنوبر قصر الأمم +10 أفريل ، 1973.

2) الامين العام للاتحاد الوطني للفلاحين ، التقرير التمهيدي ، الموتمر التأسيسي لاتحاد الفلاحين ، قصر الأمم يوم 26/ 28 نوفمبر 1974.

وبصفة خاصة ((الى اهتمامات الجماهير الريفية الأكثر حرمانا ، والتي فرضت نفسها كاحدى المحاور الأساسية لايديولوجية في طور التكوين (1) ـ .

ان اهتمامات الجماهير الفقيرة ، وحاجتها الى العدالة ، التي نمت وبرزت من خلال الكفاح .. تبدو غاية أساسية في هذا العمل المنتظر ومن هنا فان شرعية الثورة الزراعية بدلا من أن تبقى سابحة في اطار القيم الوطنية والاخلاقية المجردة ، تصبح مستمدة من " الدفاع عن مصالح المنتجين الذين ينبغي أن يكونوا أول المستفيدين من التقدم الذي يحصلون عليه بجهود هم بعدما كانت حقوقهم غالبا ماتهضمها المصالح الطفيلية (2)".

فالثورة الزراعية تصبح ضرورية ليس انطلاقا من مبدأ " حق كل مواطن في نيل نصيب من الثورة الوطنية " بل انطلاقا من حقه فيما ينتجه بنفسه في الواقع أو من حقه في أن لا يكون مستغلا من طرف الغير ...

وبهذا تصبح هذه الثورة مشروع عمل يمس بناء المؤسسات الاجتماعية القائمة ويهدف الى خلق قيم جديدة تنافي الاستغلال والتطفل .. أي يصبح أقرب الى " الشرعية الثورية" منها الى الشرعية التاريخية العامة .

غير أن استرجاع " الحقوق الاجتماعية" للمنتجين لا يتخذ شكل صراع اجتماعي فعلي لأن الثورة الزراعية ليست ثورة فئة اجتماعية . . . على فئة أخرى بل هي عمل كلي يعكس ارادة المجتمع ككل وينجز عبر قنوات الدولة السياسية والادارية القائمة سلفا ...

ومن هنا فان التقرير الايديولوجي . لا يعرض التناقضات التي يثيرها تطبيق الثورة الزراعية من زاوية التناقض بين القوى المتعارضة في الواقع أو يحدد القوى التي ترغب في التطبيق والتي تعرقله ...

---

1) ــ نفس المرجع .

2) نفس المرجع .

وبالرغم من بعض الاشارات حول مشاركة الفلاحين في وضع قوائم المستفيدين واحصاء الأراضي ، واعطاء الصورة الصحيحة للمشاكل الخاصة بالعالم الريفي والحالة الحقيقية للأراضي ووضعيةالملاكين الخ ..." (1) . فانه سرعان مايدمج دور هذه المنظمة في سياق التدخل الحكومي العام الذي يفرض طمس الطابع الاجتماعي لتناقضات ومشاكل التطبيق ويصيرها مجرد توترات بين معرفة الانسان وقوة الاشياء ... تخفيها مشكلات عامة مثل الكفاءة والاخلاص الوطني ، والشعور بالمسؤولية الخ ...

ان وظيفة هذه المنظمة في التقرير الايديولوجي لا تختلف عن أي هيئة حكومية أخرى من حيث أنها تعمل ((على تعبئة الجماهير الريفية لضمان نجاح كل العمليات المخططة ، مثل تنظيم التعاونيات ، وبناء القرى ، استصلاح الأراضي ، تجديد الفلاحة حسب مقتضيات العصر ، استعمال الطاقات الانتاجية بكامل قدرتها ... (2)))

وبالتالي فان مجابهة الواقع واختبارها والتي كانت تبرز اختلافا في التبرير والتصور حول غاية الثورة الزراعية ، بين الخطاب السياسي العام والتقرير الايديولوجي الخاص ، تبقى بالرغم من ذلك خاضعة لمقتضيات الاستراتيجية العامة للسلطة ، دون أن تتجاوزها الى الخضوع الى منطق الوقائع والتناقضات .

فالثورة الزراعية التي دعيت الى تطبيقها كل الهيئات الادارية الحكومية : بلديات دوائر ، ولايات الخ ... كان من الطبيعي أن تكشف عن التباعد في التصورات والاهداف لقد كان احتلال اطارات الدولة وموظفيها محل الفلاحين الفقراء في التعبير عن مطامحهم في حد ذاته ضربا من الهيمنة ، بحيث أثاره أمين اتحاد الفلاحين بشكل مبهم من خلال التأكيد على أن :

---

1) نفس المرجع .

2) نفس المرجع .

هذه الثورة لا يمكن أن تكون من فعل الهيئات الادارية والتقنية وحدها مهما كانت درجة كفاءتها ومهما بلغت ضخامة الوسائل المتوفرة لديها ... ينبغي على الجماهير الريفية المعنية أن تنظم الى هذه الأهداف حتى تتحقق في أحسن الظـــروف .)) (1) .

ان هذا التحليل الذي كان يصدر من مستوى سياسي قريب من السلطة، يبدو أنه كان يتعمد تجاوز " الجوهر" الاجتماعي لهذه المشكلة ، التي هي ليست في كفاءة الهيئات الادارية فقط بل في عدم تقاسمها نفس الأهداف والتطلعات والقيم مع الفلاحيـــــن .

وسنرى كيف أن تطبيق الثورة الزراعية اصطدم في جهات عديدة ... بملاك كبار أو ذويهم داخل المجالس البلدية أو الولائية أو الهيئات التقنيـــة . (2) .

مشكلـــة التبريـــر الاخلاقـــي

هكذا يبدو أن نزوع الخطاب الايديولوجي بمستواه العام أو الفرعي نحو" التجريد" وتردده بين الشرعية التاريخية والشرعية الثورية ، يعكس أزمة المنظومة الاخلاقية التي كان يغازل بها جمـــــاهير الشعب الريفي ،.. وبعد هذه المنظومة عن الالتحام بدوافع التطور والتغيير الحقيقية لدى الفئـات الاجتماعية الريفيـــــة .

لأنها أقرب لأن تكون تأكيدا على عقيدة الانتماء الوطني والخصوصية الثقافيـــة والحضارية التي تتجاوب معها أغلبية القوى في المجتمع ، في مواجهة قيم التغيـــــير " العصرية " " والعقلانية " التي تبشـــر بها الفئات التكنوقراطية والتي تمثـــــل امتدادا ثقافيا لقيم غربية أو ماركسية شرقيـــة ...

---

1) نفس المرجـــــع .

2) أنظر صفحة 55 من هذا الفصـــل والمبحث الثاني من الفصـــل الثالـــث.

بان التصور المثالي للريف باعتباره عمقا ثقافيا ، ومهدا للكفاح الخ ...
من حيث هو نتاج ايديولوجي لقوى اجتماعية غير ريفية ، هو أقرب لأن يكون تعبيرا عن أزمة هذه القوى التي دخلت حديثا الى الأجهزة الاقتصادية والسياسية في المدن وأصبحت تشعر بالقلق المتزايد تجاه ضغط الهجرة الريفية السريعة ...

فالصورة التي تعطى للريف هي الصورة التي تراد له حتى لا يبقى مصدرا للنزوح ذلك أن اختناق قطاع التسيير الذاتي ، وبقاء القطاع التقليدي بدون قنوات حكومية فعالة لتطويره ، وبالتالي ضعف مكانة القوى الاجتماعية الريفية داخل السلطة ، وعجزها عن فرض اراداتها على جدول الاعتمادات الحكومي ... قد أنجر عنه تحول واسع للفلاحين الى القطاعات الأخرى بحيث أصبح الأمر يتطلب بناء ايديولوجية مضادة لدوافع النزوح الاجتماعية والاقتصادية في اطار اعادة تحوير جديدة لعلاقة الانسان بالأرض وبالمجال بصفة عامة .

اننا عندما نتجاوز الخطب الايديولوجية الى الواقع الاجتماعي في الريف ، وخاصة العلاقة القائمة في أذهان الناس بين الريف والمدينة سنجد أن الصورة الاخلاقية التي تعطيها الخطب للريف هي صورة تسبح في أثير مثالي ...

وأن التفكير الأكثر وضوحا : هو الرغبة في مغادرة الريف لدى الأغلبية من سكانه بحيث أن ما يقلل من تعلق الفلاحين وخاصة الصغار بالملكية ويزهدهم في الأرض ليس هو استغلال الاقطاعيين والمتغيبين فقط ... بل ان العامل الأكثر تأثيرا في نفوسهم هو فقدان المدرسة ، والطريق والكهرباء والمستشفى ، والمرتب الشهري ووسائل الرقي الاجتماعية الأخرى بطابع التفضيل على حساب الريف ...

ومن هنا فان المقارنة بين الريف والمدينة انطلاقا من فلسفة ثنائية تفصل القيم المادية عن القيم الوطنية المثالية يدخل في سياق التبرير للتفاوت الاجتماعي القائم بينهما ... عن طريق الخلط بين المجال والانسان .

ان هذه الفلسفة تقيم علاقة غامضة بين المجال والانسان، متجاهلة السياق الحقيقي للعلاقات والعمليات التي تنتج عنها وضعية اخلاقية واجتماعية معينة ...

فالتفاوت الاجتماعي بين الريف والمدينة لا ينفصل عن حركة" التمدين " التي نشأت بعد استقرار الاطار الايديولوجي الليبرالي الاستعماري واستمرت بعد الاستقلال ، نتيجة لاستمرار الشروط المؤيدة لها أي كل العمليات " التي تحفز تركيز التقنيات والنشاطات والسلطات في المدينة ... بحيث يفرض هذا التركز تقسيمًا واسعا للعمل حتى داخل الفلاحة نفسها ، ويساعد على انفصال العائلة عن المؤسسة بالرغم من قوة ارتباطهما .

ان الجماعات الريفية والحضرية تتخذ لنفسها أوضاعا مختلفة داخل هذا السياق من أجل أن يكون هناك موجهين مستفيدين وغير مستفيدين ...

وتضيق العلاقة بين هذه الجماعات شيئا فشيئا وتصبح غير متكافئة ويبقى تقسيم العمل ظاهرا بين القرية والمدينة بحيث تغذي أولاهما الثانية ، وتتطور النشاطات الثانوية ، والخدمات المختلفة شيئا فشيئا لتصبح ضرورية للعمل الفلاحي ، ولكنها تبقى مركزة في المدن :

فالصناعة تعطي التقنيات ، والمدرسة تنتج المعارف والسياسة توجه الأهداف...

ويصبح العمل الفلاحي يسير انطلاقا من المدينة .. فالتمدين هو مظهر لتنمية قائمة على الهيمنة" (1)

وهكذا فان تركز الثقل الاقتصادي في المدن ، وتشتت الثقل الاجتماعي في الأرياف بكل ما ترتب عنه من هيمنة وتفاوت في الحظوظ بين الطبقات الاجتماعية .. كان ظاهرة بارزة،

1.PLACIDE RAMBAUD.Société rurale et urbanisation .Seuil .Paris 1969.P18

تطورت وازدادت حدتها بعد الاستقلال بحيث لا يمكن وضع المشروع الزراعي لسنة 1971 خارج الارادة في معالجة هذه المعضلة .

لكن هذه الارادة التي بقيت في اطار المبررات الاخلاقية العامة : العدالة بين المواطنين ، والتضامن والمساواة .. الخ والمبررات الوطنية . الكفاح والتضحية والاصالة .. والتي كانت تحفز التغيير ليس عن طريق الرغبة النابعة من الفلاحين بل عن طريق قوة الدولة وتدخلاتها تجد تفسيرها السياسي في كونها تعبيرا عن أقصى ماكانت تسمح به علاقات القوى بين الجهات المشاركة في السلطة ...

ولذلك فانه حتى الدولة التي تحقق هذا المشروع هي جهاز مجرد من التناقضات الاجتماعية بحيث تبدو وكأنها "أداة تقنية محايدة قادرة على تحقيق مطامح كل الطبقات" (1) .توجهها ارادة كلية حرة ((تحول الطبيعة بواسطة المجتمع وتجند لذلك كل الطاقات المادية والمعنوية)) (2) .

ان قوة التحفيز الاخلاقية هذه قد بقيت غامضة ، لأن القيم التي اعتمدتها كانت تتسع للتأويل بين قوى اجتماعية مختلفة ومتعارضة ... " وتسمح بتقنين " نشاطات وأعمال يعارض بعضها البعض في الواقع .. فالمبررات الاخلاقية والوطنية العامة كانت تعطي الامكانية لدخول العناصرة الفاقدة لأيّ التزام بالتطلعات الحقيقية للفلاحين من أجل أن تمارس عرقلتها من داخل الأجهزة المكلفة بالتطبيق ...

ان العنصر "الوطني" الذي كان يشكل الحجة المركزية التي تبرر تغيير العلاقات الاجتماعية الزراعية في الريف ، وتتحكم في عمل القيم الأخرى ... ، وان كان قد برهن "تاريخيا" عن طاقة عقائد يتخلاقة،

فانه يبقى مرتبطا " بالتيار الجهوي " الذي ينبني على أكثر من قوى اجتماعية متعارضة في الاتجاه السياسي ... ومن هنا ينبغي أن نتساءل عن مدى قدرة " السلطة السياسية في هذا السياق الصعب على تطوير مشروع الثورة الزراعية نحو " التحويل العميق للعلاقات الاجتماعية " في اتجاه تطبيق الاشتراكية في الجزائر ... ذلك أن الاتجاه الاشتراكي لا يعني مجرد تحويل للأشياء ، وتنمية الوسائل ، منفصلة عن الغايات الاجتماعية ...

ومن ثمة فان الإشكال الذي لامناص من طرحه ، هو معرفة مدى ، الجهد الذي اتجه الى بناء " الاستغلال الجماعي " لوسائل الانتاج واخضاع هذا الجهد لخدمة المنتجين المباشرين ...

ان التوضيح الإيديولوجي للثورة الزراعية بدون ، شك قد أظهر اهتماما كبيرا " بالتنظيم الاجتماعي " كمثير للانتاج والجهد أكثر من اهتمامه ، بتوسيع القاعدة العقارية نفسها ، وذلك انطلاقا من أن العامل الاجتماعي ليس أداة للثورة ... بل غاية لها أيضا ...

ومن هنا يمكن التساؤل عن المتغيرات الأساسية لهذا التنظيم كما طورتها الخطب الايديولوجية خلال التطبيق والدلالة الحقيقية لنشاط هذه المتغيرات ؟ ؟ = .

المبحث الثاني

المشروع الزراعي : ترقية اجتماعية للفلاحين أم تحديث للعمل

ان البحث عن شكل اجتماعي جديد للعمل والانتاج في الزراعة قد جاء في سياق الشعور العام بالحاجة الى تجاوز حالة الاختناق التي أصبح يعاني منها القطاع التقليدي الفلاحي ... ويسببها للتنمية الوطنية ككل ...

لقد أصبح هذا التجديد مطلبا ملحا ليس بالنسبة للقوى الاجتماعية الريفية فقط بل حتى بالنسبة للقوى الماسكة بالسلطة السياسية التي أصبحت بحاجة الى اعطاء آفاق جديدة لمضمون الشرعية التاريخية كمبرر عقائدي لوجودها واستمرارها في السلطة ... أو للقوى التكنولوجية التي كانت بحاجة الى توسيع دائرة التدخل التقني والايديولوجية العقلانية ، والتي شكلت المبرر الأساسي لتحكمها في السلطة الاقتصادية في البلاد ...

بل ان هاتين القوتين الاخيرتين قد شكلتا جوهر المحاولة الجزائرية من أجل تأسيس بنيات انتاجية زراعية جديدة حاولت أن توفق بين رغبتين: الرغبة في تجنب القطيعة مع الماضي والرغبة في ادخال علاقات انتاج عصرية عملتا جنبا الى جنب ، تتكفل الأولى بتوضيح ... التصورات المتعلقة بالغايات والأهداف الاجتماعية لهذا التغيير ، وتتكفل الثانية بابراز المظهر التنسيقي والعقلي للجوانب الفنية داخل هذا النسق العام .

1) وسائل الدولة كعامل لبناء التعاون الجماعـــي:

اتخذ تدخل الدولة عبر الثورة الزراعية ، اتجاها مغايرا لنشاطاتها السابقـــة فهي بوصفها تسيطر على على توزيع وسائل العمل والانتاج العصرية ... وتشرف على مؤسسات التدخل في ميادين التمويل ، والتجهيز ، والتسويق ...

أصبحت تؤكد على وجوب اسناد دور وظيفي للوسائل والامكانيات الحكوميـــة أي "عدم الوقوف موقفا للامبالاة من طرق الاستغلال القديمة" .. (1) .

يحدد رئيس الدولة طبيعة هذا الدّور كما يلـــي :

" ان التقـــدم والتطور لا يمكن أن يتحقق الا اذا كان الناس يعيشون مع بعضهـــم البعض، فالحكومة لا تستطيع مساعدة الفلاح الذي يعيش وحيدا معزولا عن كل شيء ، وتمده بالجرار والأسمـــدة أو تبني له القـــرية ...

أما اذا كان أحد الفلاحين يملك 10 هـ والآخر 15هـ وثالث 20هـ ويستغلون مـــع بعضهـــم البعض في اطار واحد ... فانه بامكانهم أن يحرثوا أرضهم بالجرار ويستغلون الأسمدة ويستفيدون بالقروض ... وبهذه الكيفية يمكن لهم أن يتطوروا وتستطيع الدولـــة في نفس الوقت أن تبني لهم قرية " .. (2)

ان ما تؤكد عليه هذه الفقـــــرة هـــو:

1) ان تدخل هيئات الدولة ليس عملا محايدا أو متناقضا ... بل هناك وظيفـــــة واحدة للوسائل والامكانيات الحكومية، هي تكميل نشاط الفلاحين المستفيديـــــن والرفع من قدرتهـــم على الانتاج والتطور والتقدم الاجتماعـــــي ...

---

1) ميثاق الثورة الزراعيه ، نشر رئاسة مجلس الوزراء ، ص25 .
2) الرئيس بومدين قرية القلتة الزرقاء التبطري، يوم 14/ 11/ 1972 .

2) ان ادخال الآلات العصريه ، والتعامل مع مؤسسات التمويل ، والقرض، والجهات التقنية يستلزم اجتماع المنتجين في وحدات جماعية للانتاج . . .

3) يسهل الاستغلال الجماعي لوسائل الانتاج الاستعمال الأمثل لوسائل الدولة ويوفر لها الاطار الاجتماعي الذي يسمح بتطوير السكان عمرانيا وحضاريا . . .

هكذا يتلخص الرهان الاجتماعي للمشروع في العلاقة السببية التالية وهي :

أن تدخل الوسائل الحكومية يمكن أن يحقق عبر الاستغلال الجماعي من التقدم والتطور الاجتماعي ما لا تستطيع أن تحققه بواسطة الاستغلال الفردي ويتحقق هذا الرهان عن طريق الصعود من الاقتصادي الى الثقافي عبر الاجتماعي ... منهج يلخص الفلسفة العامة للنظام السياسي في تحقيق مشروع الثورة الزراعية يتمثل هذا المنهج في :

أ ـ مرحلة تأسيس التعاونيات باعتبارها الشكل الاجتماعي الضروري لاستقبال واستغلال الوسائل التي تمنحها الدولة ، الأرض والآلات والتسبيقات المالية ...

ب ـ تتبع هذه المرحلة علاقات ومهام جماعية تنحل خلالها " الروح الفردية " كشكل مختلف للانتاج وتنمو فيها علاقات جماعية متساوية عبر الاستعمال المشترك والمتكافئ للوسائل والتسيير للعمل والانتاج .

جـ ـ يتكون في النهاية نمط أعلى وأعمق من العلاقات الجماعية يصبح أثناءه المنتجون قابلين للاندماج في حياة اجتماعية أكثر تعقيدا :

تجسدها القرية بتجهيزاتها ومنشآتها الثقافية والسياسية : الحزب ، اتحاد الفلاحين النشاط الثقافي السح . . .

ان الاشياء والوسائل لا تعطي الا اتجاها واحدا في الخطاب الايديولوجي حيث تعطى لها آثار ضرورية . .

ــ الرفع من قدرة الفلاحين على التحكم في الوسط الطبيعي وزيادة مردودية الأرض...

ــ المساعدة على تجاوز حالة التشتت الاجتماعي وتنمية التعاون بين الفلاحين داخل مزارع أكبر للاستغلال بين وبين المجموعات المنتجة على نطاق أوسع ...

ــ تحرير المبادرات الفردية وزيادة وعي الانسان بحريته وكرامته داخل هذا الاطـــــــار.

من خلال هذه السلسلة من التغيرات " النمطية " يتحقق للفلاحين الانتقال من مستوى الاهتمام المحصور فيما هو بيولوجي بحت .. الى ماهو اخلاقي وثقافي عام ... وينتج عن التغيرات السابقة نظام ــ متوقع ــ من الغايات الاخلاقيـــــة :

التكافوء والتعاون في العلاقات، الخ ... تتولد عنها قيم وأوضاع اخلاقية أكثر سموا: الاحساس بالكرامة، والانعتاق، والاستقلال، والتحرر...

ان هذا التركيب النسقي بين الاقتصادي والاجتماعي والثقافي يبدو واضحا في تأكيـد رئيس الدولـــة بقـــولــــه :

" عندما نادينا بالثورة الزراعية ... أردناها ثورة تحرر الفرد وتقضي على الاستغلال تتبعها زيادة الانتاج وتحسين الانتاجية والاهتمام بالكم والكيف.. . ذلك أن المجتمع الذي يتكون من مواطنيــن أحراره سيتمكن من التغلب على المشاكل والصعوبات مهما عظمت، لأنه سيجـــــد في نفسه الطاقة والقوة اللازمة لمواجهة المشاكل والصعوبات" (1) .

هكذا يتم بناء التعاون الاجتماعي انطلاقا من حجة اقتصادية : هي الاستفادة الجماعيـــة من الأدوات والتجهيزات الفلاحية، التي تقدمها الدولـــــة ...

ويتحدد هذا التعاون بوصفه " تعاون عضوي بين منتجين " وليس تضامنا آليـــــــا بين جماعات عائلية، والذي كان يشكل الخاصية الراسخة في المجتمع الريفي.. .

---

1) الرئيس بومدين، المؤتمر الثاني للاتحاد الوطني للفلاحين قصر الأمم 24 أفريل 1978 .

ان هذا التصور لتعاون يفترض فيه وعيا واضحا بالمصلحة الحقيقية للمنتجين هو في الحقيقة فرض لشكل اجتماعي جديد على الفلاحين من الخارج ...

لأن سلسلة التكيف التي يتضمنها هذا التفكير . تنشأ من مبادرة الدولة وتترجم ارادة كلية في نشر العدالة الاجتماعية، والاستجابة للمطامح الريفية ، بحيث يتم "اختصار كبير" للصعوبات والمشاكل التي يطرحها تعقد الواقع الاجتماعي والصراعات المحلية .. وتتقلص المسافة بين الوسائل والغايات في الخطاب الايديولوجي ويصبح الأمر وكأنه قائم على اعتقاد مثالي يسلم بأن الارادة المجردة هي التي تحكم سلوك الناس نحو الأشياء ونحو بعضهم البعض ..

((ان التعاون هو الطريق السليم الذي يضمن لمساعدات الدولة الفعالية الكاملة وهو وان كان صعبا في البداية على من لم يعتقد العمل التعاوني ، الا أن النية الصادقة والوعي ، كفيلان بتذليل عقباته وضمان أحسن الفوائد منه)) . (1)

هكذا تشغل الغايات الانسانية والاجتماعية العامة مثل : القضاء " على الاستغلال الاجتماعي " وتحقيق المطامح الشعبية" وتحرير الفلاحين" " العدالة الاجتماعية" الخ ... الحيز الأكبر من التوضيح الذي يمارسه الخطاب السياسي على المستوى الأعلى في الدولة ... بحيث تطغى هذه الغايات على المشاكل التقنية التطبيقية ، بالنظر الى حالة التشتت وضعف مشاركة القوى الاجتماعية الريفية المعنية بالتغيير في السلطة كما سبق أن أشرنا ... فان هذا الاتجاه لا يمكن أن يفسر الاعلى أنه انعكاس لحقيقة العلاقات داخل الدولة نفسها أي غياب القوى الاجتماعية ذات التكوين التكنوقراطي عن مسرح السلطة العليا وسيادة القوى السياسية ، والتي تحاول دعم شرعيتها " بالمبادىء بدلا من القوى التي تستمد هذه الشرعية من " المعارك " .

1) الرئيس هومدين في المؤتمر التأسيسي للاتحاد الوطني للفلاحين بقصر الأمم 26/ 11/ 74

غيرأن طغيان المبادئ والغايات العامة على التوضيح الايديولوجي لمشروع الثورة الزراعيةيقي تدريجيا من انخفاض المستوى السياسي للخطاب... تاركا المجال لمفاهيم وأفكار تكشف عن واقع أكثر اشكالا وتعقدا ...تلمس ذلك في خطاب وزير الفلاحة الذي يعكس رأي الهيئات التقنية ومحيط الموظفين الاكثر ارتباطا بمشاكل التسيير والتطبيق أكثر مما يعكس التفكير السياسي المجرد ... ولنقتطف الفقرات التالية من خطابه أمام الندوة الوطنية الثالثة للقطاع الاشتراكي المنعقدة سنة 1973 ..(1)

1) ((أن القطاع الزراعي للجزائريين يمتاز بعدم تجانسه ... واذا كانت الملكية الصغيرة المشتتة ذات الوسائل المادية والتقنية الضعيفة، هي الشكل الاكثر انتشارا في هذا القطاع ... فمن الواجب اقامة تصنيف وطني انطلاقا من أصغر قطعة للانتاج الذاتي الى أكبر قطعة تنتج للسوق ... ويوازي ذلك تحديد للوضع الاجتماعي ـ المهني للملاك : مستغلين مباشرين أو متغيبين مع احصاء فروق الاجرة بينهم. إن اعادة تنظيم هذا القطاع يجب أن تطرح بصيغة معاكسة للوضع الذي وجد ه مشروع التسيير الذاتي)) .

2) ((اذا كان صحيحا أن الفلاح المعزول لا يستطيع أن يواجه وحده جميع شروط الاستثمار التي يتطلبها تجديد البنيات الزراعية ... واذا كان من الضروري توسيع الاطر الاجتماعية لتنظيم الانتاج فانه لابد من المروربمرحلة انتقالية ، وتكييف وثيرة وتقدم النظام التعاوني مع الحاجات الحقيقية وطاقات التحويل في العالم الريفي)) .

3) ((ان النظرية التي أعتمدت في انشاء تعاونيات الثورة الزراعية ، هي تلك القائمة على الاستقلال الواسع في التسيير ، المدني في اطار اشتراك حر وديموقراطي ... فالمتعاونون ينبغي أن يشعروا بأنهم معنيون بالتسيير اليومي لمزارعهم، ويملكون بحكم ذلك السلطة التامة في اتخاذ القرار.)) .

---

1) نشر وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي .

4) ((في هذه المرة يتعين علينا انطلاقا من قاعدة اجتماعية لصغار المنتجين أن نشرع في عملية تحضيرية للتحول نحو التنظيم الاشتراكي ... والانتقال من طور الانتاج الفردي الى التنظيم الجماعي للعمل الفلاحي ... ان هذه الفترة الانتقالية قد شكلت حجرة عثرة في طريق كل اصلاح زراعي اصطدمت بها بعض التجارب في الخارج ... ان التكيف مع الأشكال العصرية لتنظيم الانتاج في اطار المؤسسة يفترض تغيير السلوك والتصرف ازاء العمل وتغيير العقليات)) .

ان هذه الفقرات المطولة تثير سلسلة من الاشكالات القلقة، تقلص الى حد بعيد من تفاؤل الخطاب السياسي الاعلى ...

أ) فالقطاع التي تطبق فيه الثورة الزراعية ليس قطاعا متجانسا أو سهلا لأن المشروع يجابه وضعا شديد التنوع ((يصعب حصره في قالب تنظيمي واحد ومتصلب)) (1) . بعكس الواقع الذي وجده نظام التسيير الذاتي ... والعدالة الاجتماعية بين المنتجين لا تستمد معيارها من مبدأ " متماثل " بل من مقارنة معقدة للأوضاع الاجتماعية - المهنية بين الملاك .

ب) تبدو الوسائل الحكومية غير قادرة بذاتها على بناء التعاون بين الفلاحين حيث يثار مشكل الشروط الذاتية - الثقافية ، كحلقة هامة في السعي نحو التكيف الحقيقي للفلاحين مع هذا التنظيم الجديد ...

ج) يبدو أن التعاون الجماعي كنسق أمثل للعمل والانتاج الزراعي ، لا يمكن فرضه على الفلاحين من الخارج ... دون مراعاة لميولاتهم ، ورغباتهم العفوية واحترام إرادتهم فيما يخص التصرف في الانتاج ، اذ أن ارادة الدولة لا تستطيع أن تفعل شيئا أمام سلبية الجماهير

1) نفس المرجع .

د) ان استخدام الادوات العصرية في اطار قاعدة زراعية أوسع اذا كان ولا بد منه ... فانه يتطلب تقسيما واسعا للعمل وتخصصا فنيا ضروريا ومن ثمه فانه لابد ، اما أن نضحي بالامكانيات الحكومية ونبذرها دون مراعاة لشروط استعمالها الى أن يكتسب الفلاحون الخبرة الكافية وهي تجربة مغامرة ... واما أن نعطي الفرصة لتكوين الفلاحين فنيا .. وهو ما يتطلب مرحلة تدريبية انتقاليــــة للوصـــول الى التعاون الحقيقـــي ... هكـذا ومن دون أن يشكــل مشروع الثورة الزراعية نفسه موضع تساؤل وتردد في الخطـــاب الوزاري ... فان التصورات التكنوقراطية في هذا الخطاب ، تبدو معارضه للتجريدات العامة) حيث توضع العلاقـــات في اطار أكثر تواؤمـن الناحية الوظيفية .

ان التصور التكنوقراطي من دون أن يعارض الدور البنائي " للوسائل " في تنمية التعاون ، فانه يرى ضرورة ادراج هذا العمل في اطار تحديثي ، شامل ، يستهدف انشاء بنيات جديدة للانتاج والسلوك والتفكيـــر ... وذلك من أجل ضمان الحـــد الأمثل في التحكم الانساني في الوسائل العصريه وفن التاجيتها. أما مجرد توزيع قطعـــة أرضية على مجموعة من الفلاحين الأميين ، واستبدال وسائل العمل القديمة بوسائـــل جماعية حديثة فانه لا يشكل شرطا كافيـــا .. لاحداث الاثر المنتظر منه ، أي بنـــاء تعاون اجتماعي أكثر فعاليـــة لتنمية الانتاج الزراعي وتسييره ... مادام البنـــاء الاجتماعي المحلـــي ، والعادات والتقاليد الريفية تعمل كعوائق داخلية تمنع الانسجام الفوري للجماعة ... بل وتقاوم وجود هذا التنظيم نفســـه ، ذهنيا ونفسيا واجتماعيـــا .

((فنحن اذن أمام ثورة حقيقية ينبغي أن تتم على الصعيد البسيكولوجي والاجتماعي))(1)

---

1) نفـس خطـــاب وزير الفـــلاحـــة .

ان العلاقة التي تربط بواسطتها الخطاب الايديولوجي العام للثورة الزراعيه بين الاستغلال الجماعي لوسائل الانتاج ، والآلات التي تقدمها الدولة وبين تحرير مبادرة الفلاحين وتنمية التعاون فيما بينهم تبدو غامضة ... نظرا للاشكال الذي تثيره المتغيرات الأخرى التي يتطلب تأثيرها موقفا أكثر عمقا مثل الموقف من التراث التقليدي ودور البنيات والروابط الاجتماعيه القديمة ، وقبول الفلاحين للتغيير ، والأمية ، وانعدام التأهيل الفنــي ... والعوامل الطبيعية التي تشكل شرطا أساسيا لفعالية الوسائل وانجاح التعاون الخ ..

ان علاقات التعاون اذا لم نعتبرها مجرد تبادل ظرفي للمسلعة بين الفلاحين ، ينحصر بين مجموعة معينه ، وينتهي عند حدود اجتماعية تقليدية كالجوار والنسب ، والنفوذ المعنوي أو المادي ... يفترض بناؤها احتكاكات اجتماعية ، واهتزازات ذهنية ، وصراعات لا يمكن التنبوء بنتائجها بواسطة التوقعات الاجمالية المبسطـــة .

ومع ذلك فان التأسيس الواسع للتعاونيات الزراعية قد رافقته عملية موازيـــه تتمثل في مشروع عمراني ضخم لبناء القرى الزراعية التي أحتلت أهتماما كبيرا فـــي الخطب الايديولوجية بوصفها برهانا يعكس تصميم الدولة ليس على بناء الشـــروط الموضوعيه لتحويل "بنيـــات الانتاج القديمة" فقط بل "لتحويل البنيات الاجتماعية وتغيير وجـــه الريـــف" .

2) القرية كجهـــاز لتحويل البنيات الاجتماعية الريفية .

يعني للقرية " كجهاز عمراني " دور بنائي أساسي من أجل تحقيق أهداف الثورة الزراعية باعتبار أنهـــا : ـ

1) تشكل مكانا لممارسة حياة جماعيه دائمة ومستقرة (لأنها تجمع بين الشروط الثلاثة (السكـــن ، العمـــل ، الســـوق)

2) تشكل قاعدة تقنية للاستغلال الاشتراكي للانتاج (لكون التجهيزات (ماعدا السكن) ووسائل العمل والملكية جماعيـــة) .

3) تشكل قاعدة لتنظيم النشاطات الأخرى تنظيما جماعيا (كالتسويق والتحويل)

4) تشكل خلية تساعد على ادخال الحياة العصرية الى الريف ، والانتفاع بالوسائــل الحضارية (السوق المدرسة ، الصحة ،الطريق الكهرباء الخ ..)

بهذا الاطار العمراني الذي تتوفر عليه القرية يحظى لهذا المركب أهداف تتعدى مجرد تحويل بنيات الانتاج القديمة (الملكية الفردية ، وسائل العمل التقليدية ...) لتصبح جهازا لتحويل بنيه الحياة الاجتماعية نفسها بما فيها من عائلة وثقافه وتفكيــر الخ ... بحيث أن هذا المبــدور يمثل دائما بارزا من دوافع التغيير في الخطاب الايديولوجية : سواء على مستوى الخطب السياسية العليا أو على مستوى تفكير البيروقراطيين والتكنوقراطيين الجهويين المهتمين بمشاكل التحديث والتنظيم العقلاني للوسائل)) والامكانيات والحاجات ...

غيرأن الخطاب السياسي ـ حسب صفار زيتزني لايعطي أي توضيح حقيقي لاشكالية التغيير الاجتماعــي بواسطة القرية الفلاحية بسبب التناول الاجمالي لهذا الاطــار الذي تعزى له نتائج كلية ومجردة ... اذ يلاحظ أن " الخطاب السياســي ينبنــي ـ فيما يخص العلاقة بين الاطار العمراني والعلاقات الجماعية . فالعلاقة السببيــــة غــير واضحــة ومع ذلك فهــي حاضــرة وتعمل بصفــة دائمــة ، على أساس المعادلة قرية جـــديـــدة = مجتمـــع جديـــد " (1) .

1.SAFAR ZITOUNI.Op.Cité .P110

ومما يؤكد الطابع المجرد للتصور السياسي للأهداف ـ حسب رأيه ـ هو أن الآفاق التي تعطي لهذا التغيير ((تضيق بصفة محسوسة في التقارير ، الولائيـــــة، بحيث لا يبقى هناك مجال واسع للتفكير النظري في المجموعة التي تنشئها القريـــــة، أمام المشاكل الخاصة بالانجاز ، وقلة الوسائل أو انعدامها)) .

ومع ذلك يلاحظ بأنه داخل الاطار العام " للخطب " تعمل الفئات السياسية والادارية القريبة من التنفيذ على تثبيت أهداف أكثر وضوحا ، ولكنها أقل طموحـــــا .

بحيث يختفي الطابع الآلي للعلاقة : القرية الجديدة ـــ المجتمع الجديد ، وتبرز العوامل التي تبرز زرع القرية الزراعية كأداة تحويل اجتماعي حقيقي في الريف...

ـ فتقدم بوصفها أداة لحل التناقضات الاجتماعية القائمة في الريف بفضل الاشـــــراك الديمقراطي للمعنيين في اختيار الموقع ... والعلاقات بين المساكن والتجهيزات الخ ... بحيث تأتي القرية كحصيلة للتشاور والحوار بين الادارة والفلاحين لتسهيل القضـــــاء على السلبية واللامبالاة عندهم ، واشراكهم طوعا في حل مشاكلهم وتناقضاتهم الداخليـــة .

ـ أو تبرز فعاليتها انطلاقا من الطابع الجماعي للتجهيزات والمرافق العموميـــــة، على أساس أن ما تمتاز به القرية ، ليس هو المساكن الخاصة التي نجدها في كل المدن والقـــرى الأخـــرى ... بل التجهيزات الجماعية من وسائل ومرافق وأرض مشتركة الخ .. . بحيث يفرض استعمال هذه الأشياء تعودا مستمرا على الاندماج والاتصال تتولد عنها الحياة الجماعية الحقيقية والمنشـــورة ...

ـ أو تظهر على أنها تنظيم جديد لحياة اجتماعية تجسد ، وتنميه الهيئات الاقتصاديـــة والسياسية والثقافية (التعاونيات ، الحزب والمسجـــد..) ومع أن هذه التوضيحـــات تبدو أقل غموضا ـ في رأي صفسار ـ فانها تعكس على العمـــوم هيمنة فكريـــة

واضحة على المجتمع الريفي ، من طرف موظفي الدولة ، تتجلى هذه الهيمنة من خلال تجاهل شروط اندماج المجتمع الريفي ، في هذا التنظيم ، والمصير الغامض الذي أعد للعائلة للعائلة القديمة ونظام الاستهلاك الذاتي . الريفي مما يؤكد " النية المسبقة في هدم هذه البنيات سواء علاقات القرابة بالمعنى الواسع . التي كانت ترتبط بشكل تتفق فيه من القوانين التي تحكم النشاط المستقل لنمط الانتاج التفتيتي ، أو البنيات الأخرى التي تلعب فيها القرابة دورا منظما هاما " (1) ، وذلك بدلا من البحث عن كيفية معينة لتكييفها وهو ما يمثل عاملا سلبيا ويقلل من حظوظ النجاح التي كانت تعد بها الخطب المختلفة، والواقع أن التقدير الصحيح لمدى تأثير التنظيم الاجتماعي الذي تقترحه القرية على البنيات الاجتماعية (التقليدية ... قبل التسرع في الحكم لأي منهما ستكون القدرة على تمثل الآخر/... ليس الا جانبا من التحدي المطروح .

فالدور التحويلي للقرية الزراعية " كعنصر تأسيسي في النظام الانتاجي للثورة الزراعية (2) يتجاوز العلاقة المحتملة بينهما وبين البناء الاجتماعي التقليدي الى نمط الانتاج الرأسمالي الذي يسيطر على النشاط والتفكير في المدن .

وبصفة عامة فان القرية الزراعية ، تقدم في الخطب الايديولوجية كجهاز للتوازن بين الريف والمدينة ، أي كجهاز يمتص أسباب التباين الاجتماعي الباعثة على النزوح والهجرة الى المدن .

((ان مشروع الألف القرية في نظرنا ، سيخلق شبكة من القرى العصرية التي تتوفر على السكن والتعليم والعلاج ، والحد الأدنى من ضرورات الحياة العصرية ...

1.Ibd.P124
2.Instruction sur l'organisation d'un séminaire sur l'habitat rural. Ministère de l'agriculture .P232

هذه الشبكة التي نريد احداثها ، ستكون بمثابة همزة وصل بين المدن الكبيرة والبوادي لتفادي الفراغ الوطـــــن" [1] .

بهذا التركيب تكاد القرية تفقد أبعادها كعنصر بنائي لنمط انتاجي اشتراكي ، وتبدو مجرد شبكة عمرانية ، تحمل للمجتمع الريفي الأماني التي يتطلع اليها في المدن السكن التعليم ، العلاج ، الحد الأدنى من ضرورت الحياة .

فالجانب الذي يبرزه الخطاب بصفة متكررة ، هو الجانب التجهيزي ، بحيث يقدم البيت العصري ، والسوق ، والمدرسة ، والمصحة ... وكأنها غايات في ذاتها . أو بوصفهـــا هدفا نهائيا لتحقيق التقدم الاجتماعي ، ولـ لعدل والمساواة بين الريف والمدينة . وكأن للقرية هنا دورا ايديولوجيا ينتهي عند تأكيد الثقة في استراتيجية الدولـــة وعزمها على نقل وسائل الحياة الاجتماعية العصرية ، وتعميمها في البوادي والأريـاف فالتوضيح بهذا المستوى يفصل التجهيزات العمرانية ، عن بنيات الانتاج والعمـــل الزراعية ولذلك تبدو القرية هنا كوسيلة لتبليغ وسائل الترقية الاجتماعية دون أن تمثـل أي تناقض أو اختلاف جوهري ، يميزها عن المدينة .

((ان القرية التي نحتفل بها اليوم سوف لن تكون ثاني قرية أو آخر قريــة من الألف قرية الجديدة التي تتوفر فيها جميع شروط النظافة والصحة والتعليم)) [2] .
لكن الفصل بين التجهيزات ز وبين علاقات الانتاج الزراعية ، يبدو وكأنه طريقة تقتضيها الاستراتيجية الظاهرة للخطاب .

---

1) الرئيس بومدين ، الملتقى الوطني حول السكن الريفي ، قصر الأمم يوم 20/ 03/ 1973

2) الرئيس بومدين ، خطاب قرية سيدي خطاب ، دائرة غيليزان ، يوم 25/ 08/ 1972 .

لأن جدلية الحوار[1] تبدي جانبا آخر أكثر دقة في هذا المجال ... بحيث تدرن القرية في علاقة مع الملكية الجماعية للأرض، والعمل التعاوني بين الفلاحين، ويكشف هذا الطرح عن دور آخر يسند لها ، كوسيلة لوقف النزوح ، وتجسيد العدالة الاجتماعية فهي بفضل الملكية الجماعية والبناء التعاوني في الانتاج ، تعمق الانفصال عن الأرض، وتمنع اعادة تركيز الملكية العقارية وتحول دون الظهور من جديد ، للاستغلال والتفاوت بين الفلاحين وبالتالي تبدو مجالا يساعد على تثبيت قيم اجتماعية جديدة ، مناقضة للقيم الفردية ((ان الريف الجزائري كله يجب أن يصاغ على هيئة القرى الاشتراكية التي توفر الحياة الكريمة للفلاح ، وتربطه بالأرض، ومستقبله الاشتراكي ، من خلال كيانات تعاونية جماعية ، وبالتالي لاخوف من أن يتحول الفلاحون للقرية الجديدة كما تخشى الى نوع من الاستقراطية الفلاحية في الريف تجاه القرى القديمة))[2] .

وتذهب التعليمة الوزرارية الخاصة[3] . بانجاز القرية في نفس الاتجاه حيث تعتبرها ((نسيجا جديدا)) له خاصية نوعية تتجلى في الطابع الجماعي للتجهيزات والمرافق الاجتماعية الثقافية مما يضمن تنظيم حياة اجتماعية مستقرة ومشتركة . حول الاستثمار الجماعي للارض .

وعليه فهي ليست تعبيرا عن حركة تمدينية ، وليست تركيزا حرا لبنيات الانتاج والتبادل والاستهلاك التي يتحكم فيها عادة كبار التجار والصناعيين بل تتضمن تحديدا واضحا لكمية ونوعية التجهيزات التي تدخل مجالها : وهي الوسائل الضرورية ، ذات الطابع الاجتماعي (المدرسة المصحة ، المسجد ، قاعة الاجتماعيات تعاونيةالاستهلاك،)

1) الرئيس بومدين مقابلة مع الصحفي لطفي الخولي ، أكتوبر 1974 .
2) نفس المصدر .

3.Recueil de textex relatifs à;la Révolution agraire.P225

بهذا التحديد يتوقع محررو التعليمة الوزارية ارتباطا مستقرا بالأرض، نظرا لعدم القدرة على بيع الملكية، وعدم الحاجة الى الانتقال الى المدينة .

ان الربط بين الاستغلال الجماعي للأرض والاستقرار الاجتماعي، يفترض مسبقا أن النزوح الريفي [illegible] ناجم على الاستغلال الفردي الحر للأرض ... اذ يسمح ذلك بتركيز الملكية، والتفاوت بين السكان : فينقل الأغنياء مواردهم الى المدينة من أجل التوسع ويتبعهم الفقراء من أجل العمل .

وينفصل الجميع عن الأرض تكيفا مع حركة رأس المال الذي توجهه المدن ولذلك فان مشرعو هذا البناء العمراني قد حاولوا أن يبعدوا عنه" المشروع الفردي " سواء كان ملكية عقارية [illegible] .. أو عمن يتخذ المنافسة الفردية قاعدة لتطوره . . .

بحيث كان هذا الأسلوب : وسيلة موضعية نوعية من أجل التسلسل، المحافظة على الوظيفة الزراعية للمجتمع القروي الجديد ...

لكننا أمام هذه الجهود يمكن أن نتساءل عن مستقبل هذه الخلايا الناشئة والعلاقة التي يمكن أن تصلها بالمحيط الاجتماعي السابق عن التغيير : أي علاقة الملكية الجماعية الجديدة بالملكية الزراعية الخاصة خارج محيط القرية، من جهة والمشروع الفردي الحر في المدينة من جهة أخرى .

ان هذه العلاقة قد شكلت موضوعا لحكم أقل تفاؤلا عند الأستاذ شريط في هذا المجال حيث لاحظ :

بأنه" ليس من الثورية في شيء أن نطبق الثورة بكل قسوتها وشدتها على الفلاحين في تحديد الملكية، وفرض النظام التعاوني على الانتاج والتسويق، واخضاع الفلاح لسلسلة من الضغوط التي لا تحصى حلقاتها ونضيق عليه الخناق ... فلا يتمتع بثمار أعماله

وجهده ، ونجرم أبناوءه وعائلته من الإرث ، ونعتبره مجرد أجير عند الدولة كما كان عند الكولون ونترك الحبل مرخيا للعامل .. في المصنع ، وللموظف في الادارة والتاجر في المدينة وصاحب الحرفة الحرة ، الطبيب والمحامي وأصحاب الوحدات الانتاجية من الخواص والمسيرين أصحاب العقد والحل في القطاع العام ... يتمتعون بثمار جهودهم التي لا تعد شيئا إزاءها جهود الفلاح ، ويربحون في يوم مالا يربحه الفلاح في شهر بل في سنة ". (1)

ان هذه الاشارات تقلل ـ بالفعل من بريق الأهداف والآمال التي تعلقها الخطب الايديولوجية على هذا المشروع ..
لأن إشكالية التغيير الاجتماعي التي يحلم بها مشروع الثورة الزراعية تتطلب طرحا أكثر عمقا ... ان وسائل الدولة ومساعدتها ، والسكن العمراني وتجهيزاته ليست شروطا كافية لتحقيق التقدم والعدالة الاجتماعية .

لأن المشكلة الاجتماعية في الريف هي جزء من المشكلة الاجتماعية العامة التي تتطلب : نظرة تحليلية شاملة لمختلف بنيات الانتاج والحياة الاجتماعية في الزراعة وخارجها ...

---

1) الأستاذ / عبد الله شريط ، المرجع السابق ، ص 119 .

3) حدود التسيير الاجتماعي ومشكلته .

اذا كان صحيحا أن الوسائل لا تحقق التعاون بين المنتجين بذاتها بعيدا عن شروط نفسية وتقنية معينة ... فانه من الاصح أيضا أن هذه الوسائل لا تخضع لأزرار سحرية ، بل هي جهاز من الاشياء أو رأسمال تحكمه القوى الأكثر نفوذا داخل الجهاز الاقتصادي للدولة ، وهي في واقعها قوى بيروقراطية ، بنت نفوذها خلال المدة السابقة على الاقتصاد الوطني بفعل غياب التنظيم الجماهيري داخل أطر التجنيد السياسي ان عزلة الجماهير وبقائها ضحية للأمية والجهل . قد ترك المجال خاليا أمام ظهور رون تسلطيه بدائية لبيروقراطية) (1) انحدرت من أصول اجتماعية مختلفة ، برجوازية ، عسكرية ، ريفية ...

لقد نمت هذه البيروقراطية تحت رعاية الجهود الرامية الى دعم مركزية الدولة باسم " المردودية " والفعالية " " والحاجة الى الدفاع عن البلاد " التي فرضتها ظروف العلاقات : الدولية والمحلية في العشرية الأولى بعد الاستقلال بحيث قاوم معظم القادة في البداية أطروحة التسيير الذاتي كمفهوم يقضي بأضعاف الوظائف المركزية للدولة ، في ظروف خارجية وداخلية غير مستقرة ، لكن نمو مستوى معيشة هذه الفئات قد أصبح يبعدها عن الشعب وأصبحت مصالحها تتخذ طابعا أساسيا (2)

من هنا كان الخطاب الايديولوجي للثورة الزراعية يحاول أن يترجم التيار المعاكس للروح التسلطية البيروقراطية ، ويبرزها في صورتضعها خارج الادارة الحقيقية للسلطة السياسية العليا .

---

1. MOSTAFA MADHI. Op. Cité P30

2) أحمد قائد ، التناقضات الطبقية والتناقضات ضمن الجماهير ص 59 .

لقد أصبح الخطاب الايديولوجيي بعد السنوات الثلاثة الأولى تقريبا من انطلاق الثورة الزراعية يحاول أن ينمي تحليلا أقرب الى كشف التناقضات الحقيقية في المجتمع ككل ومن هنا يبدو وكأنه أصبح يظهر ارادة أقل في الاعتماد على الأجهزة الادارية وبمعنى أكثر دقة على القرارات والوسائل التي تشرف عليها وتنفذها البيروقراطية فالعلاقات الاجتماعية الجديدة نبني انطلاقا من " التفجير الثوري (1) " للعلاقة بين الريف والمدينة بصفتهما قطبي التناقض الاجتماعي الرئيسي في المجتمع الجزائري .

وعليه فان المدينة أصبحت تبرز كاطار اجتماعي للقوى الحاملة للنمط الاستهلاكي الرأسمالي : وهم " البرجوازيون والمثقفون الذين أستوعبتهم البيروقراطية وأبعدتهم عن مصالح الشعب والعمال الذين بقيت حركتهم سجينة الاتجاه الاقتصادي والفئوية النقابية " (2)

في حين بقى الريف بمثابة (الجسم الصحي (3) للثورة لكونه يضم الأغلبية ... الساحقة من الفقراء .

وعليه فان توجيه المثقفين وخاصة الشباب خارج أسوار المدينة " (4) .

بوصفهم قوة فكرية تحليلية لم ترتبط بعد بمصالح برجوازية أو بيروقراطية .. يجعل منهم الفئات الأكثر قدرة على توعية الفلاحين بضرورة التعاون وتغيير بنية العلاقات الاجتماعية القائمة .

---

1) حديث الرئيس بومدين مع الصحفي المصري ، لطفي الخولي 27، 31 أكتوبر 1974

2) نفس المرجع .

3) نفس المرجع ..

4) نفس المرجع .

هكذا يكشف الخطاب الايديولوجي العام ،عن رهان اجتماعي ثالث في سياق بحثه عن بناء علاقات اجتماعية جديدة يلخصه رئيس الدولة في المعادلة التالية :

" تطرف الطالب والمثقف الثوري ضرب اعتدال الفلاح يساوي الثورة الواقعية القادرة على التغيير " (1) .

فعبر التقاء الحس التحليلي (للمثقف) بالشعور اليومي بالقهر عند الفلاح الريفي يتوقع الخطاب بروز وعي وتصميم في الوسط الاجتماعي في الريف يقاوم الفكر "التعجيزي" الذي ظلت تستغله البرجوازية والبيروقراطية " لتبرر استيلاءها على وسائل الإنتاج أو التحكم في تسييرها .. .

ان دفع الفلاح الى التضامن والاندماج في التعاونيات لا يبدو حسب هذا المنظور ضرورة عقلانية لرفع الانتاج في ذاته ، بقدر ما يبدو وسيلة سياسية لتحرير الفرد من العلاقات التاريخية التي كانت تستعمل عزلته من أجل استغلاله واذلاله .

فالتعاون هنا يتم تصوره باعتباره نقيضا للضعف واهانة الانسان واستغلال جهده ،... ومن ثمة فهو يشكل أسلوب المستقبل الذي يجب أن تلتف حوله كل القوى التي تعاني من القهر داخل المجتمع ،والقوى التي " تناصر العدالة الاجتماعية " بصفة عامة .

هكذا يعطي لمشروع الثورة الزراعية استقطاب اجتماعي ــ ذي صبغة شبه طبقية (العمال الطلبة ، الفلاحين الجنود) لا يتوقف دوره عند حدود نقل العلاقات الاجتماعية من الأسلوب الفردي الى الأسلوب الجماعي بل يتجاوز ذلك الى خلق قوى سياسية واجتماعية موضوعية لضمان فرص هذا الأسلوب في المجتمع . وتغيير التوازن بين القوى

---

1) نفس المرجع .

الاجتماعية لصالح الفئات الأكثر فقرا والأكثر ارتباطا بالاختيار الاشتراكي ... كما أنه لا يقف عند حدود المشكلة الانتاجية: أي العلاقة بين الملاك والخماسين بل يتعداها الى مجمل العلاقات والميادين التي تتفاعل مع هذه المشكلة: مثل التسيير والتبادل والتسويق والتموين الخ ...

ان عملية بناء التعاونيات ـ تتم هنا انطلاقا من اقتناع المنتجين بأهميتها كوسيلة لتحريرهم بحيث يبدو هذا المبدأ محورا أساسيا للتبرير الايديولوجي الذي حاولت الخطب السياسية أن تنميه وخاصة بعد سنة 1973 ...

من هنا يصبح التغيير الاجتماعي قائم اعتبارا من جدلية حقيقية بين الفئات التي يهددها هذا التنظيم والفئات التي يحررها ..

وتصبح الغايات الاجتماعية: من عدالة، تحرر، كرامة، ديموقراطية، الخ ... بوصفها حوافز رئيسية واضحة لتنظيم التعاون بين الفلاحين ما الى درجة التأكيد على الطابع الاجتماعي الصرف للمواقف من هذا التنظيم، وتصبح المبررات الفنية والتقنية والادارية وغيرها في نظر السلطة، مجرد أسلوب غامض يتقاذف ... المسؤولون بواسطتها التهم .. "وكلهم مطمئن الى أنه سيتلقى مرتبة آخر الشهر" (1) في حين تبقى المواقف الحقيقية ماثلة في الادارة القوية ... أجل استمرار استغلال الفلاحين بشكل سافر أو بشكل بيروقراطي .. وتتسع دائرة التحديد لهذه الجدلية الاجتماعية ـ في الخطب ... عبر شرايين الحياة الاقتصادية ... اذ يصبح انجاح الأسلوب التعاوني وتعميمه: ابتداء من تعاونيات الانتاج الزراعي الى تعاونيات التسويق معركة اجتماعية سياسية واضحة بين المنتجين

1) خطاب الرئيس بومدين، في المؤتمر الثاني للاتحاد الوطني للفلاحين قصر الأمم 24/ 4/ 78

والوسطاء الرأسماليين ... الذين أصبحوا ينتقلون الى التبادل بعد فقدان نفوذهم على وسائل الانتاج الزراعية .. " (1)

وتحت ادانة الممارسة الاجتماعية الاستغلالية لحجما تاما من اهتمام الخطاب بحيث يتم كشفها من حيث أنها تعمل على اضعاف ثقة المنتجين خاصة والمستهلكين بصفة عامة في فائدة النظام التعاوني ... وبالتالي تعمل على تشتيت التضامن الضروري بين المنتجين في النطاق الفلاحي والمنتجين في القطاعات الاخرى .. وتعرقل هذا التنظيم على الشروط الموضوعية لانجاحه ...

هكذا يبدو أنه ابتداء من ميدان الانتاج الى ميدان التوزيع الى ميــــدان الاسعار (للانتاج الزراعي) يشكل العامل الاجتماعي مرجعا أساسيا في التحليل والحكم ويبدو ... " التعاون " أي رقابة الفلاحين لسير انتاجهم ومصيره في رأي الخطاب ، هدفا رئيسيا للقوى " المستغلة " التي تتنقل عبر المواقع المختلفة في المجتمع لتحافظ على مصالحها ... ابتداء من السيطرة التقليدية على وسائل الانتاج الفلاحيــــة ... الى التحكم في فارق الاسعار بين الانتاج والاستهلاك في الســوق ...

وبصفة عامة يوضح تعثر البنيات الانتاجية الجديدة ، وصعوبة اندماج الفلاحين في اطار الحياة الاجتماعية ، وانعدام التعلق السياسي بهذا التنظيم الخ ... في علاقة سببية صريحة بنشاط القوى الاجتماعية التي تقاوم هذا البناء من خارج جهاز الدولة أو مـــن داخله ...

غير أن هذه القوى تذكر بصفة عامة بوصفها " معادية للثورة " " أو طفيلية " أو شرهة " الخ ... وذلك من دون تحديد دقيق لهويتها الاجتماعية لا للقواعد هذا الموضوعية .

1) أكد الرئيس مشيرا الى الفلاحين " لا بد أن تدركوا أن هناك من يأملون في أن يتحطم التسيير ليستولوا عبره على ما تحققونه من انتاج " نفس المرجـــــع .

فما عدا التوضيحات التي كانت تتناول التصفية السياسية للملاك الزراعيين الكبار باعتبارهم " اقطاعيين " في ميثاق الثورة الزراعية بصفة خاصة[1] والوسطاء التجاريين الكبار (في الخطاب السياسية) ـ باعتبارهم محتكرين .. فان التجريد هو اللغة السائدة التي يشير بواسطتها الخطاب السياسي الى القوى الأخرى ... المضادة للتنظيم الاجتماعي الزراعي .

ان هذه القوى لا تتخذ أي ملامح اجتماعية ـ سياسية في الخطاب سوى أنها تمارس نشاطها ، ليس انطلاقا من ملكياتها أو هياكلها الخاصة بل انطلاقا من وظائفها وعلاقاتها في الجهاز الاداري .

ويتميز هذا التناول بتحييد هذه القوى سياسيا ، وادانتها من زاوية اخلاقية وتقنية بحتة أي باعتبارها قوى بيروقراطية " متعاليه أو غير كفأة في التسيير ... ان الخطاب السياسي العام في اهتمامه بالتحليل الاجتماعي لاشكالية تغيير بنيات الانتاج والتوزيع الزراعيه كان يحلل بوضوح نسبي علاقات التفاوت الاجتماعية ـ ـ الزراعية في ميدان العلاقة بالأرض والسوق ... ولكنه كان يظهر تحليلا أقل وضوحا لهذه العلاقات بداخل الجهاز الاداري والحكومي ..

فهو أكثر صرامة في تشخيص الاستغلال الاجتماعي في نطاق المجتمع وخاصة ميدان

---

1) حتى في عرض الأسباب الذي أشتمل عليه ميثاق الثورة الزراعية نجد ثلاث محاور أساسية هي 1ـ ضرورة الثورة الزراعية ، 2ـ مضمون الزراعية ، 3ـ انجاز الثورة الزراعية يتعرض منها المحور الأول للتوزيع الغير العادل للأرض ليبرر التأميم والتحديد للملاك الكبار في حين يهتم المحوران الآخران بكيفية التنظيم بشكل يخلوا من ابراز التناقضات التي تنتظر المشروع عند التطبيق .

المشروع الفردي الخاص، وأكثر غموضا في تشخيصه لهذا الاستثناء في نطاق الادارة أي نطاق المشروع العام الحكومي .

كما أنه أكثر اهتماما بأسباب التفاوت الاجتماعية، التاريخية القديمة وأقل اهتماما بالأسباب الحديثة والراهنـــة .

وهذه الخاصية لا يتميز بها الخطاب السياسي العام فقط بل تبدو أكثر ترديدا في الخطب السياسية على المستويات المتوسطة والدنيا .. بحيث كانت هذه الاستراتيجيـــة العامة تسمح للمسؤولين المتوسطين والمحليين بأن يفعلوا في الواقع عكس ما يقولونه في الخطب ... وهم مطمئنـــون الى أن هذا التناقض لن يكون محل نقد علني مباشر من طرف الفلاحين والعمال واذا لم نجانب الصواب فانه يمكننا أن نعتبر هذا الواقـــــع انعكاسا للعلاقة في الدفوة بين الملاكين الزراعيين التقليديين بين الرأسماليين منهم من التجار في المجتمع وبين التكنوقراطيـــين والموظفـــين الاداريـــين والسياسيـــين في جهاز الدولة ...

ويبدو أنه حتى " التحقيق الحزبي (1) للسلطة حول مفهوم البيروقراطيه " يسبـــح في نفس الاتجاه ... بحيث لا يعطي أي توضيح محدد لطبيعة القوى الاجتماعيــــــة أو العلاقات التي تستند على هذا الجهـــاز .

ان البيروقراطيه في هذا التحقيق تتمثل في تضايق التسيير وتعقد النصـــوص

---

(1) أظهرت المناقشة الشعبية لمشروع الميثاق الوطني انشغالا كبير بوضوح البيروقراطية وضغوطها المختلفـة على المجتمع مما دفع بالدولة الى محاولة اجراء تحقيق حول هذه الظاهرة أشرف عليه الأمين العام للرئاسة وقد تناول التحقيق 4 محاور هي :

- أثر البيروقراطية على سياسة البلاد
- الضرر الذي تلحقه بالتضامن الوطني
- مدى تسببها في تأخر المشاريـــع
- أثرها على الفـــــــــرد ⟸

وبالتالي يبدو أن صعوبة الفهم والاستيعاب لهذه الشبكة هي السبب الرئيسي في الضرر الذي يلحقه البيروقراطي بمصالح الفرد والمجتمع .

ومن هنا يبدو المشكل قضية فنية وتقنية تقتضي التبسيط والتوضيح للأدوار ... أن هذا المفهوم يعطي الحجة أكثر للتكنوقراطيين المتمسكين بمقولة " العقلانية " من أجل ادخال المزيد من التحديث على الوسائل والنظم ... ويعكس الارادة من أجل توسيع سلطة هذه القوى داخل الجهاز الاداري .

وبالتالي يضعهم فوق التناقضات الاجتماعية والاعتبارات السياسية، أن الخطاب الايديولوجي لا تربط المواقف البيروقراطية " المعادية " للمشروع الاجتماعي للثورة الزراعية وغيرها ... بأسباب موضوعية - اجتماعية بل بأسباب تقنية وذاتية ... غامضة .

---

* والجدير بالذكر أن خلاصة التحقيقات التي شكلت مختلف الوزارات والولايات وغيرها قد أجملتها صحيفة المجاهد اليومية في تعريف مركز للبيروقراطية مضمونه :

" تعود البيروقراطية الى سوء التنظيم العام والثقل المتنوع والمعقد للنصوص ونقص التزام المكلفين بالتطبيق .. حيث أن غياب الشعور بالمسؤولية ينجم عنه التنسيب عن المصالح التي لها علاقة بالجمهور وبالتالي تعطيل هذه المصالح .

" انه كلما كانت الادارة تتوفر على عدد أكبر من المستخدمين كلما كان ذلك مصدر الانعدام الشعور بالأمن ... ويتسبب ذلك في اضرار في الصحة وفي الناحية المعنوية ...

أما على المستوى الوطني فان ذلك يلحق الضرر بالانسجام بين المواطنين ... ويتسبب في الحال خسائر بهم في الأموال وفي الساعات اللازمة للعمل "

EL Moudjahid N° 3674 18 Avril 1977

في حين أن البيروقراطية الجزائرية ليست بيروقراطية رأسمالية يمكن تصورها من زاوية التنظيم الدقيق للنشاط بقصد ممارسته بأعلى قدر من العقلنية والمردودية .. بل هي بناء خاص" يتميز بطابع العلاقات التقليدية للمجتمع الجزائري : كالجهوية والقرابة ، وعقلية التزكية لأبناء العائلة وأبناء المنطقة ... وهذا هو سر لاعقلانيتها وعدم فعاليتها " (1) .

ومن ذلك فان هذا العنصر الاجتماعي ـ التاريخي لايلعب أي دور في التوضيحات الايديولوجية على مختلف المستويات ، فالخطب مبنية على استراتيجية مزدوجة ...

ـ حرية في تحليل مضمون المجتمع المدني : عالم الفلاحين والتجار والبرجوازية الخاصة .

ـ وتحفظ في تحليل البناء الاجتماعي للدولة ... .

ان هذا الفارق في التحليل بين ميدان الدولة وميدان المجتمع يشكل الخاصية العامة للخطب الايديولوجية الرسمية وغير الرسمية ، وينعكس في سياق التوضيح الايديولوجي لمشروع الثورة الزراعية من خلال غياب التحليل الاجتماعي لنشاط البيروقراطية المسيرة للفلاحة سواء البيروقراطية الادارية (البلدية ، الولاية) أو البيروقراطية الاقتصادية (الدواوين والشركات الوطنية ، والبنوك) ... بحيث لايبدو في الخطب أي تعريف بالطبيعة الايديولوجية لهذه القوى والتي تتداخل فيها العناصر التقليدية (القرابة ، النسبة ، الجهوية) من الاختيارات الرأسمالية (الربح ، المصلحة المردودية) الخ ...

1.MOSTEFA MADHI.Op.cité P120.

ان هذه الاستراتيجية التي تحكمت في التوضيح الايديولوجي يبدو أنها لا تعكس التفاوت في القوة بين البيروقراطية وما سمي " بالاقطاع الزراعي والاحتكار التجاري " في المجتمع .. فقط بل تعكس الطبيعة الغير اشتراكية والنفوذ القوي التكنوقراطية والبيروقراطية داخل السلطة الاقتصادية والسياسية للدولة ... بحيث أنعكس ذلك من خلال لجوء الهرم السياسي الأعلى للسلطة الى الاعتماد على المؤسسات التعليمية وخاصة الجامعات من أجل توضيح المضمون الايديولوجي للتنيير الزراعي ودعم المؤسسة الايديولوجية للدولة (الحزب) في هذا الموقف الصعب وفي ظل هذه العلاقة في القوة بين المجتمع وبيروقراطيه الدولة ... يمكن أن نتساءل عن نتائج الرهان الثالث أي (التفاعل الإيجابي) بين الفلاحين وبين " المثقفين الثوريين " ... والذي كان محدد أمام السلطة العليا .

ان الشكل المهرجاني لخروج الطلبه الى الريف وادخالهم لتيارات - في معظمها - غريبة عن معتقدات الفلاحين ، وضعف التكوين العقائدي للطالب نفسه ، واحتواء القوى الادارية للفرق الطلابية ، والطابع الظرفي لخروجهم الى ... كل هذه المظاهر تشير منذ البداية الى عدم قدرة هذا التحالف الجديد على التوعية الحقيقية والمؤثره .... لأن ذلك يعني تطوير التحليل الاجتماعي ونقله الى بنيات الدولة نفسها بكل مايتطلبه من توضيح للتناقضات التي تحكم مؤسساتها - المختلفة وهو أمر يعسر تحقيقه بهذه الوسيلة ومع ذلك فان العلاقة التي تعكسها حدود التوضيح الإيديولوجي ليست هي العلاقة الظاهرة في الخطاب . الذي يبقى بالرغم من ذلك ، يعتبر مشروع الثورة الزراعية ... " منعطفا تاريخيا " لتحويل منتظر في العلاقة بين القوى الاجتماعية وفي التوازن السياسي لصالح " القوات الأساسية للثورة " العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين والجنود والشبيبة " ...

المبحث الثالث

3) التبرير السياسي : المشروع الزراعي بين التضامن الوطني والتضامن الثوري

1) لريف كمنطلق للثورة الاجتماعية .

مهما يكن ، فان العوامل والوسائل التي دفعت بها الدولة ، لتحقيق الرهان العام لمشروع الثورة الزراعية ، قد فتحت باب التغيير على الريف من أجل تنظيم قواه ليصبح ، طاقة سياسية تتأثر وتؤثر في حياة البلاد ... وهكذا كانت الثورة الزراعية تقدم على أنها " معركة سياسية " وسيلة لاحداث توازن سياسي جديد في البلاد يعرفه رئيس الدولة بالشكل التالي :

((ثورات المدن في عالمنا الثالث غير ممكنة واقعيا والطبقة العاملة غير موجودة بعد لذاتها ، مازال يسيطر عليها الاتجاه الاقتصادي ، والطوعي النقابي. المثقفون في المدن كثيرا مايستوعبون بيروقراطيا وبورجوازيا ... وينقلبون من الثورية الى التبرير ... فالانحراف ، وأحيانا الى الخيانة ... كانوا قد ناضلوا ضد الاستعمار لكن من خلال عمليات الاستيعاب بعد الاستقلال يحلون عمليا محله لاأكثر ولاأقل --

الطالب في عالمنا الثالث يموت بالثورة منذ بقائه بالجامعة ، لكنه مازال يتخبط حتى يستقطب داخل اطار المدينة ، البيروقراطي البرجوازي الاستهلاكي ... كيف نحرر الطبقة العاملة من سجن الاتجاه الاقتصادي ، كيف نحمي مثقفينا وشبابنا الثوري من الاستقطاب داخل أسوار المدن ، علينا أن نقيم جسرا حقيقيا للتفاعل بينهم وبين منبع وبؤرة الثورة في مجتمعنا الريفي ، وجسرنا هو : الثورة الزراعية)) (1) .

هكذا يقدم الريف في الاستراتيجية السياسية لمشروع الثورة الزراعية ، بوصفه القاعدة الخصبة للثورة ، اعتمادا على كونه القطاع الذي يضم الاغلبية الفقيرة في المجتمع ، ومن ثمة فان العدالة الاجتماعية ، تجد دلالتها الحقيقية في ربط النشاط

---

1) حديث الرئيس بومدين الى لطفي الخولي ، المصدر السابق .

السياسي والاقتصادي للدولة بمصالح هذه الطبقات ..

فبفضل الثقل البشري ، الذي تمثله هذه القوى داخل البلاد يراهن الخطاب على امكانية ، احداث الثورة التي تحرر القوى الاجتماعية الأخرى ، من الاستيعاب البيروقراطي ، الب.. راني وتدفع بالمجتمع نحو الاشتراكية ..

فالاعتقاد الذي كان يراد تثبيته حول المبادرة الزراعية .. يقوم على اعتبارها مقدمة لتجنيد النصف الفقير من الشعب الجزائري ...

والتنظيم الاجتماعي الاقتصادي للفلاحين ، داخل التعاونيات والقرى الزراعية يقدم على أنه تحدي سياسي للقوى التي تتذرع " بالفلسفة المجردة" (1) . وشعار "التوعية أو لا ثم الثورة "(2) لتعطل تنظيم هذه القوى .. وتحريرها ... من هنا تبدو مقولة تغيير البنية التحتية من أجل فرض التغيير للبنيات الفوقية .. ... القاعدة الذهبية التي توجه حركة التوقع والتغيير ..

" العمل اليومي هو الكفيل بخلق التغيير الذي يؤثر بدوره على عقلية الجماهير ويغيرها إذ لا يمكن تغيير منطق الجماهير بمجرد الكلام (3) .

ان المنافع المباشرة التي يمثلها توزيع الأراضي والوسائل الجماعية للعمل والتجهيزات القروية كانت تعطي الشرعية للدولة من أجل حمل الفلاحين على الاندماج في البرنامج السياسي الزراعي ما .. غالبا ماكانت ترهن هذه الاستفادة بقبول هذا

---

1) 2) حوار الرئيس بومدين مع الطلبة المتطوعين يوم 18/ 07/ 1972.

3) نفس المصدر .

الاندماج وهذا ليس بالنسبة للمستفيدين ومن هم بدون أرض فقط بل بالنسبة للفلاحين الصغار والمستغلين الخواص الذين كانوا يجدون أنفسهم في حاجة لتشكيل " التعاونيات العائلية وغيرها والارتباط بالتعاونيات البلدية المتعددة الخدمات من أجل الحصول على وسائل العمل ... أو السكن في القرى الخ ...

إن إنجازات الدولة تعمل هنا بوصفها عاملا سياسيا لاقناع القوى الاجتماعية الفقيرة بأن التزامها بالعمل داخل النسق الجديد يضمن الدفاع عن الرفاهية المادية والاجتماعية التي تحفظ لعائلتهم ...

لكن هذا الأسلوب الذي أنطلق من دون تحضير مسبق للفلاحين ، كان يشكل عملا مفتوحا على مختلف الاحتمالات السياسية ، مثل "اللامبالاة" والاتكالية والسلبية الخ

اذ لا يمكن أن يشكل استبدال نظام الانتاج القديم الذي كان يعزل الفلاحين عن بعضهم البعض بواسطة الانتاج الذاتي التقليدي ، ووضعهم ضمن ظروف تجمعهم حول أعمال ووسائل مشتركة ... عملا كافيا لبث الحركة والنشاط داخل هذه البنيات ، مادامت هذه التناقضات الاجتماعية لم تنته عند تأميم وتحديد الملاك الكبار ...

وبالرغم من الدور "المتوقع" للطلبة من أجل بث اليقظة لدى الفلاحين ، ودفعهم الى التجنيد أكثر حول " قضيتهم " الأساسية فان هذا الدور قد بقي محدودا ... وهذا لا يعود الى جهلهم بالمعطيات الحقيقية في العالم الريفي فقط .. . بل يعود الى أن نشاطهم كانت تحكمه خطة التوضيح الرسمية التي لا تعني بتحليل علاقات التفاوت سوى في اطار " المجتمع المدني " أو نظام التاريخ الماضي في حين تبقى الممارسة الادارية الاجتماعية موضوعا للتبريرات والتحليلات المختلفة ... نظرا للمطابقة المسبقة التي يقيمها مشروع الثورة الزراعية بين ارادة الادارات الحكومية المنفذة وارادة وآمال الفلاحين

هكذا يبدو أن مبدأ الحسم أولا على تنظيم الفلاحين وتلبية حاجاتهم وتغيير ظروفهم كشرط أساسي لفعالية التوعية التي يحققها التجنيد السياسي ... أمر يحد من أهمية التوازن السياسي الذي يفيض برنامجه البيروقراطيون وعلى الرغم من ذلك فان التغيير الذي كان يحمل مضمونا "تقدميا" ويتخذ دلالة سياسية ، تتجاوز نطاق البنيات المستحدثة بحيث لا تعني هذه الدلالة الفلاحين الموجودين داخل التنظيم الجديد فقط بل كل القوى المعنية بالعدالة الاجتماعية - أي يلخصها رئيس الدولة في التحذير التالي :

" اما أن تنجح الثورة الثورة الزراعية فتحقق العدالة ... واما أن تفشل فتصعد على انقاضها بورجوازية جديدة تكون أدهى وأمر من البرجوازية الاستعمارية " (1) .

واذا كان هذا الربط بين الثورة الزراعية والعدالة الاجتماعية يبدو معبرا عن جوهر المشكلة الاجتماعية في الجزائر عامة ... باعتبار أن اللذين أستفادوا من الاستقلال والتنمية هم الذين كان لهم نفوذ داخل السلطة أو كانوا قريبين منها ؛ أي البيروقراطيون وسكان المدن : تجار وحرفيين ورجال أعمال ... في حين بقي سكان الريف معزولين ولم يمسسهم أثر الاستقلال ومنافع التنمية ... فان التساؤل الذي يطرح نفسه في هذا المجال هو بأي وسيلة كان الخطاب السياسي يتوقع أخراج الجماهير الريفية الى الساحة السياسية واحداث التوازن المنتظر ... مادام تمثيل هذه القوى داخل السلطة قد بقي هامشيا ؟

ان عدم الدعم بالتحليل الى منتهاه والكشف عن كل التناقضات في المجتمع والدولة أمر يثير الغموض حول جدية التغيير .. وامكانية تعميمه على كل المواطنين ... فالتبريرات الايديولوجية التي كانت تعرف بأسباب وأهداف المشروع الزراعي كانت تكشف عن تيارين

---

1) من خطبة الرئيس بومدين في 2 فيفري 1972 .

أساسيين مهيمنين : تيار سياسي يعني بتحليل الغايات والمبادئ ، وتيار تكنوقراطي يعني بمناقشة الأساليب والوسائل . .يستند الأول على عقيدة التقدم الاجتماعـــــي ، ويستند الثاني على عقيدة التحديث العقلاني ... بحيث يشكل هذان التياران القـوى الأساسية المحددة لأهداف الثورة الزراعية وهي في الواقع القوى المسيرة للدولـــة ..

فالقوى الأولى تحكم السلطة السياسية ، وتستمد شرعية هذا الحكم من الاختيارات التاريخية لمشروع الكفاح التحريري الذي أنطلق منذ ثورة 1954 بل وحتى من المشروع السياسي الذي أنطلق قبل هذا التاريخ بعشرات السنين ... ولذلك فهي تجد استمرار هذه الشرعية ، في الارتباط بأقوى حليف تقليدي لها وهو الريف ...

أما السلطة التكنوقراطية فتستمد شرعيتها من الحاجة الى الكفاءات والمعارف الضرورية لبناء الدولة ، ولذلك فان هذه الحاجه لا تجعل المواقف التاريخية للأفراد ــ من المشروع التحريري ــ شرطا لانتقالهم الى السلطة .. وهو ماجعل البيروقراطيين والتكنوقراطيين والفنييـــن الذين كانوا في مواقع التسيير قبل الاستقلال يستمرون فـــي وظائفهـــم ... ويحصلون على حركة ارتقاء سريعه داخل الجهاز الاداري والاقتصادي بحكم الفراغ الموجود في هذا الميادين ...

ان هذا العنصر التاريخي يشكل أداة أساسية لتفسير التكوين الاجتماعي للقوى التي كانت توجه المشروع الحكومي عامة والزراعي خاصة وتشرف على التسيير بممارساته وآفاقـــه اذأن هذا التكوين يجد تفسيره في ظروف انتقال الحكم الى الجزائريين سنـة 1962 وبالذات بالحاجة الماسة الى التوفيق بين رغبتين متعارضتين عمليـا : قطع الصلة بالنظام السابق وضمان استمرار النشاط الحكومي الجديد بواسطة الأجهزة القائمة...

بحيث انعكس هذا الاختيار على بناء السلطة من خلال تسلم الحكم من طرف : " فريق من القادة الشرعيين الذين برزوا بفضل كفاحهم خلال حرب التحرير ، يستند على فريق من التكنوقراطيين الذين يملكون المعرفة وحول هذين الفريقين كانت تنبني الاستراتيجية العامة للروابط السلطوية في القرن الاخير في المجتمع " (2)...

ويبدو أن أهمية الدور الذي كانت تمارسه كل من السلطتين : السياسية والتكنوقراطية على الحياة الاجتماعية للمواطنين لم تكن تتفق مع الوزن الذي تحضى به كل منهما في أوساط الشعب .

فبينما كانت التكنوقراطية لا تمثل الا نخبة ضئيلة في البلاد ولكنها تحتل الحيز المؤثر داخل السلطة وهو الحيز الاقتصادي والاداري ... كانت السلطة السياسية _ ماعدا الفريق الحاكم _ تتسع لكل مناضل مشارك في الحركة التحريرية ولا تحتل سوى الحيز الصغير القابل للتوسع نسبيا والغير فعال في الحياة العملية وهو الحيز السياسي (الحزب) والثقافي..

بحيث أن هذه المفارقة كانت مصدرا لإشكال أثاره توترات منذ اللحظات الأولى للاستقلال من خلال رفع " شعار التطهير".. ولكنه سرعان ما شهد تحالفا للفريقين داخل صيغة أوسع للبناء الوطني ..يبررها رئيس الدولة نفسه على الاساس التالي : " كنت شخصيا ضد التطهير ماعدا تطهير البلاد من الخونة الذين حملوا السلاح ضد الشعب... بينما كان آخرون ينادون بما أسموه التطهير الشامل ... وقلنا آنذاك اذا أستغنينا عن الجزائريين فمن سيعوضهم ؟ هل نلجأ الى الاجانب؟ اذا كان ولا بد أن نختار سنختار الجزائري ولو كان ناقصا في جزائريته ضمانا لأمن الثورة" (1) .

فتح الجهد الوطني اذن الباب للنخب الاجتماعية المتعلمة من أجل التحول الى السلطة الاقتصادية أي الى التسيير ، ابتداءا من الاقليات التي أستفادت من تكوين سابق

---

1) حوار الرئيس بومدين مع الطلبة المتطوعين للثورة الزراعية يوم 18/ 07/ 1972 .

2.BRUNO ETIENNE.L'Algérie Culture et Révolution.Seuil Pari.1977.P24

في المدارس الفرنسية ،الى الفئات المتخرجة عبر المعاهد العليا المتخصصة والجامعات.. أو الفئات المرتقية من الجيش أو الادارات المحلية أو الوظائف التقنية ... بحيث أصبحت هذه القوى " النخبوية " تشكل النواة الصلبة لبيروقراطية الدولة التي بواسطتها يتم تسيير ومراقبة النضال الاقتصادي (الشركات والدواوين المختصة) ومن خلاله القوى العاملة الأساسية أي القطاع الهام من المجتمع : العاملين في الانتاج الوطني والمستهلكين له اذ يبدو أن التأميمات الكبرى التي خاضتها الدولة بين 1965 ــ 1971 كان فيها التكنوقراطيون هم الحليف الأساسي للسلطة السياسية : فالاطار ــ الذي منح الثقة ــ أصبح هو بطل المجابهة مع القوى الاحتكارية الخارجية المتطورة ، والعماد الأساسي للدولة يراقب ويسير جهاز الانتاج في الداخل ، ويحتكر الاستيراد من الخارج ويطابق بين الاختيارات السياسية للسلطة، ومعارفه التقنية العلمية ..

بهذه المكانة أصبح التكنوقراطيون يشكلون صمام العلاقة بين الشعب (وخاصة الشعب العامل) والسلطة ، وبين هذه الأخيرة والقوى الاقتصادية في الخارج ... وبالتالي أصبح لهم الثقل الاقتصادي ـــ السياسي الهام على حياة الدولة والمجتمع ، بحيث جاء هذا الثقل ليعكس " تهميش " القوى الاجتماعية السياسية : الحزب والنقابات . التي أصبحت هي نفسها وسيلة للارتقاء الى السلطة الاقتصادية والادارية ... في ظل هذا الوضع أصبح الاختيار التكنولوجي في التنمية الوطنية مبررا ايديولوجيا رئيسيا لعرض منظومة من السلوكات والامتيازات الخاصة .. تتيح للاطار لأن يعبث بامكانيات الدولة ، ويستخدمها لدعم سلطته الخاصة ، داخل الجهاز الاداري .. عن طريق التحكم في التوظيف واختيار الرجال الذين يعمل بهم وليس الرجال الذين يعمل معهم " (1) .

---

1) الأستاذ شريط ، المصدر السابق ، ص 35 .

على حد تعبير الأستاذ شريط ، مما سهل لهم حركة تركيز واسعة للتسيير داخـــل المؤسسات وحجب الأخطاء والانحرافات وحصر القرار في نطاق جعل الوحدات الانتاجية لا تقوم سوى بدور المنفذ .. مما حول " الخطاب السياسي حول اللامركزية الى سراب" (1)
لقد آلت هذه المركزية الى تركيز حقيقي للسلطات الخاصة ، وتغطية عجز هذا الاسلـــوب باللجوء الى الاعتماد على مصادر الخبرة والتعاون الأجنبية .. " وتهميش" حتى دور الا الاطارات والخبرات الوطنية المتخرجة حديثا ... بحيث أصبح هذا السلوك سمة عامـــة للجهاز البيروقراطي الذي يؤطر حركة التنمية ويشكل الأداة الأساسية لتحقيق مخططات الدولـــــة .

لقد أصبحت ... البيروقراطية التي تسير وتراقب الانتاج والتبادل في قطـــاع الدولة ومنه قطاع التسيير الذاتي الزراعي ... [illegible] أستعمل أجهزة الدولـــة [illegible] وتعبث بامكانياتها [illegible] بحرية .. وتمارس نمطا استهلاكيا يتجاوز قدراتها الحقيقية؛ أي مرتباتها .. وتدافع عن هذا الوضع: من خلال "مركزية التسيـــــــير" من أجل مقاومة رقابة المجتمع لسلوكاتها ... من جهة ، وربط مؤسسات الدولة بالتقنيـــة والخبرة الأجنبيـــة كوسيلة للافلات من حساب السلطة ... من جهـــة أخـــرى ...

ان سلسلة التأميمات الكبرى من سنة 1966 الى سنة 1971 وتأطير الاقتصـــاد الوطني بواسطة الشـــركات ، أي الاطارات التكنوقراطية ، اذا كانت قد شكلت دعمـــا لسلطة الدولة على الاقتصاد الوطني وتحريره من الهيمنة الأجنبية ... فقد كانـــت أيضا تدعيما لسلطة التكنوقراطيين والبيروقراطيين الذين أصبحوا يحتلون سلطة المستقبـــل ..

---

1) Le Bilan economique et social 1967 - 1978 op cit

والضمان التي كانت تعول عليه الدولة في خوضها لرهان صناعي واسع في البلاد ...

غير أن تلك الحركة الصناعية ، قد رافقها تكيف متنام للقوى الاجتماعية مع سوق " العمل الجديد " والنزوح من الريف الى المدينة ومن المدن الصغرى الى العواصم بحيث أن الثورة الزراعية التي كانت الخطب الايديولوجية تقدمها على أنها حركة سياسية تعكس اتساع الثورة وشموليتها في البلاد ... قد اقترنت بالسياق العام لهذا التكيف. ثم ان المتتبع " للخطب " التي كانت تعني " بشرح أهداف الثورة الزراعية ودلالاتها المختلفة ، يلاحظ اختفاء الاهتمام بالجانب الاجتماعي كلما انحدر من سلم المسؤولية من أعلى الهرم السياسي الى الاطارات الادارية والتقنية المنفذة اذ يحل محل العناية بالقيم الاجتماعية الجديدة المراد اقامتها في الريف ، انشغال بالاشياء والمشاكل والوسائل الخ .. في تقارير المسؤولين المحليين ... وتأتي مشاكل مثل وقف النزوح ، وتوزيع سوق التبادل وتحديث طرق العمل ، ورفع الانتاج والانتاجية الخ . لتعبر عن حاجات هي أقرب الى اهتمامات القوى الاجتماعية الخير الريفية منها الى الاختيار الاساسي للفلاحين ، وبالتالي تثير الاشكال حول الدلالة السياسية الظاهرة التي تعطيها الخطب للمشروع الزراعي ..

ان هذا التقدير .. اذا أصح ، فانما يعني أن ملامح المجتمع الجديد الذي كانت الخطب الايديولوجية العامة تمتدح مزاياه وايجابياته لم تكن سوى نظام من الامثال والامان ..

ومع ذلك فان الرهان الذي كانت تخوضه السلطة عبر الانجازات وأعمال التجنيد المختلفة ، بناء القرى الفلاحية ، التطوع الخ .. لا يمكن اعتباره محاولة لتوسيع رقابة القوى البيروقراطية على الريف ... لأن هذه الانجازات اقترنت بعمل سياسي تمثل في الشروع في عملية أخرى لاشراك العمال في السلطة من خلال مشروع التسيير

التسيير الاشتراكي للمؤسسات " وكذلك تكوين اتحاد للقوى الاجتماعية من فلاحيـــن وشباب الخ . بحيث بدأ الوضع يبدو وكأن الاختيار قد أصبح يتجه نحو توحيد : التصور والتفكير داخل البرنامج الايديولوجي الكلي للدولة واعتلاء السلطة من طرف قوى أكثـــر تجانســا وأقوى أنسجاما مع أهداف مشتركة و" ثورية " (وهو الاختيار الذي تمخض عنه الميثاق الوطني سنة 1976) لكن هذا التغيير الذي كان متوقعا يطرح التساؤل حول مصير ومستقبل التحالف السياسي - الوطني الذي تكون بعد الاستقلال والذي ضمنت فيه البرجوازيات الصغيرة والمتوسطة المثقفة آفاقا اقتصادية وسياسية أكيدة عن طريـــق مركزية التسيير ، وتوقيف مبدأ جماعية وسائل الانتاج عند حدود وطنية وسائل الإنتاج .

3 ـ نحو بناء الدولة بمضمون جديد .

الواقع أن الخطاب السياسي العام ، قد تطور وعوده منذ انطلاق الثورة الزراعية سنة 1971 على أساس أن هذه الثورة " هي ثورة تحـرير ثانية" وأن المواقف السياسية لم تعد تتحدد انطلاقا من الالتزام بحوادث تاريخية بقدر ما تتحدد انطلاقا من التجنيد الفعلـــــي داخل هذه "المعـــركـــة" وأصبح الحديث يتكرر عن ضرورة بعث مؤسسة التجنيد السياسي أي : الحـــزب (1) بمضمون جديد عماده الفلاحون والشباب والعمال ... مما يوحي بالنية في تفكيك قواعد التحالف السابق واعادة بناء السلطــــة على أســاس الواقع الجديد الذي يشرك هذه القوى في التسيير والتفكير داخـــل أجهزة الدولة .. لكن الأداة المفضلة لتأكيد النية من أجل تحقيق هذا التغيير والـتي

---

1) خصص رئيس الدولة لهذا الموضوع ثلاث خطب رئيسية مشهورة وهي : خطاب قسنطينة يوم 6 جوان 1974 وخطاب تلمسان يوم 3 جويلية 1974 ثم خطـــاب تيزي وزو يوم 17 سبتمبـــر 1974 .

والتي كانت الخطب الايديولوجية تحاول ابرازها ... كانت تعتمد على " ارادة التضامن " بين كل القوى الوطنية أي ارادة تجاوز التعارض الاجتماعي ـ الاقتصادي بين الملاك والخماسين ، الحضريين والريفيين ، المسيرين ، والمنتجين ... الخ .. فالمسلمة الايديولوجية التي كانت ينبني عليها الرهان السياسي للسلطة في هذا المجال كانت تتمثل في " مبدأ السلم الاجتماعي " والاستقرار ، كشرطين أساسيين لتحقيق أي مشروع للتراكم الاقتصادي والازدهار الاجتماعي .. إلا أن " فلسفة الصراع الطبقي وتحريض الفقراء على الاغنياء لا تؤدي سوى الى احداث المزيد من الجروح والاخطاء التاريخية " (2)

ان هذا الاختيار يقدم على أن له وظيفة أساسية ترتبط بالانسجام مع التراث العقائدي والروحي للمجتمع الجزائري .. ويوضع في اطار الاستقلال الفكري وحرية الاختيار التي تأبى الانزلاق نحو الافكار المستوردة والجاهزة " فالتجنيد المطلوب هو نموذج وطني خاص ، لان الوطنية في الجزائر لا تناقض الثورية ..." فالوطنيون هم الذين قاموا بالثورة في الجزائر ومهدوا لها ، وهم الذين ماتوا من أجلها ، وعليه فالثورة الجزائرية وطنية وتقدمية في نفس الوقت " (3) .

لكنه مهما كانت أهمية هذا الاختيار .. فانه التساؤل الذي يبقى مطروحا هو هل السلوك الوطني الذي أريد تجسيده وترسيخه في ميدان التعمير الاجتماعي من أجل ازالة القضاء والغبن عن الطبقات الريفية الاكثر بؤسا . والذي تمثل في بناء القرى الفلاحية والتبرع بالارض والمال الخ ...

---

2) الرئيس بومدين : خطاب قسنطينة 6 جوان 1974

3) الرئيس بومدين خطاب 19 جوان 1973 .

وأظهر تضامن كل الفئات الوطنية ... هل يمكن لهذا السلوك نفسه أن يظهر على مستوى التحويل لعلاقات السلطة والتنازل عنها لصالح " القوى الاجتماعية الأساسية للثورة "

الواقع أن هذه الأطراف تخضع تدريجيا داخل نطاق التبريرات الايديولوجية الغريبة عن الواقع حيث يبدو فيه المحيط السياسي والاجتماعي للبنيات الزراعية ، أقل استعداد للاندماج في التيار التضامني ... ويظهر المسيرون رغبة أقل في الانسجام مع المنتجين وذلك عكس المظهر الذي كانت الخطب السياسية العامة تريد له أن يكون هو الخط البارز الذي يطبع علاقات القوى في الدولة ..

وهكذا فان مجموع الـ 82000 من مستفيد أو حوالي 4595 تعاونية انتاجية و 704 تعاونية استغلالية و 23 تجمع تعاوني و 670 تعاونية متعددة الخدمات و 798 تعاونية استصلاح .. . والذين كان الخطاب يتوقع لهم أن يشكلوا قوة سياسية هامة مع عمال التسيير الذاتي وتعاونيات قدماء المجاهدين ... يدعمهم العمال وانتساب والجنود ... قد بقي موقفهم أكثر صعوبة .. . في الواقع . وهذا لا يعود الى أن تحريرهم كان دائما بمبادرة من الدولة ... بل يعود الى طبيعة علاقات القوى التي تحيط بحياة هذا المشروع السياسي الاجتماعي .

فالتقرير الايديولوجي الذي يحلل نتائج هذه العملية منذ انطلاقها (1) حتى سنة 1979 يكشف عن الطبيعة الأساسية لمواقف المحيط الاداري والاجتماعي من هذا المشروع .

---

1) تقرير حول القضايا الفلاحية بالجزائر 1962 1979 اعداد الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين جانفي . 1980 .

فالمرحلة الثانية من الثورة الزراعية وهي مرحلة تحديد ، وتأميم الملكيات الكبار كان تطبيقها ، يختلف تبعا لعلاقات القوى المحلية .

" فالولايات التي نضج فيها الوعي السياسي ، وتدعم بجهود العناصر الوطنية والفئات الاجتماعية من فلاحين ، وشباب ، وعمال وجنود ... قطع التطبيق فيها أشواطا بعيدة ... وتم فيها تأميم الآلاف من الهكتارات التي تستغل من طرف كبار الملاك والمتغيبين أما الولايات التي تتميز بوجود ملكية عقارية قوية متحالفة مع العناصر المكلفة بالتطبيق فقد بقيت تشهد مناورات " (1) .

بحيث تتخذ هذه المناورات أشكالا مختلفة :

• على صعيد التطبيق : هناك تحايل لعملية توزيع الأرض والتحايل على القانون والتواطؤ مع المسؤولين ـ تأخير دراسة ملفات التأميم ...الخ " (2) .

. أما على صعيد التنظيم والتسيير فانه اذا كان مشكل الانتاج قد حل جزئيا بفضل التأميمات المطبقة .. فان تسويقه قد أصبح مصدرا لإثارة قوى أكثر وأهمية ... من خارج الجهاز الاداري ومن داخله بحيث يبقى لمبدأ " علاقات القوى " الدور الأساسي في حياة التنظيم الجديد .

" فالمناطق التي توجد فيها ارادة قوية لدى أعضائها من أجل دعم التسيير الديمقراطي قطع فيها هذا النظام أشواطا معتبرة رغم العديد من الصعوبات والمشاكل المتعلقة

---

1) المصدر نفسه ، ص 9 .

2) المصدر نفسه ، ص 109 .

بالامكانيات المالية والمادية ... غيرأن هنالك مناطق تشهـــد نقصا واضحا .. . نظـرا لوجود عناصر مختلفة من الوسطاء والمضادين للثورة الذين يحاولون افراغ النظام من محتواه الحقيقي واستعمال كل الوسائل لإفشـــالـــه " (1) .

وتتخذ هذه المحاولات الصور التاليـــــة :

" التسيير الفـــــردي من قبل المديرين.التدخلات الخاصة من قبل الهيئات الحكومية. التدخـل الغير الديموقراطي من طرف الديوان الوطني للخضر والفواكه وعدم احترامه للعقود المبرمة مع التعاونيات ـ فرض مخططات سنوية لا تتناسب وطبيعة أراضي التعاونيـات ـ عدم التنسيق بين الولايات لترك الفرصة لكبار التجار من أجل التصرف في الانتاج بدلا منها ـ عدم تلبية الاحتياجات الضرورية من طرف الديوان الوطني للعتاد الفلاحي والذي يقع هو بدوره تحت رحمة الشركة الوصية على استيراد الآلات والقطع ؛ وهي الشركة الوطنية للآلات الميكانيكيـة ـ عراقيل من طرف الشركات المتعاملة مع القطاع الفلاحي ؛ مثل شركـــة سوناطـــراك ، والدواوين المختصة مثل ديوان الريوت.. " (2) .

هكذا يبدوا وأن مصدر الصعوبات أنتقل من" الاقطاع"الزراعي ... الى القوى المسيرة للمحيط الاداري أي البيروقراطية لأن " الاقطاعيين " من الملاك الكبار والوسطاء المحتكرين لا يؤثرون حسب التقرير الا بواسطة استغلال علاقاتهم الخاصة داخل الجهاز الحكومي ... فالعائق الحقيقي الذي يضايق الفلاحين ـ في التقرير ـ يوجد على مستوى التموين والتسويق أي على مستوى القطاع الخاضع لمشيئة البيروقراطيين على مختلف مستوياتهـم ومواقعهـــم ...

---

1) المصدر نفسه ، ص 19 .
2) المصدر نفســـه ص . 20، 21، 22 .

فالجدلية التي تحدد مستقبل الجهود التي تضمنها مشروع الثورة الزراعية يبدو أنها أصبحت قائمة انطلاقا من إشكالية العلاقة بين المسير في قطاع الدولة ، والمنتج بين البيروقراطية والديموقراطية .. بحيث يتوقف على هذه الاشكالية " صدق مقولة التضامن الوطني " أو طابعها الإرادي الصرف .

الفصل الثالث

المشروع السياسي الزراعي في التطبيق
أو المفهوم الجديد للدولة بين الوقائع والآفاق

مدخل

ان إعطاء المشروع الزراعي مضمونا أجتماعيا يعني ادخال تحولات ملموسة على العلاقة بين الفلاح ووسائل الانتاج على أساس أن هذه التحولات تشكل احدى أسبابه الرئيسية .

ومن هنا فان اختيار النظام التعاوني كنمط للعمل تبرره الحاجة الى التوفيق بين هدفين ضروريين هما رفع الانتاج وتحرير المنتجين غير أن هذا التوفيق أو هذه الغاية ، يتوقف تحقيقها على عوامل كثيرة ومعقده تعود بالدرجة الأولى الى الخصوصيات النوعية لعلاقات القوى السياسيه في المجتمع .

وقد رأينا في الفصل الثاني كيف أن أهداف وتوقعات هذا المشروع كانت تحتل حيزا للخطب السياسية انطلاقا من منظور اعادة تشكيل هذه العلاقات في المجتمع ككل ، وذلك أعتبارا من مبدأ أساسي مفاده أن نمو الانجازات وتوسعها كفيل بكسب قناعات القوى الاجتماعية المختلفة بأهمية النمط الانتاجي الزراعي الجديد ودعمه .

والواقع أن المستوى الذي تم أختياره كإطار لتطبيق الثورة الزراعية وهو المستوى البلدي بكونه الاطار السياسي الاداري المباشر والقريب من الريف لا ينفي افتراض امكانية تجنيد الفلاحين داخل التنظيم الجديد بشكل يسمح فعلا بإحداث ثورة اجتماعية سياسية تغير علاقات التفاوت التاريخية بين الأرياف والمدن لكن هذه الفرضية تتطلب ادخال عناصر موضوعية مختلفة في الاعتبار .

1) أن توسيع الصيغ التعاونية في الريف ، يشكل عاملا مباشرا ، من عوامـــل تحطيم النشاط الفلاحي التقليدي ، وأنقراض الوسائل القديمة في العمل والانتاج ، بحكم تقريب وسائل الامداد الحكومية من الفلاحين ، وبالتالي فان هذا الواقع يضخم من مسؤولية الدولة نحو الفلاحة ، بحيث تتفوق الحاجات على الامكانيـــات مما يقوي الاحتمال ، أن تميل بيروقراطيتها الى التصلب من أجل مواجهة ضغط الطلب الاجتماعي على الوسائل الحديثة وتشبيط معنويات المنتجين

2) ان جمع عملية الانتاج في التعاونيات الجديدة تنطلق بناء على تدخل مسبق من البنك الوطني يتضمن وضع الفلاح منذ البداية تحت تحكم السوق طيلة السنة حيث يبقى الأمر متعلقا بضرورة رفع الحساب المالي للتعاونيات في البنك وتجاوز القرض المعتمد ، من أجل الحصول على الفائض في شكل أرباح سنويـــة .

ولا يأتي التدخل الخارجي من طرف البنك فقط بل من وزارة الفلاحة أيضا ، التـي تتدخل لتسعير الانتاج بمرسوم اجباري من أجل تخفيف العبء عن القـــوى الاجتماعية العاملة في القطاعات الأخرى وجر الفلاحين الى التضامن معهـــا

وهكذا يبدو أن وضع الفلاحين داخل هذا التنظيم يشكل ميدانا أكثـر تعقيدا ، تتدخل فيه القرارات الاداريـة والسياسية الى جانب ارادة الفلاحين وأمام هذا التداخل توضع دائرة تصرفهم الحر كمنتجين بين تيارات وقوى تفوقهم خبرة وتصورا وامكانيـــات ... فخلف مبررات التخطيط المسبق للمستقبـــل واعطاء الانتاج في التعاونيات دورا اجتماعيـا وسياسيا .. يتم ادماج التعاونيات الزراعية ضمن دواليب التبادل الاقتصادي على النطاق الوطني ، ويبقى مشكـل

انسجام المجموعة التعاونية على صعيد تضامن الجهود وترقية الانتاج أمرا أكثر صعوبة بفعل تلك السلسلة الطويلة من التدخلات .

الأمر الذي يمكن أن يجعل من علاقات الانتاج الاشتراكية داخل التعاونيات مشكلا أكثر تعقيدا من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية خارج هذا المحيط ومن ثمة يثير التذمر بين الفلاحين .

3) ان المجموعة التعاونية التي تستقل بالتسيير في الظاهر ، ترتبط في الواقع بحزام من المؤسسات البيروقراطية ، تحكم شروط اعادة الانتاج (مصادر التموين) وتشرف على توزيع الانتاج (مؤسسات لتسويق) بحيث تفرض هذه العلاقات على الفلاحين تكييف سلوكهم وتفكيرهم ومصالحهم مع أسلوب اقتصادي مركزي يقتضي درجة عالية من الالتزام السياسي والوعي الاقتصادي ، والخبرة الفنية لكي يجعل من الممكن التوفيق بين مصلحة الفلاحين ومصالح الأجهزة الحكومية ومن خلالها مصالح المجتمع ككل .

وفي مثل الظروف التاريخية التي نعرفها عن الفلاحين في الريف يمكن أن نتوقع صعوبة الارتفاع الى مستوى هذا الوعي والتضحية . ثم ان هذا الهدف لا يتوقف على تضحية الفلاحين فقط بل يتوقف على تبسيط نشاط هيئات الدعم المادية (الشركات الوطنية والدواوين) وهيئات الدعم السياسية (الحزب والمنظمات الجماهيرية) .

في ضوء هذه الاعتبارات يمكن التحقق من الفرضية السابقة التي نقترح فحصها على أربع مستويات .

1) على مستوى التحويل السياسي البنيـوي الذي وقع إبرازه كاجراء أساسي لاشراك الفلاحين في السلطة وتمكين المنتجين منهم على وجه الخصـوص من ممارسة الرقابة الفعلية على وسائل الانتاج التي أسندت اليهم .

2) على مستوى تحويل علاقات الملكية العقارية في المجتمع الريفي كاجـراء سياسي لاظهار الارادة في بناء علاقات اجتماعية عادلة تمهد لدخول الفلاحين الصغـار في مرحلة التنظيـم والانتاج الاشتراكييـن .

3) على مستوى نظـام التسيير الذي وقع اختياره من أجل تفكيك سلطة البنيات الاجتماعية التقليدية الموروثـة ، واقامة علاقات اجتماعية على انقاضه

4) على مستوى التصرف الجديد في الانتاج ، وحولما اذا كان الفلاحون المنتجون هم هدفه الأساسي والمستفيد ون الأولون من ثماره بعد تطبيـق هـذا النظـام .

ان التحقق من التحويلات السابقة ، هو الذي يبين لنا الى أي حد يمكـن اعتبار المشروع الزراعي هو مشروع للتجنيد السياسي للفلاحين العامليـن ورفعهم الى مستوى المراقبين الحقيقيين لوسائل الانتاج وجعلهم قوة سياسية تساعد على تغيير العلاقات الموروثة بين الفلاحين المنتجين والدولـة وبين السلطة المنتخبة والسلطة البيروقراطية المعينة وبين المجتمع الريفـي والمجتمع الحضـري ؟

وبمعنى آخر فان التحقق من هذه المراحل يبين لنا فيما اذا كانـت التحولات التي أسفرت عن تطبيق هذا المشروع ترتفع الى مستوى ما أعطاه

من آمال .. في أن يكون مناسبة لتحويل بعيد المدى لمفهومي كل من المجتمع والدولة ؟

وفي أن يكون تغييرا موجها للريف ولكنه يتجاوزه الى أهداف شمولية تخص تحويل شكل وجوهر ممارسة السلطتيـــن السياسية والاقتصادية ؟

أم أن هذه التحويلات لم تسفرسوى عن حل مشكلات اجتماعيــة محدودة دون أن تتجاوزها الى قضية السلطة ، وبالتالي لم تسفرسوى عن توسيع القطــــاع العمومي الذي يمدد رقابة الادارة الى قطـــاع جـــديـــد ؟

المبحث الأول : المشروع الزراعي وتحويل الاطار الاداري السياسي المباشر للـــريــف

- مشكلة الاطار الديموقراطي للتسيــــيرفي الواقع الجزائري

ان سياسة التعاون الزراعي " قد أعتمدت من قبل في بلدان مختلفة غيــــر الجزائر وعلى الرغم من أنها تميزت من حيث نشأتها وتطورها بظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية خاصة بالبلد الذي ظهرت فيه ، فانها تلتقي عند هدف واحد مشتـرك هو تحقيق أكبر قدر ممكن من الديموقراطية الاقتصادية ، ودفع المجتمع الريفــي في طريق التنمية الاجتماعية والاقتصاديـــة". (1)

" فالكلخوزات السوفيايتة والتعاونيات اليوغوسلافية، والكومونات الصينية كلهـــا ظهرت نتيجة لتدهور حياة الفلاح وأنخفاض مستوى معيشته ، بسبب أحتكار طبقة من الاقطاعيين للأرض الزراعية ، وأستغلال الفلاح الى أبعد الحدود " (2) .

والمجتمع الجزائري كمجتمع زراعي بالدرجة الأولى عرف آثارا مدمرة ، ووسائل مختلفة لتجريده من الأرض ابان المرحلة الاستعماريـــة .

ولذ للغان الانتصار على الاستعمار أقترن بضرورة البحث عن تنظيم أجتماعـــي للانتاج الزراعي ، يحرر الفلاح ويخرجه من حالة الظلم التي كان يعيشها .

وقد أثارت مبادرة " اخضاع الأراضي الشاغرة بعد الاستقلال الى لجان جماعية للتسييـــر جدلا سياسيا واسعا ، حول دلالة هذه المبادرة النوعيـــــة في الجزائر ، والتي سبقت التشريع الحكومي الى الفعـــــل .

ويرى محمد السويدي أن هذه المزارع التي أصبحت تعرف بمزارع التسيير الذاتي " ليست مزارع دولة بل هي مزارع جماعية شعبية (3) باعتبار أن :

---

1) د / محمد السويدي مآثار التسيير الذاتي في التنمية الاجتماعية. ماجستير قدمت في جامعة القاهرة سنة 1970 ص 149 .
2) نفس المصـــــدر السابق، ص 149 .
3) نفس المصـــــدر السابق، ص 186 .

" تنظيمها يقوم على التعاون الجماعي في التسيير والاستغلال " (1)

ويبدو هذا الرأي أقرب الى الواقع ، لأن التسيير الجماعي لهذه المزارع جاء أمتدادا للتيار الاجتماعي العام الذي فرض احترام الأراضي الشاغرة بعد الاستقلال بوصفها ملكية أجتماعية وطنية بل وأمتداد للتيار الشعبي الذي برز ابان الكفاح التحريري ، والذي كان الفلاحون يمارسونه . دون خوض في المفاهيم والمدلولات الفلسفية والسياسية التي تبرره .

مهما يكن فقد برز تسيير جماعي للمزارع التي رحل عنها الأوروبيون بعيد الاستقلال وتم تأطير هذا التسيير وتنظيمه سياسيا عن طريق قرارات مارس المعروفة وقد تم تكييف الارادة الجماعية للمنتجين مع ضرورة تماشي الانتاج مع المخطط الوطني ، وذلك عن طريق وضع ممثلين للحكومة داخل المزارع " المديرين " أو المكلفين بالتسيير" .

وينبغي أن نشير - من الناحية النظرية - أن علاقات الانتاج الاشتراكية تقوم في جوهرها الاخلاقي والايديولوجي على اسناد المسؤولية الاساسية في التسيير الى المنتجين .. وهذا هو المبدأ الذي كانت تبشر به النشأة الأولى لتنظيم التسيير الذاتي الزراعي في الجزائر ، باعتباره فلسفة تتوسع لتشمل القطاع الصناعي والتجاري وغيره ، وتصبح الشكل المميز للاشتراكية في الجزائر .

من هنا يمكن التساؤل عن الفرق الحقيقي بين التعاون الذي جرى تطبيقه بعد . بالنسبة للجيلالي بن عمران لايبدو هذا الفرق سوى على مستوى " التصرف في مداخيل الاستغلالات وتوزيعها " (2)

---

1) الدكتور محمد السويدي ، نفس المصدر ص، 186 .

2) Djillali BENAMRANE .Op.Cité.P159

حيث تقتطع من مدخولات مزارع التسيير الذاتي حصة تذهب الى ميزانية الدولة ، بدعوى " المكانة المميزة لمزارع التسيير الذاتي التي استلمها العمال وهي في حالة اقتصادية وتجهيزية جيـــــدة " (1) .

لكنه يضيف قائـــلا : " ألا يجب أن نشير الى أن المتعاونين المستفيدين في اطار الثورة الزراعية هم ملزمون أيضا بالقيام بتمويل بعض الانجازات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في اطار تعاونياتهم " (2) .

وبالتالي لانجد فرقا بين النظامين سوى " أن هناك فائض قيمـــــة يحول في اطار صندوق عمومي صريح ، وفائض قيمة يحول لتحقيق أهداف غير معلنـــة) (3) .

ويلخص في النهاية الى أنه كان من الممكن تجنب التعقيد " لأن تنسق وتعقد النصوص التي نظمت أنواع المجموعات التعاونية " (4) . يضعنا أماما تساؤل هام وهو " أن الانتقادات الأساسية التي وجهت لنظام التسيير الذاتي تكمن في عدم تطبيق النصوص التي تحكمه ، وهي نصوص احتاج عمال التسيير الذاتي الى 16 سنة وهم يحاولون استيعابها فكم يحتاج متعاونو الثورة الزراعية من الوقت لاستيعاب النصوص الجديدة ؟ اللهـــم الا اذا سلمنا بأن التعاون يجعل العمال أكثر ذكاء فـالميزة الهامة للتسيير الذاتي هي أنه لا يشتمل سوى على شكـــل واحد لتكييف كل النشاطـــات" (5)

---

1) .Ibd.P159

2) ibd.P159

3) ibd.P159

4) Ibd.P160

5) Ibd.P160

غيرأن رأي وزيرالفلاحة يذهب عكس ذلك تماما حيث يؤكد قائلا : (لقد أدى بنا الأمر الى نبذ صيغة التسيير الذاتي التي لا تلائم الظروف الموضوعية لاعادة تنظيم القطاع الخاص فقط بل الى نبذ كل نظام متصلب من شأنه أن يحصر في قالب واحد الأوضاع المتنوعة والمعقدة التي تسود القطاع الخاص حاليا) [1] .

وعلى هذا الأساس طرحت صيغ مختلفة أمام الاستغلال الزراعي في اطار الثورة الزراعية على أساس قربها من بعض المظاهر التعاونية المألوفة في تقاليد المجتمع الريفي .

(1) التعاونية الزراعية للاستغلال المشترك ( )

يمكن هذا النوع من التجمع من " الانتفاع المشترك من وسائل الانتاج التي يمكن لكل عضو في التعاونية الحصول عليها بمفرده " [2] حسبما نص نظامها وهذا يعني أن حيازة الأرض فيها يمكن أن تبقى فردية ، مما يجعلها مفتوحة لتجميع نشاطات الفلاحين الخواص بما يشبه نظام التويزة القديم ، ولا يشكل نظام التجمع هنا سوى وسيلة لترشيد التموين والتسوين والتجهيز ، بشكل يمكن من ممارسة التسيير الديموقراطي بين المتعاونين بتكوين جمعية عامة ، مجلس تسيير ، رئيس الخ ...

2) المجموعة الزراعية للمالكين على الشيوع ( ) وتعتبر تطويرا الملكية المشاعية التقليدية ، تؤمم من مالكيها الغير المستغلين، لكن الأولوية فيما تعطى " للمالكين الشركاء المعتبرين كمستغلين ، شريطة أن يكونوا

---

1) وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ، الندوة الوطنية الثالثة للقطاع الاشتراكي الزراعي قصر الامم 10/ 04/ 1973

2) مجموعة النصوص المتعلقة بالتعاون الفلاحي ، وزير الفلاحة ، اللجنة الوطنية للثورة الزراعية ، القانون الأساسي للتعاونية الزراعية للاستغلال المشترك ص 153

فيما بينهم تجمعا من المالكين على الشيوع بقصد الاستغلال المشترك لمجموع لمجموع أراضيهم) (1) . وتبدوا هذه الصيغة محاولة لترشيد أنماط الانتاج والتسيير العائلية القديمة وتقريبها من نمط الانتاج التعاونـــي .

3) مجموعة التعاون الفلاحي (   ) تعتبر اطارا " مفتوحا لكل شخص طبيعي أو معنوي له صفة مستغل راعي وتحت أي شكل كان) (2) ومن هنا فهي صيغة مطروحة " لكافة المستغلين الزراعيين من أجل انجاز عمليات مشتركة ومفيدة لاعضائها " (3) .

وبالتالي فهي تشكل اطار لتحضير تحول المالكين الخواص الى التعاون الحقيقـــي .

4) مجموعة التعاون الاستصلاحية (   ) تستهدف تسهيل استصلاح الأراضي الجديدة وتحضيرها للاستغلال الجماعي التعاوني (4)

5) تعاونية الانتاج الخاص بالثورة الزراعية (   ) وهي الشكل الأكثر انتشارا والاقرب الى المفهوم التعاوني ، حيث يستغل فيها المستفيدون الأرض ووسائل الانتاج الأخرى استغلالا جماعيا ومشتركا . (5)

---

1) نفس المصـــــدر . القانون النموذجي للتعاونية الزراعية للمالكين على الشيـــوع ، ص 114 .
2) نفـس المصـــدر ، القانون النموذجـــي لمجموعة التعاون الفلاحي ص 132 .
3) نفس المصـــــدر ، ص 93 .
4) نفس المصدر ص 235 .
5) نفس المصدر ، ص 173 .

2 ـ نظرية ادماج الكيانات الجماعية التقليدية في النظام التعاوني .

هكذا فان نظام الانتاج المعتمد في الثورة الزراعية يتراوح بين محاولة تحضير المستغلين للتعاون انطلاقا من أستعمال الأطر الاجتماعية القديمة ، كالتويزة ، الشيوع العائلي ، " نظام الشركة " وبين التعاون الحقيقي ...

ويبدو أن تنويع هذه الصيغ قد قام على الفكرة القائلة بقابلية الأشكال الجماعية التقليدية في الريف الجزائري ، للتكيف والتطور نحو الاستغلال التعاوني الاشتراكي ، وهو أفتراض لم تثبت الوقائع أي دليل على صحة تكهناته اذ لم تسفر عملية تأسيس التعاون حتى سنة 1982 سوى عن 9230 تعاونية تتوزع كالتالي (1) :

تعاونية انتاجية	تعاونية عائلية	تعاونية استغلال مشترك	تجمع فلاحي	تعاونية استصلاحية
4983	1808	472	1569	314

فالقطاع الواسع من الفلاحين الصغار الذين كان يمكنهم الانضمام الى الأشكال التحضيرية لم تظهر فيه أية حركة حقيقية تنبئ بالتطور التدريجي للفلاحين نحو التعاون بحيث بقي الشكل التعاوني الأكثر انتشارا هو قطاع التعاونيات التي كونتها الدولة بنفسها مباشرة ، في حين يظهر الجدول الوطني لتوزيع التعاونيات أن الولايات الفلاحية التي تشمل على قطاع خاص قوي كان فيها الاقبال على الانضمام للاستغلال

1) تقرير النشاط العام المقدم الى المؤتمر الثالث لاتحاد الفلاحين قصر الأمم 11/ 01/ 1982 ص 39 .

المشترك بمختلف صـــوره ضعيفـــا ، كما تبين ذلك النماذج المقتطعة من الحصيلة الكاملة لمجموع التعاونيات على المستوى الوطني كما أوردهـــا تقـــرير الأمين العام لاتحاد الفلاحين سنة 1982 (1)

الولايـــة	تجمع فلاحي	تعاونيـــات استغلال مشترك	تعاونيـــات عائليـــة	تعاونيـــات انتاجية
	تعـاونيـــات تحضيـــريـــة			
البليـــدة	—	8	—	203
البويـــرة	01	45	22	60
الجزائـــر	—	5	—	68
سطيـف	—	—	435	167
سيدي بلعباس	13	34	02	519
معسكـــر	505	20	—	381

ان الفراغ في الأطر الخاصة بتحضير المنتجين الى التعاون يعكس حركـة تعثـر الانضمام الى الوحدات الجماعية للانتاج الزراعي داخل القطاع الخاص أي داخل الجزء الهـــام من سكان الريف ، بحيث تعتبر هذه الظاهرة مؤشرا على تعثر نظرية التركيب بين الاخلاق الاشتراكية الحديثة والكيانات الجماعة التقليدية الغنية بالمحتوى الانساني ، وقيم الاخاء والتضامن وبتقاليد التعاون والاغاثة" والتي أعتمدت كمنهج للتحويل الاجتماعي الاشتراكي في الريـف .

1) تم استخراج هذا الجدول من التعاونيات المنصبة كما قدمه تقرير النشاط العام المقدم الى المؤتمر الثالث لاتحاد الفلاحين قصر الامم 11 ـ 14/ 01/ 1982 ص 37 ـ 38 .

ان هذه النظرية التي قامت على الاهتمام بأحياء صور التضامن التي حفظت الذات الجماعية،واثارة شعور الفلاحين ووعيهم بالتراث الاجتماعي الايجابي الـخ ... تبدو وكأنها احدى صور (دمج المكاسب التقدمية للتراث التاريخي والثقافي والروحي ضمن المثل العليا للاشتراكية (1) التي وقع التأكيد عليها في الميثاق الوطني فيما بعد لكن ما نلاحظه في هذا المجال هوأن ضعف اقبال الفلاحين على تكوين أو "إحياء" التجمعات القديمة ، يقوي الاحتمال في أن تكون الصور التعاونية التقليدية مرتبطة بأوضاع اجتماعية واقتصادية قن وجودها بل،وأنعدم في أحيان كثيرة،اذ لم تبق هذه الصور تشكل سلوكات شائعة ، أو تستجيب لحاجات أساسية في المرحلة التي بدأ فيها تطبيق المشروع الزراعي .

ومن هنا فان توقع إعادة تنظيم المجتمع الريفي كله ، أنطلاقا من الاعتماد على أطر اجتماعية أبعد من الأهداف المحدودة التي ميزت هذا النوع من النشاطات القديمة هوأمر غير كاف .

اذ تبقى الاثارة الحقيقية لاهتمام الغالبية الساحقة من الفلاحين بالنمط الجديد للانتاج والتسيير مرتبطة باحداث شروط جديدة اقتصادية وسياسية وايديولوجية ، لاتخص المجتمع فقط بل تخص طبيعة السلطة التي تسيره .

ويبدو أن هذه الظروف الجديدة قد تم التمهيد لها من قبل بتحويل بنيوي لأجهزة الادارة ، حاولت الدولة من خلاله تهيئة المجال لتمثيل

---

1) الميثاق الوطني ، ص30 .

القاعدة الاجتماعية الريفية داخل الجهاز الحكومي ... وجعل
أعضائها يطلون على واقع التناقضات الاجتماعية من قرب .

3- فلسفة المجالس الشعبية البلدية: أو بداية نقل السلطة الى القاعدة .

انطلقت العملية منذ سنة 1967 بتأسيس المجالس الشعبية البلدية ثم الولائية لكن هذه المجالس التي تحتل مكانة هامة على الصعيد المحلي ، وتلعب دورا أساسيا في توجيه مصالح المجتمع في القاعدة لم يتعد مضمونها الاجتماعي الفئات الميسورة .

ومن هنا فان تكليفها فيما بعد بتغيير علاقات إنتاج أكثر ارتباطا بالقيم التقليدية العميقة ، وتيارات القوى المحلية واظهار الارادة في تغيير الوظيفة الاقتصادية والاجتماعية والايديولوجية لبنيات الانتاج الزراعية الريفية سيشكل أمرا بالغ الدقة والتنافس .

فعلى الرغم من أن هذه المجالس قد وجدت نفسها ملزمة بتطبيق قانون زراعي صادر عن السلطة المركزية فان الأمر كان يتعلق بالتناقض مع مصالح ملاك ومستغلين ، يجدون أ... في الغالب على رأس السلطة التنفيذية في القاعدة ، صحيح أن معاملة التركيبة الاجتماعية للجهاز الاداري على أساس الانتماء الاجتماعي تنطوي على فرضية تحتاج هي نفسها الى تحقق اذ تقوم على خلط واضح بين التمايز الاجتماعي والتمايز المذهبي وتسلم - جزافا بأن القوى الاجتماعية الغير المالكية ستشكل عامل دعم ثابت ومؤكد للتغيير المتجه نحو التمليك الجماعي لوسائل الانتاج ...

غير أن ما يمكن ملاحظته من هذه الزاوية - هو أن السلطة في البلدية في ظروف ما قبل تطبيق الثورة الزراعية كانت تشكل مطلب العائلات ذات النفوذ الاجتماعي والزراعي المحلي في الريف .

ويتجه هذا النفوذ الى التحالف مع العائلات المتحكمة في قطاع التبادل التجاري في المدن أو المسيرين للقطاعات الادارية والاقتصادية للدولة ، لان أسباب هذا التحالف كانت حيوية وهامة نظرا لأن البلديات هي الخلايا الأساسية التي تمكن من الحصول على القروض والمساعدات الفلاحية المختلفة من الدولة ، كما تمثل السلطة المشرفة والموافقة على " رخص" التجارة التي تسمح بالتحكم في السوق، وبصفة عامة فان هذه الهيئة تشكل وسيطا وحكما ضروريا لتنظيم المساعدات الحكومية ، والصفقات الاقتصادية والتجارية وغيرها وهي قضايا تهم بالدرجة الأولى التجار والحرفيين والموظفين كما تهم الملاك الزراعيين .

وعليه فانه يحتمل معارضة هذه القوى للتغيير الزراعي الجديد ، ليس لكونه يهدد الفئة الاجتماعية القليلة التي يشملها التأميم والتحديد فقط، لكونه ينافس كل القوى المختلفة على مستوى توزيع القروض والتجهيزات الفلاحية والمساعدات وعلى مستوى التحكم في السوق الحر .

فإن اشارة كثير من الدراسات والتحقيقات الصحفية والتقارير السياسة التي تكون تيارات معاكسة للتغيير الزراعي عبر المجالس الشعبية البلدية سواء فيما يخص تغيير الوضع القانوني للأرض أو الرقابة على تسويق الانتاج يعني أن مع علاقات الانتاج الزراعية في الريف هو في نفس الوقت مس للسلطة داخل البلديات باعتبارها اطارا مباشرا للعالم الريفي .

ومن هنا فان تهيئة المجال للتمثيل الاجتماعي الريفي الموسع في البلدية اذا كان يقدم على أنه وسيلة لارتقاء القاعدة الاجتماعية الضعيفة الى السلطة فانه يهيء في نفس الوقت الشروط " للنخبة الاجتماعية " من الملاك والتجار والموظفين وغيرهم من أجل احتلال السلطة المحلية .

مما يجعل من المتوقع أن لا تشكل المجالس البلدية وسيلة لدعم التغيير الزراعي الحديث ولا حتى جهازا محايدا تجاه الاجراءات القانونية الصادرة عن الدولة .

ان التغيير السياسي الذي شرع في تطبيقه انطلاقا من قاعدة السلطة للمجالس الشعبية المحلية والولائية ثم الوطنية .أي اعادة السلطة تدريجيا الى الشعب، لم يقم حسبما يبدو على تقدير واضح لمسار السلطة ، والتوازنات الاجتماعية الحقيقية المحركة لها اذ أن القاعدة الشعبية المنتخبة التي أريد ترشيحها بوصفها قوى سياسية تتطور في اتجاه معاضرة البيروقراطية والاستغلال الفردي والفئوي لسلطة الدولة ، لا تحمل أي سمة خاصة من سمات ((تفكير جماعي جديد)) ولتراث وطني ((متحرر من سيطرة الأموات وسيطرة الاستعمار ، متجه الى خدمة الشعب وتقدمه فقط. [1]

ان سير اختيار هذه السلطات قد بقي أقرب الى المفاهيم الغربية التي تعتبر العملية أداة لتنظيم التناقضات الاجتماعية القائمة واعادة تسويتها دوريا وليس عملية للقضاء عليها واضعاف أسبابها .

من هنا يبدو من الصعب أن نعتبر أن الاتجاه الديموقراطي الذي جسدته المجالس الشعبية البلدية والولائية الخ .. بداية جذرية لنفي القواعد الموضوعة التي تدعم الاقطاع السياسي والاداري .. داخل الدولة .

كما أنه من الصعب أن نعتبر أن مجرد وجود عادات جماعية راسخة في التراث الاجتماعي التقليدي كاف لأن يكون منطلقا لاثارة دوافع التعاون عند الفلاحين المستضعفين وبداية للقضاء على الاقطاع الاجتماعي والزراعي المحلي .

---

1) دعبد الله شريط المصدر السابق ... 1 1 8 .

ان احداث السلطة " التمثيلية " انطلاقا من المستوى البلدي ملم يكن اذ ن سوى بداية للتمهيد نحو فتح المجال أمام مشاركة القاعدة الريفية في السلطة لكن هذه المشاركة التي تطبقها كل الدول بمختلف اتجاهاتها السياسية لاتستلزم في حد ذاتها أي دلالة خاصة تدفع الى اعتبارها بداية للتغيير الاجتماعي ــ السياسي الذي سينطلق ابتداء من سنة 1971 باستثناء عملية ترشيح المنتخبين التي تمر من خلال تزكية الحزب ، وبالتالي تبقى على امكانية ادخال نوع من التجانس على الشرائح المنتخبة ، وأختيار الفئات الأكثر تجردا من المصالح الخاصة .

لكن هذا الهدف ظل الى ذلك الحين مستبعدا بحكم العلاقة التي كانت سائدة بين الادارة والحزب و والقائمة " على جعل الدولة قوية , والحزب ضعيفا " (1) .

بحيث يصبح الانتقال الى موقع السلطة التنفيذية هو انتقال الى بر التصرف المأمون في مجمل الوسائل الضخمة التي تشكل موضوعا للمصالح الحقيقية والهامة في المجتمع ، وهذا بعيدا عن رقابة الجماعة الوطنية أو المحلية غيرأن التحويل البنيوي الذي أعطي مغزى خاصا غداة تطبيق المشروع الزراعي هو التحويل الذي أدخل على محيط الخدمات الاقتصادية والفلاحية على المستوى البلدي . والمتمثل في احداث" التعاونيةالبلدية المتعددة الخدمات " ولكي نفهم دلالة هذاالتغيير ينبغي أن نعود الى أستعراض العلاقة السابقة بينهما منذ السنوات الأولى للاستقلال .

---

1) الدكتور عبد الله شريط ، المصدر السابق ص 60 .

4- مكانة الفلاحين داخل دواليب السلطة الاقتصادية والسياسية قبل تطبيق المشروع .

لقد وضعت تعاونيات التسيير الذاتي كما علمنا تحت وصاية " ديوان وطني للاصلاح الزراعي " رتب بالاضافة الى هذه المزارع مجمل دواليب التحويل والتموين والتسويق تحت مسؤوليته داخل هذا القطاع [1] .

كانت هذه المركزية تبدو " ضرورية " في ظروف مابعد الاستقلال لأن التسيير الذاتي لم يكن اختيارا تقنيا بل كان اختيارا سياسيا [2] له توجه ايديولوجي نوعي ، ومن هنا فان صعوبة الزام الاجهزة الحكومية بالأهداف الاجتماعية والسياسية الجديدة لهذا القطاع تطلبت تحرير التوجه السياسي للديوان واعطائه الامكانيات من أجل انجاح التجربة .

هكذا أصبح الدّيوان اطارا للتجربة الاجتماعية الديموقراطية الزراعية في البلاد ... وبحكم حداثة هذه التجربة ، ودقة الاختيار السياسي فان الجانب البشري لم يكن أقل أهمية من الجانب البنيوي بحيث لا يتطلب التسيير تقنيين وخبراء فقط بل تقنيين وخبراء - ملتزمين .
بهذا الاعتبار تم تعيين الاطارات الولائية للديوان من بين " المشاركين في الثورة والمناضلين الاشتراكيين " [3] . في حين تم تعيين المسيرين في المزارع من بين الشبان الممرنين بالشركات الاحتياطية الزراعية الذين كانوا يتوفرون على حد ضئيل من الخبرة والتجربة " [4] .

كان معيار المزاوجة بين الالتزام السياسي والخبرة التقنية بهذا الشكل هو الحد الأدنى الممكن الذي سيمنع المحتوى البشري الممثل للدولة

---

1) AHMED MAHSAS .Op.Cité 171.180
2) ibd.P133
3) ibd.P.135
4) ibd.P.135

داخل القطاع الاشتراكي الفلاحي من " الانحراف نحو البيروقراطيةواللهث وراء الامتيازات " (1) ((ويربطه مباشرة بمشاكل الجماهير الفلاحية العاملة)) (2) في نظر المشرفين على هذه التجربة .

ان هذه القوى البشرية أصبحت في موقف شبه فريد في البلاد ؛ حيث يطلب منها دعم المزارع بكل ماتحتاجه من مواد وتوجيهات تقنية دون المساس بالارادة الجماعية للعمال في تسيير وتحديد سياسة المزارع ـ ذاتيا بل وأكثر من ذلك أصبحت هذه القوى، محط أمل في أن تشكل نواة لتحالف الاطارات والعمال ، في اطار ديموقراطي لكي يفرض طابعه على المجتمع والدولة .

لكنه على الرغم من الدورات التدريبية التي نظمت لفئات المسيرين بغية " الرفع من كفاءتهم ووعيهم السياسي فقد بقي هناك بون شاسع سواء بين مهام التسيير التي كلفوا بها وبين مستوى تحصيلهم أو بين مهام التنشيط التي يتطلبها دورهم وبين تكوينهم السياسي وتجربتهم العاملة" (3) .

بحيث أنتهى بهم الأمر الى التقاعس وراء المكاتب ، ومواجهة انتقادات العمال بالاحتماء وراء الشكليات القانونية .

من هنا طغت كفة العمل الاداري على العمل الزراعي ، والسلطة المعينة على السلطة المنتخبة ، والسلطة البيروقراطية على روح المشاركة الديموقراطية للمسيرين الى جانب العمال ، الذين تحولوا الى "مجرد أجراء يتسلمون أجورهم ولا يدرون شيئا عن سير وإنتاج المزارع التي يعملون بها " (4) .

---

1) ibd'P.135

2) ibd.P.135

3) J Malicua... Politique ... en Algérie CREA

4) الدكتور محمد السويدي . المصدر السابق . ص 212 .

وهكذا فقد أسفر الاختيار الاشتراكي الذي طبق منذ سنة 1963 في المزارع المسيرة ذاتيا عن بروز عناصر دمج والحاق لهذا التنظيم بالمسارب الادارية المركزية عبر الامتدادات التالية :

1) تمايز التشكيلة الادارية المعينة كهيئة مكتبية ، تفرض مشيئتها ومشيئة الأجهزة المشرفة عليها بحيث تجعل عملية الانتاج خارج المشورة الحقيقية للعمال .

2) تمايز بعض الفئات من العمال الذين يؤهلهم تخصصهم أو خبرتهم الى أن يكونوا من بين المنتجين الذين يشغلون وظائف التسيير أو مناصب متخصصة داخل المزرعة ، مسؤول مخزن ، رئيس فرقة الخ ...

بحيث تنفرد هذه الفئة (1) بمراقبة النشاط اليومي والتحكم في التشغيل وتتخذ من ذلك وسيلة " لالحاق من لهم صلة قرابة بهم للعمل بالمزرعة .

---

1) في البحث الذي أجراه الأستاذ السويدي محمد على عينة من المزارع المسيرة ذاتيا في متيجة والذي خصصه للآثار الاجتماعية الناتجة عن تطبيق أسلوب التسيير الذاتي من خلال مجموعة من البيانات أهمها :

- بيانات عن ظروف العمل .
- بيانات عن السكن والأثاث .
- بيانات عن الدخل وانفاق ميزانية الأسرة .
- بيانات عن الرعاية الاجتماعية .
- بيانات عن الحالة التعليمية والوعي الثقافي .

لاحظ في النتائج العامة نوعا من الانتظام في الاستئثار ببعض الامتيازات المادية

بهدف تثبيت مراكزهم أكثر والسيطرة على غيرهم من العمال "(1)
بحيث أن هذه الفئات "أصبحت متفاوضا ممتازا مع الفئات الاجتماعية الخارجية "(2) سواء المهتمة بالتبادل وتسويق الانتاج الزراعي أو المهتمة بالتشغيل والعمل داخل المزارع .

ومهما يكن فقد برزت القاعدة الاجتماعية في المزارع كقوى غير متجانسة تتسرب عبرها تيارات وخطوط القوى من المزرعة الى المراكز البيروقراطية والاجتماعية في الخارج يأتمر المكلف بالتسيير بأوامر المندوب الفلاحي بالدائرة التابع بدوره الى الديوان الوطني للاصلاح الزراعي

ويتبع المنتخبون رئيس المزرعة ولجنة التسيير سلطة رئيس الدائرة ومنسق اتحادية الحزب ورئيس البلدية .. الذين يشرفون على تنشيط الانتخابات حيث تفتح هذه الوصاية السياسية من جهتها الباب لبعض المسؤولين من أجل تثبيت أو تنحية العمال من وظائف التسيير حسب

(=) والادارة من طرف الفنيين وذوي التخصصات منهم: رئيس فرقة، مسؤول مخزن، مراقب عمال، مسؤول الآلات الى آخره .
حيث أستنتج قائلا: " أنه ظهرت مع تطبيق التسيير الذاتي فئة من ذوي التخصصات أستأثرت بالمزايا المادية والادارية أكثر من عمال الأرض"
الأستاذ السيدي، المصدر السابق ص 268 وما بعدها .

1) نفس المصدر ، 289 .

2) J.MOLINA et autres."Les Politiques agraires en Algérie".CREA.P409

تساهلهم في تنفيذ الأوامر التي تجعل الانتاج في متناول الأغراض الخاصة وهكذا فان معادلة استقلال المجموعة التعاونية بالتسيير قد دفعت نحو الهامش من طرف النفوذ البيروقراطي المتجه من المراكز الادارية العمودية .

بعد سنة 1967 أنتقلت وظيفة الديوان الوطني للاصلاح الزراعي الى وزارة الفلاحة وتوزعت الدواوين المتخصصة قطاع الخدمات الذي كان يؤ...ه هذا الجهاز أصبح دور هذه الدواوين يقتصر على تنظيم التبادل بينها وبين المزارع (بين التجهيزات ، وتسويق الانتاج) كما أصبحت العلاقة الديوان الوطني ـ البنك هي الاطار الذي يحكم الدورة الانتاجية داخل المزارع المسيرة ذاتيا في كل من ميداني التمويل والتسويق . بدلا من العلاقة السابقة الديوان الاوطني للاصلاح الزراعي ـ المزارع /

وفي ضوء الوضع الذي آل اليه المنتجون في هذا القطاع فان تمثيلهم داخل أطراف هذه العلاقة بقي مستبعدا ، بحيث ظلت الدواوين تستفيد من التثبيت الحكومي لأسعار المنتوجات في المزارع ، وظل هذا التثبيت عائقا أمام تطور قيمة العمل وابقائه في موقع أدنى من قيمة العمل في الوظائف الأخرى إدارية وغير ادارية . مما يبرر بشكل واع أو غير واع استغلال الدولة لعمال الأرض واستغلال المدينة للريف .

واذا كان هذا هو حال القطاع الاشتراكي الفلاحي ، فان قطاع الفلاحين في العالم الريفي ككل بقي معظمه أشد عزلة ، ونعني بصفة خاصة قطاع الشتات الواسع من الفلاحين الصغار ، اذ أن توقف توزيع هيئات الدعم الحكومية " C.A.P " في مستوى مراكز الدوائر لم يكن يناسب سوى الملاك

الميسورين الذين يستطيعون التنقل والتدخل لدى هذه الهيئات مما يجعل جهود الدولة ومساعداتها أبعد من أن تصل الى متناول أغلبية الفلاحين .

ان مجرد التوزيع الجغرافي المركزي لبنيات المساعدة الحكومية في الميدان الفلاحي بقي عائقا أمام احساس الفلاحين بالعدالة والمساواة في ظل الاستقلال كما أنه بقي تعبيرا عن بناء ادارة حسب حاجات وامكانيات القادرين والمحظوظين في المجتمع ، وهو وضع خلقته وسادت بفضله الاقلية الاوربية المستعمرة قبل الاستقلال .

فالمجالس الشعبية المنتخبة : " بلديا وولائيا لا تشكل في مثل هذه الظروف الأداة القادرة على تمثيل اهتمامات وحاجات القاعدة الاجتماعية الريفية ولا على جعلها من الانشغالات الأساسية للادارات المعنية . شأنها شأن الجمعيات والمجالس العمالية في مزارع التسيير الذاتي التي دفعت نحو الهامش على الرغم من منحها نظاما أكثر وضوحا للمشاركة في السلطة .

هكذا فان المحاولات التي مست حتى الآن علاقة المجتمع الريفي بالدولة ، والتي استهدفت ... بتها كجهاز يخضع الاغلبية للاقلية ويركز السلطة الفردية والمعنوية بقيت أبعد من أن تفتح أمام القاعدة الاجتماعية الواسعة سبيل المشاركة في القرار والتسيير .

فهالتجربة الديموقراطية للتسيير الذاتي دفعتها ضغوط المحيط الحكومي الى التقوقع ضمن جهاز مركزي أصبح " شبه دولة داخل الدولة " ثم أستقر مصير المزارع بيد ما أصطلح على تسميتهم

ibd.P402

بالسلطات المحلية أي ممثلي الدولة في القاعدة كما أن المجالس الشعبية البلدية والولائية غالبا ما تفقد هذا المضمون منذ الشهور الأولى وتنحصر فيها السلطة بيد الأقلية التنفيذية أما الأعضاء الباقون " فان ترددهم على المجلس يبقى فرديا ولقضاء مصالح شخصية ".

5ـ البلدية كاختيار سياسي اقتصادي لابراز السياسة الريفية.

أمام هذا التمثيل الضئيل والضيق للقوى الاجتماعية الريفية داخل دواليب الدولة تدخل مشروع الثورة الزراعية لتحويل شروط هذا [illegible] ومحاولة إعطاء هذه القوى " فرصتها التاريخية " لفرض المضمون الشعبي الديموقراطي على مختلف الواجهات الحكومية المباشرة للعالم الريفي.

[illegible] دخول مشروع الثورة الزراعية [illegible] اتجاه التدخل [illegible] نحو مساعدة الفئات الأكثر فقرا في المجتمع الريفي ... من خلال تغيير " علاقات الانتاج المستغلة " وتقريب امكانيات الدولة من الفلاحين الصغار بغية تحقيق الاستفادة الديموقراطية من هذه الامكانيات بدلا من أقتصار هذه الفائدة على القادرين منهم فقط، في السابق.

وفي نفس الوقت توسع تطبيق التسيير الجماعي من قطاع الانتاج الى قطاع الخدمة والتجهيز التقني للفلاحة على المستوى البلدي.

بحيث برز مبدأ اعطاء السلطة للفلاحين من خلال اظهار الارادة في ترك التجمعات التحضيرية، والتعاونيات مستقلة بتسيير نشاطها في المزارع والاشتراك عن طرق التمثيل من الفلاحين الصغار، والادارة في تسيير " تعاونية مركزية متعددة الخدمات في البلدية " تبدو في واقع

الأمر بمثابة البلدية الزراعية" لكونها الحلقة الأساسية بين الدولة والقطاع الفلاحي في البلدية من حيث تلبية حاجات المزارع ، وتوزيع الانتاج .

والظاهر أن توسيع التسيير الجماعي من قطاع الانتاج الى قطاع الخدمات كان يهدف الى تحرير منبع النشاط الزراعي من الرقابة الادارية البحتة لأن تحكم الادارة في هذا المنبع في الماضي ، كان يجرد فلاحي التسيير الذاتي من أي تصرف حقيقي في انتاجهم .. أي أن هذه التجربة كانت تبدو وكأنها خطوة نحو تطويق الرقابة البيروقراطية ، والتمهيد لاحلال المسؤولية الجماعية محل المسؤولية الفردية والسلطة الديموقراطية مع التكنوقراطية والانتخاب محل التعيين وذلك على مستوى المحيط الاداري الاقتصادي المباشر للريف .

لقد كان هذا الاتجاه يفترض أن تأميم الملاك الكبار سيسمح بتحقيق التجانس الاجتماعي في الريف ، وأن التقارب في الظروف الاقتصادية بين الفلاحين سيسهل الوصول الى الديموقراطية بينهم ، ويعطيها مضمونا أجتماعيا أقتصاديا حقيقيا .

هكذا فقد برزت ملامح التنظيم الجديد ، حيث نجد على وجه التأكيد جماعات تحضيرية أو تعاونية أو فلاحين صغار يسيرون نشاطاتهم دون تدخل حكومي مباشر . وزيادة على مباشرة الانتاج يشاركون عن طريق التمثيل في تسيير قاعدة الخدمات الضرورية للنشاط الفلاحي في البلدية زيادة عن مشاركتهم التقليدية في أنتخاب المجلس الشعبي البلدي .

وبذلك يظهر الاطار البلدي وكأنه مجا .. للمارسة السلطة الجماعية حيث يشكل المجلس الشعبي البلدي ومجلس تسيير التعاونية المتعددة الخدمات ، سلطات منتخبة ، الأول من طرف كل القوى الاجتماعية المحلية ، والثانية من طرف المنتجيين الزراعيين (تسيير ذاتي تعاونيات وفلاحين صغار ..) يراقب المجلس البلدي (بعد تحييد الملاك المؤممين) (1) . تطبيق التشريع الزراعي ، ويقترن نون لتجمع على ا الفلاحين الراغبين ويستقبل المستفيدين الجدد ، وتقوم التعاونية المتعددة الخدمات بتكملة المهمة أي تنظيم التبادل بين الفلاحين وأجهزة الدولة . من هنا يبدو وكأن التمثيل الاجتماعي للفلاحين داخل هذه البنيات سيصبح قوة سياسية يجعل الدولة أكثر أهتماما بالريف وأجهزتها أكثر أستجابة لارادة جماهيره الفقيرة ، وفي نفس الوقت يسمح هذا الهدف بجعل المجتمع الريفي أكثر أهتماما بالاسلوب الجماعي في الانتاج ومن ثمة يسمح بدخول الفلاحين الصغار الى الصيغ التعاونية التحضيرية التي يقترحها التشريع الزراعي الجديد

وتبدو هذه الشروط كلها وكأنها وسيلة لتوحيد القاعدة الفقيرة من المجتمع لتتمكن من فرض مصالحها وأهدافها على الاهتمامات الاساسية للدولة .

ان هذا الشكل من التنظيم السياسي للقاعدة الاجتماعية الريفية ، المتجه نحو ترسيخ الطابع الجماعي في كل من ميداني الانتاج والتسيير في البلديات الريفية في اطار مساواة اقتصادية نسبية ، كان بوضع ضمن منظور " تعميق التحويل الاشتراكي في المجتمع الجزائري " باعتبار أن ،

1) المادة 74 من قانون الثورة الزراعية .

أ) النمط الجماعي في الانتاج يمكن من تعبئة الطاقات ، وترشيد العمل ورفع المردودية ، والتلبية الواسعة للحاجات المادية ، وادخال التقنيات والافكار الحديثة السخ .

ب) النمط الجماعي في التسيير يمكن من كشف المواقف الفردية ، ومنع الاستبداد واعطاء الدور للقاعدة الاجتماعية لكي تشرك ممثليها في رقابة توزيع الامكانيات ، بحيث لا تبقى لاجهزة الدولة التنفيذية سوى دور التمويل والتموين التقني والمالي .

وبمعنى آخر . فان أعتماد الاسلوب الجماعي في الانتاج والتسيير الفلاحي في البلدية ، يبدو وكأنه وسيلة لتأكيد " الملكية الجماعية " والتحييد السياسي للبيروقراطية ، ومن ثمة منع أي تركيز للثروة والسلطة بيد الافراد وتوجيه الجهود نحو الحاجات والمصالح الجماعية الاساسية .

6ـ تساؤلات وآفاق .

ترى ألى أي مدى يمكن أن يذهب هذا الاختيار ؟

آ بالنظر الى الوسط الاجتماعي الذي طبقت فيه شروط الملكية والتسيير الجماعيين يبدو مستوى الوعي السياسي والفكري ، من أن يعطي الاثر الاجتماعي والعقائدي المنتظر منه ، اذ ليس من السهل أن نتصور نجاحا تلقائيا للفكر الجماعي ، وروح التشاور بين الفلاحين الذين يشكلون الجزء الاكثر ارتباطا بالقيم التقليدية " البطريركية " في المجتمع . بل ومن العسير أن نتوقع امكانية تجنيد اجتماعي لفئات مختلفة في الواقع ينقصها التجانس الحقيقي ، والتحضير ، والتكوين .

ان اشراك الفلاحين في جزء من السلطة الاقتصادية والادارية البلدية يثير التساؤل حول قدرتهم من هذا الموقع على تنظيم جموعهم ونهوضهم كقوة اجتماعية سياسية ، تتخذ من البلديات الريفية منطلقا لحمل أجهزة الدولة على الاستجابة لاهتماماتهم كأوسع وأفقر مصالح في المجتمع وتحييد الهيمنة السياسية والايديولوجية للطبقات الاجتماعية الغير ريفية على هذه الأجهزة في مستوياتها المختلفة من القاعدة الى القمة

II) ان الوضع التاريخي المتناقض للمجتمع الريفي من حيث أنه كان الطرف الأكثر تحملا للتضحيات ، والأقل استفادة من التنمية ، يأتي في الواقع كتعبير عن هيمنة القوى الاجتماعية الغيرفلاحية على جدول الاعتمادات الحكومية أي على البرنامج الاقتصادي والاجتماعي التنفيذي لبيروقراطية الدولة . ومن هنا فان حث الفلاحين على الدخول في الانتاج والتسيير : التعاونيين بواسطة مشروع الثورة الزراعية ،لاخراجهم من حلقة الاقتصاد المعاشي الى الاقتصاد العصري ، يقتضي عونا ماديا وغنيا وفكريا ضخما ، بحيث لا يتأتى هذا العون الا بتغيير طريقة تسيير موءسسات الدولة ، وسلوك موظفيها وجعل الجميع يستجيب لارادة القاعدة المعنية بالتطور وهم الفلاحون بل وبتحويل جملة المفاهيم والأهداف الاجتماعية والثقافية والعقائدية التي كانت توجه هذه الموءسسات من قبل .

ان هذا الهدف يتوقف على التعبئة الحقيقية للمجتمع الزراعي وتمكينه من أن يحتل الموقع السياسي الذي يوازي ثقله الاجتماعي ، ويعزز دوره وحضوره داخل مشروع الدولة بكافة وسائلها .

وبالتالي فان أي ضعف يعتري هذه التعبئة الاجتماعية السياسية في ظل ما أحدث من توسيع لتدخل هياكل التموين والتمويل والتسويق داخل القطاع الزراعي ، سيعني بقاء بيروقراطية الدولة تحت ضغط الحاجات اليومية الأكثر الحاحا للقوى الاجتماعية القريبة منها في المدن الكبرى والمتوسطة والصغرى

وبالتالي يتحول التدخل الزراعي للدولة ويترجم الى بنيات رقابة و وتسويق أي بنيات لتحويل الانتاج الزراعي الى المدن ، أكثر مما تكون بنيات لتحسين شروط الانتاج والحياة ، والتكوين السياسي والعقائدي ، والتقني للقوى الفلاحية .

III) ان بيروقراطية الدولة التي بنت سلطتها على مبدأ ملكية المجتمع لوسائل الانتاج ، وحماية المواطن (منتجا أو مستهلكا) من المنافسة الاقتصادية وزعت الرقابة على النشاط الاقتصادي الوطني بين مؤسسات عمومية متخصصة بحيث كان ينظر الى هذه الرقابات وكأنها وظائف متكاملة وذات هدف اجتماعي وسياسي واحد ، ومن هنا كانت المؤسسات تتغذى في حالة خسارتها من الدولة ، وبذلك يصبح الضامن الأساسي لدخل كل الفئات الاجتماعية من المسيرين ، والاطارات والعمال مهما كانت مواقعهم : هو الدولة ولا يستثنى من هذه الوضعية سوى المؤسسات الخاصة ، والفلاحين المنتجين : تعاونيات ، فلاحين صغار الخ . اذ يتوقف دخلهم على ما يحققونه من انتاج .

ان هذا الاختلاف بين الفلاحين ، ومسيّري جهاز الدولة ، ينجم عنه

تناقض حقيقي اذ بينما يخضع الأولون لتقلبات السوق ، والطبيعة يتمتع الآخرون بدخل مستقر ، ومن ثمة يشكل الخلط بين الدولة والمؤسسة لدى الفئة الأخيرة مبررا للتواكل وتقاذف المسؤوليات ، ومعاداة الرقابة الجماعية ، والميل الى التقاليد المركزية في التسيير .

ان اشراك الفلاحين في تسيير شؤون المزارع التعاونية والملكيات الصغرى ، على المستوى البلدي قد يبقى عملا غير جوهري ، باعتبار أن شروط الانتاج ووسائل توزيعه ، تبقي بيد الدواوين والشركات المركزية فيما فوق المستوى البلدي أي خارج رقابة المعنيين ومشاركتهم ، ان هذه التساؤلات المبدئية والعامة ، التي طرحها الهيكلة الاجتماعية السياسية للمشروع الزراعي في الواقع ، مهما كانت أهميتها لا تغني من ضرورة تتبع التحويل الاجتماعي الزراعي في التطبيق .

اذ ينبغي أن نرافق التحويلات المختلفة التي كان ينظر اليها على أنها لا تتوقف عند مجرد أحداث مساواة أقتصادية شكلية بين الفلاحين في الريف بل تنعكس على بناء الدولة نفسها ... فتنتقل ممارسة السلطة من الاطار البيروقراطي والتنفيذي القائم على القوانين الرسمية والتسلسل الجامد للوظائف ... الى التنظيمات الديموقراطية السياسية التي تسلك على أساس المبادئ [illegible] ، والافكار [illegible] ... [illegible] وا لروح الجماعية [illegible] . وستشكل عملية تحويل علاقات [illegible] الملكية الزراعية مناسبة لظهور طبيعة وملامح السلطة المهيمنة في الميدان .

المبحث الثاني : المشروع الزراعي وتحويل علاقات الملكية الزراعية .

لقد أتخذت اجراءات الثورة الزراعية مظاهر أساسية تتمثل في :
تأميم أو تحديد الملكيات الزراعية الكبيرة التي تشكل قاعدة للتفاوت الاجتماعي في الريف .
ـ تأسيس مزارع جماعية للانتاج والتسيير
ـ تجميع الفلاحين داخل قرى زراعية عصرية مشتركة .
بحيث أريد لهذه التحويلات أن تكون منطلقا لتغيير العلاقة الايديولوجية السابقة بالأرض وتنمية التضامن والتعاون بين الفلاحين .

غير أن هذه الحركة تمت ترجمتها في الواقع كما يلي :
الانتفاع بالعمل داخل المزارع ، وبالسكن داخل القرية من دون قطع للصلة بالروابط الاجتماعية القديمة والبنيات الذهنية الموروثة .

ان هذه الملاحظة تثير في الواقع مشكلة جوهرية ، فالمرحلة التي تم فيها تطبيق الثورة الزراعية على القطاع الخاص لم يكن فيها هذا القطاع قد شهد " النمو الاقتصادي المفضي الى التقسيم الواسع للعمل ، وأنفصال العائلة عن المؤسسة " (1) الا في نطاق محدودة .

فنسبة الملكيات الكبيرة وملكيات المتغيبين ، لم تكن لها من النوع الرأسمالي المتطور .. بل هناك نسبة هامة من المتغيبين أنفصلوا عن الأرض اضطرارا أي للاستفادة من النمو الحاصل في القطاعات الأخرى ، الثقافية والصناعية والتجارية .

1.PLACIDE RAMBAUD.Op.cité.P18

قـانـون تحويـل الملكيـة وردود الفعـل

إن آلية الارث قد شكلت وسيلة هامة لمقاومة المشروع ،

فما ان تم دخول القانون الى حيز التنفيذ ، وتعريف الملاك الذين يشملهم التأميم والتحديد ، حتى أنطلقت القوى الاجتماعية المعنية وعبر العلاقات القرابية ، من أجل الافلات من التأميم .. فأستخدمت هذه الروابط من أجل تفكيك الأرض وتوزيعها على أكبر عدد من ذوي القربى ..أبناء اخوة ، أحفاد .. الخ لتفادي القانون .

وقد كان مركز هذه الفئات داخل المجالس الشعبية البلدية أو الادارات التنفيذية الأخرى فرصة هامة للاطلاع المسبق على النصوص وتحضير التأويلات اللازمة قبل التطبيق .

هكذا فقد ظهر للقرابة دور ايديولوجي متميز من أجل حصر التأميم في أضيق نطاق ، والتقليص من قائمة التعاونيات الزراعية .

والأمر هنا لايتعلق بالفلاحين الذين كانت تتطابق أوضاعهم مع الحقوق التي تعفيهم من التأميم .. بل بفئات كانت تستعمل الروابط الاجتماعية الحقوقية من أجل شل القانون ، حيث تمت الاستعانة في كثير من الأحيان بورثة وهميين من أجل توسيع الحصة المستبقاة ، وتجزئة الأرض وأفقاد التأميم .أهميته .

لقد أبرزت هذه العمليات ثقلا سياسيا و اداريا هاما لفئة الملاك ،

عبر عن ذاته من خلال اعطاء طابع خاص للتطبيق يختلف عن مضمونه في النصوص ويبدو ذلك واضحا من خلال سير التحول الاجتماعي الذي جسدته المرحلة الثانية من الثورة الزراعية والخاصة بتأميم وتحديد شريحة الملاك الكبار والمتغيبين .

كشفت هذه المرحلة عن نفوذ لا يستهان به لهذه الفئات داخل الأجهزة الادارية ومنها الأجهزة المكلفة بالتطبيق نفسها بحيث استمر بعضهم محتفظا بأملاكه .. على الرغم من المادة 174 من الأمر المتعلق بالثورة الزراعية القاضي بأنه " لا يجوز للأشخاص المكلفين بالمشاركة في تطبيق الثورة الزراعية حيازة أي منفعة يمكن أن تشملها تدابير التأميم " (1)

لقد أشار التقرير التركيبي لاتحاد الفلاحين سنة 1980 بأن " درجة تطبيق المرحلة الثانية كانت تختلف من ولاية لأخرى تبعا لدرجة الوعي السياسي وتحالف القوى ذات المصلحة في نجاح الثورة الزراعية فالولايات التي تتميز بوجود ملكية قوية ومتحالفة مع العناصر الموجودة في هيئات التطبيق بقيت تشهد مناورات عديدة " (2) .

وقد أحصى مصطفى مرضي (3) مجموعة من الحالات التي أستمدها من التقرير الوطني للطلبة المتطوعين سنة 1978 في الولايات التالية . الأصنام ، مستغانم ، الجلفة ، تلمسان ، تبسة ، قالمة ، معسكر وهي كلها ذات طابع فلاحي مبان بعضها يشكل المهد الأساسي للفلاحة في الجزائر حيث أستغلت فيها مجموعة من الوظائف بصفة مباشرة أو غير مباشرة من أجل التستر على الواقع الحقيقي للملكيات .... من هذه الوظائف :

---

1) ميثاق الثورة الزراعية .
2) تقرير حول القضايا الفلاحية بالجزائر 1962 . 1970 الاتحاد الوطني للفلاحين جانفي 1980 ص 9 .
3) مصطفى مرضي : المحيط البيروقراطي للقطاع الزراعي التعاوني رسالة ماجستير معهد العلوم الاجتماعية ، جامعة وهران سبتمبر 1980 ص 123 .

" القرابة لشخص يشغل منصب نائب وطني وآخر عضو في اللجنة الوطنية للطعن ". وظيفة منسق بالفسلاة في البلدية، وظيفة مدير تعاونية الخضر والفواكه، وعضو المجلس الشعبي الولائي " رئيس بلدية، نائب المجلس الشعبي الوطني الخ ...

ان هذه الوظائف قد استغلت من أجل اخفاء المساحات الحقيقية حسب التقرير المذكور . حيث بقي المحتلون لهذه الوظائف يحتفظون أو يشتركون " عبر المصالح المادية أو العلاقات القبيلية أو العشائرية " (1) بملكيات كبرى تتراوح مساحتها مابين 50 ـ 600 هـ .

ان هذه الظواهر تكشف عن طبيعة البناء الاجتماعي الريفي الذي بقي فيه للعائلة بالمعنى الواسع الدور المهيمن على كافة أنشطة الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

وبهذا الصدد نذكر ملاحظة هامة لمصطفى بوتفنوشت أوردها في نتائج تحقيقه السوسيولوجي حول تطور البناء العائلي في الجزائر ، ... تحولا قد بين " بأن الأسرة بالمعنى البسيط تنزع نحو الانفصال في حالة الضعف أي عندما تكون قاعدتها الاقتصادية هشة ، ويبدو هذا الانفصال كنتيجة للتفكك (الحرب التحريرية ، الطلاق ، البحث عن العمل ...)

أما الأسرة البسيطة التي تحضى بقاعدة اقتصادية وبشرية سليمة ، فانها لاتعرف هذا الاختلال العضوي (أي الانفصال) بل تبقى محتفظة بصلاتها بالعائلة الكبيرة ، وتقيم بعض هذه الصلات علاقات اقتصادية واجتماعية وثقافية مختلفة ، وفقا لمنطق التضامن العائلي (2) .

---

1) مصطفى مرضي . نفس المصدر ، 123 .

2) Moufia Boutefnouchet, La famille Algérienne SNED . 1979 P 186

واذا ماوضعنا هذا التحليل في السياق الذي يعنينا ، فاننا نلاحظ أن هذه الروابط العائلية أظهرت دورا هاما يدخل ضمن نفس المنطق التضامني ابتداء من استخدامها من أجل التطور نحو السلطة .. الى استخدامها من أجل حماية الملكية عبر علاقات الارث وغيرها من العلاقات .

ويبدو أن التركيب بين الوظائف المختلفة للبناء العائلي قد تم حسب الظروف ، وتبعا لطبيعة المراحل والمهام التي تشغل المجتمع .

فقد شهدت المرحلة السابقة عن الثورة الزراعية أي منذ انشاء المجالس البلدية سنة 1967 استخدام هذه العلاقات من أجل الوصول الى السلطة البلدية بالرغم من الشروط القاضية بأن يكون $\frac{3}{4}$ من المرشحين من بين المناضلين في الحزب . أما بعد تطبيق مشروع الثورة الزراعية فقد اتجهت بالاضافة الى ذلك نحو تجنيب الملكيات طائلة التأميم ، كما تبين ذلك العينات السابقة الذكر اذ نلاحظ أن الاعتماد على هذه الروابط كان يسبق الاعتماد على القانون .بحيث نجد أن التقدم الى لجان الطعن التي تم تأسيسها على مستويين ؛ ولائي ووطني من أجل " تقويم الانحرافات والتعسفات التي تظهر أثناء انجاز الثورة الزراعية " (1) . كان هو المرحلة التي تأتي في الغالب بعد اليأس من تجنب التأميم بواسطة النفوذ الخاص حسبما تذكر ذلك تقارير اتحاد الفلاحين وتكتسي التحالفات القرابية عاملا هاما من عوامل هذا النفوذ الذي كان يتخلل مراحل التنفيذ ، والذي سجلت بعض مظاهره

---

1) ميثاق الثورة الزراعية ، ص 49 .

منها : " التغطية على المساحات الحقيقية للأرض، أو تسجيلها ضمن النوع الاقل خصوبة أو تصفيتها عن طريق تحويلها الى مباني عقارية وإجراء تعاقدات غير شرعية عليها الخ ".(1)

وحتى حالات الطعن التي فتح لها المجال أصلا من أجل تصحيح الأخطاء ، لا تبدو منفصلة عن سياق هذه الخلافات ، بحيث يكفي أن نذكر بالملاحظات التالية :

أن حالات استرجاع الأراضي المؤممة شكلت ظاهرة غير عادية في بعض الولايات ففي ولاية تيزي وزو مثلا تم استرجاع 35 مالك لأراضيه عن طريق اللجنة الطعن و16 مالك عن طريق اللجنة الوطنية وذلك من أصل 126 حالة تأميم .أي تم استرجاع حوالي 40٪ من الأراضي المؤممة في الفترة 1972 ـ 1981 (2) وتذكر بعض الدراسات أنه سجلت .

" 310 حالة استرداد من 231 طعن في ولاية معسكر .

وفي ولاية باتنة تم استعادة 75٪ من الأراضي المؤممة لأصحابها (3)

رغم أن عمليات التأميم لم تكن تطبق الا بعد الفرز والاستشارة الواسعة بين المعنيين والمسؤولين السياسيين على مستويات مختلفة ، بلدية وولائية ووطنية . ومن ثمة فان الخطأ مهما وقع في تقدير الحصص العقارية وفي التحريات فانه من الصعب أن يرتفع الى النسب المسجلة .

---

1) السابق

2) التقرير ... لحصيلة المرحلتين الأولى والثانية من الثورة الزراعية ولاية تيزي وزو .

3) مصطفى مرضي . المصدر السابق ص 121.

2) ان نسبة استرجاع الأراضي ، في السنوات التالية للتأميم بواسطة الطعن لم تكن تمثل قيمة تذكر حسب رأي بعض أعضاء المجلس الولائي في تيزي وزو في حين تضاعف حجمها بشكل مطرد بعد ذلك .

وقد أدى هذا الاسترجاع الى حل تعاونيات كانت تباشر الانتاج كما ترك بعضها في حالة شك وعدم استقرار .

ان هذه الملاحظات مهما كانت قاصرة عن اعطاء الصورة الموضوعية للسياق المعاكس لتطبيق المشروع الزراعي .. فان نتائجها لا يمكن ردها الى مجرد التجاوز ثم التساهل في التطبيق بقدر ما هي مواقف اجتماعية وسياسية برزت خلال التنفيذ واستمرت بعده عبر نسيج خاص من العلاقات التي يصعب تحديد أسسها .

2 ـ استراتيجيات المقاومة : وحدودها .

ومع ذلك فان تحري الوقائع يمكن من اقتراح بعض ملامح هذه الأسس التي يمكن أن نصنفها الى ما يلي :

1) الدور الذي تلعبه أستراتيجية التنظيم التقليدي للمجتمع الريفي ؛ حيث لا يوجد هناك اختلاف فيما يتعلق بالخصائص المشتركة للتنظيم الاجتماعي الريفي " تبدو البنية الاجتماعية للمجموعات الريفية في صورة تشكيلات مركزة في دوائر تتجه من الحجم الأصغر العائلة ، الى الحجم الأكبر الاتحاد بين قبائل ." (1) .

وبحكم هذا التقسيم البنيوي فالعلاقات منذ القديم كانت مباشرة وعينية بين أعضاء هذه الجماعات مما يجعل الناس على معرفة ببعضهم البعض ، وتصبح هذه ..

---

1) MOSTEFA BOUTEFNOUCHET. "La famille algérienne". SNED 1979. P. 186

المعرفة المباشرة عمادا أساسيا في تكوين الثقة والتضامن بينهم . ان هذا الجو التقليدي مهما تعرض لعوامل التفكك التاريخية فقد بقي يساهم في التمسك بالقيم التي تفرض ارتباط الفرد بجماعته كما بقي هذا الارتباط مصدرا لولاء عميق من طرف الفرد نحو المجموعة .

وهكذا فان التسلسل البنيوي بما يعكسه من سلطة معنوية بقيت خصائصه ماثلة عبر جملة من السلوكات التي يمكن تشخيص بعض مظاهرها .

أ ـ تبدو هذه السلوكات على مستوى تعامل المجتمع مع القانون وخاصة مع الواجبات حيث لا تقع العودة الى الحدود التشريعية العامة كمرجع مبدئي ، بقدر ما يتم المرور أولا عبر محاولات استعمال الأطر التقليدية القائمة (القرابة وغيرها) والتوسط بها من أجل التأثير على القرار .

ب ـ مطاوعة الفرد للقيم التقليدية فالموظف مهما علت مكانته ، يبقى في نظر محيطه الاجتماعي المحلي جزء من مجموعته النسبية وامتدادا لها ، ومن الصعب عليه تجاهل هذا الواقع ، فالمطالب والرغبات والحاجات المنتظرة منه لا تستنهض كفاءته التقنية والمهنية بل تستثير تجاوبه الشخصي مع الوسائط التي يحملها اليه الأهل والمعارف وبهذه الصفة فان الوظيفة الادارية أو السياسية تدرك من المنظور الاجتماعي الريفي ، على أنها جزء من نفوذ الجماعة النسبية ، حيث تتباهى العائلة مثلا أمام الآخرين بعدد المسؤولين الذين تشترك معهم في النسب والذين يتقلدون المناصب المختلفة داخل السلم الحكومي .

وبهذا الاعتبار يتحتم على كل موظف مهما كا " ولاء خاص" يشكل بابا للتسويات الغير الرسمية ، ويفرض نفسه كقوة عرفية تتمتع باقرار جماعي ضمني ـ أو صريح في كثير من الأحيان .

2) وتعمل داخل استراتيجية التنظيم الاجتماعي التقليدي هذه استراتيجية أخرى أكثر أهمية هي استراتيجية الزواج بين الشرائح الاجتماعية المختلفة فالاختيار الذي يحكم هذه العلاقة يقوم في الغالب على تقارب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بين العائلات وتصبح " للمصاهرة" وظيفة حيوية تعمل كوسيلة للتحالف الاجتماعي الواعي بين العائلات التي تحتل المراكز الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الهامة في المنطقة ، ثم بين هذه العائلات وبين من يحتلون هذه المراكز على المستوى الأعلى من هنا تتكون (سلطة واقع) خاصة بكل فئة ، تختلف عن السلطة الرسمية بحيث لا تتردد الأولى في أخضاع الثانية لمنطقتها الخاص في الوقت المناسب لصالح أعضائها .

وهكذا فهناك فعلا استراتيجيات موروثة عن التنظيم الاجتماعي القديم تعمل في كل منطقة بل وفي كل مؤسسة كدعائم ايديولوجية مؤسسة لنوع من السلطة تختلف عن السلطة الموجودة في القوانين والنصوص، محولة بذلك " الالتزام نحو المبادئ والافكار الى ولاء " (1) نحو المجموعات والاشخاص، ويعطينا سير تطبيق الثورة الزراعية صورة واضحة عن الاختلاف بين السلطتين حيث نلاحظ أن هذا المشروع قد واجه منذ

---

1) الدكتور عبد الله شريط ، المصدر السابق . ص 35 .

البداية عملية تضييق محسوسة من طرف تشكيلات اجتماعية ذات ولاء اجتماعي وسياسي داخل الهيئات البلدية في القاعدة أو داخل الهيئات الحزبية ، والمجالس الشعبية المنتخبة .

إن ايديولوجية الولاء بمعنالها القرابي أو المصلحي مهما كانت تبدو قائمة على حماية مصالح فردية خاصة ، فيما يتعلق بمعارضتها لقانون الثورة الزراعيــة تنتهي عند نتيجة واحدة ، هي تطويق النظام التعاوني الزراعي والحد من استقراره .

لكن هل يمكن أن نعتبر فعلا أن التضييق الذي واجهه الاجراء التشريعي بوصفه " مشروعا لادخال العقلانية الاقتصادية والترقية الاجتماعية والعدالة " الى لزهف يعود ، الى نشاط القوى المعارضة له عبر علاقات الولاء المختلفة ؟

وهل يمكن أن نعتبر أن هذا التضييق دليلا على أن التحويل البنيوي السياسي الذي هيأ المجال أصلا لتمثيل " المنتجين " والقوى الفلاحية العاملة داخل السلطة الاقتصادية والسياسية في القاعدة ـ قد أعطي طابعا سياسيا آخر من خلال نشاط هذه العلاقات الاجتماعية الخاصة .ـ

الواقع أن التحري اذا كان يظهر لنا أمثلة عديدة من الممارسات العينية التي تجاوزت القانون بالاعتماد على أساليب الولاء والقرابة وغيرهما فانه لا يمكن أن يسمح لنا باعتبار هذه الأساليب عاملا أساسيا لتفسير عدم جذرية التغيير الاجتماعي والاقتصادي كما أرادته الثورة الزراعية

لأن فحص هذا التغيير الاجتماعي من الزاوية المحلية يظهر لنا ضعف أهمية هذه الممارسة وطابعها المحدود .

ويكفي أن نذكر هنا ببنية الملكية العقارية في الريف التي أوردناهـــا في الفصل الأول وبنسبة الملكيات الكبرى على وجه الخصوص لنستخلص الوزن التقريبي ، للقوى الاجتماعيـة التي كانت تلجأ الى الأساليب السابقــــة بل وينبغي أن نذكر بالمقابل أن هناك نسبة هامة من الملاك الذين كانــوا يشغلون مناصب حكومية أو يملكون وسائل اقتصادية وتجارية أخرى ممن تنازلوا طوعا عن الأرض في اطار حركة التبرع . وعليه فانه ينبغي أن لا تحجب عنــــا التوترات الاجتماعية التي أثارها سياق تطبيق الثورة الزراعيـة ، المعطيات الحقيقيـــــة للمشكلــــة .

واذا كان من الصعب تبين العناصر الهامة لهذه المعطيات على المستوى الوطني فان تحليل بعض العينات التي نستخرجها من سياق تطبيق على مستوى محلي وبالذات على مستوى ولاية تيزي وزو يمكن أن يقربنـــــــا أكثر من تلك المعطيات ويوفر لنا إطارا أدق للحكم الموضوعي .

1) التوزيع الموضوعي للملكية الزراعية في ولاية تيزي وزو .

كان التوزيع الاجتماعي للملكيــــة داخل الأراضي العموميـــة (بلدية أو حكوميـــة) لا يتجاوز متوسط الملكية داخله الى 10 هكتارات أي أن هذه القاعدة العقارية تعاني من التجزئة والضغط الاجتماعي والتقليص في الحيازة العائلية بشكل لا يبقى فيها أي معنى للتفاوت الاقتصادي والاستغلال الاجتماعي[1]

---

1) Le morcellement et la révolution agraire en Grande Kabylie. Enquête réalisé par les stagiaires de l'ENA en 1973. Commune de Borj-Ménaiel. P.10

واذا ماتجاوزنا هذه الوضعية الى واقع الملكية الخاصة في الولاية فان التجزئة العقارية تبدو أخطر بحيث لا يتجاوز متوسط الملكية العام 3 هكتارات" (1) .وبذلك تقع النسبة العظمى من الملكيات خارج طائلة القانون على مستوى الولايـــــــة .

فالتحليلات الاحصائية تبــرز

" ان 85٪ من العدد الاجمالي للملكيات في الولاية لا يتجاوز 5هكتارات و8٪ مــــن العدد الاجمالي لا يتجاوز 10 هكتارات و7٪ فقط تزيد عن 10 هكتارات ولا يرتفع عن 50 هـ سوى 75 مالك " (2) .

أمام هذا التفتت الحاد للملكية يصعب تصور امكانية عقلنية الملكيـــة وترشيـــد العمل الزراعي داخل القطاعين ، ويواجه الاختيار السياسي مجموعة معقـــــدة من العوامل الطبيعية والتاريخية تتعدى مجرد التناقضات الاجتماعيـــــــة الاقتصادية .

اذ يظهر أن المشكل الأساسي لا يقوم انطلاقا من أحتمال المعارضة الاجتماعيـــة لهذا الاجراء التشريعي بل يقوم انطلاقا من ضعف وجود أسباب هذه لمعارضـــة أي من أنعدام وجود شـــروط تطبيقة وبمعنى آخـــر من التفتيت الحاد للأرض .

ان هذه المعطيات الناطقة بذاتها تنبئ مسبقا بالحصيلة التقريبية للتطبيـــق والتي لم تتجاوز 126 حالة تأميم وتحديد في كامل الولاية تم خلالها اقتطاع 3294 هـ .

2) توزيــــــع الأرض واقامـــة التعاونيـــات .

---

1) ibd.P12

2) ibd .P14.15

حسب التقرير النهائي للولايه كانت نتائـــ التوزيـــع كما يلي : في المـــرحلتيـــن الاولـــى والثانيـــة [1] .

نوع التعاونيات	عددها	عدد المستفيدين	المساحة
تعاونيات الانتاج	40	344	4,183
تجمع استصلاح	10	116	1367

ولم تتجاوز الحصة المنحدرة من ملاك سابقين والتي أعيد توزيعهـــا على المستفيـديـــن حوالي 3000 هكتار ، تم تأميمها من 126 فلاح مابين متغيب ومالك كبير وبمقارنة بسيطة من العدد الاجمالي للملكيات في الولاية وهـــو: 15515 مالـــك والمساحة المستغلة وهي : 118570 هـ فاننا نكاد نصـــل الى مايلـــي : هناك $\frac{1}{125}$ من الملاك و $\frac{1}{110}$ هكتار شملتهم اجراءات الثوره الزراعية في الولايقا والباقي لم يجد التشريع أي سبيل لتغيير وضعيتهـــم .

من هذا يمكن أن نتساءل عن امكانيـــات التماس الحقيقي بين الأهداف السياسية والاخلاقية لمشروع الثورة الزراعية ، وبين دوافع الفلاحين في الريـــف. حيث من المحتمل أن يكون هذا الفارق الكبير سببا من أسباب عـــزوف حتى الفلاحين غير الملاك عن الاقبال عن الاستفادة من الأرض اذ يؤكـــد التقرير السابق لمكتب الثورة الزراعيـــة بالولايه أن قوائم الترشيـــح للاستفادة من الثورة الزراعية لم تغلق طيلة المرحلة 1971 ـ 1980.

1) Rapport de clôture des opérations de 1° et 2° phases de la Révolution Agrai Wilaya de Tizi-Ouzou.

فتعاونيات الانتــاج الخاص بالثورة الزراعية (C.A.P.R.A) التي تعتبر أكمل شكل من أشكال التعاون تتوزع ضمن عدد محدود من البلديات (في 16 بلديــة من 48 بلدية) حيث تجد القاعدة الاجتماعية الضيقة المنخرطة فيها نفسها ضمــن شروط نفسية واجتماعية وتقنية أبعد ماتكون عن التأثير في الحواجز الاجتماعيـــه والذهنية واقناع المحيط الواسع من الفلاحين الصغار بأهمية النظام التعاوني .

وهكذا فإن المواقف الاجتماعية المعارضة لاجراءات الثورة الزراعية مهما افترضنــا قوتها لاتبدو وهي العامل الأساسي الوحيد بالقياس للعقبة الرئيسية التي ضايقت التشـريع في هذه الولاية والتي تعود أصلا الى أنعدام أسباب تطبيقيــة .

فالمشكل الذي كان يتكرر طرحه إبان التطبيق وباستمرار من طرف كل اللجـــان وفي كل الجلســات . هو مشكل التجـــزئة الحادة للأرض التي جعلت المسؤولين شديدي الحيرة أمام انعدام النصـوص التي تعالج هذا الوضـــع ، فكل مسؤول يصرح بأنه يوجد في في موقف أعزل تجاه خطورة هذا المشكل لكونه يفتقر الى الســلاح التشريعي الذي يمكن أن يعالج هذا الخلل (1) .

ان الوضعية المميزة لهذه الولاية قد لا تشكل نموذجا عاما لكل مناطق البلاد ولكنها مع ذلك تبرز عمق الاشكال الذي واجهه التشـريع الاجتماعي الزراعـــي الجديد في الريـــف .

فالسلاح التشريعي الذي كان من السهل على السلطة أن تفرض وتراقب تطبيقه بواسطة أجهزتها التنفيذية يبدو محدود الفعالية أمام مجال اجتماعي معقد ، لا يمكن تغييره الا بوسائـــل أخـــرى .

---

1) Le morcellement et la Révolution aggrarire en Grande Kabylie.P.44

4ـ حدود التدخل التشريعي والمشكلة الايديولوجيـــــــة

فالتشريع الذي أمم الملكيات الكبرى والمهملة أصبح في وضع يفرض عليـــــــــــه سلوكا آخر : هو تجميع الملكيات الصغيرة في وحدات أكبــر للانتاج أي بذل جهود إيديولوجية ومادية وبسيكولوجية .

صحيح أن المشروع الزراعي قد وضع في الاعتبار: أن أنتزاع الأرض ليـــس هو الوسيلة المثلى .. وأجتهد من أجل استنباط أشكال تعاونية قريبة من واقع الفلاحين .. ليمكن لهم الانضمام اليها اختياريـــا في مراحل تالية .

غير أن هذا الانضمام بقي يتوقف على جهود أكثر فاعلية وصعوبة من مجرد التنفيذ البيروقراطـــي للنصــوص، والذي تعتمد عليه عادة الادارت التنفيذية .

اذ تبقى هناك جوانب مختلفة من العمل المنتظر من أجهزة الدولة الاخـــــرى السياسية والاقتصادية ، التي يمكن لها وحدها أن توفر جو الثقـة الراسخــــة في المستقبـــل ، والاقتناع الذاتي بالتعاون كمخرج سياسي واقتصادي مـــن حالة التشتـــت .

ما هو دور الادارة اذن من منظور هذا السياق الشامل ؟ وخاصة الادارة المحلية القريبة من الفـــلاحيـــن ؟

الظاهر أن تنفيذ القانون لم يواجه صعوبة جدية ، لأن القرار كان مركزيا والأداة التشريعية كانت ملزمة ولئن ذهب البعض الى أن هذه الأداة قد وقع تطبيقهـا من دون تحويل جذري للتفاوت الاجتماعي في الملكية العقارية كما كان يجب أن تطبـــق ، وذلك بسبب تبطين التدخـــل الحكومي بعلاقات القرابة والولاء . .

فان الصعوبة الأساسية التي واجهها التطبيق ، تتجاوز هذا النوع من المواقف الاجتماعيـــة ، الى الوضـــع المعقد للملكية في الريف .

لكن إذا أخذنا الجانب الايديولوجي من المشكلة ، وهو جانب التوعيـــــة والتوضيح فاننا نجــــد .

" انه أبتداء من المسؤول الاعلى بالولاية أي أنطلاقا من المكتب الولائـــــــي المسؤول عن الثورة الزراعية تبدأ الصعوبات ، أنعدام وسائل التقويـم استحالة أخذ فكـرة واضحة عن سير الاجراءات من أجل البناء عليهـــا .

أما على مستوى الاتصال بأطراف الولاية ، فهناك رئيس دائرة في كل منطقة ، يواجه عالما ريفيا واسعا ، يتمسك فلاحوه بقوة بممارستهم الموروثـة .. توكـــل لهذا المســؤول مهمة ادخال المفاهيـم الجديدة من دون تنسيق حقيقـــي بينه وبين المسؤولين الآخرين ... هناك اذن جدار من المشـاكل " (1)

ماهي أسبـــاب هذه المشـاكل ؟

" في رأي مكتب الولاية المكلف بالتطبيق المادي للثورة الزراعية ، النقص كمي وكيفي في التأطـــــير " (2) .

" أما في رأي الوالي ، فالمشكل أن هناك من المنتخبين والمسؤوليـــــن من لم يقتنعـــوا بأهمية الثـــورة الزراعيـــة ، لا يمكن أن تعمـــل دينامو ملحديــــــن " (3) .

1) Ibd.P30
2) Ibd .P31

3) ibd.P31

فالنقص المادي ، وانعدام القناعة السياسية ـ العقائدية ، يشكلان عنصرا معطلا للمبادرة ، ومعيقا لتقدم المشروع . . . لكن هذه المشاكل لا توضح موضع الوقائع الحقيقية على مستوى اللجان المكلفة بالتنفيذ ، على الرغم من أنها تضم بالاضافة الى الجهاز التنفيذي ، السلطات المنتخبة والمنظمات السياسيــة .

فالعقبة التي تتكرر إثارتها على مستوى هذه اللجان : هي الفراغ التشريعي أي مشكلة الثورة الزراعية من وجهة نظر الجهاز التنفيذي الذي يعتبر نفســـه واسطة للتطبيق لا أكثر .

ان هذا الواقع يعزز الافتراض الذاهب الى ان التغير الزراعي ـ الاجتماعي المنجز ظل تعبيرا عن دور الجهاز التنفيذي أو الاداري ، الذي يعتمد بحكم طبيعته على سلاح التشريع ويسلك طبقا للقانون .

فالتحويل الذي أدخل على علاقات الملكية الزراعيــة في الريف هو التحويل الذي جرى في اطار المرحلتين الأولى والثانية ، بحيث كان العدد الهام من التعاونيات هي تلك التي احدثها القانون داخل مجالات " شاغرة " أسترجعت بوضعها أراضي عمومية ، أو أممت من ملاكها .

وتعود سهولة تحقيق هذا التغير لكــونه ((منظما بقانون مركزي)) .
أما القطاع الاجتماعي الواسع من الفلاحين الصغار ، الذين لم يكن بناء التعاون بينهم يقوم على أمر قانوني ، بل على اختيار يتطلب توفر شروط اقناع ماديـــة واخلاقية ، تزيل الشكوك ، وتبدد المخاوف النفسية والاقتصادية . . . فقد بقي أشد بــطئ . بــل ومنعدما في جهات كثيرة .

ان تعثر التغيير الاجتماعي داخل هذا الوسط، يعني صعوبة تغييرممارسة السلطة ، وشروط تعاملها مع القاعدة الريفية ؤأي صعوبة تغيير السلوك المركزي للمؤسسات . . . والتقاليد البيروقراطيةالتي دأبتعليها أجهزة الدولة .

فتغيير العلاقات الاجتماعية، بدا أكثر سهولة عندما كان يمر بمسيي الجهاز التنفيذي الى غيرهم في المجتمع . أما عندما أصبح يتطلب: تغيرا نوعيـــا في أسلوب التسيــر ، وتحولا كيفيا لدور الاجهزة الادارية والاقتصادية للدولـة أي درجة أكبر من الالتزام السياسي والاديولوجي بمسلكية المشروع وحتميته . فقد ظهر أكثر صعوبة . . وتعثرا .

بل وتوقف عندما أصبح يتضمـن تحويل شكل ممارسة السلطة الاداريه وتغيير دور البيروقراطية : من مجرد نقل القرارات وتنفيذها الى استثارة دوافـــع التعاون عند الفلاحين وإرضائــها .

لكن هل يعني ذلك أن المقاومة الذاتية للتعاون ، منعدمة عند الفلاحين ؟ ان تحليل موقف الفلاحين الذين دخلوا التعاون، يمكن أن يوفر لنا عنصرا هاما لمعرفة حظ التجربة التعاونية الديموقراطية من الوجود بينهم أولا . . . ومن ثمة توضيح امكانية افتراض تناقض جدلي حقيقي بين السلطة البيروقراطيـة المتحصنة داخل الادارات . . وبين السلطة الجماعية المنصبة في التعاونيات الريفية . وعليه فان بحث التسيير الجماعي المستقـل من طرف الفلاحين يشكل مناسبـة هامة لابراز امكانيات وحظوظ تكون ممارسة ديموقراطية داخل القواعد الجديدة للانتـــاج . . .

البحث الثـــــــالث

المشروع الزراعي : وتحـــويل العلاقات الاجتمـاعية

بعد أن بينا الشروط التي حكمت تدخل الزراعي على مستوى تغيير علاقات الملكيـة في المجتمــع الريفي كـكـل . .

نحاول الآن أن نتبين هوية وظروف العلاقات الاجتماعية، التي تم وضـــــع أساسها المادية بالفعل أي داخل القواعـد التعاونية الجديدة للانتاج . وفيما اذا كان هناك ممارسة حقيقية لمبدأ استقلال الفلاحين بالعمل والتسييـر الجماعيين داخل هذه القواعد ؟

ونشير الى أن هذا المستوى من البحث قد تم الاعتماد فيه على استقصـــاء التسيير داخل ست تعاونيات وقع اختيارها من منطقتين مختلفتين منطقـــــة ساحلية (بني افنايل) ومنطقة داخلية (فرجيوة) . . وهي كلها تعاونيات مـــن نوع تعاونيات الانتاج الخاص بالثورة الزراعية " CAPRA " والتي تمثـــــل أشكـــالا تامة للتعـــاون .

1 ــ اختلاف المواقف من وسائل الانتاج في التعاونيـات .

1 ــ . . . استقلال الفلاحين بالتسيير داخل المزارع لا يبدو في الواقع كافيـــــا لتحريرهـــــــــم . اذ أن ربط مصير الفرد في التعاونية بتطور الانتاج الجماعي في المزرعة لا يبدو محل قناعة مطلقة .

فبالنسبة الى فلاحي التسيير الذاتي يدرك فلاحو التعاونيات الفقيرة هذا الوضع باعتباره غير عادل وبالتالي مؤقتا " عامل الدومين دخله ثابت ومضمون ربحت المزرعة أم خسرت . . أما فلاح الثورة الزراعية فان دخله تابع لمستوى دخل المزرعة أي تابع لعوامل خارجة عن ارادته : مثل طبيعة أرض وموقعها ، تلاعب الادارات الخ "

أما بالقياس الى الفلاحين الخوا ن فان المتعاونين وخاصة في التعاونيات الفنية يدركون الأرض بوصفها مجالا حكوميا ، ولهذا فان الصفة التعاونية تعني عدم الملكية، ومن ثمة فان الأرض تشكل قاعده للعمل ومجرد وسيلة للانتاج : " دنا في مزرعة الثورة الزراعية غير قار ، مجرد خلاف بيننا وبين المسؤولين في الحكومة يؤدي الى استبدالنا " (مجموعة من التعاونين) .

فالوضع الاجتماعي المميز الذي أعطي للتعاونين في الثورة الزراعية، لا يعيشه المعنيون بأبعاده في الواقع . بالرغم من دعم هذا الوضع بتجميع الفلاحين داخل قرى عصرية مشتركة .

فالصيغة التي أعطيت للتعاونية بوصفها " شركة مدنية خاصة " (1) تتحمل مسؤوليه رعي انتاجها وترقية أعضائها جماعيا . لا تعمل كمرجع حقيقي للعمل وتصور المستقبل داخل هذا الوسط ، بل ان تصورات الفلاحين تنطلق من الذكريات والروابط السابقة أكثر مما توجهها الظروف الحديثة .

فاللغة التي تتكرر على لسان الفلاحين من كبار السن على الخصوص " الشعور السائد عند الأغلبية أن الأرض ليست ملكا . . فهناك من لم يتم أن وجود ، فيها جاء نتيجة لاستشهاد مليون ونصف جزائري " (فلاح مسن موجها الكلام لزملائه) لكن عندما تطرح مشكلة تعميم هذا الاعتقاد وكيفياته . يعود الى التأكيد

---

1) القانون الأساسي للتعاون، المادة الثانية، المصدر السابق، ص12 .

" في السابق كان العرس أو العائلة هي الوسيلة التي تربط الانسان بالارض وبالتضامن مع غيره، والمجتمع كله كان يقرّ هذا ويحترمه . . كان الناس يموتون من أجل الأرض دون أن تتدخل الحكومة للدفاع عنها " (نفس الشخص) . ان فالتصور الذي يحمله الفلاحون لوضعيتهم داخل هذا الوسط يصعب تحديده، لكن لنعد الى دوافعهم الخاصة منذ البدايـــة .

ـ يصرح الأغلبية : "كنا نعتقد بأننا نستلم الأرض ووسائل الانتاج ، ونستقل بعد ذلك لنتصرف كما نشاء ، كما يتصرف أي مالك خاص" .

ويبدو أن بعض المسؤولين أنفسهم عملوا على تكوين هذه الصورة عنـــد الفلاحين " لقد قال لنا الوالي (س) في هذا المكان أن هذه الأرض قد أصبحت ملكا لكـم تنتجون فيها ما تشاءون خدمة لمصالحكـم ."

انطلاقا من هذه التوقيعات الغامضة ، كانت تنشأ صور لدى الفلاحين تبدو في حقيقتها : " أحلاما " لا تراعي العلاقة الواقعية بين حاجاتهم وامكانيات الدولة، ولا العلاقة بين القيم الفردية والنظام التعاوني الاشتراكي .

فنسبة الجهل بعناصر الدورة الانتاجية الجديدة في المزارع .وظروفها الخاصة تبدو كبيرة حيث كان يبدو للفلاحين أن الحصول على الأرض بفضل تدخل الدولة يكفي لتحقيق الآمال . . فلم يكن لديهم تصور عن الجوانب المختلفة سوى الحصول على القاعدة الضرورية للعمل (أرض وعتاد وتمويل) ثم الانطلاق في الانتاج والكسب من دون أي ربط للنتائج المترتبة عن ذلك: من حيث:

1) الالتزام بربط مستوى دخل الفرد في التعاونية بتطور الانتاج الجماعي .
2) ربط تثبيت الدولة لأسعار العتاد والبذور بتثبيت أسعار الإنتاج .
3) ربط الحصول على القروض المالية برقابة البنك لمخططات الانتاج والمصاريف المختلفة في المزرعة .

ان هذه الظاهرة انما تترجم ضعف مستوى وعي القوى الاجتماعية الريفية التي دخلت التعاون الزراعي ـ والتي كان من المنتظر أن تغير التوازن السياسي في الريف ـ حيث تكونت في غالبيتها من الأميين الذين يشكل التراث التقليدي العامل الثقافي الأساسي الموجه لسلوكهم وتفكيرهم .

ومن هذا المنظور فان وضع الفلاحين داخل أطر تعاونية مستقلة لا يعني شعورهم بالتحرر لان الامية وضعف الوعي السياسي ، وانعدام التأهيل . . كلها عوامل تجعلهم أكثر تقبلاً للأوامر ، وخضوعا للتيارات المختلفة .

وبذلك يبقى التهيب من المشاركة في القرارات ، والانتظار والتملص والتردد كلها ظواهر تهدد ، بافراغ "التسيير الديموقراطي" من محتواه . وارجاعه الى مجرد الأعمال اليومية والأشغال الضرورية . وتحويل المتابعة الجماعية الى اتباع ومجاراة للظروف . الأمر الذي يؤدي الى حصر السلطة داخل التعاونيات في أضيق قاعدة . . وإضعاف موقف الفلاحين وفصلهم عن وسيلة الدفاع عن مصالحهم ؛ أي عن التضامن .

ليصبح التصرف في الانتاج بعد ذلك للمسيرين الاداريين خارج التعاونيات والقوى الاجتماعية الأخرى المنافسة لأجهزة التسويق الحكومية .

التردد بين الحوافز الاقتصادية . وتناقضات المحيط .

هكذا فان التعاونيات التي أريد لها أن تشكل تجمعات انتاجية مستقلة تسير نفسها بنفسها تشكل في الواقع مجالا اجتماعيا قابلا للاختراق من قاعدته أي من المحيط الاجتماعي .

ومن أعلاه: أي من المحيط الاداري والسياسي .

2) من هنا فإن تمسك الفلاحين بحرية التصرف في الأرض ، يتأرجح بين ضعف الحوافز الاقتصادية وضغط القيم الاجتماعية القديمة .

فالصيغة السابقة التي طبقت في التسيير الذاتي والتي يغلب عليها الشكل الحكومي تؤثر بما تقدمه من فارق محسوس في الأجرة بالنسبة للمزارع الناشئة وينعكس ذلك على حماس الفلاحين .

اذ أن قيمة عمل الفرد داخل تعاونيات الثورة الزراعية التي أنطلقت على أساس تقدير أولي لا يتجاوز 150 دينار شهريا . بأمل ارتفاع هذه القيمة تبعا لتطور نتائج الجهد الجماعي ، داخل كل مزرعة لم تتطور بشكل محفز ولنأخذ ثلاثة نماذج من التعاونيات مقارنة بإحدى تعاونيات التسيير الذاتي لتوضيح ذلك .

السنـــــة	تعاونية التهامي احمد فرجيوة	تعاونية اولاد بونو بـــن امنايـــل	تعاونية فوادي الحمعة د/ منايل	مزرعة التسيير الذاتي بن قريس/ منـــايل
72 ـ 1974	150د	150د	150د	
74 ـ 1975	150د	150د	300د	
1976	250د	300د	500د	
1977	300د	400د	500د	
1978	400د	500د	700د	
1979	450د	500د	700د	

ان هذا الفارق في الدخل يعكس عجزا مؤكدا عن تطوير القدرة الانتاجية في التعاونيات التي أريدلها أ ن تعتمد على نفسها كقوة مستقلة قانونيا بالأرض

ومن ثمة فان علاج هذا العجز أو تعويضه يبدو في نظر حوالي ٦٠ ٪ من المتعاونين داخل المزارع السابقة في مجرد العودة الى الرقابة الحكوميـــــة المباشرة كبديل لحرية التصرف. أي جعل المزرعة لمدير حكومــــــــــي

لكن هذا الموقف يتغير حسب الطاقة الإنتاجية الطبيعية في المزرعة .فالمتعاونية التي تستغل قاعدة زراعية غنية ، وتجهيزا مقبولا ، ولا يتطلب العمل فيها جهودا مضنية، يبدو فيها التمسك بحرية التسيير واضحا يكاد يصل الى 80٪ . حيث تدفع المكانة الاقتصادية للمزرعة الفلاحين الى تصور تطلعات تتجاوز الطابع الاجتماعي المرسوم لها في البرنامج الإيديولوجي ..

ويمتد الحرص على الاستقلال في التسيير ، الى الرغبة في الاستقلال بالإنتاج والتسويق، والاستثمار على غرار المؤسسات الخاصة .

ومن أجل التعبير عن هذا الاتجاه رفض الفلاحون مثلاً الحاق المزرعة بالرقابة ،
الثقنية لمدير مزرعة للتسيير الذاتي مجاورة لها (بعد عام من تطبيق هذه التجربة)
كما رفضوا الانصياع لأوامر الادارة القاضية بفرض تسويق انتاجهم الى التعاونية
الولائية للخضر والفواكه عدة مرات مفضلين اختيار الأسلوب الأكثر فائدة من زاوية مصلحتهم.(1)

ـ أما التعاونيات ذات القاعدة الاقتصادية الضعيفة ، فان الاعتماد على
الانتاج التعاوني كمصدر للحياة وبالتالي الرغبة في الاستقلال بالأرض تبدو ضعيفة
تكاد تصل الى 10٪ و 20٪ .

ان التباين في الرأي عند الفلاحين بين التعاونيات "الغنية" والتعاونيات
"الفقيرة" يكشف في الحقيقة عن واقع أساسي : هو الموقف البراجماتي للفلاحين
فحيث تكون القاعدة المادية مربحة يتمسكون بحرية التصرف . وحيث تقل أهمية
القاعدة المادية يتجهون الى تفضيل السقف الحكومي ، كضمان سياسي واقتصادي
أكثر متانة من المزرعة بذاتها .

لكن الاختلاف بين الموقفين ظاهري أكثر منه حقيقي لأن التفاوت في مدخول
التعاونيات ـ حسب استقصائنا الخاص بها ـ يعود بالدرجة الأولى الى نوعية
الطبيعة (خصوبة الأرض وموقعها الجغرافي) ونوعية المنتوج بالنسبة لقيمته في
السوق (أشجار مثمرة ، خضر وفواكه . . بالمقارنة مع انتاج الحبوب) . ولا يعود الى
نوعية الجهد والعمل . فالمزارع الغنية يعود غناها أساسا الى دور الطبيعة
أكثر مما يعود الى دور الانسان . أي أن مردودها لا يأتي كثمرة للجهد
والخبرة والتضامن بل تلعب فيه العوامل الغير الانسانية والعرضية الدور الأساسي.

1) حدثت هذه الوقائع في تعاونية وادي الجمعة بيسر .

وقد يعود أحيانا الى المعايير التي أعتمدت كأساس لانشاء التعاونيات والتي انطلقت من اعتبارات سياسية خاصة بالسلطة . ولم تكن من اختيار الفلاحين ومن ثمة يصبح للحظ دور هام في تحديد مصير الفلاحين المستفيدين .

حيث يجد البعض منهم نفسه يستغل الأرض ضمن شروط طبيعية ومناخية جيدة بينما يجد البعض العكس . ويلمس هذا الفارق مثلا بين التعاونيات الساحلية والتعاونيات الداخلية والذي يفسر لنا الفرق في الأجور بين المتعاونين (أنظر الجدول (السابق)..

من هنا يبدو أن المبدأ العميق لفلسفة التعاون، الذي أكدت نصوصه، على دعم رقابة الفلاحين على الانتاج وحرية التصرف في وسائله، وإبعاد الطابع الحكومي التحكمي عن التسيير الخ .. يتم ادراكه في الواقع تبعا للأهمية الاقتصادية التي تتوفر عليها المزرعة، ويبرز عدم تجانس القاعدة الاقتصادية كعائق أساسي أمام تبلور وتفتح هذا المبدأ في أذهان الفلاحين وممارستهم ..

ان طبيعة القاعدة الاقتصادية تؤثر كعامل يدعم ارتباط الفلاحين بالأرض ويدفع أحيانا الى تنمية أحلام "طوباوية" لا تأخذ الا الجوانب التي تساير تطلعات اقتصادية خاصة من دون ربطها بالنتائج الاجتماعية والسياسية التي تترتب عنها .

وبمعنى آخر فان العقبات التي تحول دون تقبل الفلاحين للنظام التعاوني تختفي في المزارع التي تتميز بثقل اقتصادي طبيعي ، وتبرز في المزارع ذات القاعدة الاقتصادية الضعيفة، أي أن ارادة التمسك الحر بالارض من طرف الفلاحين ، عندما تفتقر الى الضمان المادي الكافي من الطبيعة تلجأ الى فكرة اشراك الدولة في تحميل مسؤولية الضعف الاقتصادي للأرض.

فالتغطية الاقتصادية التي لا توفر الطبيعة يطلبها الفلاحون من الدولة وفي كلتي الحالتين تستعمل كل من: الدولة، والطبيعة كوسيلة لتقنيع الجانب الآخر من المشكلة. التي تنعكس بصفة عامة في العجز عن تسريح الطاقة الممكنة التي تستطيع أن تعوض الى حد ما هدر العاملين: أي الجهد الجماعي المتظافر والمنسجم.

ان ما يواجهه الفلاحون ليس هو الظروف الطبيعية والمناخية فقط. وليس هو التحكم البيروقراطي فقط (أنظر البحث الرابع من الفصل الثالث) بل يواجهون أيضا منظومة العلاقات التقليدية ـ الفردية، التي تعيق من جهتها تجنيد المستفيدين من أجل رفع الانتاجية. وهي العقبة التي تبرز في شكل الحنين البسيكولوجي نحو الملكية الفردية. التي تحاول ـ بالفعل ـ أن تعيد بناء نفسها من جديد داخل التعاونيات. وذلك من خلال ابداء الرغبة عند البعض في خوض معركة المنافسة الاقتصادية الحرة.

ان ما يواجهه الفلاحون في التعاونيات ليس هو المشكل الاقتصادي فقط بل والمشكل الاجتماعي أيضا، هو موقفهم هم أنفسهم من التعاون.

3 ـ التعاون والعائق الاجتماعي التاريخي.

فالمتغيرات التي تتحكم في الاتجاه نحو "التعاون" اذن كثيرة ومعقدة ومن أدقها الموقف الاجتماعي. لكونه يقع في الغالب خارج نطاق وعي الفلاحين وتصوراتهم الذاتية. ومن هنا تأتي صعوبة القبض عليه.

لكن التعرف على ملامحه يمكن تبينه من خلال سير البنيات التنظيمية التي وضعت من أجل تجسيد هذا النظام في حياة الفلاحين وممارساتهم.

أي من خلال كيفية عمل الجمعيات العامة، ولجان التسيير، ومجالس العمال ورؤساء التعاونيات وحسب المعاشرة اليومية لنظام التسيير في التعاونيات فانه ليس من الصعب القول بأن هذا النظام لم يجد بعد الفرصة الحقيقية لممارسة التشاور الجماعي المستمر والمنتظم عبر الهيئات القانونية المنصوص عليها.

فالسلطة القائمة في مزارع الثورة الزراعية لا تختلف كثيرا عن سابقتها في التسيير الذاتي — والتي وصفتها كلودين شولي في متيجة سنة 1968 ملاحظة:

" ان نظام التسيير الذاتي النظري لم يتم ابعاده فقط فيما يخص المشاكل الأكثر تعقيدا . . بل ان الوقائع المشاهدة لا يمكن تفسيرها على أساس أنهما مظاهر لتعثر بنيات حديثة النشأة تسير نحو التقدم . بل أنها تعبير عن قيام سلطة تختلف في طبيعتها عن السلطة الجماعية للعمل . . لكنها تتقنع ببعض مظاهر الاحترام الشكلي للنصوص" (1)

بل ان هذه السلطة تتخذ خاصية أساسية في تعاونيات الثورة الزراعية . اذ أن عدم اشتراك ممثلين مباشرين للادارة داخل المزارع . . في ظل أمية الفلاحين طبع التسيير في أغلب التعاونيات بطابع الفراغ .

" لا نجتمع سوى من أجل الخلاص أي الأجرة الشهرية" .

" لماذا كثـرة الاجتماعات المهم أن نعمل وكفى" .

البعض يعبر بشكل أكثر دلالة : " الفلاحين مضررون ولكنهم لا يتكلمون" .

" الاجتماعات غير مفيدة لأنها تثير مشاكل كثيرة ولا تقدم الا حلولا قليلة" .

ومهما يكن فان التسيير يرتد في أغلب الحالات الى مجرد ارتجال للأعمال . .

1.CLAUDINE CHAULET.La mitidja autogérée.ALGER SNED 1971.P161

دون خوض في الأغان والمعاني والأهداف بالرغم من توفر كل التعاونيات على : سلطة استشارية الجمعية العامة . ومجلس التسيير . وسلطة تنفيذية أي لجنة التسيير والرئيس .

ويعلل الفلاحون عدم تحرك الهيئات الاستشارية " بأن اقتراحات الجمعية العامة ومجلس التسيير لا تلبى من طرف الادارة . ولذلك فان هذه الهيئات تنحل تلقائيا مع الزمن وتصبح الحاجة هي التي تحرك النشاط . . وعندما نتوقف يتوقف الفلاحون" (أعضاء في مجالس التسيير" .

" يطلبون منا تقارير واقتراحات عن الاحتياجات . . وبعدها لا نعلم شيئا عن مصير تلك التقارير . وعندما نطالبهم يكلفوننا باعادة كتابة تقارير أخرى . . وهكذا دواليك . هذا ما يدفع الفلاحين الى السلبية" (مجموعة من المتعاونين في الجمعية العامة) .

ومهما كانت أهمية الحجج التي يطرحها الفلاحون كعقبة أمام ممارسة قواعد النظام التعاوني فانه من الواضح أن التحول الذي أدخل على القاعدة الزراعية ، لم يرافقه تحول مطابق له على مستوى العلاقات الاجتماعية . وان الهيئات التي تم انشاؤها : كمحرك لاخراج نظام الانتاج من الوظيفة الفردية الى الوظيفة الجماعية" وتفكيك سلطة البنيات التي تبرر وتثبت التفاوت والانغلاق بين الفلاحين إن هذه الهيئات يجري تهميشها وتحييدها خارج العلاقات الحقيقية التي تسير وتوجه النشاط والتسيير داخل المزارع . ويمكن أن نمثل لذلك ببعض المشاهدات التي تكشف عن تعثر الوظيفة لهذه الهيئات :

أ - على مستوى تسيير العمل .

ب - على مستوى التصرف الداخلي في الانتاج .

4 ــ كيف تسير الملكية الجماعية اذن داخل هذا الوسط الجديـــد ؟

ا ــ ان العمل الزراعي ، يتميز بطابع خاص لأن النشاط فيه تابع لدورة الانتـــاج التي تتحكم فيها الظروف الطبيعية ، ومن هنا كان الاستقلال بالتسيير من طرف الفلاحين يسمح من الناحية الاقتصادية، بإعادة العمل الى محتواه الانتاجي في المزارع . أي عدم تقسيم الزمن على غرار القطاعات الأخرى باعتبار أن هناك فترات تضغط فيها المهام وتفرض جهودا استثنائية كبيرة، وهناك فترات تقل فيها بـــل وتنعدم أحيـــــانا .

غير أن النشاط لا يبدو مسايرا بدقـة لهذا الانتظام، اذ أن إسناد السلطة للمنتجين تعاكس كباعث على التواكل وضعف الجدية . ويبدو التحكم في انتظام العمل الضروري في المزارع ــ في ظل هذه السلطة ــ معرضا للاختلال بسبب التغيب الذي يتخذ أحيانا حجما كبيرا بالقياس الى أهمية المواظبة التي يقتضيها النشـــاط الزراعي .

واذا أخذنا كمثال على ذلك شهري نوفمبر وديسمبر الذين يتكثف العمل الزراعي خلالهما ــ وذلك في بعض التعاونيات خلال كل من سنتي 1979 و 1980 نجـــد أنه .

ــ من بين 34 فلاح في التعاونية يتغيب مالا يقل عن ستة أسبوعيا .

ــ من بين 16 فلاح في التعاونية يتغيب ما لا يقل عن 8 أسبوعيا[1] .

ــ من بين 24 فلاح في التعاونية رفض رئيس المزرعة اعطاء الوثائق التي تمكن من التقدير لكن الفلاحين يقدرون: أن هناك مالا يقل عن 8 يتغيبون أسبوعيا . .

إن هذه الظاهرة تعكس ضعف القرار داخل المزارع ان لم تعكس وزن الفئة التي تسد رها داخل التعاونية . وانعدام وسائل فرضـــه .

فالاغتراب الاقتصادي الذي يحاول البعض استنتاجه من استقصاء " درجة فصل الفلاحين عن إنتاجهم " [1] من طرف الهيئات البيروقراطية ليستدل به كعامل رئيسي يفسر " البحث من طرف الفلاحين عن نشاطات خارجية تمكن من تعويض الدخل القليل الذي يبقى لهم في المزرعة . " [2] يتجاهل الظاهرة القرابية، والأشكال " الفوقية " للولاء التقليدي ، التي بقيت وظائفها مستمرة داخل النسق التعاوني الجديد ، ويبدو أن الافتراض الماركسي الذي يربط تغيير البنية الفوقية بمجرد تغيير البنية التحتية ليس له أساس حقيقي في هذا المجال . .

والواقع أن هذه الروابط بقيت تلعب دورا هاما وتحيل موقف الفلاحين الى محاولات مستمرة للتأليف بين الوضع الذي تمليه الوضعية الاقتصادية الجديدة والروابط التي تمليها العلاقات الاجتماعية القديمة أي محاولة ارضاء كل من الدولة والمجتمع .

ب ـ اذا كان الأسلوب الاداري الخارجي ، يعمل على إفراغ سلطة المنتجين من محتواها داخل التعاونيات ، فان ما يتبقى من سلطة للفلاحين لا يستقل عن بنيات السلوك القديمة، وينعكس أثر هذه البنيات كلما أتيحت للفلاحين فرصة للمبادرة الحرة .

فإلى جانب التصرف في النشاط حسب دورة الإنتاج الطبيعية الذي تمارسه معظم التعاونيات نلاحظ أن وضعية الاستقلال بالتسيير ، تتيح لهم امكانيات أخرى للمبادرة من أجل تصور نظام محلي يعوض الفراغ أو الشطط الذي يترتب عن تطبيق النصوص العامة . فتمكين الفلاحين من إعادة بناء قوة انتاجهم عن طريق التسبيقات الشهرية قد عزز خضوعهم للسوق والاجهزة الادارية المشرفة على توزيع مواد الانتاج والتسويق .

---

1) مصطفى مرضى ، المصدر السابق ـ ص 237 .

2) نفس المصـــدر . ص 237 .

ولئن كانت الأسباب الخارجية هي التي تتكرر أكثر على لسان الفلاحين ، فانه من الواضح ، أن هذه الأسباب تجد شروطا ذهنية واجتماعية داخلية مساعدة لها .. فالبنية الذهنية للفلاحين تبدو أقل تحملا لتعدد الآراء ، والاحتكام الى الأغلبية . وأميل الى التآزر العائلي والتساند الذي تنسجه روابط تاريخية سابقة . كالجوار ، والتعارف والنسب ، الخ . . ومن هنا فان هذه الروابط تحدد في الغالب وتحكم علاقات السلطـــة بين الفلاحيـــن .

فالشرط الذي يؤهل الرئيس لهذا المنصب يتم تصوره بالرجوع الى القرابة كلغة عامـة تعرّف وتحدد العـــلاقـات .

" أن يكون عرايـشي أو جمايعي " أن يكون أبا يجمع شمل اخوانه وأبنائـــه "

" أن يكون ابن عائلة لكي يقادره أي يحترمه الفلاحون لأن ولد الذهب مايذهب" .

وبدرجة أقل : " يعرف يتكلم " .

..." يحسن الحساب" . " جريئ مع الإدارة" .

وهكذا فان المعيار المستمد من التقاليد يسبق معايير الكفاءة والخبرة المراد ادخالها الى الحياة الاقتصادية في المزرعة .

ويبدو التعارض بين المعيارين محور صراع بين الفلاحين والسلطات أحيانا وبين الفلاحين والعناصر التي يتم فرضها خارج إراداتهم في المزرعة أحيانا أخرى . ومهما كان ضعف وعي الفلاحين بالتناقضات المرتبة عن هذا الوضع . فان مثل هذه الظواهر تشير الى أن التعاون لم يكن حركة بسيطة في الريف وأن الفلاح باعتباره موضوع هذه الحركة لم يكن مجرد ا من الارتباطات الاجتماعية والثقافية والتاريخية الخارجة عن اراد ته . ووعيه .

ومن ثمة فانهم يعيشون هذا الضغط كحاجة مستمرة من أجل التحكم في إنتاجهم عن طريق محاولة تقريب أسعار البيع في المزرعة الى أسعاره في السوق . لكن العجز عن بلوغ هذه الغاية يؤدي الى نوع من الدفاع الذاتي يمارسه الفلاحون لصالحهم الخاص بأشكال مختلفة : من الاستهلاك المباشر للانتاج الى إخفاء جزء من الإنتاج من أجل بيعه في السوق الخاص أو تخصيص حصص صغيرة من الأرض لممارسة الإنتاج الذاتي .

ونجد أن هذا الشكل من التصرف داخل الملكية الجماعية ، اذا كان يمثل فعلا "معقولا" لمواجهة التصرف البيروقراطي وضغط السوق في الخارج ، فان ممارسته لا تشكل استراتيجية مشتركة وفعالة . تمكن من تضييق التناقضات ، التي بين قيمة الإنتاج في المزرعة وقيمته في السوق ، اذ عادة ما ينشغل الفلاحون بهذه الممارسات على حساب المصلحة الرئيسية .

فالفراغ الذي أغفلته النصوص العامة ، تشغله في الغالب التجارب الاجتماعية السابقة، والحاجات الفردية الخاصة ، ومن ثمة تطغى المقارنات على التضامن الجماعي بين المنتجين و ريؤول الأمر أحيانا الى الاهتمام بالانتاج أكثر من العناية بوسائله وأدواته . وتتعدد تيارات القوى بين الفلاحين وبشكل يؤدي الى اعادة انتاج التناقضات التقليدية واستمرارها داخل التعاونيات فنجد مثلا أن ظاهرة الاستهلاك المباشر للانتاج تجري بدون مشاكل في تعاونية انتاج عائلية وبمشاكل أقل في تعاونيات تربط بين أعضائها " معرفة سابقة" بينما تبرز مشاكل حادة في تعاونية إنتاج تجمع بين متعاونين من منطقتين مختلفتين،

بدأت هذه الظاهرة نتيجة لشعور الفلاحين بضرورة حماية مداخلهم . . والاستفادة من إنتاجهم قبل أن تتدخل بينهم وبين هيئات التسويق . . ثم تطورت من استعمال الإنتاج المباشر الى تخصيص أجزاء فردية للإنتاج الخاص وصار الاهتمام بالقطع الفردية يشتد كلما توترت الخلافات بينهم وذلك على حساب المزرعة .

5 ــ ان المشاهدات السابقة تبرز بالفعل مدى قوة الأثر الذي تمارسه الروابط الاجتماعية القديمة على السلوك والنشاط الاقتصادي داخل الملكية الجماعية .

لكن هل يمكن القول بأن هذه الروابط هي مجرد أنماط لا معنى لهـا ولا موضوع داخل السياق الجديد ، سوى تعطيل التضامن العقلاني بين الفلاحين .

الواقع أنه بدلا من الحكم الجزافي بلاعقلانية هذه السلوكات فانه ينبغي استقصاء اسباب استمرارها داخل الوسط الإنتاجي الجديد .

وبهذا الصدد نودّ أن نشير الى مانبه اليه بعض الانثروبولوجيين من أن " الانساق الاجتماعية والثقافية ليست أنساقا غير منطقية" (1) وأن " عقلانية مجتمع قد تبدو لاعقلانية عند مجتمع آخر ، وعقلانية الأمس قد تكون اليوم غير عقلانية اذ لاتوجد هناك عقلانية اقتصادية واحدة ومطلقـة" (2) .

فالسلوك الذي يبدو غير معقول يجد عقلانيته الخاصة داخل النشاط الاجمالي للمجتمـــــــع . (3)

1) ROGER BASTIDE.Anthropologie appliquée .Payot.Paris 1971.P55

2) ibd P.55

3) ibd.P55

5 ـ مقاومة التبعية للادارة والعودة الى الأطر التقليدية أو الصراع بيـــن ايديولوجيتيـــن .

ومن هنا فانه اذا وضعنا الذهنيات السابقة في اطار السياق العام للمجتمع فسنجد أن: النزعة العائلية ، والقرابة، وأنواع الولاء التقليدية الأخرى . تلعب دورا حقيقيا في عملية الربط أو الصراع بين المصالح داخل التعاونيات لان هذه التعاونيات تواجه في الواقع ضغوطا اجتماعية في الخارج معاكسة للمنطق الذي أريد لها أن تسيـــر عليـــه .

من هنا فان " الذهنيات الاجتماعية القديمة" التي تعرقل التضامن بيـــن الفلاحين، تجد تفسيرها في الوضع الشامل للمجتمع : انها تعكس جزء من السلسلة القوية للسوكات المماثلة لها في الأجهزة الموجودة خارج التعاونيات والتي لا تظهر لكونها تتقنع وراء نصوص وأجهزة ادارية أقوى . بينما تظهر في الوسط التعاوني بسبب ضعف السلطـــة داخلـــه .
ان عدم تمكن التنظيم التعاوني من القيام بوظيفته ، الهادفة الى تعويد الفلاحين على الممارسة الديموقراطية، يعود الى نزوع هؤلاء [illegible] الى فصل حاجاتهـــم عن الاطار الجماعي الجديد . وتحويل مشاريعهم صوب الأطر والبنيات والمفاهيـــم القديمة بدلامن" البنية" التي وضعت من أجل تجريد القيم التقليدية من أي دور اجتماعي ـ عقائدي .

وبهذا السلوك فهم يعكسون واقعا ايديولوجيا أكثر عمقـا . نلمسه على مستوى جدلية التغيير الشامل : بين ارادة الدولة وسلوك المجتمع ويتجلى من خلال الانقطاع الملحوظ بين الخطب والممارسات وبين النصوص والأفراد ، حيث تزاحم القوالب الولائية والروابط الشخصية . . . الطابع الاجتماعي ـ الشعبي الذي يعطي لمشروع الدولة

وعن طريق هذا التناقض يجد أصحاب النزاعات النفعية في أنماط الثقافة والتفكير المرتبط بالبنيات العائلية القديمة ، والاوضاع الاجتماعية الموروثة أساسها لبث روح الزهد في سلطة النظام . وتشجيع الاتجاهات الفردية "الفوضوية" من أجل تنمية المصالح الخاصة . . . على حساب الجماعة .

6 ـ لكن القول بأن المنظومة الذهنية التقليدية التي تعيق "التعاون" بين الفلاحين، تدخل في إطار التعارض الجدلي بين الهدف الاخلاقي الذي يعطي لمشاريع الدولة . والروابط القديمة التي تبرر التفاوت في المصالح والحظوظ في المجتمع هو في الواقع وصف للمشكلة وليس تفسيرا لها .

وفيما يخص تناقضات المشروع التعاوني بين الفلاحين في الريف نود الاشارة إلى بعض العينات التي قد تساعدنا على التقدم أكثر في ترضيح المشكلة و[illegible]

فالحالة الأولى : هي تعاونية زراعية تشتغل 24 هكتار مسقية . . اشترك في استغلالها منذ البداية 16 فلاحا . . لكن ضعف المدخول دفع بالبعض منهم إلى التخلي . . ولم يبق منهم سوى النصف . . مما دفع بالإدارة الى اتخاذ قرار يجلب ثمانية مستفيدين من بلدية أخرى .

منذ تطبيق هذا الاجراء وقع انقسام بين المتعاونين . . أي بين من هم من أصل محلي وبين الوافدين من خارج البلدية .

وقد كان لمعظم المتعاونين الاولين قطع ثانوية خاصة خارج المزرعة . . بينما كان مورد الآخرين الوحيد هو التعاونية . ومن هنا أصبح التسيير الجماعي يعاني من تناقضات واضحة : حيث يعمل الفريق المحلي على تجنب الاشتراك في الهيئة المسيرة . . ويسند السلطة دائما للفريق الآخر .

قد يبدو وفي الظاهر أن المشاريع الفردية" الثانوية" هي الدافع للتهرب من المسؤولية والتفرغ من أجل التوفيق بين العمل في المزرعة والشؤون الخاصة بالنسبة للفريق القديم . لكن الواقع أن هذا السلوك هو إرادة مستفزة تستهدف تعطيل السلطة المسيّرة . . وصرف الاهتمام عن " التفاهم الجماعي الديموقراطي " ويبدو أن تصرف الادارة خارج حدود اختيار الفلاحين، وذهابها بعيدا في معاكسه أبسط شروط الألفةبينهم . . قد جعل الفريق الأول من الفلاحين يظهر السلبيـة تجاه التسيير الجماعي بوصفه" رمزالارادة الادارة" . ومن ثمة أصبح الخلاف الداخلي هو الشرط الموضوعي لاعادة بعث الروابط والممارسات القديمة .

أما الحالة الثانية: فهي . . . تعاونية تضم 35 مستفيدا من نفس البلدية . تقريبا، يستغلون مزرعة ذات طاقة انتاجية ضخمة . أشارت التقارير السياسيـة الأولى الى "الانسجام المشجع بين المتعاونين من جهة . .وبينهم وبين رئيس المزرعة مــن جهة أخرى" .

لكن التدخل الغير الديموقراطي لرئيس الدائره من أجل إضافة مستفيد جديد الى التعاونية وتجاهل رفض الفلاحين . . . . عزل رئيس التعاونية المنتخب وتعويضه بمستفيد آخر عن طريق أنتخاب جزئي تحت التهديد . . . أثــــار التيارات الداخلية القديمةوخلق الشروط الاجتماعية والنفسيةلاحياء التناقضات الثانوية القديمـة .

بحـيث استغل المسيرون السابقون "النعرات" التقليدية لتضييق سلطـة الجماعة الجديدة وأصبح التغيب عن العمل يصل الى 60٪ أحيانا . . . ولم تسترجع التعاونية انسجامها الا بعد مدة طويلة .

ان هذه العينات وأمثالها . . تبين أن التعاون بين الفلاحين لايتحقق بقرار اداري ولا بمجرد تحويل الشروط المادية والإنتاجية .

ان هذا النظام لايشكل اتجاها اجتماعيا "متميزا" بقدر ماهو عملية تكييف للروابط القديمة مع الوضع الجديد : فالانسجام الجماعي في التسيير والعمل ، يمر في الغالب من خلال الروابط الاجتماعية المألوفة في حياة الفلاحين: كالقرابة ، والجوار ، والعشرة الطويلة ، والوضعيات المشابهة لها . قد يبدو أن استمرار هذه الروابط غير مفهـوم بعد تحويل الوضع القانوني القديم للملكية : أي التمليك الجماعي لوسائل الانتاج وتعميم الأجرة ، والمساواة الاقتصادية بين الفلاحين . . لكن هذا الرأي يغفل في الواقع وظيفتها التاريخية : فالبنيات والروابط الاجتماعية والقرابية ليست دعـائم اقتصادية واجتماعية للانتاج والبقاء . . فقط بل هي أيضا آليات للدفاع ضد الضغوط الخارجية ، بمعناها الواسع . .

ومن هنا فان الحاجة الى المقاومة تبدو سببا قويا من أسباب استمرار هذه الروابط . . في التعاونيات .

فالوضع الأدنى ــ ثقافيا وسياسيا ــ . . . للقوى الاجتماعية المسيرة للسلطـة يجعل الرغبة في تدعيم مبادرة الدولة في كثير من الأحيان غير منفصلة عن تدعيـم تبعية الفلاحين للادارة .

ومن هنا يصبح الأخذ بالنظام والسلوكات الجارية من قبل ، وسيلة هامة كلما أحس الفلاحون باشتداد هذه التبعية . . ويصبح الزهد في التنظيم الجديد = الذي يجعل النفوذ الشخصي والاداري الخارجي أمرا سهلا= هو السبيل الوحيد للمقاومة

ويتبين لنا من كل ما سبق أن المقاومة الاجتماعية لمشروع التغيير الزراعي من طرف القوى الاجتماعية الريفية، لم تنحصر في تمسك الجماعات المالكة بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الموروثة . . بل برزت أكثر من خلال التحدي الثقافي الذي تكشف عنه التناقضات الاجتماعية في التعاونيات .

ويعود مصدر هذه التناقضات الى تباين موقفين متعارضين : موقف الفلاحين وموقف المسيرين في جهاز الدولة، حيث يخلط هؤلاء الأخيرون بين المفاهيم المجردة والمذهبية وبين البيئة الواقعية الخاصة . أي بين علاقات المساعدة التقليدية المألوفة عند الفلاحين ، وبين النظام التعاوني النظري . بين غياب الملكية الفردية الزراعية، وبين الاستغلال الاشتراكي لوسائل الإنتاج ، بين الايديولوجية الاشتراكية وبين تبعية التعاونيات لأجهزة الدولة . وبصفة خاصة بين ضيق مقاييسهم وحرصهم على إرضاء السلطة الأعلى وبين ثراء الواقع الاجتماعي وتعقده .

ان هذا الاشتباه الذي يطبع نظرة المسيرين يعود في تقديرنا الى أن الحساسية التي تثيرها التكاليف المبذولة من أموال وعتاد وغيره . . تجعلهم أكثر استعجالا لحرق المراحل ، ودفع الفلاحين الى التضحية، بالروابط التقليدية من أجل إثبات الفعالية للأجهزة المتحملة لهذه التكاليف .

[illegible]

[illegible] .

لكن التجربة بينت خطأ تلك التوقعات المتحمسة .

لأن تأسيس التعاونيات لا يعني الشروع الفوري في التعاون، والاستعمال الرشيد للوسائل ، كما أن الاستقلال الظاهري بالتسيير ، لا يعني التحرر والدخول في مرحلة الديموقراطية الشعبية في التعاون .

وحتى ولو افترضنا أن الوعي السياسي عند الفلاحين قد أيقظه تفويض الدولة لبعض العلاقات الاجتماعية الظالمة . [illegible]

فان التزام الفلاحين بالاندماج داخل النظام التعاوني الجديد ، وقطع الصلة مع الماضي ، يبقى متوقفا على كفاءة أجهزة الدولة، ومساهمتها في تذليل الصعوبات المرحلية التي تواجهها الحياة الاجتماعية: في التسيير والانتاج .

فالطرح الذي يعارض بين الجمعيات التعاونية في الريف ، والادارات المركزية في جهاز الدولة . . وكأن الأولى ذات محتوى ديموقراطي فعلي . . والثانية معاكسة له ، هو طرح ساذج . . لأن تجميع الفلاحين في "التعاونيات" لا يجعلهم أكثر ذكاء ، أو اكثر اخلاصا وتحمسا للديموقراطية . . بل يبقى التعاون فكرة أو مشروعا اجتماعيا ، تعارضه المصالح الخاصة من خلال أدواتها الايديولوجية المختلفة سواء كانت هذه الأدوات متمثلة في التسيير البيروقراطي للادارات أو في البنيات والتقاليد الموروثة عن المجتمع .

المبحث الرابـــــع

موقف الفلاحين من الإنتاج ، أو موقفهم من السلطة
المفهوم السياسي للتصرف في الانتاج .

1 ــ تتميز الفلسفة التي قام عليها النظام التعاوني ، باعطاء الأسبقية للواقع على المجرد ، وللاقتصادي على الثقافي ، ومن ثم فان تغيير علاقات الإنسان بالانتاج ووسائله ، واستبدال الملكية الفردية بالملكية الجماعية ، قد اعتمد أداة للتحرير الاجتماعي والسياسي .

لقد بدت ضرورة هذا الاجراء في تفكير المسؤولين ، ليس لمجرد ارضاء الشعور السياسي والعقائدي للفيئة الضعيفة فقط ، بل من أجل الدفع العلمي والعقلاني للإنتاج في المجتمع ككل . . حيث ظهرت هذه البنية المزدوجة واضحة في مختلف التوضيحات الايديولوجية التي سبق أن حللنا بعض نماذجها .

لكن البنيات الموضوعة لتحقيق هذا الغرض تبقى هي العامل الحاسم في تحديد مصير تلك الدنويا والأهداف . .

ونشير بادئ ذي بدء أن النظام التعاوني قد حاول ــ فيما يبدو ــ تجاوز الإشكال الذي وقع فيه التسيير الذاتي ، حين أحدث سلطتين متنافستين داخل المزارع : سلطة للفلاحين وسلطة للدولة . ومن ثمة أعطى سلطة التسيير الداخلي للفلاحين . لكن هل المشكل الذي يعترض " الحركة الجماعية " هو مشكل سلطة فقط ؟ ان استقصاء النشاط داخل التعاونيات الجديدة يبين أن تحرك التسيير للفلاحين وحدهم ، لا يشكل شرطا كافيا لانتاج التعاون . فالأمر يتعلق بتجاوز الروابط المحلية العتيقة ، والإقلاع عن الأنماط القديمة ، والالتزام بالعمل داخل مجال أرحب للانتاج والتسيير .

فالتعاون لايعني اعطاء الفلاحين موقعا جديدا من وسائل الانتاج فقط، أي اعطاؤهم حرية الاستقلال بالتسيير الجماعي للارض بل يتطلب إعطاءهم موقعا جديدا من الانتاج الذي ينتجونه .. وجعلهم يشعرون بأهمية هذا الأسلوب ونجاعته الاقتصادية . ومن ثمة يتخلون تدريجيا ومنهجيا ،عن الذهنيات والأفكار القديمة . ويبقى على الهيئات التي تمونهم كمنتجين وتوزع انتاجهم . خلق وتنمية هذا الاحساس الجديد عندهم .. وبمعنى آخر تبقى هي القادرة على نشر هذه الفلسفة الاجتماعية الجديدة في الريف أو على نشر سلطتها هي فقط؟ ..

[illegible]

فالسلوك الانتاجي الجماعي يفترض تنمية أشكال عليا من الالتزام الاخلاقي والحساب الاقتصادي عند الفلاحين، ويتضمن من الناحية الذهنية إحداث تطورات جديدة للأشياء تفقد فيها كيفياتها ونوعيات استعمالاتها السابقة.

ان حركة الاستثمار الجماعية المستحدثة بين الفلاحين تتم من خلال كبح الشعور بالملكية الخاصة ، وتقتضي تفكيرا يجعل هذه الحركة تكتسي دلالة جديدة بين المشاركين ، دلالة تتيح امكانية تنظيم الإنتاج ووعيه وفقا للأهداف المجموعة . ومن هنا فان الطابع الخارجي للادراك الجديد المزمع نشره بين الفلاحين يطرح طبيعة الدور الذي تقوم به المؤسسات المهيأة لهذا الغرض.

وحسب النظام الايديولوجي لمشروع " التعاون " فان مشكلة هذا الدور تثار انطلاقا من الميدان الاقتصادي للتوسع بعد ذلك الى الجوانب الاجتماعية والسياسية .

وهكذا فانه اذا صح أن يكون تحسين وضع الفلاحين هو قبل كل شيء تحسين اقتصادي ، فان التساؤل عن دور المؤسسات التي تجعل من هذا الهدف مشروعا ممكنا يصبح هو الموضوع الاساسي .

ومن هذا المنظور تبدو تنظيمات التسيير الجماعية في التعاونيات بمثابة الخطوة الأولى ، باعتبارها نظاما جديدا ، يعطي للفلاحين موقعا متساويا من وسائل الإنتاج .

لكن هذا الواقع الجديد من وسائل الانتاج أظهر بأن الفلاحين لا يستجيبون آليا لمبادئ التعاون .. بمجرد إعطائهم صفة الشركاء المستقلين في الأرض ووسائل العمل .

وهو في الحقيقة أمر بديهي ، لأن الوسائل لا تأثر على مستواهم الاقتصادي والاجتماعي الا من خلال الإنتاج .

فالموقف من الوسائل لا يعني شيئا ، الا بتحويلها الى منتوج يؤثر على تطلعات الانسان واهتماماته ومعنوياته . ... من ناحية أخرى ، فانه اذا

كان المصير الطبيعي للانتاج التعاوني السوق أو التبادل أو عالم تناقض المصالح بين الفئات الوطنية الغير المتكافئة . فان حفظ حقوق الفلاحين داخل هذا العالم المتزاحم ، يمكن أن يشكل المرحلة الهامة في تنمية الوعي الاقتصادي العلمي عندهم ، واختيار الدلالة النهائية لايديولوجية العدالة الاجتماعية الحقيقية التي أريد بناؤها بين مختلف الطوائف في المجتمع والتي كان الفلاحون في الريف أحد أطرافها المستضعفة .

ومن هنا فان فحص نشاط الاطار الذي تكفل بمهمة توجيه مبادلة الانتاج الفلاحي المنتظم داخل التعاونيات ، يشكل المرحلة الحاسمة في فهم الموقع الاجتمـــاعي والسياسي الذي أعد لهذه الفيئة من المجتمع داخل مشروع الدولة أو مشروع السلطـة . .

ولقد سبق أن أستوضحنا المفهوم السياسي الذي أعطى لهذا الاطار ، في البحث الأول من هذا الفصـــل . حيث تبين لنا أن النية قد أتجهت نحو تنظيم الفلاحين وتقوية تمثيلهم داخل الهرم القاعدي للدولة أي : البلدية على وجه الخصوص. وتساءلنا حينها عن المدى الذي يمكن أن يذهب اليه تمثيل الفلاحين داخل هذا المستوى السياسي . وهل بالامكان أن يسمح لهم بالتحول الى قوة اقتصادية سياسيـــة تؤثر على نمط تسيير المؤسسات الاقتصادية الزراعية ، وتقلل من حدة النفوذ السياسي والإيديولوجي للطبقات الاجتماعية الغير ريفية على هذه المؤسسات؟ . . .

وقد تبين لنا من تطبيق الأمر الخاص بالثورة الزراعية (المرحلة الأولى والثانية) أن الطابع الذي بقي متغلبا على نشاط أجهزة الدولة في هذا الميدان هـــو الطابع التنفيذي البيروقراطي ، أكثر مما هو طابع التنشيط السياسي والترغيـــب النفسي والعقائـــدي . (1)

وسنحاول الآن الانتقال من العام إلى الخاص لنحلل طبيعة المحيط السياسي الذي توجه في إطاره شروط الانتاج والتبادل في التعاونيات ، ونوضح الموقـــع الاجتماعي للفلاحين من عملية الانتاج ليس باعتبار هذا الموقع وسيلة للدفاع عـــن المصالح الاقتصادية البحتة ، بل بوصفه موقعا كليا يجسد نمطا اقتصاديا واجتماعيا سياسيا جديـــدا لممارســة السلطــة .

(1) البحث الثاني من هذا الفصل

وسنحلل هذا المحيط انطلاقا من تلمس فعالية دور الفلاحين في توجيه الحلقات الرئيسية للدورة الإنتاجية : أي مدى فعالية مشاركتهم .

في : 1 ــ توزيع وسائل ومواد الانتاج

2 ــ التصـــرف في الانتـــاج

3 ــ توجيه السياسة الانتاجيـــة

1 ــ مشاركة الفلاحين في مشــــروع شروط الانتــــاج .

سوف لن نعود المحيط الإداري المؤطر للنشاط الفلاحي ، الذي سبقت الاشارة اليه في البحث الأول من هذا الفصل .. لكننا سنركز البحث على نمط تسيير شروط الإنتاج الزراعي داخله . من أجل فهم علاقة المنتجين بالرسائل الاساسية لانتاجهم .

ونشير بادىء ذي بدء الى أن هذه العلاقات قد سلطت عليها بعض الأضواء من طرف دارسين سابقين . حيث ذهب بعضهم الى أن آليات النشاط التي تتبعها الأجهزة الادارية المؤطرة للتعاونيات هي بيد القوى الاجتماعية البيروقراطية " التي تحكم ظروف إعادة الانتاج المادية والاجتماعية في التعاونيات" (2) وذلك انطلاقا من موقعها كقوة تملك سلطة توزيع مواد وأدوات الانتاج ، وتراقب تسويقه .

ا ــ فعلى مستوى شروط الانتاج مثلا يترجم نظام الاحتكار الحكومي ــ الذي يعطي لكل هيئة متخصصة حق الاستيراد والتوزيع ــ " الى سلسلة من القيود على المزارع (3)

2) مصطفى مرضي ، المصدر السابق ، ص 178 .

3) نفس المصـــدر ص 178 .

يعيشها الفلاحون في شكل ((نقص مستمر في الكمية المطلوبة مثل : الأسمدة، البذور، البنزين ، قطع الغيار، أدوات الري)) (1) ويعود ذلك حسب الدراسة السابقة الى ((ضعف الطاقة الانتاجية للآلات المنتجة محليا : مركب قسنطينة للجرارات ومركب سيدي بلعباس)) (2) ولكنه يعود بالدرجة الأساسية أيضا الى " بطء وتيرة توزيع المواد المستوردة عن شبكات التوزيع ابتداء من الهيئة الوطنية المستوردة الى التعاونية البلدية المتعددة الخدمات" . (3)

ويرا فق النقص في الكمية ((سوء نوعية الخدمات المقدمة الى الفلاحين)) يتجلى في شكل عدم ملاءمة المواد المقدمة للجهة ، أو وصولها بعد فوات الأوان ويصبح مبدأ "خذ أو اترك" هو الطابع المميز لسلوك هذه الهيئات.

ومن جهة أخرى تشكل طريقة منح القروض وأساليب الصرف للمبالغ المستحقة من طرف البنك مصدرا آخر من مصادر تعطيل التجهيز والتموين كما وكيفا .

ب ـ والأمر البالغ الدلالة حسب هذه الدراسة دائما ((هو أن أجهزة الخدمات هذه "مضطرة دائما لاظهار نجاحها بالمعنى المحاسبي ، ليس عن طريق موازنة النفقات مع المداخيل ، بل عن طريق الإحراز على الأرباح لاثبات نجاعتها .)) (5)
ولا يمر تحقيق الأرباح في مثل نظام هذه المؤسسات الا برفع كلفة مبيعاتها وخدماتها .

---

1) نفس المصدر السابق ص 178 .

2) نفس المصدر السابق ص 180 .

3) نفس المصدر السابق ص 180 .

4) نفس المصدر السابق ص 183 .

5) نفس المصدر السابق ص 187 .

أي بالفقر فوق التضخم" الذي يعصف بالسوق العالمية" . وبالتالي فان كل ربح يعني حرمان الفلاحين أكثر من مردود أعمالهم .

هكذا يتم إظهار شروط الانتاج في التعاونيات ـ من وجهة النظر هذه ـ بوصفها " خاضعة سلفا لأجهزة حكومية متخصصة . . في نطاق تقسيم اجتماعي واضح للعمل: بين الاداريين كموجهين للإنتاج ، والفلاحين كمجرد منفذين ".(1)

حيث يتم التصرف في شروط الإنتاج ((كما لو كانت ملكا لقوى اجتماعية ذات نزعة تكنوقراطية رأسمالية من فصيلة متميزة)) .(2) متعالية على الفلاحين .

والواقع أن مثل هذه التحليلات تضع نشاط الهيئات الادارية خارج اطارها الحقيقي على الرغم من صحة بعض الوقائع التي تستشهد بها .

فمن الثابت أن نظام الاحتكار الذي تمتعت به مؤسسات الدعم الفلاحية وغيرها قد أستمد سببه الحقيقي من رقابة الدولة الضرورية على وسائل الإنتاج ، وتوصيلها الى الفلاحين بدون مضاربة ، ومهما أرتفعت كلفة مبيعات المؤسسات الوطنية فانها لايمكن أن تقارن بالمضاربة الحرة التي كان يمكن أن يتعرض لها المنتجون في غياب هذا الاحتكار .

فالصراع الحقيقي حول شروط عملية الإنتاج ليس ((صراعا اجتماعيا بين المنتجين الزراعيين والأجهزة المتخصصة في تقديم الخدمات)) (3) بل صراعا بين كل القوى الاجتماعية المهتمة بالتبادل وبين الرقابة الحكومية التي فرضت عليه، والتي أريد من ورائها انتزاع هذا السوق من يد الخواص.

---

1) نفس المصدر ص 190 .

2) نفس المصدر ص 189 .

3) نفس المصدر ص 177 .

بحكم معارفة التقنية والقانونية . اذ يذكر الفلاحون في كل التعاونيات التي تم اختيارها "كعينة" بأن" المناقشات تتم في الغالب باللغة الفرنسية" .ويتقلص الحوار لكي يصبح ((حوارين إداريين وتقنيين يخطون قراراتهم بواسطة الجمعيات العامة المكونة مـــن الفلاحين .))

وهكذا فان لغة الحوار ومحتواها التقني ، يضيقان الفرصة أمام الفلاحيـــن من أجل طرح مشاكلهم انطلاقا من مواقعهم في الميدان .

فالاستراتيجية التي تفرضها لغة المناقشة في الاجتماعات تحدد علاقات القوى الموجهة، لنشاط هذه البنية ، أكثر مما يحددها التمثيل الاجتماعي الذي كان من المتـــوقع أن يعمل لصالح الفلاحيـــن .

اذا يحال حضورهم الى مجرد وجود شكلي أمام فعالية دور الاداريين . ومن ثمة تفقد الاقتراحات والمشاكل التي يحملونها أهميتها أمام المشاكل والعوائق التي تطرحها علاقات الادارية فيما بينها .

" يحضر مجمون رؤساء المزارع من المندوب الجهوي ، في التعاونية المتعددة الخدمات ويستغرق الاجتماع أكثر من نصف يوم . . كل شيء يجري فيه بالفرنسيـــة كما لو كان فيلما يجري أمامك وأنت لا تفهم شيئا " رئيس تعاونية في بن أمنايل .

" نحضر في الغالب لكي نسمع فقط . . تطرح مشكلة يطرحون لك ألفا " رئيـــس تعاونية أخـــرى .

" حسب التجربة يبدو أن مجلس التعاونية المتعددة الخدمات الذي يحضرها رؤساء مزارع الثورة الزراعية والتسيير الذاتي ، يثبت برنامج عمل يوزع فيه الآلات والامكانيات حسب الاحتياجات لكن هذا التوزيع العادل ينتهي في المحضر

وقد بدأ هذا الواقع يتضح أكثر منذ تطبيق الخطوة الواسعة التي قامت بها الدولة لمد رقابتها على التبادل الى المستوى البلدي . حيث شعرت القوى الاجتماعية التي كانت تملك ـ من قبل ـ مجالا واسعا للوساطة بين الأجهزة الحكومية والفلاحين في الريف بتطبيق الخناق على مصالحها .

وعليه فان البيروقراطية التي تسير التمويل والتموين المادي للمزارع لا يمكن فهم حوية نشاطها ، مستقلا عن ضغط هذه القوى الاجتماعية، التي كان يناسبها الشكل " المركزي " في تسيير هذه الامكانيات فتحول خدمات الأجهزة الحكومية لمصالحها : عبر استراتجية التحالفا المختلفة، بحيث تفرض خلق سوق موازية باهضة ، لكي تعوضها أفقده اياها نظام الاحتكار .

ولئن كانت عملية الاشتراك الجماعي للفلاحين في تسيير التعاونية المتعددة الخدمات قد أعتبرت خطوة في التوجيه الجماعي ، والتوزيع العادل لشروط الانتاج وبالتالي لقطع الطريق عن مثل تلك التحالفات.

فان استقصاء التسيير داخل هذه الهيئة يكشف عن بوادر هيمنة الإداريين الأكثر ـ مطاوعة للروح المركزية ـ على المنتخبين .

فالمتعاونون الذين يؤلفون الجمعية العامة هم جزء من القاعدة الريفية التي تتميز بالأمية، ونقص الخبرة التقنية والادارية . بحيث تساعد هذه الظروف على إبعادهم عن التسيير ، عن طريق تعجيزهم عن استيعاب النصوص والقوانين ويتخذ هذا السلوك مظاهر مختلفة .

فالمدير " الاداري " للتعاونية يشكل عادة المحرك الرئيسي للجمعية العامة، أمام ممثلي : البلدية والهيئات التقنية: شركات الاحتياط ، البنك .....الخ

الذي يحمل الجمعي مسؤولية القرارات التي ترسل توا الى الهيئات العليا ، والمهتمة . . وبعد ذلك تخضع امكانيات التعاونية في الواقع للتصرف اليومي للمدير الذي يوجه الأمور حسب التدخلات الخاصة من هنا وهناك" مجموعة من المتعاونين قي فرجيوة .

ان انتزاع سلطة التسيير من الجمعية العامة، اذ يتم تحت ستار الأمية اللغوية والقانونية للفلاحين، فانه يسمح للمدير بأن يضع تحت رقابته اليومية كل ماخولته النصوص من سلطة للمجالس التعاونية، ويشكل هذا السلوك وسيلة من أبرز الوسائل لإبعاد رقابة الفلاحين عن التسيير .

من هنا تضعف وظيفة هذه البنيّة، كقاعدة للربط بين إمكانيات الدولة والحاجات الجماعية للفلاحين في التعاونيات. وتضعف مشاركتهم داخلها . بسبب اختلال تنفيذ القرارات الجماعية . . وبالتالي تقل جدواها في نظرهم . .

ويعمل العجز المتكرر عن ارضاء الحاجات في المزارع بدوره كعامل من عوامل تقليص مشاركة الفلاحين في الهيئات المنتخبة على مستوى المزارع ، وينتهي الأمر الى اضعاف الثقل الاجتماعي السياسي لهذه التنظيمات ابتداء من الجمعيات العامة في التعاونيات الانتاجية الى الجمعية العامة في التعاونية المتعددة الخدمات. ويشكل هذا الواقع شرطا من شروط عودة التسيير في المزارع الى " الشكل التقليدي " .

ان هذا الفراغ الاجتماعي على مستوى التسيير ، يبقي المجال مفتوحا ، لتركيز التسيير بين الإداريين ، وتصبح وسائل الانتاج - عن طريقهم - رهن تصرف التدخلات الخاصة على حساب التعاونيات.

أمام هذه الظروف يصعب على البيروقراطية سياسيا واجتماعيا من أجل تسريع عملية الانتاج وتكثيفها .. في حين تبقى هذه البيروقراطيةواقعة تحت ضغط الطلب الاجتماعي على الإنتاج الزراعي من طرف المراكزالحضرية .

وفي غياب تحكم الفلاحين في مواد وشروط الانتاج ، وبالتالي الرفع منه الى الحد المطلوب والذي يمكن أن يضغط بدوره على الأسعار وخاصة في المواد الأساسية كالخضر والفواكه وغيرها .. فان البيروقراطية تنتهي " بأن تضمن سلطتها انطلاقا من آليات أكثر فعالية: أي الرقابة على الانتاج في مصادره" .[1] ويظهر هذا الواقع بشكل أكثر وضوحا على مستوى فحص نظام التصرف في الانتاج .

2 ـ نظام التصرف في الانتـــاج :

كان تسويق الانتاج الزراعي في السابق خاضعا للعلاقة البنك الوطني ـ الديوان الوطني للتسويق ـ سواء كان هذا الديون: هو ديوان تسويق الحبـــوب أو الزيوت، أو الخضر والفواكه أو غير ذلك، بحيث كانت هذه العلاقات تسمح بترك حوالي $\frac{2}{3}$ مـن منتوجات الحبوب وحوالي $\frac{1}{2}$ من الخضر والفواكـه ،[2] ...

وبعد السنوات الأولى من تطبيق الثورة الزراعية ، تم غلق الدائرة عن طريق: تفويض كل من التعاونية البلدية المتعددة الخدمات والتعاونية الولائية لتسويق الخضر والفواكـه حق الاحتكار الاجباري لتسويق الانتاج داخل اطار الولاية، وخاصة ميدان الخضـــر والفـــوكه .

1) 1-MOLINA et Autres.op.cité.P468
2) ibd;P.467

ويبدو أن هذا الشكل من التحكم الصارم في التبادل قد كانت توجهه غايات اجتماعية . أي أن احكام قبضة الدولة على التبادل، كان يعتبر بمثابة ضمان لتوصيل شروط الانتاج الى الفلاحين بأقل تكلفة . ووصول الانتاج الى المستهلك بأقل سعر

ويقوم هذا التحكم على " ايديولوجية التضامن الاجتماعي " بين المنتجين في كل القطاعات لكن أحكام هذه الرقابة في ظل اختلال الاجتماعي ـ السياسي بين المنتجين والمسيرين، لم يؤد سريعاً الى اجبار التعاونيات الانتاجية في قطاع التسيير الذاتي والثورة الزراعية ، على تسليم انتاجهم لهيئات التسويق، وبمعنى أدق لتموين المدن بالإنتاج .

فالنظام الذي وقع تسطيره نظريا، والقاضي بأن يسلم الانتاج تصاعديا : من البلدية الى الولاية ، فالديوان الوطني للتسويق . يتم كسره في الغالب ليخدم علاقات القوى الحقيقية في المجتمع : أي لكي يفرض سلطة المدن الكبرى على الريف ...

وهكذا فانه لا يمكن أن يسير الانتاج عبر التنظيم السابق ، فانه يرغم على الاتجاه رأسا الى المراكز الولائية، التي توزع الفائض حسب الظروف . . في حين تفرض رقابة صارمة على شبكات المواصلات لمنع مخالفة هذا التوزيع .

ومهما يكن فان الانتاج قد أصبح يأخذ طريقه في الغالب ، نحو المراكز الحضرية بفضل الرقابة الحكومية ، مما دفع بالبعض الى القول "بأن الثورة الزراعية قد شكلت من هذه الناحية أسلوبا غير مباشر لوضع الريف في خدمة المراكز الحضرية وذلك بنزعها الجزء الهام من الإنتاج الفلاحي من الوسطاء والخواص في الريف" (1)

1) ibd.P.468

والأمر البالغ الأهمية هنا، أن القانون لا يسمح لهيئات التسويق سوى برفع 10٪ من قيمة الإنتاج ... لكن بعض الدراسات تذهب الى أن نسبة الزيادة التي تقتطعها تصل الى ما بين 50٪ الى 200٪ في بعض المنتوجات. (1)

ولئن عمل القانون على الحد من شراهتها، باخضاع التسعير لمرسوم وزاري. فان التقليد الذي أصبحت تشترك فيه هذه الهيئات.. قد أبرزه تقرير الحصيلة التنموية للعشرية 1967 ـ 1978. (2) حين ذكر بأنهم يستغلون الاستدراك التالي : " من الموضع في الاعتبار نوعية الانتاج ليفرضوا تصنيفا ذاتيا، يعوضون من خلاله حالات التلف وغيرها ... في حين يتجنبون تطبيق هذا التصنيف في السوق" مما يؤكد بأنه ليس سوى طريقة لابخاس المنتجين". (3)

وعليه فان لاغرابة أن نجد أنه في الوقت الذي تبقى فيه التعاونيات الانتاجية تعاني من الخسارة، فان هذه الهيئات تستمر في توزيع الأرباح على أعضائها !
ان هذا التناقض في المصالح والأوضاع الاقتصادية بين الطرفين، يدل على أن قيمة الانتاج لا تخدم المنتجين بالدرجة الأولى. اذ تبدأ هذه القيمة في التضاعف بعد خروجها من المزارع، لصالح قوة اجتماعية، ليست هي القوة الأكثر حقا في مردود الانتاج .. ويتم تثبيت هذا التناقض بوسائل مختلفة.
" عندما كنا نسلم الانتاج جزافا من دون مراقبة للوزن والنوعية، ولا تدقيق في الحساب كانت الادارة تساعدنا، وتبلغنا بكل ما يصل اليها من مواد وتحجز لنا ما نريد ... أما عندما أصبح الفلاحون يتابعون ويراقبون. وأصبحوا واعين أكثر بحقوقهم ومصالحهم. فقد أصبح الجميع ضدهم " . مجموعة من المتعاونين في رأس جنات.

1) مصطفى مرضي، المصدر السابق، ص 212.
(2) Bilan écomomique et social 1967-1978.Op.cité P.353
3 ـ مصطفى مرضي، المصدر السابق. (3)

من الواضح اذن أن بعض التعاونيات الخدماتية وغيرها تستعمل الدعم كوسيلة لمساومة المزارع على الإنتاج . في حين تستخدم طرق أخرى للضغط على المزارع كالمبالغة في التدرج بنقص الوسائل والتباطئ الى آخره . . من طرف هيئات التسويق الولائية وغيرها . ان احتكار التسويق داخل القطاع الاشتراكي على الرغم من تنظيمه قانونيا ، قد أصبح وسيلة لتركيز فائض القيمة ، وتحويله من المزارع الريفية الى المراكز الحضرية ، وبذلك يصبح خارج رقابة الفلاحين . ويختفي هذا التحويل وراء الغموض الايديولوجي لمبدا اشراك الفلاحين في تسيير أجهزة الخدمات .

ان الفلاحين المشتركين في هذه الهيئات ، زيادة عن العوامل المستخدمة لابعادهم عن القرار ، يتضمن وضعهم مسبقا في سياق مناقض لزملائهم في ميدان الانتاج فمهما كانت صفتهم الاجتماعية ، فانه من مصلحتهم تحقيق المزيد من الفوائض واستلامها في شكل أرباح . . ومن هذه الناحية فان المسيرين الاداريين والمسيرين المنتخبين لا يجدون أي سبب للاختلاف حول ضرورة إخضاع نشاط المؤسسات لمنطق الربح . وهو ما يفسر تحول هذه الهيئات سريعا الى وسيط مستغل على حساب المنتجين . والانحراف عن دورها الاجتماعي والسياسي . هكذا فان الخطوة الوسعة التي وسعت رقابة الدولة على جهاز التبادل . . قد شكلت مرحلة حاسمة في اختيار مضمون العلاقات الاجتماعية التي يمكن اقرارها بين الفيئات الاجتماعية الوطنية .

فالرقابة على هذا الجهاز المعقد ، من الانتاج الى التصريف أصبحت تعاش وتدرك من مستويين اجتماعيين متناقضين .

آ ـ بالنسبة للفلاحين في القطاع الاشتراكي ، العاجزين عن الافلات من قبضة ...
التوجيه الاجباري لانتاجهم صوب هيئات التسويق الرسمية، يبدو أن تمثيلهم
الاجتماعي داخل هيئات الخدمات في البلدية والموسوية لطابع التعاوني
لم يمنع أجهزة التسويق من التحول الى " المقوم الحقيقي للانتاج " . والبنك
الى المكان الذي يعرفهم بنتائج أعمالهم . وتبقى الأرباح كمقابل موضوعي لجهدهم
خاضعة للتعديلات المصرفية التي تسيء الى الصورة التي أريد للمجموعة التعاونية
أن تكونها عن نفسها وعن علاقتها بالإنتاج أي صورة الملاك المسيرين .

فرغم المبررات الاجتماعية السياسية التي قام عليها احتكار المؤسسات العمومية
للتسويق فان الجدار الذي ضربته هذه الأخيرة حول التعاونيات لم يسفر عن تحسن
سريع في المستوى الاقتصادي والاجتماعي للفلاحين . كما كان منتظرا .

ـ فعلى المستوى الكيفي : بقي الفلاحون يعانون من صعوبة التكيف مع الاطار
الاجتماعي الجديد للتسيير . . ومن ضغط الآليات الادارية المستعملة لابعادهم
عن رقابة شروط الإنتاج ، وتسويقه ،وبالتالي بقوا أبعد من أن يذكروا أويمارسوا
هذا التسيير بكل مايتضمنه من أبعاد اجتماعية وسياسية وثقافيـــة .

ـ أما على المستوى الكمي : فتبدو نسبة التعاونيات المسجلة للخسارة كثيرة . .
واذا أعتمدنا على الحصيلة التي قدمها البنك الوطني للمواسم الفلاحية الثلاثـة:
من سنـــة 1974 ـ 1977 . فانها ... كالتالـي :

الموسم الفلاحي / نسبة التعاونية الخسارة	1974–1975	1975–1976	1976–1977
	٪61,1	٪44,7	٪67,1

النسبة المئوية للتعاونيات المسجلة للخسارة في المواسم 1974 – 1977 (1)

فاذا كان الموسم الثاني قد سجل انخفاضا محسوسا في الخسارة فان الموسم الثالث لايترك المجال لتفاؤل كبير . والأمر لايتعلق بظروف طبيعية وجغرافية بقدر ماهو ظاهرة عامة أي ظاهرة بنيوية وتنظيمية .

اذ أن نسبة الخسارة ، ليست قاصرة على مناطق جغرافية محددة، بل هي شاملة لكل المناطق الجغرافية .

الموسم الفلاحي	مناطق الزراعية الحبوب	مناطق الزراعية الجبلية	مناطق الزراعة الكثيفة	مناطق سهبية
74 – 1975	٪57,1	٪62,5	٪50	٪68
75 – 1976	٪3,7,7	٪50	٪50	٪44
76 – 1977	٪71,4	٪62,5	٪65	٪68

نسبة التعاونيات المسجلة للخسارة حسب المناطق الجغرافية . (2)

1) A.TOUATI.Village socialiste et système coopératif.INAP.P.39

2) ibd.P.45

هكذ فان عجز نسبة هامة من الفلاحين المتعاونين عن الخروج من حالة الاستدانة والتبعية للبنك تبدو ظاهرة متجهة نحو الاستقرار والارتفاع ، بدلا من أن تتجه نحو الزوال والاختفاء ، ومن هنا فان هذه الظاهرة تطرح بالفعل مشكلة "مستقبل النظام التعاوني الجديد في الريف والذي قام على أساس من الاستقلالية عن الوصايـــة الحكومية المباشرة ، اذ أن تعاونيات الثورة الزراعية قد أصبح الجزء الأكبر منها واقعا تحت رحمة المساعدة الدائمة من طرف الهيئات المالية . . وفي هذه الحالة يجـــد فلاحو الثورة الزراعية أنفسهم يتحولون بسرعة من مالكين مسيرين حسب التعريف الذي أعطاه أياهم القانون الى مجرد أجراء لا سلطة لهم في الواقع" (1)

لكنه من جهة أخرى أدت الرقابة الحكومية على جهاز التبادل الى آثار معاكسـة بالنسبة للمنتجين الخواص ، والتجار الذين يحتلون الحلقة الهامة من شبكة التبادل أي الوساطة بين هيئات التسويق الحكومية والشعب المستهلك .

فالمنتجون الصغار قلما تطالهم الرقابة لأن مؤسسات الدولة لا تشكل وسيطا رئيسيا في عملية الانتاج ، عكس المزارع التعاونية التي تعتمد على البنك .

ومن هنا فان انعدام الدفع القوي للانتاج الزراعي ، يترجم الى حركة طلب اجتماعي حاد ، ويصبح هذا الطلب محفزا لحركة تضخيم باهضة لقيمة الانتاج تحول لفائدة القوى الاجتماعية المتحكمة في شبكة التبادل ، والمنتجين المتحررين من الرقابة الحكومية . وأمام هذا الوضع فان أجهزة التسويق الحكومية تثبت وجودها علـى مستوى تصريفه ، أي أن رقابتها على الفلاحين المنتجين أكثر صرامة من رقابتها علـى التجار وهو ما يفسر حدوث التسرب الاجتماعي الكبير نحو جهاز التبادل على حساب الإنتاج :

1) ibd.P40

اذ أصبحت ظاهرة توسيع "سلسلة اعادة البيع" بمثابة الطريقة السحرية للربح السريع مقابل عدم الاهتمام بالإنتاج .

ان التضخم الاصطناعي لجهاز التبادل على حساب تراجع الانتاج لم يظهر كحركة معزولة في نطاق اجتماعي هامشي أو مايسمى "بالسوق الموازية" . بل اصبح اداة هامة لمجتمع جديد يضم كل الدنيئات النفعية التي تعتمد على طرق التبادل الخاصة وتتمون من هيئات التسويق الحكومية نفسها . من أجل إعادة اخضاع الانتاج الجماعي في التعاونيات لمنطق تطور النشاط الفردي الحر في خارجها .

وبالتالي فان الرقابة على التسويق أعطت دفعا قويا لنمو قطاع اجتماعي - اقتصادي طفيلي ، اصبح يستمد رفاهيته من مشاكل الطلب الاجتماعي على الانتاج في المدن ومن تعطل وصول شروط الانتاج الى الريف .

فالتدخل الذي اراده المشروع السياسي الزراعي أن يكون مناسبة لتحرير مبادرات الفلاحين ، طغى فيه الأسلوب البيروقراطي على الدور الاجتماعي - السياسي للمنتجين . وتغلبت فيه مشاكل التسيير داخل أجهزة الدولة على الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للانتاج في التعاونيات وأمام هذه المشاكل أصبحت صعوبات التمويل المنظم للمزارع ، والتقويم المركزي للانتاج سببا من أسباب تعطل النشاط الزراعي ، وبخس العمل الذي يؤدي اليه ، وصار عزوف القوى العاملة عن أمتهان هذا النشاط نتيجة مباشرة لذلك .

في حين بقي قطاع التبادل الاكثر بعدا عن قيد التنظيمات الجماعية للانتاج والأجهزة الحكومية للتسويق ، هو ميدان الحركة المنفعية" الخواصية" (1) . حيث تشذ لامن هناك ، أنتباه المواطن ، وتثير غرائزه بسهولة حصولها على الربح المادي السريع ، ومن ثمة تلف الجهود الرامية الى تنظيم القطاع الانتاجي الزراعي بضباب من الشبهات والغموض .

1) نسبة الى الخواص .

فالانتاج التعاوني القائم على مبدأ ازدهار الجماعة قبل ازدهار الفرد ، يفقد هذه الخاصية في جزء كبير من السوق الوطنية ، ويصبح بالنسبة " للوسطاء" قيمة فردية " تتزايد مثل كرة الثلج ، وتضغط على السياسة والجماعة بكل ما أوتيت من قوة (1)

ويمتد هذا الضغط ، ليشمل كافة الفئات الاجتماعية " الضعيفة الدخل في المجتمع وبذلك يصبح تضخم هذه الكرة ، وألتهاب الأسعار من أبرز مظاهر وأسباب ونتائج ، ركود الفلاحة ، والعجز عن التحكم في توزيع الانتاج ورقابة الأسعار من طرف الدولة ، ومن هنا فان بطء رحلة رأس المال ، وتعقدها .. بين التعاونيات والأجهزة الحكومية المشرفة عليها ، قد بقي معضلة اقتصادية وسياسية ، في اطار المنهج الاشتراكي الذي أعتمدته السلطة منذ 1965 ، وشرعت في تنفيذه منذ سنة 1971 في الريف ..

بحيث يبدو أن الجهود التي أتجهت الى ربط الانتاج والتسيير الاقتصادي في القطاع الزراعي بالادارة الجماعية .. قد بقيت تضطرب بين الدوافع الذاتية والنوايا الفردية .

ولم تجد القوة الفكرية التي تستطيع أن تخلع عليها طابع المعقولية وتجعل (رأس المال يحيا ويتوسع تحت رقابة الجماعة) (2) .

ان هذا البطء يعيد الى الأذهان ما أسماه الأستاذ مالك بن نبي . في احدى تعميماته المستمدة من تأمل السلوك في المجتمعات الاسلامية - " بذهان السهولة" (3) . والذي يطبع تعامل الانسان مع مشروعاته المختلفة في هذه المجتمعات .

---

1) الدكتور عبد المجيد مزيان ، المصدر السابق ص115

2) نفس المصدر ص 131 .

3) مالك بن نبي ، وجهة العالم الاسلامي ، دار الفكر ، الطبعة الثانية 1970 ص119 .

- حيث تتجلى بعض صور هذا " الذهان " في التوهم بأن تغيير الهياكل المادية يحمل الناس على تغيير أفكارهم وسلوكهم ، وأن الثورة المادية تعقبها الثورة الذهنية والاخلاقية بل تتجلى صوره أكثر في اللجوء الى تحميل الهياكل والوسائل التقنية مسؤلية تعطل النشاط حيث تقع المبالغة في طلب اقتناء الوسائل ، والاهتمام بالحصول عليها أكثر من الاهتمام بحسن استعمالها والعناية بها .

ومن ثمة يؤدي هذا الوضع الى أستفحال الخلاف بين المسيرين والفلاحين العاملين حول استهلاك هذه الوسائل ، اذ يتهم الفلاحون باهمال واهدار الامكانيات ويتهم المسيرون بالبيروقراطية والتصلب ، في حين يتغارضى الكل عن لامبالاتهم حيال مايعتبرونه ملكا للمجتمع ، وأفتقارهم الى الغيرة والحرص على مستقبل الملكية الجماعية .

ومن هنا فان المشكلة لاتنحصر في نقص الوسائل والمعارف ، ولاتنحصر في بطء التسيير بل هي مشكلة نفسية عقائدية أي مشكلة الاقتناع بالمسار الجديد لرأس المال الاقتصادي

3_ الرقابة السياسية وتنظيم الفلاحين .

يجدر بنا أن نبدأ بحث هذا الجانب بالعودة الي التحقيق الميداني الذي أجري في ولاية تيزي وزو ، خلال مرحلة التجنيد الواسعة التي رافقت تطبيق المرحلتين الأولى والثانية من الثورة الزراعية حيث نعثر على المشاهدات التالية :

1_ على الرغم من أن " المناخ النفسي السائد حول الثورة الزراعية لم يكن يخلو من الافكار التي تغذي تخوف الفلاحين من هذا المشروع ، عن طريق مقارنته بتجربة التسيير الذاتي التي لم تكن تحضى بحماس الجماهير الريفية " (1) .

(1

2ـ وعلى الرغم من أن الفلاحين لم يكن لديهم فهم واضح للنصوص" اذ لا يدركون معنى تعاونية الانتاج الخاص بالثورة الزراعية وأهدافها" " وينخرطون في اتحاد الفلاحين وهم لا يعرفون شيئا عن أهدافه ، حتى أنك تجد تجار منخرطين في هذا الاتحاد" (1) .

3ـ وعلى الرغم من أن الفلاحين (لا يفرقون بين اتحاد الفلاحين، وتعاونية الانتاج ولجنة التسيير بين رئيس مزرعة في تعاونية الثورة الزراعية وزميلة في تعاونية التسيير الذاتي " (2) .

على الرغم من كل هذه الالتباسات وغيرها . . . يبدو رأي المسؤولين المحليين بالحزب بسيطا وسهلا : (لا يوجد هناك مشكل فمناضلو الحزب موجودون على كل مستويات البنيات الاجتماعية والادارية . . . من المجلس الشعبي الولائي . . . الى الجماعة في القرية فلم يظهر هناك أي رد فعل ضد الثورة الزراعية " (3) .

وبالفعل فالأسلوب الذي يفكر بواسطته المسؤولون السياسيون المحليون يعرفه الفلاحون بشكل أكثر دقة ودلالة " الانخراط في اتحاد الفلاحين لا يعني سوى الحمل على شراء الطوابع " .

" يخطب ممثلو الحزب في اتحاد الفلاحين ويطالبون بطرح المشاكل ، ويعدون بتوضيحها للسلطات المعنية . . . ولكن هؤلاء أنفسهم يصمتون أمام المسؤولين التقنيين " .

أحد أسباب هذه الوضعية يبدو عائدا الى كون المسؤولين في الحزب والادارة لا يريدون أن يختلفوا بسبب الفلاحين ؛ ولذلك يلجأ إلى الاتفاق المسبق على تعيين ممثلي الفلاحين في الاتحاد ويجعلون من الانتخاب مجرد تغطية لهذا التعيين "

1) Le morcellement et la revolution agraire L ENA.OP..CITE.P.44
2) Ibid.P.45
3) Ibid.P.45

حسب بعض الآراء الشائعة بين الفلاحين .

لكن المشكل يبدو أعمق من ذلك، حيث يعود الى صعوبة التمييز بين سلطة " تسيير " رأسمال الدولة " وسلطة توجيهه اذ أن هذه المشكلة تبدو شائكة في الواقع الاجتماعي المعاش .

فبين التسيير الاقتصادي الذي يخضع للقانون، وتوجيهه الاقتصادي الذي لا يقتضي سوى الالتزام بمبادئ أجمالية وعامة ، تبدو امكانية الجمع بين الحدين على قدر كبير من الصعوبة .

فالمسيرون يدفعهم القانون الى التطرف في الجمود ، والموجهون السياسيون تدفعهم المبادئ الى التطرف في الخيال ، وليس من شك في أن هذه الصعوبة هي التي دفعت بأصحاب النزعة الليبرالية للدعوة الى ابعاد الدولة عن رقابة حركة رأسالمال ، والالحاح على أن السياسة يجب أن تكون حكما وليس شريكا في رأس المال لأنه في الحالة الثانية يصعب ايجاد حكم يحتكم اليه الشعب .

غير أن النظم التي أختارت وضع وسائل الانتاج بيد الدولة أشفعت هذا الاختيار بتقوية رقابة الحزب على أجهزة الدولة باعتباره " هو سلطة الشعب الممثل في تشكيلاته المنتخبة" (1) لأن غياب رقابة الحزب يجعل من الدولة مجرد (ديكتاتورية بيروقراطية) (2) تتصرف أجهزتها وتحكم الاقتصاد الوطني بدون حكم أو رقيب . ويبدو أن تجربة هذه الرقابة في واقع العلاقة بين السلطتين منذ أنطلاق المشروع الزراعي - بالاضافة الى صعوبة التميز بينهما في الممارسة - قد بقيت غير مجدية وخاصة كلما أنحدرنا مع سلم السلطة، حيث يشترط في مسيري المؤسسات الاقتصادية والادارية المحلية كفاءة تقنية ،

---

1) الدكتور عبد الله شريط، المصدر السابق ص59 .

2) نفس المصدر ص59 .

أو شهادة مهنية أو شهادة مهنيـة وعلميـة ضروريـة في حين تنعدم هذه الشـروط في من يتولى السلطة السياسية ... وينجم عن ذلك " أسناد المسؤوليـة التنفيذيـة لرجال أكفاء واسناد المسؤولية السياسيـة لعناصر ضعيفـة أو مستضعفة" (1) مما يسهل تبعية الحزب للادارة ويجعل من التنظيمات المنتخبة أداة طيعة بيدها .

ان هذه الظروف قد جعلت من الهيئات السياسية في الواقع مجرد بيروقراطية ثانيلة يلجأ اليها الفلاحـون لكونها تشترك مع الادارة الأخرى في توزيع مخصصات الدولـة ويستعان بها لحل المشاكل المادية التي هي في الغالـب مشـاكل الفلاحيـن الصغـار باعتبارهـم الأغلبيـة الممثلة داخل هذه الهيئـات أكثـر مما يستعان بها كمؤسسـة ايديولوجيـة لتوضيـح معقوليـة النظام التعاونـي .

وأنطلاقا من هذه المعطيات يصعب أن نتصـور دعما جديـا للجمعيـات العامة للفلاحين من طرف هذه الهيئـات ، سواء من حيث أساليب الاقنـاع العقليـة أو من حيث فرض وتنظيـم مشاركتها في السلطة الاقتصادية ، وتقوية تحكـم الفلاحيـن في الانتاج ووسـائلـه .

هكذا فان ضعـف الدعم السياسي للاتجاه الجماعي داخل القطاع الاشتراكي قـد ترك المجال مفتوحـا ، لعودة هذا القطـاع الى الوصاية (التقليدية) أي الى وزارة الفلاحـة .. حيـث كانت الطـرق المكتسبـة من تجربـة التسيير الذاتي في انتظاره

---

1) نفـس المصـــدر ص60 .

... وتتلخص هذه الطرق في المزيد من تقنين وتنسيق الرقابة[1] . على المنتجين بين هيئات الوزارة والهيئات الادارية الاخرى وهي رقابة تختلف جوهريا عن تلك التي كان يتوقعها للخطاب الايديولوجي .. أي الرقابة التي يقررها المنتجون بعد أن يصبحوا شركاء حقيقيون في السلطة والمسؤولية ..

---

1) يحلل طبيعة هذه الرقابة أحد رؤساء التعاونيات في برج أمنايل قائلا :

« دعيت أنا ورئيس إحدى التعاونيات كأعضاء في اللجنة الولائية المكلفة بالاقتراح أسعار المنتجات . . في الولاية كان هناك ممثلون من اتحاد الفلاحين ، اتحاد العمال، البنك، مديرية التجارة ، الحزب وأطراف أخرى لاأعرفها بدأ الحوار كالعادة باللغة الأجنبية . . واستمر بينهم طيلة الصبيحة ، ولم نكن نفهم الا القليل ...

في النهاية عندما اتفقوا طلبوا منا .. كممثلي المنتجين أن نعطي رأينا .

" لكن في أي شيئ أعطي رأيي .. أنا أستطيع أمثل مزرعي لانني أعرف قيمة انتاجها في السوق لكن لا أعرف قيم المنتجات الاخرى التي تنتجها عشرات التعاونيات فكيف أستطيع أن أدافع عن حقوق هؤلاء الفلاحين الذين لايمثلهم داخل اللجنة سوى أثنين . "

هذا ما أستطعت أن أقوله ثم سكت .. بهذه الطريقة كانت حقوق الفلاحين تذهب هدرا».

الفصـــــل الرابـــــع

المشروع السياسي الزراعي والبناء الاجتماعي الريفـــي

مدخــــــل :

أن الفصــول السابقــة التي تناولنــا فيها نشأة المشروع السياســي الزراعي وملامحــه في الآفاق الايديولوجية وفي التطبيق ، قد كانت تسايــر التصــور المجــرد لموضــوع التغييروهوالفلاح الريفـــي .

ومن ثمة فان المشكلــة العامــة كانت تطرح انطلاقا من كيفيات رفــع مكانتــه الاجتماعيــة والسياسيــة وجعله منتجا مشاركــا في السلطــة .

والواقع أن النظــرة إلى الفلاح الريفي من هذه الزاويـــة المجردة . . تتجاهل سلطة البناء الاجتماعي على الفرد إذ أن الفلاح ينتمي الى وسط اجتماعــي ليس فيه للفــرد وجــود إلا من خلال العائلة . .

ومن هنا فان التنظيم الاجتماعي العتيق . . يحدد قطاعا واسعا من سلــوك الفرد ويحتل مكانة هامة في تفكيــره وموقفــه من الحياة والمستقبــل ، فالتطــور الاجتماعي التاريخي في الريــف . . يبين أنه ليس الافراد ، هم الذين يتطـــورون بشكــل مجــرد . . . بل إن البنيات العائليــة هي التي تتحــول وتتغــير وبتحولهـــا تفقــد بعض أشكالهـــا البنيويـــة . . فبتغيــر مواقــع الافراد بداخلـــها. إن صيرورة تحــرر الفرد في المجتمع الريفي هي صيرورة تحول البنيات العائليــة في نفــس الوقــت . . . .

وعليـــه فان رفــع درجـــة تحــرر هذا الفــرد لا تتمثــل في التحويل المادي لشــروط حياتــــه .بل هي قبـــل كل شــيء تغيير لمكانتــه أو موقعه داخل التنظيــم الاجتماعـــي .

إن الارتبـــاط بهـذا المشـــروع السياسي الاقتصادي لم يكن قرارا فرديــا بسيطـــا بل هو قرار يحدده الموقع الجغرافي للعائلـــة وملكيتها والعمـــل

الذي يمارسه أعضاؤها وبصفة عامة قدرتها أو عجزها عن إيجاد الحل الأفضل لأعضائها . ومن هنا كان المشروع يواجه إشكاليين أساسيين .

تقريب إمكانية الدولة من الفلاحين في الريف ، وهو المشكل الذي بحثناه في الفصل الثالث ..

وتحويل البناء الاجتماعي الريفي إلى أشكال وتنظيمات تدعم وضع الفلاحة داخل السير الكلي للاقتصاد الوطني ، وذلك بواسطة أداتين أساسيتين: النظام التعاوني ، والمشروع القروي . . .

وهو الافتراض الذي سيكون موضوعا للتحقق في هذا الفصل حيث يتناول

المبحث الأول : التعاون والبنية الاجتماعية الريفية

ويتناول المبحث الثاني ــ المشروع القروي وتحويل المجتمع التقليدي .

المبحث الأول

البناء الاجتماعي الريفي والتعاون

عرفت القاعدة الزراعية ابان الاستعمار، سياسة تحويل عميقة استهدفت افتكاك الثروة العقارية الهامة من أيدي السكان وأخضاعهم.

ومن المهم أن نعرف الوضع الذي حاول الاستعمار خلقه من أجل التأثير على تطور العائلة الريفية وربط هذا التطور بحاجات نموه الخاص، وذلك قبل التعرض لبحث علاقتها بالمشروع السياسي الزراعي الذي سينطلق ابتداء من سنة 1971

1- البناء العائلي الريفي والاستعمار:

كانت العائلة الريفية القديمة هي العائلة الواسعة التي تواجه تخلف وسائلها المادية والتقنية بواسطة الشيوع .. والاكثار من النسل، وعندما تحقق فائضا ماديا تستثمره من أجل توسيع قاعدتها الزراعية عن طريق الشراء أو المناصفة أو غير ذلك من التعاقدات ... مع من تنقصهم العدة أو المزروعات.

وهكذا يؤدي التفاوت الاجتماعي الناجم عن تلك التعاقدات إلى ربط بعضها بنفوذ البعض الآخر .. مما يفضي إلى تكوين مجموعات متضامنة، تدافع عن كيانها بفضل أكتفائها الذاتي، واستقلالها عن السوق الذي تسيطر عليه الدولة " المركزية ".

والملاحظ أن التفاوت الاجتماعي الناجم عن هذه التعاقدات والمؤدي الى التفاوت في القوة بين المجموعات الريفية، هو الذي كان يحدد في الغالب

علاقتها بالسلطة الحكومية .. المركزية أو الجهوية . فالدور الكبرى كانت ترغم الادارة على التحالف معها : فتقاسمها الضرائب والنفوذ ، ويشكل هذا التقاسم التعبير الموضوعي عن تفصل النفوذ المحلي ، بالنفوذ المركزي ، إذ يتم عن طريق هذا التفصل اضطلاع تلك العائلات بالدور السياسي الذي تضيف عن طريقه موارد إضافية تستغلها لتوسيع ريعها الخاص وبذلك كانت تتأكد الطبيعة التساندية - إلى حد ما - بين السلطة الحكومية والسلطة المحلية، بين سلطة المدينة ، وسلطة الريف.

لقد بدأ هذا التساند في السلطات ، يتحول إلى تبعية حادة - تبعية الريف الى المدينة - منذ العقود الأولى للاستعمار، حيث نقلت السلطة من الدور التقليدية الكبرى الى الدور المتوسطة والضعيفة في المرحلة الأولى ، ثم تجزئة الأرض وإخضاعها للمنافسة بين رؤوس الأموال التي كانت دائما لصالح الأجانب وأعوانهم من المواطنين ...

هكذا فالعائلة الريفية وضعت تحت وطأة مزدوجة : المصادرات المباشرة من جهة والضرائب والديون من أخرى .. ففي الوقت الذي أصبحت ترغم فيه على الفقدان السريع لقاعدتها الزراعية وعلى النزوح الى المناطق الجبلية والسهبية الأكثر فقرا ، كانت معالم الدور الذي أسند للمجتمع الريفي في إطار الاستعمار تتضح وتتجلى .

فالضغوط الجبائية كانت ترفع من حدة الصعوبات المادية ، وتدفع إلى انتهاج الشيوع العائلي أو " الدار الكبيرة " كأدنى شرط يسمح بإعادة ترميم الوجود المادي الاجتماعي المتدهور في حين كانت هذه الصعوبات نفسها تسهل مهمة المستثمرين الزراعيين الأوروبيين وتشجع تغلغلهم في الريف.

فالعائلة الريفية بهذا الحجم الكبير ، والمورد الضعيف ، كانت تمكن سوق الشغل الرأسمالية من استعمال أبناء الريف كقوى عمل جبارة بأبخس ثمن إذ أن تخلصها من الضرائب كان يوقعها في قبضة المرابين ، ومن ثمة يحكم على امكانياتها بالضعف ، وعلى أعضائها بالفقر . . . وتحت قهر الحاجة وانعدام التأهيل يقبلون كل ما يفرض عليهم من شروط وما يعرض عليهم من أجور .

بحكم هذا الوضع استدرجت العائلة الريفية نحو الاستراتيجية الاستعمارية أي الخضوع لمنطق تطور الاستغلالات الزراعية للمزارعين الأوروبيين بأقل التكاليف . فضلا عن تصميرها لخزانة الادارة الحاكمة عن طريق الضرائب . وبذلك كان يفرض عليها البقاء في وضع أدنى اجتماعيا واقتصاديا ، وتتخصص في الريف ، لاكبناء اجتماعي مرتبط بانجاز العمل الزراعي وتوسيعه ، كما كانت من قبل بل كاطار غير متوازن يمد النظام الاقتصادي السياسي المسيطر بالأجير المستقل ومن ثمة ترغم بشكل غير مباشر على دعم مستغليها ، وتجعل التفاوت الاجتماعي السياسي بين الأقلية الأجنبية المسيطرة والأغلبية الوطنية المستضعفة في غير صالحها .

والواقع أنه على الرغم من هذا الوضع الصعب ، فانه يبدو أن تثبيت التنظيم الاجتماعي التقليدي للعائلة لم يكن لمجرد " خدمة استمرار علاقات الانتاج الاستعمارية في الجزائر " (1) كما يذهب البعض.

وبهذا الصدد نذكر بما سبق أن دعا اليه مصطفى الأشرف فيما يخص ضرورة العودة الى اكتشاف ، حركات وطرق إعادة البناء الذاتي الداخلي : اجتماعيا

1- Claudine Chaulet, Stratégie familiale et affectation de la force de Travail, Production et production agricole Cahier du CREA, 1980, P 18

وعقاريا والتي كانت تخوضها العائلة بفضل روابط التضامن القديمة ضد الضغوط الخارجية ، والتي تجلت من خلال تفضيل السكان لحصر عملية بيع الأرض فيما بينهم .

فبقدر ما استغلت العائلة الكبيرة " كخزان اجتماعي " لمد الاستغلالات الزراعية الأوروبية في الداخل ، والمصانع الرسمالية في الخارج بالفائض من اليد العاملة .. بقدر ما كانت تمثل خطرا اجتماعيا وسياسيا مستعصيا على هذا النظام باعتبارها كانت حلقة ثقافية لربط الأفراد بالتراث الإيديولوجي الروحي والوطني أو قاعدة لتمتين الصلة الثقافية بين الأجيال .

فالهجرة مهما كانت مسافتها كانت مناسبة للكسب أي لدعم العائلة من بعيد . ومن هنا يمكن القول ، بأن التواصل الثقافي " الذي كانت تحققه العائلة في الريف ، هو الذي سمح للتيارات الوطنية فيما بعد . بتعبئة سكان الريف إيديولوجيا وسياسيا ضد الاستعمار بسهولة أكثر من غيرهم ، بحيث وجدت هذه الحركة تعبيرها النهائي في الثورة التحريرية الكبرى .

ومهما يكن فإن مظاهر سيطرة النظام الاقتصادي الاستعماري قد تجلت من خلال إهمال التصنيع ، والتكوين وغيرهما ، وعدم السماح بهما إلا في الحدود التي تخدم المصالح الضيقة للأقلية الأوروبية .

وبذلك تم حصر اختيارات العائلة في نشاط رئيسي يتمثل في اللجوء الى بيع جهد أبنائها العضلي لصالح تطور الاستغلالات الزراعية الأوروبية في الداخل وقطاعات الاشغال الصعبة والمنحطة في الخارج .

2- العائلـــة والسنوات الاولـــى للاستقـــلال .

إن بطء توسيـــع القطاعات الاقتصاديـــة في السنوات الاولى للاستقلال والمشاكل الموروثة عن الحرب ، قد جعل ظروف الحياة تزداد سوء مما جعل العائلة الريفية تواجه هذه الظروف بنفس الاساليب المعتادة أي الحرص على إبقـاء النشاطات والاهداف في نطاق جماعي ، ومحاولة ترميم حالة اللاتوازن الاقتصادي بما تعود به قواها العاملـــة من الاستغلالات الزراعية التي تسلمتها لجان التسيير الذاتي أو من الاشغال التقليدية التي كانت تخصصها الصناعة الاوربية للسواعد الامية الوافدة من وراء البحـــر .

والحقيقة أن هذا المصيـــر قد كان يشمل الجيل الذي لم يكن يملك سوى بيـــع قواه العضليـــة مقابل الحصول على لقمة العيش ، والذي ظل واقعا تحت آثار الاستراتيجية الاستعماريـــة . .

لكن الضغوط التي كانت تمارس على الميدان الاقتصادي لم تمنع التوجه السياسي للدولـــة من فتح آفـــاق جديـــدة أمام العائلـــة عبر مؤسســـات التعليم ... فالحق الثابت للمواطن في التعليم حد من أثـــر العزلة الاقتصادية - الاجتماعيـــة التي بقيت مضروبـــة على الريف بعيد الاستقـــلال ، بحيث أصبحت إمكانية صرف الابناء عن ضغط الظـــروف الريفية الصعبة ... وتوجيههم ... الى المدرسة من أجل اكتســـاب المهنـــة التي تمكنهم من التحول الى القطاعات الاكثر فائدة متاحة للجميـــع بغض النظـــر عن الموقـــع الاقتصادي والمركز الاجتمـاعـي . ولئن كان ميدان هذه القطاعـــات قد ظل محصورا في السنوات الاولى فان حركة " استعادة الثروات الوطنية " والانطلاق في تطبيق المخططات الاقتصادية بعد سنة 1967 قد سمحت للعائلـــة بأن توســـع اختياراتهـــا وتنوع عناصـــر استراتيجيتهـــا بشكل ديناميكي نشيط .

3- العائلة ومنهج التنمية الحديثة :

إن الدفعة الصناعية التي عرفتها البلاد ضمن المخططات الثلاثي ، والرباعي الأول .. تكشف من الناحية السوسيولوجية عن تطور نوعي في وظيفة العائلة الريفية ، وفي أهدافها .. فهي لم تبق مجرد خزان لليد العاملة الأمية التي تضطلع بالاشغال الصعبة في المدن ، والتي لايستطيع مردودها سوى أن يكون مكملا لدخل القطعة الزراعية الهزيلة ، بل أصبحت بالدرجة الأولى محولا للطاقات والمواهب البشرية النشيطة بفضل قرار تعليم الأبناء فبهذه الوظيفة أصبحت تساهم الى حد بعيد في تطوير الشروط البشرية الجديدة للتنمية الصناعية والثقافية في البلاد .

لكن النظر الى هذه الدفعة التنموية من زاوية التوزيع الاجتماعي الوطني يبين أنها كانت تخلق بشكل واع أو غير واع الشروط المحتمة للنزوح نحو الصناعة بحكم غياب مشروع سياسي اقتصادي لتنمية الريف والزراعة ...

وفي ظل عدم مواكبة قطاع البناء للصناعة في المدن فان نزوح القوى الاجتماعية الريفية .. قد كان يتخذ شكل استنزاف وتشتيت دائم لامكانيات العائلة ، ومن ثمة يبقي على الوضع الغير العادل الذي يميز علاقة المدن بالأرياف .

إن تحرير الثروات الوطنية الضرورية للتصنيع ووضعها تحت رقابة الدولة قد مكن بالفعل من انتهاج سياسية اقتصادية وطنية متحررة . غير أن تركيزها حول المدن قد فرض على العائلة الريفية ، أن تحرر أختيارها باتباع القطاع الأكثر ربحا ، والانصراف عن القطاع الأكثر صعوبة والأقل دخلا .. ومن ثمة كانت حركتها تفلت من يد الدولة .. وتعمل خارج الخط الرسمي السياسي والاجتماعي في كثير من الأوضاع ..

إن هذه الحركة قد أصبحت مؤهلة لأن تعمل في إطار حرية أوسع تزاعي مايعود عليها من فائدة ... داخل القاطعات الاقتصادية ..

وحتى إذا أعتبرنا أن هذه الحرية قد كانت نسبية وشكلية ، بالقياس إلى الاغلبية الساحقة من السكان الذين لايستطيعون الحصول في النهاية سوى على الأعمال البسيطة بحكم نقص التكوين أو انعدامه ، فان مشاركة هذه القوى في التنمية قد أصبحت على حساب القطاع الفلاحي أي على حساب الوظيفة الزراعية للعائلة الريفية .

إن هذا السياق العام يختلف عن الطرح الموجود في ميثاق الثورة الزراعية . إذ نلاحظ أن المشكلة الزراعية لاتقوم انطلاقا من تحويل الملاك لمداخيلهم الزراعية نحو استثماراتهم في المدن واهمال الريف فقط كما يعللها الميثاق . بل تقوم أيضا أنطلاقا من حركة الاقتناء الواسع لاثر " الأجرة الاعلى " من طرف اليد العاملة الريفية ، والتي تسمح بها العائلة الكبيرة على وجه الخصوص ، بفضل ما نعرفه عنها من تقاليد " الحرمة " التي تسمح للأب بأن ينتدب أبناءه للعمل الخارجي ، ويسهر على رعاية الزيجات والاحفاد في غيابهم .

وهكذا فان الوضع البيدائي والفقير للقطاع الزراعي الريفي قد جعل الانظار تتعلق بالنحو الذي كان يشهده القطاع الصناعي ، إثر التأميمات الكبرى التي جعلت الدولة أكثر قدرة على التخطيط والتنفيذ للمشاريع الاقتصادية وعلى هذا الاساس أصبحت العائلة الريفية تنجذب أكثر نحو المدينة وتقيم تطلعاتها وآمالها المستقبلية لا على الامكانيات الزراعية المتخلفة في الريف، بل على الامكانيات التي يتوفر عليها ويتيحها سوق العمل الوطني ككل .

وبالتالي تستمر في الريف كقاعدة خلفية تسمح للأفراد بتغيير المكان من أجل البحث عن العمل الافضل ... وتغيير الوظيفة من أجل العثور على الدخل الأعلى ومن ثمة كانت تسعى لتوفير الشروط العقلانية الخاصة بضمان تطورها وتطور أبنائها .

لكن عقلانيتها هذه لم تكن تعني سوى النظر إلى إمكانيات البلاد من زاوية مصلحتها ومشروعها الخاص ... أما على نطاق المجموعة الوطنية فان هذا الدور لم يكن يسهم سوى في المستزيد من إضعاف الفلاحة وتعقيد المشكلة الاجتماعية ... والقفز فوق التناقضات الاجتماعية الاقتصادية الموجودة . هكذا يبدو أن الاشكال أو البنيات التي كانت تجمع السكان في الريف لم تكن بنيات جامدة ، بل كانت خلايا مرنة تسعى وراء التطور وتدخل في سياق الصراع ضد التناقضات والضغوط التي تأتيها من الخارج ... حيث أن توسيع العائلة قد يلعب دوراً استراتيجيا في شكل تطابق الدعم وتساند المصالح من مستويات ومواقع تقتضيها الحاجة المشتركة إلى التطور .

فبفضل العائلة الكبيرة كانت المجموعة تستطيع أن تدعم مكانتها وامكانياتها وتقيم التحالفات والروابط مع الشرائح الهامة في المجتمع من البرجوازية الحضرية والمهنية والبيروقراطية الحكومية الخ ... ومن ثمة تصبح أكثر قدرة على التأثير الاقتصادي والسياسي محليا وجهويا في مستوى المجتمع .. وداخل أجهزة الدولة . إن هذا النمط من التكيف الاجتماعي البنيوي لا يمكن فصله عن المنهج العام للتنمية الوطنية الحديثة وإستراتيجية أو فلسفة توجيه الرساميل الاقتصادية في البلاد . فانطلاقا من هذا المنهج أو هذه الفلسفة يمكن تفسير وتوضيح الأبعاد الموضوعية لحركة البناء العائلي ، والسياق الذي اتخذه في تطوره الخاص .

4- نظرية التنمية الوطنية .

تبدو ملامح نظرية التنمية أكثر تنسيقا وترابطا على لسان السيد محمد الصديق بن يحيى في محاضرة ألقاها سنة 1970 حيث ذهب الى أن (أن مسيرة التاريخ قد أوصلت الانسانية الى الخبرة الصناعية المعاصرة التي هي شرط أساسي للبقاء والوجود والحرية لكل مجتمع ... ويمكن أن يتأسف لهذه الوضعية لكن لايمكن أن ترفض .. فالحياة اليوم لاتمكن خارج العالم ، واطار الحياة بالنسبة لكل أمة هو اطار عالمي ، وقد أضافت الثورة الصناعية ضرورة السرعة الى ديناميكية التاريخ الغالبة وكل مجتمع مضطر الى الارتفاع الى مستوى الخبرة الصناعية التي ضمنت للغرب قرابة قرن من الزمن تفوقه على بقية العالم .) ؟

والقضية الكبرى في عصرنا توضح في الأسئلة التالية هل تريد أمم العالم الثالث حقيقة القضاء على استعمار يستمر بصورة أو بأخرى بفضل سبق تقني وعلمي وثقافي يضمن للبلدان المصنعة مجالا من الأمن جد واسع وهل هي مستعدة لأن تتحول أمما عصرية قادرة على المقاومة بنفس السلاح في هذا العالم الذي تتطلب ديناميكية التطور أن نعرض أنفسنا فيه ونستسلم؟) .

نشرتها جريدة الشعب في 9 أفريل 1970 عدد 2274 .

وتتبين العناصر الأساسية لهذا التفكير والتصور كما يلي :
فالتصنيع والتكنولوجيا الحديثة تبدوان خاصية أساسية للتطور الانساني الحديث وبهما يمكن للمجتمعات " المتخلفة " أن تتدارك تأخرها التاريخي إقتصاديا واجتماعيا وسياسيا . . بأكثر سرعة ممكنة لتلحق بالمجتمعات المتقدمة ، وتفرض مكانتها داخل سياق الصراع العالمي الشرس.

أن هذه الغاية أمر ممكن لأن التقنية الحديثة وفرت القدرة على التحكم في الزمن وسهلت طي المراحل التاريخية والحضارية أمام الشعوب ، ومن هنا فان تمكين الجزائر من هذا الأسلوب العصري في العمل والتفكير أي إدخال المعارف التقنية والعلمية عبر مؤسسات التكوين والتعليم . . . ومباشرة المحيط التقني نفسه بواسطة التصنيع . هو الذي يكون نمطا جديدا من السلوك والتنظيم العقلي للأشياء والوسائل ، ومن ثمة يساهم في تحسين الفعالية الانتاجية الاجتماعية ، ويرفع من الكفاءة الذهنية والقوة السياسية في البلاد . . فالتنمية الحقيقية مشروطة إذن بنقل التراث التقني الحديث واقتناء الوسائل التي تستخدمها الأمم المتطورة .

والاطار المطلوب . لإثبات الوجود السياسي والاقتصادي بين الأمم . هو التصنيع والحقل المتحكم فيه . .

إن التبرير الايديولوجي لهذا الاختيار يستمد من " الحق الشرعي في إثبات الوجود الذاتي الوطني والثورة على الخضوع والتبعية للأمم القوية .

ومن هنا فانه مادام التصنيع اختيارا حتميا وأخلاقيا فانه يتطلب محاربة الخصم بسلاحه ومقاومة القوة بجنسها . وكل استقلال سياسي بدون اختيار صناعي يعتبر تغييرا لشكل التبعية وليس قضاء عليها .

وعندئذ يصبح الاختيار بين اقتحام هذا الميدان أو عدم اقتحامه بالنسبة للبلاد

هو اختيار بين الحرية والعبودية، بين الاستقلال الحقيقي والتبعية السافرة أو المقنعة. وفعلا يبدو أن التصور الذي يشخصه هذا النص يطابق إلى حد بعيد سير التنمية الوطنية فالقطاع الصناعي حظي بالأولوية بالنسبة للفلاحة والأشغال العمومية والبناء... على أساس أنه كان يعتبر شرط البعث القطاعات الأخرى على أساس أكثر فعالية ومردودية وحسما ... وهو فوق ذلك اختيار تقتضيه ضرورة مواجهة السيطرة العالمية من جانب الأمم المتطورة...

فانطلاقا من هذه الاستراتيجية تم توجيه الرساميل الهامة للدولة في البداية نحو التصنيع ..ومنذ ذلك الحين بدأ يتشكل واقع اجتماعي واقتصادي متميز في البلاد ... فالحل الصناعي مكن من وقف الهجرة إلى الخارج وكسر سيطرة رأس المال الأجنبي في البلاد ... كما كان في نفس الوقت يجتذب الانسان الذي يستطيع أن يدعم خطوات الدولة وتحكمها في الوسائل العصرية.

فبقدر ما كانت حركة التصنيع توسع من رقعة العمل والشغل في البلاد بقدر ما كانت تستلزم الخبرة والمعرفة للسيطرة والتحكم في التسيير والانتاج ... ومن ثمة تقلل من حظوظ العاملين الغير المؤهلين.

وهكذا بدأ النزوح الريفي نحو القطاع الصناعي يتم في صورته الأساسية عبر مؤسسات التعليم والتكوين من المرحلة الابتدائية الى المرحلة الجامعية.

وعلى الرغم من أن باب التكوين والتعليم قد فتحت على مصراعيها من طرف الدولة لكل المواطنين ... فان البناء العائلي، في ظل الظروف الطبيعية الصعبة في الريف وبمعنى أدق قاعدة توزيع العمل التي تفرضها هذه الظروف داخل البناء العائلي هي التي كانت تحدد وتنظم هذا التحول الاجتماعي .

فالفرد الذي يستطيع أن يبلغ مرحلة أعلى في التكوين خارج العائلة، هو من يجد دعما أكثر داخلها ، ومن ثمة ففي إطار البناء العائلي الواسع الذي

يسمح بالهجرة أكثر من غيره .. كان القطاع الصناعي ينتقي قواه القادرة والمستعدة للعمل وهي القوى الشابة على العموم .

ومن الضروري أن نلاحظ أن العائلة الريفية التي لم تكن تمارس أي تحديد للنسل معتقدة أن ذلك من صميم المعتقدات الدينية ، قد كانت تجد نفسها على مدى السنوات منبعا مستمرا للبطالة الاجتماعية بحيث لا تقنع من خطورة هذه البطالة ولا يحجب توتراتها الداخلية سوى توسيع البناء العائلي .

وبهذا الاعتبار فان حركة التصنيع الواسعة قد وجدت في هذا البناء الريفي الذي تعود وتروض على تحمل الأعباء الاجتماعية ، الجهاز القادر على التكفل برعاية القطاع الاجتماعي الواسع من النساء والأطفال وضمان انتقال وتزوج القادرين على العمل في الغالب فحسب وبذلك كان يحد من خطورة الأزمة الاجتماعية في المدن ويجعل أولوية الصناعة على القطاعات الأخرى تتحقق بدون انفجارات ديموغرافية سريعة .

فالتنظيم الاجتماعي الريفي الذي كان يسمح بهذا التوزيع الاقتصادي للتنمية كان يبرر امتياز المدينة على الريف ويؤكد على مستوى الواقع المعاش أن من يبقى هناك هو القاصر اجتماعيا أو علميا .

لكنه على الرغم من التخفيف المؤقت الذي كان يتحمل البناء العائلي الريفي آثاره لصالح المدن فانه يبدو أن توسيع عالم الشغل والعجز عن توفير ظروف الاستقرار الاجتماعي من حوله قد أدى الى نتائجه المحتومة أي الرفع من الضغط الاجتماعي على قطاع الخدمات داخل المدن ... وخاصة قطاعات الاستهلاك العمالية . مطاعم فنادق مقاهي ، مخابز الخ .

إن الصناعة التي وسعت عالم الأجور زادت في نفس الوقت من الحاجة للـــــــــــــــــ قطاع الخدمات وبذلك وسعـــت من ثغرة النزوح الريفي الى المدن حيث أصبحـــــــت مجرد التجربة والتدبر وبمعنى آخـــر مرونـــة الحركة التي يسمح بها البنـــــاء العائلـــي الريفي نفسهـــا تمكن من الاستقـــلال الى القطـــاع التجاري الـــذي أصبـــح مصـــدرا خصبـــا للفئـــات العاملـــة لحسابهـــا الخاص، خارج رقابة الدولـــــة .

فالآفاق التي فتحت أمام القطاع الخاص النازح الى المدن تجلت انطلاقا من تحويل العائلات لنشاطهـــا جزئيـــا أو كليا نحو التجارة الى تحول شبه جهوي نحو قطـــاع معين كنشاط المطاعم والمخابز ، أو نشاط التعليم الخ . . بحيث أصبحت السلاســـــل القرابيـــة والرعايـــة المضمونة للأســـر من طـــرف العـــائلـــة في الريـــــف هي المحركـــات الأساسيـــة لهذا الانتقـــال .

ومن هذه الناحيـــة فإن دراســـة ظاهرة التمركز الجهوي داخل أي قطاع مـــــن القطاعـــات الاقتصاديـــة الخاصـــة وحتى العموميـــة والتي تبدو في بعض المدن الكبرى يمكـــن أن تكشـــف عن دور أوســـع للعائلـــة بمدلولهـــا الاجتماعي الثقافي .

إذ يظهـــر أن هذا النسق لم يكن وحدة منفصلـــة ، تستمد نشاطهـــــــــــا وتطلعاتهـــا من ضرورات داخليـــة خاصة بها فقط أو بأفرادها فحسب ، بل أن فعاليتهـــا تظهـــر أكثـــر وضـــوحا عندما يصبـــح النسق دفاع عن وضع اجتماعي معين أو تدعيم هذا الوضع أمرا حيويـــا .

فالجهد العائلي بالمعنى الواسع ينتظم ويتكامل عبر شبكة القرابـــــــــــــة بقدر اتســـاع المصالح الموضوعيـــة التي تبرر ذلـــك، أي أن المصالح الهامـــة كانت تدفـــع الى تقمص الولاء العائلي لتنقل جماعة أو فئـــة اجتماعية بأكملها من وضـــع

إجتماعي ضعيف الى وضع أحسن .

ومن هذا المنظور يبدو أن وضع التنمية الوطنية تحت الوصاية المباشرة للدولة وليس تحت الوصاية "الحقوقية" للعائلة قد فتح ديناميكية قوية في البلاد ...

فالتأسيس الواسع للشركات الوطنية ، كان يحتاج إلى الخبرات والأموال ومن هذه الناحية يبدو أن حجم الاستثمارات المستخدمة والتمليك العمومي لوسائل الانتاج قد ضاعفا فرص الترقية الاجتماعية إلى أبعد مدى وخاصة أن تلك الشركات قد كانت تملك حرية واسعة في تطوير وتحديد منظومة الأجور حسب ماتشاء ... وبالتالي فهناك كتلة نقدية ضخمة نزلت عبر تلك الحرية الى السوق وأصبح التجار يلبون الطلب الا عبر تضخيم حجم الاقتطاعات بحرية تامة هي الأخرى .

وعلى وجه الاجمال فان الجدلية الاقتصادية بين الصناعة والتجارة قد بلغت أوجها وأصبحت بمثابة الشريان النابض في البلاد ، وبالتالي أصبحت هي الميدان الأكثر جذبا للتطلعات الاجتماعية والمادية .

ومن هنا فان تحرك واتجاه سعي الجماعات والأفراد قد أصبح يقتفي أثر الحركة الاقتصادية السابقة ، وبذلك كانت العائلة وخاصة الريفية تلعب دوراً أكبر في توزيع قواها البشرية على القطاعات حسب أهميتها من الناحية الاقتصادية .

وإذا كان الاختيار السياسي قد جردها من المبرر القانوني الذي تستطيع بواسطته أن تنجمع وتركز وسائل الانتاج تحت سيطرتها . فانها قد أصبحت تعوض ذلك بالانتقال والتركز حول الوسائل العمومية فتقوى الصف العائلي داخل مشروع ما أو ادارة أو مصنع ما . كما تقوى الحزام الاجتماعي حول المدن والمركبات الاقتصادية .

إن التركز الاجتماعي حول القطاع الاقتصادي المفيد ، قد صاحبه أرتفاع موازٍ في مستوى المعيشة داخل تلك الأوساط الشيء الذي كان يضاعف من سلسلة النزوح ويحوله إلى نزوح فيما بين القطاعات "بل إلى نزوح فيما بين الوظائف داخل القطاع الواحد وذلك سعيا وراء اقتناص الأجرة الأعلى ..

بحيث أصبحت ظاهرة النزوح مرادفة لعدم استقرار المؤسسات والقطاعات وعدم استقرار البنيات المجتمع ، مثل النزوح من الريف الى المدينة ، من الفلاحة الى الصناعة، من الوظيف العمومي الى الشركات الخ ...

فالقطاع الصناعي وخاصة قطاع الشركات الوطنية من حيث أنه قد كان يعد شرطا لبعث القطاعات الأخرى .. قد أصبح يساهم -عمليا- والى حد ما في إفراغ تلك القطاعات من قواها العاملة وبالتالي في عدم استقرارها .

وبالتالي فان حل هذه المشكلة قد كان يستدعي دعم القطاعات الأخرى وخاصة المصدر الرئيسي للنزوح وهو الفلاحة والريف ... من جهة وتحويل البنيات الاجتماعية التي كانت تسمح بإفراغ الريف من قواه البشرية العاملة من جهة أخرى ... ماعدا ذلك كان يبدو من الصعب عقلنة النظام الاقتصادي الاجتماعي الوطني ، ووقف دوامات النزوح المتعدد الاتجاهات.

5- المشروع التعاوني : أو نظرية تحويل البنية الاجتماعية في الريف.

لقد بدأ التفكير في حل هذه المشكلة منذ 1971 على أساس أن الاستراتيجية السابقة قد جعلت " صناعة حقيقية بين أيدي الدولة وكذلك التجارة الخارجية وقسما كبيرا من تجارة الجملة وكل المؤسسات المالية وقطاع الطاقة والثروات المعدنية (1)

---

1) الرئيس هواري بومدين ، مع الطلبة بنادي الصنوبر، 18/ 07/ 1973.

ومن هنا فان إحداث " ثورة أجتماعية زراعية " تصبح مستهلكا رئيسيا للمنتوجات الصناعية سيطور الفلاحة ويعود بالربح على الصناعة .

وعلى أساس هذه الرقابة الحكومية كان الاعتقاد يجعل الأسلوب الانتاجي التعاوني هو المنهج الشامل في الزراعة أمر شبه بديهي لأن الآلات العصرية لايمكن استعمالها بصفة فردية أو عائلية نظرا لفعاليتها وطاقتها في الانتاج والإنجاز . وبناء على ذلك فان تفكيك أو أندماج الوحدات الاجتماعية العائلية التقليدية في الريف يبدو ضرورة حيوية للتلاؤم مع المرحلة المقبلة للتنمية الوطنية [illegible] تعرضنا للايديولوجية التي حاول الخطاب السياسي أن يجعل منها قاعدة لتبرير [illegible] المشروع التعاوني الجديد ، في الفصل الثاني والتي حاولت أن تبرز الأهمية الاقتصادية والسياسية للتعاون ، في بناء مجتمع أكثر رخاء وعدالة [illegible]

(1)

والى جانب ايديولوجية الخطاب السياسي هناك دراسات أخرى حاولت أن تبرهن بواسطة الاحصائيات على أن تفكيك وتبسيط البنيات العائلية القديمة هو التعبير الاجتماعي الموضوعي عن بلوغ المجتمع مستوى اقتصاديا أفضل [illegible] وأن التعاون وسيلة سياسية واجتماعية هامة للتعجيل بتطوير المستوى الاقتصادي الزراعي .

(2)

إن الاشكال العام الذي كان يوجه هذه الدراسة كان يقوم انطلاقا من محاولة فهم :

1 - الظروف التي تفرض استمرار العائلة الموسعة كاطار لعدم الكفاية الاقتصادية والبحث عن العمل في الخارج وعدم الاستقرار الاجتماعي في الريف .

2 - الظروف التي تجعل استمرارها غير ممكن أي الظروف التي تسمح بانفصالها الى عائلات صغيرة تصبح أكثر ارتباطا بالتعاون والاقتصاد الزراعي الريفي .

---

1 - الجمعية الجزائرية للأبحاث الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية مستفيد والثورة الزراعية (5 أجزاء) . أو بصفة خاصة الجزء المخصص للبناء العائلي والحركة الجغرافية داخل مجتمع المستفيدين أوت 1977 (باللغة الفرنسية) .

2 - نعني هذه الدراسة الأخيرة .

ان البرهنة على أهمية النظام التعاوني قد تمت محاولة استخراجها من التوزيع البنيوي لأشكال العائلة داخل مجتمع " المستفيدين " أنفسهم إذ يبدو هذا التوزيع كما يلي : (1) الجدول . (ص20)

ان شيوع العائلة الصغيرة داخل هذا المجتمع 51ر4% يعزى الى عامل أساسي وهو" وقوع هذا المجتمع تحت أثر اقتصاد السوق أو الأجرة". أما الجزء الباقي من المجتمع والذي يتجمع فيه الافراد من خلال العائلة الواسعة فيحلل وفقا للاتجاه التالي .

1) تبدو العائلة الكبيرة التي يجمع فيها الأب بين السلطة الاقتصادية والسلطة التقليدية أكثر شيوعا ضمن نسق العائلات الكبيرة (7ر12%) وينطوي ذلك مغزى هام وهو: العائلة الريفية التي يجمع فيها الأب بين السلطتين الاقتصادية والتقليدية تكشف عن قوة هامة لرابطة الأبوة داخل الوسط العائلي فالتقاليد والقيم الموروثة تبدو أكثر صلابة عندما يكون الأب عاملا .

2- لكن عندما يفقد دوره الاقتصادي داخل العائلة يزهد الباقي من أعضاء العائلة في المحافظة على العيش المشترك كما يدل على ذلك الهبوط الملحوظ في هذا النوع العائلي (9ر10) .

لكن الحاجة الى الابقاء على العائلة الواسعة في هذه الحالة تشتد عندما تكون الملكية الزراعية صغيرة .. . وتضعف عندما يكون الوضع الزراعي أحسن بحيث يبدو هذا الوضع مرتبطا بأثر القيم الاخلاقية والدينية فيما يخص ضرورة رعاية الوالدين . حسبما يتبين من إحصاء الوضع الاجتماعي السابق عن دخول المستفيدين الى التعاون (2) . أنظر ص 20 رقم 2 .

تابع

1) les attributaires de la revolution agraire
Tome III, Structures familiales et mobilité géographique
AARDES. P. 18

	عائلة بسيطة زوج ، زوجة + أبناء	عائلة واسعة عمودية زوجان + أبناء متزوجون	عائلة واسعة عمودية آباء عاجزين أبناء متزوجين	عائلة أفقية إخوة متزوجون	عائلة مركبة أخرى	لمجموع حالات
%	%51,4	%12,7	%10,9	%4,9	%20,0	100
عدد السكان	21130	5221	4481	2014	8263	41109

2) Ibid, P 23.

هكذا نلاحظ أن هناك حالتين لتأثير الأب بصفته القوة المانعة لتفكك العائلة

أ- حالة تأثيره عندما تكون الملكية الزراعية كبيرة وفيها يلعب دورا هاما في التلاحم العائلي عندما يكون عاملا. لكن هذا الدور يضعف مع ضعف الملكية ويصبح انتقال الأبناء إلى المسؤولية باعثا على الاستقلال بمجرد أن تتوفر الشروط المادية لذلك..

ب- حالة تأثيره في نطاق الملكية الضعيفة وفي هذا السياق لايشكل الأب سببا في التماسك الا عندما يكون عاجزا وينفصل الأبناء بمجرد الاطمئنان على صحة ... ان هذا الاحتمال يؤكده انخفاض نسبة العائلات التي يعيش فيها ... فيها الإخوة وحدهم من دون الوالدين (4ر9%) انما (يدل هذا الانخفاض على أن الاخوة ينفصلون في الغالب بمجرد موت الوالدين) (1)

ومهما يكن ... المقارنات الاحصائية فقد حاول صاحبها (2) ... يضفي من خلالها الاعتقاد بأن العائلة الريفية الواسعة هي نتاج لتفاعل جملة من العوامل الاقتصادية الاجتماعية والاخلاقية.

فلكي تواجه الفقر تضطر الى التضامن ويصبح التمسك بالتقاليد عاملا هاما في التجانس الثقافي بين أفرادها ، ومن ثمة تتدعم سلطة الجيل الأول داخل العائلة ، والذي يصبح عاملا هاما في جميع أكثر من جيل تحت سقف واحد..

وفي ضوء التحليل السابق يمكن إجمال الشروط التي يقوى فيها أثر العلاقات الاجتماعية العمودية" في استمرار وبقاء العائلة الواسعة وهي :

1- الحاجة الى التيام بالعمل الزراعي داخل الملكيات.

2) الحاجة إلى التوفيق الضروري بين ضعف مردود الملكية وانخفاض التأهيل والتكوين للأبناء.

3) ضرورة حماية الوالدين العاجزين اجتماعيا واقتصاديا.

---

2) محمد بوخبزة

1)

إن هذه الأوضاع تكون الظروف الأساسية التي تشتد فيها الحاجة الى التضامن العائلي ، وتبادل المساعدة بين الأقارب. واذا نظرنا الى هذه الظروف من زاوية التوزيع الجغرافي للسكان فاننا نجد أن الجزء الهام من المجتمع الريفي واقعا تحت تأثيرها (1) ومن ثمة يصبح من الضروري على النظام التعاوني أن يبذل جهودا ضخمة لكي ينقل هذا المجتمع الى المرحلة التي تصبح فيها العائلة غير خاضعة للظروف السابقة، هذه الظروف التي تظهر فيها العائلة الكبيرة وكأنها بناء اجتماعي مرتبط بمستوى معين من التنمية .

إن المشروع التنميـزراعي وخاصة مرحلته البنائية (أي التعاون)والذي أستمد أسبابه من الوعد بضرورة تنمية وتطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الريفي يؤدي حسب سياق هذا الاستدلال - إلى تحويل التنظيم الاجتماعي التقليدي عن طريق تحسين ظروف الحياة أو بمعنى آخر تنمية الدخل ، ومن هنا فقد حاول الباحث أن يقارن معدل الكسب النقدي بأوضاع البناء

---

1) أنظر توزيع الملكية في الريف في الفصل الأول .

العائلـــي ليـؤكـد هذه العلاقـــة [1] هذا التحـــول (الجدول)

(1

الدخل الفردي / نمط التجاور	أقل من 250د ينار	من 250د الى 350د	من 350د الى 550د	من 550د الى 1150د	أكثر من 1150د	مجموع السكان
عائلـة صغيرة / مجموع العائلات	44٪	51٪	51٪	53٪	57٪	51٪
عائلة صغيـرة / عائلة كبيرة صاعدة	584٪	531٪	454٪	471٪	571٪	504٪
عائلة صغيـــرة / عائلة كبيرة هابطة	283٪	401٪	417٪	425٪	516٪	404٪
عائلة صغيرة / عائلة أفقيـــة	715٪	1193٪	1165٪	1058٪	1273٪	1057٪

1) عائلـة كبيرة صاعدة ـــ) المستفيد ووالداه

عائلة كبيرة هابطـــة المستفيد وأبناءه المتزوجون .

عائلة أفقيـة ـــ) الاخوة المتزوجـــون

يبيـن الجدول نسب العائلات الصغيرة الى أنماط العائلات الاخرى وتطور هذه النسب حسب تطـور الدخـــل .

1) إن المقارنة تظهـــر أن هناك ارتباطا واضحا بين ارتفاع الدخل وتكاثـــر الأســـر الصغـــرى ... اذ ينتشـــر هذا النظام الاجتماعي في المعدلات العليـــا الدخـــل ويقل انتشاره في المعدلات الضعيفـــة .

وتظهـــر أن العتبـــة العليا تصبـــح محفـــزة للاستقلال لانها تولد الاطمئنان بامكانيـــة تأسيـــس عائلة مستقـــرة دون الاعتماد على التضامن أي أن هذه العتبـــة هي التي تجعـــل الافراد أكثـــر قابليـــة للتأثـــر بالقيم الاجتماعيـــة والثقافيـــة الفرديـــة الحديثـــة ، بحيث لا يقف أمام هذه الارادة سوى ظـــروف أخرى خارجية كأزمة السكـــن والضغط الديموغرافـــي .

ان الارتباط الذي يظهـــر بين ارتفاع الدخل وتحلل العلاقات الاجتماعية القديمة يبين وكأن هناك أثر " جوهري " للعامل الاقتصادي على التنظيم الاجتماعي ومن هذه الناحيـــة يبدو وكأن المشاركة الايجابيـــة للأبناء في الحياة الاقتصاديـــة تطـــور التناقضات بينهم وتجعـــل الحياة المشتركة أمرا صعبا .

فالدخل يرفع من وعي الفرد بدوره وبمركزه على المستوى الاقتصادي ، بينمـــا تعمـــل التقاليد القديمـــة على كبـــت هذا الوعي في المستوى الاجتماعي .. ومن ثمـــة فان هذه التقاليـــد تصبـــح عائقـــا أمام التطـــور وبالتالي يقع التخلـــي عنها بل والثورة عليهـــا ..

2 ـ إذا كان نمو الظروف المادية يؤدي الى تحول ضروري في البناء العائلي ، فإن تأثيـــره يتفاوت ، حسب أنواع هذا البنـــاء .

فالعائلة التي يكـــون فيها الـــوالدان ، تحت المسؤوليـــة الاقتصادية لابنائهم تتأثـــر أكـــثر بارتفـــاع الدخـــل .

أما العائلة التي يكون فيها الأب عاملا ومسؤولا فتقاوم أثر هذا الارتفاع وتحافظ على التضامن ... إن دور الأب هنا يظهر كوحدة لاتتجزأ سواء في حالة [illegible] الاقتصاد المعاشي (في الملكية الزراعية) أو [illegible] اقتصاد السوق (الأجرة) مما يؤكد أن رفضه لتفكيك العائلة لايعود الى المركز الاقتصادي فقط بل الى كونه الأكثر تشبعا بالتقاليد والقيم المحافظة ... فهو لايتخلى عن تلك القيم إلا إلا إذا افتقر الى وسائل فرضها ..

إن ميل الآباء الى التمسك بقيم العائلة القديمة يفسر الى حد ما ظروف نشأة وتكوين هذا الجيل من المجتمع الجزائري حيث كانت التقاليد موردا ثقافيا وبنية إيديولوجية للدفاع ضد التذويب [illegible] الاستعماري الشيء الذي يجعل من تدخل النظام "التعاوني" مهمة صعبة لكونه يواجه وسائلا اجتماعية تحمل الكثير من الأفكار والمعتقدات التي تجعلها غير قادرة في فهمه بالسرعة المطلوبة .

ومهما يكن فان الاستنتاج الذي يخلص إليه الباحث يظهر الدخل المادي وكأنه هو الموضوع الذي تحمل عليه الاشكال المختلفة للتنظيم العائلي الاجتماعي فاذا ارتفع تحول التنظيم الاجتماعي نحو التبسيط ، حتى اذا بلغ 1150 دينار للفرد كان ذلك بمثابة منطقة العواصف" (1) بين أعضاء العائلة حيث يصير كل نمو بعد ذلك هو إيذان بامكانية انفصال الأسر الناشئة إذا ما توفرت ظروف خارجية أخرى .

إن هذا التحليل العام يبدو مطابقا تماما للنظرية الذاهبة الى أن التعاون الفلاحي في الريف يرفع من طاقة المجتمع الانتاجية والإنجازية ، لكونه يكثف ويجمع الوسائل والامكانيات الغير القادرة بمفردها على تحقيق هذه

الاقتصـــــــــادي.

إذ أن هذا التنظيـــم ... يمكن من الآلة أن تعطي طاقتها الحقيقيــة، والفــرد أن يقـــلل من مشاقه وأتعابـــه القديمــة وبالتالي يلعب دورا هاما في تبسيـــط البنـــاء الاجتماعـــي من العائلة الكبيـــــرة الى العائلة الصغيــرة .. الاكثر قابليـــــة للارتبـــاط بالفلاحـــة .

والواقع أن هذا المنظـــور كان يتصـــور التعاون انطلاقا من آثاره الاقتصاديــة الايجابيــة " النظـــريــة " وليس انطلاقا من شـــروط قبوله والاقتناع به في الواقــــع الاجتماعـــي الريفـــي كما كان ينظـــر الى البناء العائلي الريفي نظـــرة خاليـــة مـــن الاخـــذ في الاعتبـــار تفاعلـــه مع التوزيـــع الوطنـــي للتنميـــة الاقتصاديــــــة والصناعيـــة السابقـــة .

5- التعاون الزراعي والنتائج الاجتماعية للتنمية السابقـة .

فاذا نظـــرنا الـــى الاشكال المختلفـــة للعائلة الريفية على مستوى المجتمع الريفي كله وليس داخل مجتمع المستفيدين فقـــط ، فاننا نجد أن العائلة الواسعة لم تبـــق مجرد نتيجـــة لســـوء الظـــروف المعيشيـــة ، ولا مجرد بنيات لمواجهة تدهـــور المستوى الاقتصـــادي، بل نجد أن معظمهـــا قد أصبحـــت أطرا ضرورية لتحويل نصيب المجتمـــع الريفي من مردود التنميـــة المركز ة في المـــدن .

ومن هنا فان البناء الذي تظهـــره الدراسة السابقـة وكأنه أكثر تخلفــــــا من البناء العائلي البسيط يبدو مخالفا للواقـــع .

لانه يدفع إلى الاعتقاد بأن البنيات العائلية البسيطة أوسع حالا من العائلات الكبيرة التي ينتظر أن تختفي بفضل استمرار تطور الدخل والتعاون.

ان هذه النظرة تتجاهل كون هذه "الكتل الاجتماعية" أو معظمها أصبحت تقيم مشروع مستقبلها على الامكانيات المالية والمادية لسوق التنمية، وليس على مجرد قاعدتها الزراعية في الريف.

ومن هنا فان الاشكال الذي يطرح " التعاون " على أساسه، يقوم أنطلاقا من مدى قدرة الدولة على تلبية حاجة هذا القطاع الاجتماعي في الريف وأقناعه بتغيير على علاقات التضامن من أجل النزوح والهجرة، وتوزيع النشاط بين الفلاحة والقطاعات الاخرى وإعادة توجيهها واستخدامها عبر الصيغ التعاونية التحضيرية التي أقترحت عليه " من أجل استثمار الامكانيات الزراعية والبشرية محليا والوصول الى التعاون الحقيقي.

الواقع أن أقناع المجتمع الريفي بهذا التحول يبدو أمرا صعبا في ضوء تفاعله السابق مع منهج التنمية الوطنية إذ من العسير على هذا النظام أن يعوض بسرعة كل المصالح والمكاسب التي كانت تجمعها العائلة من القطاعات الاخرى فاذا نظرنا الى التحقيق الذي أجراه مركز دراسات الاقتصاد التطبيقي داخل القطاع الفلاحي الخاص (1) وصح لنا أن نعتبر العينة المدروسة ممثلة (1)

العائلة الكبيرة			العائلة الصغيرة		
يعمل أفرادها في الوحدة الزراعية فقط	يعملون في الأرض وفي الخارج	واحد على الأقل يعمل في الخارج فقط	يعملون في الوحدة الزراعية فقط	يعملون في الأرض وفي الخارج	واحد على الأقل يعمل في الخارج فقط
7	6	23	16	12	5

(1 Production et producteurs agricole, Stratégie familiale et affectation de la Force de Travail, Claudine Chaulet, CREA, P.32

لهذا القطاع قبل تطبيــق" "الثورة الزراعية" فاننا نلمس مدى تلك الصعوبــة ويبدو لأول نظـرة أن علاقـة المجتمع الريفي من خلال العائلة، بالقطاعات الاقتصادية في الخارج تبين أن البناء الاجتماعي الذي يضم عددا أكبـر من الافراد هو الـذي يكتسي نشــاطــه الاقتصادي خارج الفلاحة طابعا جديا ، لانه يملك القدرة علـى تنويـع مجهوداته وتوزيـع امكانياته بأكثـر حريــة .

فالعمـل في الخارج لا يبدو عملية مؤقتة (أي في القطاعات القريبة من الريف) بل هو اختيار لمهنة دائمة ، فالعائلة توزع أفرادها من أجل تطوير فعاليتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المحلية .

إن وضعها كخلية تضمن الحماية للأبناء والزيجات يجعلها تضمن في نفس الوقت عملا خارجيا مستقـرا ، وتمنـح فرصة أطول للسعي والكســب .

فالمهاجرون الذيــن يمارسون نشاطات ذات طابع اقتصادي هام خارج الريف هم أبنــاء العائلات الكبيرة في الغالب (23 من 36 عائلة)

هكذا يبدو أن هذا البناء العائلي يشكل وسيلة للافلات من الضغـــوط الاجتماعيــة والاقتصادية الريفية .

فالتطلعات بالنسبة للأفراد تتوسع خارج الظروف الخاصة بالريف ، لترتبط بمشروع التبادل والتراكم الاقتصادي في المجتمع (التجارة) أو مشروع تسيير السلطــة (قطاعات الدولة) وبذلك يمكــن هذا البناء الاجتماعي من إقامة روابط هامة لافـراده مع المدينــة وأجهــزة الدولــــة .

فبفضل العائلــة الكبيــرة يستطيع الفرد أن يتجاوز علاقات الإنتاج كما تحددها الامكانيات التقليدية في الريف، (الملكية) إلى علاقات الانتاج كما يحـددهـا توزيــع الثــروة الوطنية فــي البــلاد .

فانطلاقا من حجم العائلة أصبح الفرد يملك الامكانية على أن يقبل بالفلاحة كميدان لنشاطه أو يتحول إلى البحث عن الاجرة في قطاع آخر (تجارة ، وظيفة الخ ..)

وبصفة عامة فان حصر نشاط العائلة في الأرض أو تحويل هذا النشاط إلى ميادين أكثر أهمية أمر بات مرهونا بتوفرها على السواعد الكثيرة .

فالعائلة الكبيرة كانت تملك قوة الاندفاع نحو المواقع الاقتصادية والاجتماعية الهامة أكثر من غيرها " فكونها كبيرة بأعضائها فانها تستطيع أن تكون كبيرة بوزنها الاقتصادي والاجتماعي المحلي " (1) .

2 ـ أما العائلة الصغيرة فانها بحكم قلة سواعدها ، وضرورة البقاء إلى جانب الاسرة من طرف الأب تضيق من دائرة نشاط الفرد ، ومن نوعيته فهي تسمح في الغالب بالاشغال التي يحتاجها المزارعون الخواص أو مزارع الدولة القريبة منها ، وينجر عن ذلك أن العائلة الصغيرة لا تساعد على الاستقرار في عمل ثابت ولا تسمح بالتمكن من مهنة هامة بل تبقى حبيسة التقلبات التي تخضع لها المزرعة والشروط التي يمليها المستخدمون الجهويون ، تجار ، ملاك ، بلديات الخ ..

ومن هنا يبدو الجمع بين العمل في الفلاحة والعمل في الخارج أساسيا في حياة العائلة الصغيرة فهي القاعدة الاجتماعية التي تعتمد عليها الشرائح الاجتماعية ذات النفوذ الاقتصادي المحلي في نموها .... كما تعتمد عليها الفلاحة الحكومية وغير الحكومية . فالتقسيم الاجتماعي للعمل يكاد يكون واضحا بين المبنيتين تتخصص العائلة الصغيرة في الفلاحة والاشغال الاقتصادية الريفية عامة ، وتنزع العائلة الكبيرة إلى التخصص في القطاعات الأخرى ، صناعة ، تجارة ، إدارة ، تعليم ، الخ .

1- Ibid, P43

أن هذا التقسيم يبين أن العائلة الكبيرة كانت تستطيع أن تضمن حظاً أكثـــر لأبنائها من تنمية الدولة للقطاعات الغير فلاحية . . . حيث تبني مستقبلها على أمكانيات الدولة . . في الغالب . . بينما تبني العائلة الصغيرة مستقبلها علـــى فتات الخواص في أقصى الحالات البلديـــات .

ومن هذه الناحية يظهر أن نزوح العائلة الكبيرة هو أقرب الى النزوح الاستراتيجي الذي يتعدى الرغبـــة في ترميـــم التوازن الاقتصادي ، الى إقامة علاقات اجتماعيـــة سياسيـــة دائمـــة . أي علاقات سلطـــة داخل القطاعات التي تختارها كموقـــع لعمل أفرادهـــا ...

في حين يبقى نزوح العائلة الصغيرة نزوحا معيشا ، لا يحقق أهدافا سياسيـــة واضحـــة . ويمكن أن توســـع مجال التصـــور أكثـــر حيث يمكن أن نقول بأنه العائلـــة الصغيرة لم يكن قدرهـــا هو تنميـــة القاعدة الزراعيـــة للقطاع الريفـــي الخاص والحكومـــي . فقط بل هي القاعدة الاجتماعيـــة التي تضمن تغطية الاشغال الفلاحيـــة والاعمـــال القاعديـــة المحليـــة ، ومن ثمة فهي التي تجعل نزوح القوى الاخـــرى إلى القطاعـــات الحديثـــة أمرا ممكـــنا وسهـــلا .

هكذا نلاحظ أن الوضـــع الاجتماعي الذي يحكم العائلة الصغيـــرة هو الذي يجعل [illegible] أعضاءها يقبلـــون أي سياسة زراعية أو فلاحية تستهدف ربط اليـــد العاملة بالقطاع الفلاحي وتثبيتها في الريف ...

وفي ضوء هذا الاستنتاج يمكن أن نحلل وجود الاغلبية العامة من العائلات داخل التعاونيـــات هي العائلات الصغيرة .

إن الوقت الذي يستلزمه تعلم مهنة عامة وصعوبة الانقطاع بين الأب وأسرته ، وأزمة السكن في المدن الخ ليست ظروفا منعزلة عن هذا الاختيار .

ومن هنا فان التعاون الذي كان يقتضي وعيا إيديولوجيا، وتنظيما عقليا للعمل ، واستخداما جيدا للوسائل التقنية الفلاحية الخ . . كان يجابه مفارقة صعبة .

فالقوى الاجتماعية الباقية في الريف ، وهي القوى المعنية بالدخول في التعاون كانت هي القوى العاجزة عن الخروج منه بسبب السن (الشيوخ والصبيان) أو بسبب ضرورات توزيع العمل أو بسبب حتمية رعاية الأسرة الصغيرة . . .

ان ظروف هذه القوى تجعلها أقل تجربة وأقل إدراكا لأهمية ومتطلبات التحديث التقني والسياسي لعلاقات العمل والانتاج . فالأرض والملكية والعائلة الخ . . تدرك في هذا المجتمع انطلاقا من المكانة التاريخية التي تحتلها : كونه الأكثر ارتباطا بالتقاليد الموروثة والأساليب البدائية . والمكانة الاجتماعية التي آل اليها : كونه القطاع الأكثر أمية وخضوعا . .

ومن هنا فأن الدور الايديولوجي للدولة الذي لم تتشخص فعاليته سوى على مستوى توزيع الوسائل التقنية الحديثة وتلبية الحاجة الى خدمة الأرض بأقل تضحية يبدو غير كاف ، رغم ما كان يعترضه هو أيضا من صعوبات . . .

وإذا كانت رقابة الدولة على وسائل الانتاج وأجهزة تسييره من جهة، وتحكمها في قناة الاستيراد والاستثمار من جهة أخرى قد جعل السلطة السياسية تعول كثيرا على التعاون وتنتظر منه أن يحدث الأثر الاقتصادي الايجابي بأقصى سرعة .

فان الوضع الاجتماعي التاريخي للقوى العاملة في الريف ومستوى تكوينها قد جعل هذا التدخل ينقلب الى العكس :

لانه .. حكم على وحدات الانتاج بالمكننة والتحديث التقني الواسع في أسوء ظروف إنسانية لاستعمال وصيانة الآلات (1) .

إن هذا الوضع قد جعل الفلاحين يعيشون التدخل الحكومي كضغط أكثر مما يعيشون كحل لظروفهم ، ويتحملون التعاون كقوة ليس لها صلة واضحة بوعيهم . أكثر مما كانوا يعيشونه كالتزام اجتماعي وسياسي ارادي .

لقد كانوا يمارسون بصفته إرادة للدولة ورمز لسلطتها أو بمعنى آخر يمارسونه من موقع تصورهم الخاص لهيبة الدولة وسلطتها المطلقة .

ومن هنا فان هذا الضغط .. قد كان يترجم إلى حالات حادة من العجز الفني الذي يدفع الى الهروب نحو زيادة الطلب على الآلات والرفع من تكاليف الانتاج ، والعجز الاجتماعي الذي يدفع إلى الصمت أمام تعقد التدخلات التي حلت محل التملك الخاص لوسائل الانتاج .

وهكذا فان التشكي من عجز الفلاحين عن التحكم في وسائل الانتاج التي أعطيت لهم ينبغي أن لا يحجب عنا السياق العام الذي كان يحدد وضعيتهم ومكانتهم التاريخية الاجتماعية .

من العبث تعليل ذلك العجز على أنه قصور ذاتي أو سوء نيــة أو رفض للملكية الجماعية ، بل ينبغي تحليله انطلاقا من الجسور التي أقامهــا المجتمــع الريفــي مع المــدن .

ان هذا المجتمع قد تكيف مع حقائق التفاوت الاقتصادي في البلاد وأصبحت العائلــة داخله بمثابــة عالم مفتوح يرد إليه كل ما يجــري من أحداث اقتصادية وسياسيــة في الوطــن ، لقد كانت القوى العاملــة تتحول بسهولــة الى المــدن ومن خلال هذا التحول كانت تحصل على الشغل المرغــوب .

إن النظام التعاوني قد تدخل في وقت تكيفت فيه العائلة الريفيــة نشاطهــا مع الفوارق الاقتصاديــة بين القطاعات ، ولم تبق تعيش بإمكانياتهــا الزراعيــة أو تهتــم بتطــوير تلك الامكانيات . إلا إذا استحــال الانتقال الى مكــان أفضــــــل .

بمعنى آخر فقد تدخــل « في سيــاق استطاع فيه الفرد أن يتعلــم بالتجربة أن قوى العمل سلعــة ، وأن يعرف طرقه جيدا الى مختلــف القطاعات والأماكن بما فيهــا الخــارج ، وتبدو قرارات توزيــع قوى العمل العائليــة قائمــــة على المقارنــة ما بين ما يمكن أن يحققــه تطوير العمل الفلاحي ، وبين الأجــرة التي يكسبهــا العامل الذاهب الى مكان آخــر ... ان هذا الحساب قد صار شيــئا ممكنــا بفضل التصــرف الكبيــر المحــدود الذي تسمح به العائلــة الكبيــرة (1) .

---

1 ... Stratégie familiale ..., op. cit, p ...

إن هذا الحساب هو الذي كان يوجه مواقف الفلاحين بدون شك ويحدد اختياراتهم بين أن يستثمروا امكانياتهم في الارض،ويتجمعوا في التعاونيات التحضيرية ، وبين أن ينوعوا نشاطاتهم بحرية داخل مختلف القطاعات.

إن هذه الحرية قد مكنتهم من اختبار رقابة الدولة ، وتجريب أجهزة التموين والتمويل والتسويق ،كما مكنتهم من الانفلات من هذه الرقابة وشل فعاليتها . بالتسرب إلى القطاعات الاخرى عندما كان يلزم الامر ، بحيث انتهت رقابة الدولة وأنتهى معها التعاون الى التركز داخل قطاع الاراضي العمومية : التسيير الذاتي ، والتعاونيات .. مما جعل من هذه القطاعات مأوى حقيقيا لنوعية معينة من اليد العاملة ، وهي التي تسد أمامها الابواب الاخرى بحيث تبدو الشكاوي التي تمتلىء بها تقارير الملتقيات والموتمرات الدورية حول الفلاحة والمتمثلة في شيخوخة القوى العاملة في المزارع،وعدم القدرة على تجديدها بقوى أكثر شبابا .

رغم الاحتلال الغير الشرعي داخلها .. والذي يدل أن أنتقال العمال الى القطاعات الاخرى بعد الاشتغال مدة معينة في المزارع .. قد كان أمرا دوريا ومتكررا ،هذه الظواهر وغيرها تدل على أن التعاون قد أستقر في القاعدة الزراعية التي أسفرت عن عملية إعادة توزيع الارض ، ولم يدمج سوى الفئة التي ظلت عرضة للبطالة وأنعدام التأهيل في الريف.

والواقع أن مواقع التدخل في المشروع السياسي الزراعي كانت تتجاوز محاولة إعادة توزيع الارض إلى محاولة أخرى بدت أكثر قدرة على الشمولية في تغيير البناء الاجتماعي في الريف ، وذلك من خلال رفع نصيب هذا القطاع الاجتماعي من الاستثمارات والرساميل المالية،وتمثل ذلك في الإعلان عن مشروع بناء الألف قرية اشتراكية في الريف ..

المبحث الثاني

القرية الاشتراكية وتحويل البنية الاجتماعية في الريف .

زيادة على الدور الذي يلعبه القطاع الصناعي في جذب اليد العاملة الريفية نجد المدينة كمركز للاستهلاك ، إذ بهذا الموقع الاقتصادي كانت تقوم باقتطاع مزدوج : فائض الانتاج الزراعي من جهة ، والرجال من جهة أخرى .

ومن ناحية أخرى فإن المدينة كمقر للسلطة كانت تضمن تثبيت مصالح الفئات الأكثر تمثيلا داخل أجهزة التسيير والحكم .

إن هذين الوظيفتين الموروثتين عن سياق النمو الرأسمالي الاستعماري في الجزائر، قد جعلتا من المدينة جهازا سياسيا واجتماعيا ، يجذب اليد العاملة الضرورية ، وعندما يتفاقم الضغط الديموغرافي ، يتم توزيع السكان حسب قدراتهم المادية مما يؤدي إلى خلق وتدعيم الأحياء الغنية من جهة ، والأحياء الفقيرة من جهة أخرى أو خلق المركز المكتظ بوسائل الرخاء ، وهامشه الذي يبقى مجرد حزام من البؤس الاجتماعي والتفكك .

فالمدينة بهذه البنية الاجتماعية والاقتصادية كانت تبرر بشكل غير مرئي تركيز مقاليد الحركة الاقتصادية والسلطة السياسية بيد أقلية قليلة على مستوى كل جهة .

وبالتأكيد فإن خوض التنمية الوطنية بواسطة " القطاع العام " أو المؤسسات الوطنية قد سمح " للأطراف " الريفية من كافة الجهات بأن تشارك في تحويل بعض المداخيل التي كانت تصرفها أجهزة الاستثمار داخل القطاع الصناعي بفضل الحركة التي كانت تسمح بها العائلة .

غير أن الاجراء الذي حاول أن يكسر استئثار المدن بالمداخيل الوطنية هو التدخل الذي بدأ سنة 1971 والذي ربط إعادة توزيع الأرض بإعادة توزيع المداخيل الوطنية .

إن هذا المشروع قد حاول أن ينمي شروط الاستقرار الاجتماعي في الريف من خلال برنامج " الألف قرية " الذي أعطي وظائف " تأسيسية " خاصة حسب رأي مشرعيه .

وذلك لمنع تطور هذه الحركة العمرانية الجديدة نحو النموذج الاجتماعي السياسي الذي تجسده المدن الكبرى .

لقد كان الهدف من ذلك هو التحكم في حركة القوى العاملة الريفية ، وبمعنى أدق التحكم في حركة العائلة التي كانت توزع هذه القرى كما رأينا من قبل .

فالجدل الذي كان يدوره فيما يخص المغزى من تحقيق هذا المشروع كان يرمي إلى تجاوز النظر اليه كمجرد حل للأزمة السكنية واعتباره أداة لتحويل الوضع أو المفهوم السائد للعلاقات الاجتماعية العامة .

فبين احتوائه على (المسكن الواسع الذي ترتكز عليه العائلة القديمة كعامل يسمح بتوزع الافراد ، أكثر من ذي قبل - داخل القطاعات الغير زراعية وبذلك تقوى ظاهرة النزوح الريفي والتمدين ، وبين الاقتصار على المسكن الفردي الذي يساهم في ربط الفلاح بالأرض ويدفع الى الاهتمام بالزراعة كان الرأي المرجح يؤكد على الاتجاه الثاني .

وعلى هذا الأساس كان التأكيد على الدور الاجتماعي " للقرية " قاعدة هامة للتوضيح الايديولوجي الرسمي والإعلامي هذا الدور الذي أنبنى على مجموعة من التوقعات أو العلاقات ، كانت معالمها تبرز من خلال .

1 ـ الوظائف الاجتماعية والسياسية : للمشروع القروي :

1 ـ ربط المشروع منذ البداية ، بمشروع العلاقات الاجتماعية الجديدة أي بتصفية الملكيات الكبيرة حيث تم ربط القرية بالمحيط الزراعي الذي تمت تصفيته من الحقوق الفردية القديمة .

إن إنشاء القرية على هذه المناطق قد كان يعد ـ بعد التوزيع الجماعي للأرض وتأسيس التعاونيات ـ حدثا إيديولوجيا هاما ، لأنه يشكل وسيلة لتقريب الفلاحين من بعضهم البعض ، وتعويدهم على الحياة الجماعية ، إن خاصية القرية كاطار لتجميع السكان كانت تعتبر أهم شرط لتوسيع حركة التعاون الى نطاق يتجاوز المحيط الذي تم أفراغه من الحقوق الخاصة من طرف الدولة . ليشمل المجتمع كله في الريف ، لأن المزايا التي توفرها من حيث أنها تسهل وصول المرافق الضرورية ، الطرق الكهرباء ، الماء ، السوق الخ . . الى المواطنين ، تجذب اليها جموع الفلاحين وبذلك يمكن ادماجهم تدريجيا في كيانات تعاونية اشتراكية بفضل المساعدات التقنية والسياسية المبذولة من طرف الدولة .

وهكذا فان التدخل التشريعي للدولة الذي وقف عاجزا عن التغيير خارج اقتطاع فائض الملكيات الكبيرة وتأميم الملكيات المهجورة ، قد تم دعمه بتدخل عمراني أكثر قدرة على التغيير الشامل ، لأن الوظائف التي يشتمل عليها السكن : الارتباط بالمواصلات ، القرب من مكان العمل الخ . تجعل منه بناء قادرا على أحتواء ثم تحويل التنظيم الاجتماعي " التقليدي " كله .

فالقرية من حيث أنها تركيز وتجميع للشروط التقنية والبشرية تفترض تغيير التوزيع القديم للسكن ، الذي يرتكز عليه أسلوب الانتاج المعاشي ، وبذلك

تسهل تجاوز وتغيير النسبة الحقوقية القديمة التي تشجع ظاهرة الانغلاق والتشتت المميزين للحياة الاجتماعية الريفية .

2 ـ ان هذا المحيط اذا ما تم إنجازه وقبل الفلاحون الانخراط فيه ، سيصبح أداة للتغيير، اذ أنه يضايق استمرار السلسلة الطويلة من الروابط والحاجات التقليدية . . . ففي الوقت الذي يشكل فيه تقريب السكان من بعضهم البعض عاملا هاما لرفع معدل الاستهلاك ، فان العملة تصبح هي الوسيلة الأساسية للحصول على ضروريات الحياة ، ومن ثمة يرتبط السكان أكثر باقتصاد السوق والتبادل ويبتعدون عن الاقتصاد المعاشي . حيث تعطى الفرصة للدولة من أجل عرض الوسائل الحديثة على الفلاحين . . . . ومن خلالها يمكن بناء التعاون وتعزيز الانتاج الجماعي الموجه الى السوق .

وبالفعل يبدو أن هذه التوقعات قد أوجدت حالات اجتماعية ونفسية ملموسة داخل الوسط القروي الجديد .

اذ في الوقت الذي يسجل فيه الفلاحون ارتياحهم داخل الوسط الجديد بفضل " السكن الجيد ، والطريق، والكهرباء والماء الخ . . " وتخلصهم من الكوخ الهرم الذي لم يكن يحمي العائلة من عوامل الطبيعة فضلا عن بعده عن المرافق العصرية" نجد أن هناك قلق غامض تجسده مجموعة من الانشغالات .

- «عندما كنا في المداشر كنا نعيش في مأمن من المفاجآت نقتني الحيوانات، نزرع الخضر . . عند ما يأتي طارئ أسوق بعضها الى السوق وأحل مشكلتي»

- « الحياة في القرية جميلة ولكنها صعبة ، اذ لم نكن نشتر الاشياء البسيطة التي أصبحنا نشتريها اليوم» .

«منذ أن دخلت القرية أصبحت لا أرتاح الى معاشرة الناس، حياتي كلها من العمل الى الدار».

هذه مجموعة من الانطباعات التي جمعناها من مجموعة قرى . وهي تشير بالفعل الى أن الشكل التقليدي للحياة الاجتماعية كان يتعرض للتفكك، والاختفاء داخل القرى .

ان تضييق المجال الحيوي للعائلة ، الذي أنجر عن تجميع السكان قد أدى الى تقوية العزلة الاجتماعية وخاصة عزلة المرأة التي توارت نهائيا داخل البيت . كما أن توزيع السكن على الفلاحين بشكل عفوي من جانب السلطات، قد جعل الروابط القديمة عاجزة عن ممارسة دورها الاجتماعي مثل التعاون على أساس قرابي وصيانة العرض ، الخ . . حيث أن الوضع الجديد قد جعل الجوار بين العائلات يقوم على أساس التحرز . . ومن ثمة عزز العزلة بين سكان يعتبرون أنفسهم غرباء عن بعضهم البعض من الوجهة التقليدية . كما أن العجز عن أنتهاج الانتاج المعاشي يبدو واضحا من خلال لجوء العائلات الى الاعتماد أكثر على السوق ، وأنتظار الدخل الشهري أو الأرباح السنوية . .

3- توحيد النمط السكني داخل القرية قد أعتبر تجسيد المساواة اجتماعية حقيقية وقضاء على كثير من أسباب الفوارق القديمة .

بل إن المجهودات والامكانيات التي أوجدت القرية نفسها قد أتخذت شكل طرح سياسي يهدف الى تحويل أسس التفاوت الاجتماعي وتضييق الهوة الاقتصادية بين شرائح المجتمع .

فالقريمة لم تكن تحصر في مجرد ادخال أسباب الرفاهية الى الريف، ولا في محاولة تشجيع الفلاحين الذين أنخرطوا في التعاونيات ومكافأتهم على هذا العمل ، بل كانت تدرج ضمن التأكيد على النية في مواصلة الجهد

الى غاية تغيــــير علاقات القوى السياسية بين طرفي المجتمع المتناقضين ، الطــرف الذي يعانـــي من التفريغ البشـــري (أي المستــعمر (الريف) والطرف الــذي يحضـــن بالتعميــر (القطاعات الصناعيــة والثقافيــة في المدن) .

وهكذا فان حركة نزع الارض من " الإقطاعيين " قد أقترنت بمحاولة توجيه سبل الاستثمارات الاقتصادية للدولة نحو الريف . وخاصة تحسين ظروف حياة وعمل القوى التي ظلت مستبعدة من أهتمام ميزانية الدولة بالقدر الكافي .. وعليه فان الانتفــاع المجاني من الوســائل العمرانية الحديثة ، قد أصبح متاحا لكل القوى الريفية ، بشرط أن لا تنفصــل عن الفلاحة وأن تنتظم داخل الكيانات التعاونيــة أو التحضيريـــــة المقتـــرحة .

فالمشـــروع القروي شكل مناسبة لبعث الأمل في الطبقة الاجتماعية التي ظلــت حبيســة العلاقات التاريخيــة الظالمــة ومكنها من الفوز بامكانيات ماكانت لتحلم بهــا لو أعتمدت على وسائلها أو علاقاتهــا الخاصة . فهو قد حررها من ضغوط الأزمة السكنية وظاهرة الاكواخ الطينيـــة ، ومن الفراغ والبطالة ومن هذه الناحية فانه قد أكد بالفعل أن الفئــــة التي كانت أكثــر عزلــة . . هي التي أحتلت المكانة الاساسيــة فــــــي الانتفــاع من هذا المشــروع . . . وذلك في حدود أنخراطهــا في التنظيــم الاجتماعي الجـــــديد .

4 – وأخيـــر فان القرية قد أعتبرت عنصــرارائدا في " المنهج الثوري " الجزائري الهادف الى تحقيق التغيير الجذري للمجتمع . اذ أن تثبيت البنيات الزراعية للانتــاج الجماعـــي بواسطــة برنامج قروي عصــري وشامل قد أغفلتـــه معظــم الثورات الاجتماعية الفلاحيـــة في العالـــــم .

ان هذا الربط قد ترتب عنه أستبعاد قطاع الفلاحين الصغار .. ريثما ينضمون الى التعاون ..

ومن ثمة فان تثبيت الفلاحين داخل التعاون قد أكده الحق في السكن نفسه وطريقة توزيعه .. الذين أريد لهما أن يكونا أداة لتفكيك الروابط العائلية التي كانت تساعد الفرد على النزوح .

فالاقتصار على غرفتين كحد أقصى للسكن وخضوع التوزيع لعملية القرعة أو لمجرد قرار من السلطات . كان ينطوي على الرغبة في تفكيك العائلة القديمة . ووضع الاقارب في ظروف تمنعهم من التكافل الآلي . وبالتالي غير قادرين على ادماج نشاطاتهم وتوزيعها بين الفلاحة والقطاعات الأخرى .

من خلال التصورات السابقة يمكن اجمال الوظائف الاجتماعية والسياسية للمشروع في الاقار التالية .

- تجميع السكان وتسهيل الاندماج في التعاون .
- تفكيك الروابط والبنيات الاجتماعية القديمة المناقضة لهذا التنظيم .
- تحقيق العدالة على مستوى المجتمع القروي والتوازن السياسي - الاجتماعي على مستوى المجتمع ككل .
- ربط التعاونيات ومن خلالها المجتمع الريفي في المستقبل بالزراعة .

الاقار تبرز كنقاط ربط وتركيب بين العمران المادي والمجتمع في الفكر السياسي الجديد للدولة . ففي هذا السياق كان التأكيد يقع على القرية باعتبارها نقطة القوة في التحويل الاجتماعي الأشتراكي .

لانها هي الأداة القادرة على وضع السكان في مواقع تسمح بادماجهم في الجهاز الاداري.

هكذا فالدور الذي يلعبه المشروع القروي ، في جعل الفلاحين يهتمـــــــون بالبقـــاء في الزراعـــة ، والانتظام داخل التعاونيات على نطاق واسع كان يبدو متفائـــلا " ومغيرا لوجه الريف" على المدى البعيــد بدون تناقضـــات.

2 ـ المشـــروع العمراني والسياق السياسي التطبيقــي :

والواقع أن سياق تطبيق هذا المشروع ، يفسر لنا بعض عناصر هذا التفاؤل اذ يلاحـــظ أن توزيـــع القرى لم يكن يحدد انطلاقا من الحقائق الاجتماعيــــة الفلاحيــة التي تبرر انجازها بل كان يحدد في حالات كثيرة انطلاقا من علاقات أو روابط الولاء بين السلطـــات المحليـــة والسلطات المركزيـــة . .

ان مشروع القرية قد كان يعطي للمسؤولين المحليين الحجة التي تسمـــح برفـــع حجم الاستثمارات الموجهة الى مناطقهم ، ويعطيهم السلطـــة العليـــا ، فــــي الوقت الذي يجعلهم أكثـــر قدرة على اختيـــار أكثـــر الفئـــات خضوعا لاراداتهم .

ومن هنا فان حاجات الفلاحين ، وحقائق الزراعة لم تكن دائما هي الشروط الـــتي تبرر أستفادة جهة من الجهات من البرنامج القروي . . اذ أن حاجة البيروقراطية المحلية والجهويـــــة الى النفوذ والتنافس السيـــاسي . . قد كانت تلعب دورا معتبرا فــــي توزيـــع امكانيــــات البــــلاد .

ان تأسيس القرية قرب موكب صناعي يعرض مرتبات تتجاوز مرتب الفلاحة بعدة مرات ، أو بناءها بدون اشــراك الفلاحين في الرأي الى غير ذلك من الأمثلة أكبر دليــــــل علـــى ذلـــــك .

بل أن تسجيـــل الاحتياجات العمرانيـــة من هذا النوع قد أصبح بالنسبة لبعض المسؤوليـــن وسيلة للفت انتباه السلطة العليـــا ، وانتظار البصرية الاعلامي الذي

يتوهـــج يوم " التدشيـــن " ويقربهـــم من الرأي العـــام .

ومن هنا فان مبدأ عدالة التوزيـــع للدخل الوطني بين الريف والمدينـــة قد أصبـــح يتخذ من خلال هذه المواقف دلالة سياسيـــة خاصة اذ أصبح يستخدم لدعم مراكز " بعض " المسؤوليـــن داخل أجهزة الدولة أكثر مما يستخدم من أجـــل القضيـــة الاجتماعيـــة التي كانت هي السبـــب في نشأته .

فالاعتمادات المالية هي التي كانت تحرك الحماس في الغالب وليس الالتزام السياسي الثابـــت .. ومن ثمة يبدو أن ضرورات تثبيت ، وتطوير الموقع السياسي لبعض القوى قـــد كانت " تخلط " بقضية القوى الاجتماعيـــة الفلاحية الفقيرة في القاعدة وتطغى عليهـــا في أحيان كثيرة .. بحيث تصبح مثل هذه الممارسات مغذية للتفاوت بين المصالح أكثـــر مما تكـــون مقـــربة بين أطـــرافها ..

ان الفلاحة والفلاحين لم يكونوا - دائما - يبررون التدخل العمراني بقدر ما كانت يبرره تثبيت " البيروقراطية المحلية في السلطة . (1)

---

1) يجدر معاينة التحقيق الذي أجراه المعهد الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط والخاص بالمستقبل الاقتصادي للقرى . حيث يلاحظ مثلا . مشكل التحديد التعسفي للقاعدة الزراعية المحالة الى التعاونيـــات ، ووضع أشكال غير ملائمة للظروف الحقيقية ، وكيف يؤدي ذلك الى وضعيات وخيمة بالنسبة لبعض القرى .

1) فقرية أم الطابول في ولاية عنابة تستقر نظريا على 262 هكتار في حين .. في حين أن المساحة الحقيقية لهذه القاعدة تنخفض ب 38٪ أراضي غير صالحة للزراعة ، و43٪ من الأراضي الصالحة ولكنها تركت بورا .. والنتائج المعروفة لهذه الوضعية ، معاكسة لتثبيت قوى العمل في الفلاحة حيث يلاحظ حركة قوية لتحويل القرية الى مجهود مكاني للسكن الخاص للعاملين في القطاع الغير الفلاحي أكثر من 50٪ من سكان هذه القرية هم غير فلاحيين)

حيث كانت ظروريات هذا التثبيت تخطي في أحيان كثيرة قوة الحقيقة ، وفصاحة الواقـــــع وتفرض منطقها الخاص .

فكثير هي الحالات التي تم فيها بناء القرية بدون النظر في الأهداف الحقيقية المبررة لها ، وبدون دراسة للمعطيات المطلوبة ، وعندما يتم انجازها ، يظهـــر أن طلبات الاستفادة ضعيفة ، وأن القرية قد أسست بعيدا عن الأراضي الزراعية المعينـــة ، ومن ثمة يجرى توزيـــع المساكن على موظفـــي الادارات ويقع التصرف فيها حسب الأغراض الخاصة .

---

2 ـ قرية معونة العيون ، بالأصنام . . حيث تميزت القاعدة العقارية بتقاعد القطع الزراعيـــة ، وضعف الانتاجية . . والجزء الكبير من الأراضي يبقى في وضعية استراحة ، أو هي غير صالح للزراعة أصلا . . هذه هي الخصائص الهامة التي تميز القاعدة الفلاحية للقرية . .

أن هذه الملاحظات التي نجد نظائرها في قرى كثيرة تبين الحجم الكبير للفرق الموجودة بين الظروف الاقتصادية المقترحة للقرية وهي في الغالب مقترحة من طرف السلطات والقاعدة المادية الحقيقيـــة .

ونفس البحث يلاحظ في مكان آخر دائما حول مشكل المساحة المقترحة نظريا والمساحة المستغلة فعليا ، بأن تقارير المكلفين بمهمة للثورة الزراعية وتقارير الطلبة المتطوعين قد أكدت على الظروف الغير السليمة التي كانت تحدد بها الحصص العقارية للتعاون . . . حيث نقـــص الاطار التقني للسلطات المكلفة بتحديد الحصص الموزعة ، ونقص الاطلاع الفعلي ، وطبيعـــة علاقة القوة على المستوى المحلي ، قد أدت في كثير من الأحيان الى عدم التطابق بين البنيات التي تم وضعها والشـــروط المادية لاستغلالها . . والأمثلة كثيرة عن أراضي تتطلب اصلاحا رتبت أراضي منتجـــة وأعطيت للتعاونيـــات ، التي على أساسها يتـــــم تحقـــــيق مشـــــروع القريـــــة" .

ص 17 ـ ص 20 ـ

هكذا يبدو على مستوى الاستراتيجية العامة للمشروع - أن تغيير المجتمع الريفي بواسطة هذه المركبات السكنية لم يكن يخلو من عدة متضمنة لأهداف البيروقراطية المحلية ، وهي في الغالب أهداف غير فلاحية فالقضية لم تكن تطرح دائما ، انطلاقا من هل المشروع القروي قادر على تلبية تطلعات الفلاحين والفلاحة ؟ وهل شروط النجاح متوفرة أم لا ؟ .

بل أن هناك حالات كثيرة يبدو فيها الطرح قائما على أن المشروع ينبغي أن يتحرك وتسمع حركته . والقرية ينبغي أن تشيد كما شيدت التعاونية من قبل وذلك من أجل تبرير وضع سياسي اداري يحرص أصحابه على أن لا يكونوا معرضين لأيّ لوم أو عتاب .

على هذه الأسس جميعا كان المشروع يبدو وكأنه يتقدم ... ويعطي انطباعات أكثر تفاولا وسرعة .

هكذا يبدو والى جانب تحسين ظروف المعيشة والحياة التي كان يحضى بها وبصفة تدريجية جموع الفلاحين بواسطة القرى التي كانت " تنبت هنا وهنا " كان يطفو على السطح دور مصطنع ، وتظاهر وهمي بالنجاح الباهر ، والتقدم السريع ومن ثمة كانت الوظائف " الخيالية " تغطي أو تطغى على الآثار الحقيقية . لهذا العمل .

فالتوسع في مضمون الآثار الاجتماعية والاخلاقية المنجرّة عن تحقيق هذا الانجاز " الضخم " واعطاؤه محتوى واسع من الدلالات العلمية والايديولوجية ، وضعت هذا المحتوى بصور شتى من الأدبيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، كان يتبخر من خلال المشاهد المتكررة لحالات تدشين القرى ، حيث تدل هذه الحالات على أن فريق " المسؤولين " الجهويين كان يعتبر أن دوره بل والتزامه السياسي ينتهي عند تسليم المفاتيح للفلاحين ، بحيث لا يعودون بعد ذلك سوى من أجل محاسبة الفلاحين على النتائج " .

ان هذه الظاهرة تعيدنا الى تأكيد الافتراض الذي سبق أن أقترحنـــــــاه من قبل والذاهب الى أن مراحل المشـــروع الزراعي وأقسامه . قد تم تطبيقهـا وفقا لعدم التعارض مع المفهـــوم البيروقراطـــي للسلطـــة ..

والذي يسمـح للقـــوى المسيرة بأن تتصرف بدون ألتزام حقيقي مع القاعــدة فتبدو مـــن الخطاب السياسي فيما يتعلـــق بمواقعها داخل دواليب الدولة .. ومن مصالـــح تناقض أهدافـــه في الممارســـة .

ان هذا الوقع يتجلى من خلال اظهار حماسها للسلطة الأعلى (عن طريق تمرير القرارات الى المجتمـــع) وعدم ألتزامها بتلك القرارات (عن طريق عدم المتابعة الجدية)

ومهما يكن فانه يبدو أن معظم عناصـــر المشروع السياسي الزراعي .. ومنها المشروع العمـــراني ، قد أخضعت في بعض مستويات المسؤولية في جهات مختلفة لأهداف خارجة عن الغايـــة الأصليـــة ، ولم ترتبط بخدمة السلطـــة أو المصلحة ، وبذلك قللت من أهميـــة الدور " التحويلي " للبرنامج القروي أو جانبه .. في بعض الأحيـــان .

ما جعل المشـــروع يشـــق طريقـــه بصعـــوبة ، نتيجة لإخضاعـــه للمصالـــح المتضاربـــة التي كانت تركب هذه الموجة السياسيـــة .

وعلى أية حال فان بنايات القرى التي أنجزت وعمرت قد مجت مجموعات هامة من الفلاحيـــن وأوصلتهـــم بالســـوق الوطنيـــة والعالميـــة عن شبكـــة المواصلات . كما ألحقتهم بالسياق السياسي الوطني عبر الفروع الادارية التي وقع تمديدها الى نقاط الاسكان الجديدة .
وبذلك تحقق لهؤلاء السكان بنية قاعدية أزالت بواسطتها جملة هامة من العوائـــق الطبيعيـــة التي كانت تعرقل حركة الدولة وتعطل سرعة تدخلها من أجل خدمة مصالح المجتمـــع الريفـــي .

واذا اعتبرنا عقلانية أي فلسفة سياسية واجتماعية تتجلى في التكييف الدقيق للوسائل مع غايات منسجمة وواضحة فان البنية العمرانية المنجزة لم تكن تخل من معاني الثورة والعقلانية . حيث وفرت الوسائل المناسبة لتحقيق غايات عامة : كالتحديث التقني لوسائل العمل والترقية الاجتماعية والثقافية للسكان ، لكن الى أي حد وقع الربط بين الوسائل . والغايات داخل هذه البنيات الجديدة؟

صورة المجتمع الجديد .. داخل القرى:

ليست التناقضات الناشئة عن المصالح المرتبطة بالسلطة وحدها هي التي كانت تؤثر على الأهداف الاجتماعية السياسية للمشروع .

بل ان التوسع الاقتصادي الذي كانت تنشده البنية القاعدية القروية قد كان متوقفا أساسا على قابلية الأرض لأن تنتج وفقا لمقتضيات الانتاجية الزراعية " العقلانية" .

ان تعقد الواقع الاجتماعي للملكية في الحريف قد كان يشكل عقبة كبرى أمام هذه الادارة وخاصة بين الفلاحين الصغار .. بحيث أن منظومة الحقوق المنفصلة والمتشتتة والمتداخلة التي كانت تحكم الاستغلال الزراعي ، قد كانت في مجملها عاملا من عوامل أضعاف الأهمية الاقتصادية للأرض ، في السياق الغير الرسمالي الذي كان يوجد عليه المجتمع .

ومن هنا فان القبرية التي كانت تستلزم اعادة تنظيم علاقة المجتمع بالأرض ، وفقا لضرورات اجتماعية واقتصادية جديدة ، وليس على أساس الروابط الحقوقية القديمة قد كانت تواجه مجموعة من المنزلقات الدقيقة .

فالبعض منها ظهرت فيه صعوبة التوفيق بين ضرورتين هامتين تجميع الفلاحين أو ابقاؤهم بالقرب من مكان العمل بحيث بينت الوقائع أن التحكم في هذه المعضلة قد كان أمرا صعبا .

1- فالقرى التي أشتملت على تجمع واسع للسكان والتجهيزات الضرورية للعمل والانتاج أصبحت هي نفسها عائقا أمام حسن سير العمل الزراعي بسبب تشتت المزارع ، وتباعدها من بعضها البعض.

أما القرى التي حاولت تجنب السقوط في مثل هذا الوضع .. فقد وقعت في مجرد عملية اصلاح المسكن الريفي الخالي من الوسائل الأساسية ، وبالتالي لم يصبح لها أثر ملموس على العلاقات الاجتماعية .. التي كانت غايتها النهائية هي الوصول الى التعاون المكثف..

ان هذه المشكلة قد أتخذت بعدا آخر مع مرور الزمن تجلى من خلال صعوبة الاقتصار على الأجهزة القاعدية التي تساعد على الأرتباط بالأرض بالريف ، بحيث كان ذلك يتناقض مع مفهوم التقدم الاجتماعي نفسه.

في حين كان ان فائض الأجهزة الاجتماعية الثقافية يفتح الباب أكثر أمام نمو روح التمدين والانفصال عن الزراعة.

ان رفع حجم هذه الأجهزة قد كان يرفع الحاجة الى تسييرها وبذلك تصبح مجالا للتسرب بل والهروب من الأرض .. الأمر الذي كان يهدد بتحويل القرية الى جهاز لتوسيع الوظائف الثانوية على حساب الانتاج والفلاحة ويناقض الصورة التي كانت " تبشر " بأن القرية لن تكون سوى " مكانا " للراحة بعد القيام بالعمل الزراعي.

وحتى لا تدخل في التفاصيل التقنية البحتة يمكن أن تنطلق في محاولة بناء ملامح المجتمع الجديد اعتبارا من نظرية التوازن أو الانسجام والتي كان ميثاق الثورة الزراعية يعتبرها شرطا أو معيارا يحكم تطور المجتمع الجديد ، أي التوازن بين التعاونيات من جهة والقرية من جهة أخرى ، حيث تخدم منهما الأخرى بحكم الجدلية التي يقتضيها التفاعل بين (قوى الانتاج " وظروف العيش . ....

والعمـــل اذ أن " جعل الزراعـــة عصرية يجرى على أساس تحسين أوضاع المعيشـــــة للفلاحيـــن لانه لايمكـــن التفكيـــر في تحرير الفلاحين دون وضع تجهيزات عمرانيـــة أساسيـــة تسهل التبادل الاجتمـــاعي الاقتصادي والثقافـــي " (1) .

وانطلاقا من هذا المفهوم يمكن أن نلاحظ أن عجز الفلاحين عن التأثيـر علـــــى قرارات الانتاج والتنظيم الاجتماعي السياسي على مستوى المزارع ، وعجز الأغلبيـة الواسعة من التعاونيـات ، عن تحقيق الفائض الاقتصادي الضروري لاستمرارها وبقائها مدينــــــة باستمرار في حياتها للمساعدات الماليـة من طرف الدولـة = .

ان كل هذه المشاهدات التي سبق أن وضحنا تفاصيلها من قبل تدل على أن قواعد الانتاج الجديدة ... التي جاءت القرية لكي تدعمها قد ظلت مشلـــولة ..

وهنا يبدو أن القاعدة الانتاجية للقرية قد ظلت خاضعة؟ مفرغة من تبادل التهـــم بين الفلاحيـــن والادارات ... وبقي العجز عن الرفع الحقيقي للانتاج الفلاحـــي كضمان لمستقبل القريـــة ... يحول هذا البناء الى مجرد اصلاح سكني ، مساعـــد – وبصفـــة عابـــرة – على تثبيـت وإيواء من لم يستطيعـوا أن يجدوا مقرا لهـــــم في الريـــف .

فمن النادر أن نجد على مستوى المعايشـة اليوميـــة – أن تقدير السكــــــن في القريـــة يربط في أحاديـث الفلاحيـــن بأهميـة التعاونيـــة والزراعـــة ، بـــــل أن الانضمـــام في لتعاونيـــة كشـرط للسكـــن في القريـــة يزعج الكثيـــر منهـم . « لو وجدت مسكنـــا آخـــر لما بقيـت في التعاونيـــة » فالموقف من الوسائل الجماعيـــة يلفه الغمـــوض والتردد بحيث أن هذه الوسائل لاتستعمل في هذا المجال بصفتهـــا الأساس المادي لتكوين وتنمية العلاقـــات الاجتماعيـــة الجديدة " الخالية من الاستغلال الاجتماعي " سواء في التعاونية أو في القـــــــرية .

---

1) ميثـــاق الثـــورة الزراعيـــة . ص38 .

وهكذا يبين الفحص الدقيق لاستعمال وسائل العمل ،آلات ومزروعات الخ .. انها تتعرض في أحيان كثيرة للتصدع المستمر من جراء بقائها في العراء بدون صيانة .. والتجهيزات العمومية نفسها التي وضعت للاتصال والتوعية قاعات الاجتماع والسينما أغلقت أبوابها بعد شهور قليلة تقريبا ماعدا المساجد التي بعثت إهتماما متزايدا بالواجبات الدينية .

والتعاونيات التي أقيمت لتسيير الخدمات داخل القرية ، للاستهلاك أو النقل الخ – والتي أنتزعت من يد المبادرات الخاصة لكي لاتصبح وسيلة للمضاربة في القرية .. أصبحت موضوعا لمختلف أنواع التحاليل ..

بل وأصبح المحيط المادي للقرية نفسها عرضة للاهمال دون أن تستطيع السلطات المحلية نفسها تحريك ساكن ، بدعوى غياب ميزانية خاصة بالتنظيم والصيانة والى جانب هذا الفراغ على مستوى سير العلاقات الجماعية ... بقي القانون المنتظر للقرية الاشتراكية ، غائبا .

وهكذا فان القطاع الذي تركت فيها المبادرة للعمل الديموقراطي ، والتصرف الجماعي ..قد أصبح مرادفا للتصرف بدون ضوابط أي أن المتابعة السياسية الايديولوجية للأموال المبذولة بقيت منعدمة ، وبهذا الانعدام عادت الوظائف التقليدية للعائلة الريفية الى الظهور عبر توسيع المساكن القائمة ونمو الفائض في اليد العاملة داخل القرية ، وتحويلها تدريجيا الى أداة متقدمة للنزوح الريفي .

هكذا تبدو ملامح النموذج الجديد " للعلاقات الاجتماعية " غير قادرة على أستهواء بقية الفلاحين الصغار وتشجيعهم على الانضمام اليه .. بحيث بقي تفكك تلك العلاقات انعكاسا لوضع هذا المجتمع بالنسبة للشرائح الاخرى ..

اذ نلاحظ أن البنيات التي تعمل بصفة منتظمة نسبيا هي فروع الادارات المختلفة أي القواعد التي يوجهها ويسيرها القطاع البيروقراطي .

ان المصدر البارز الذي يظهر الفلاحيون ارتياحهم نحوه .. هو المؤسسة التعليمية والتربوية ومن هذه الناحية يبدو التجاوب متطابقا مع جهود الادارة اذ تحقق للفلاح الأمل التاريخي في أن يرى أبناءه يدخلون الى المدرسة .. مثل أبناء المدن .. فالهدف الذي كان يصعب بلوغه بالامكانيات الضئيلة المعزولة للعائلة الريفية أصبح قريبا .. ومن هنا فان المدرسة قد أعطت للفلاحين السلطة التي كانوا يفتقرون اليها من أجل تقبير مستقبل أبنائهم واختيار نوع الحياة التي يريدونها لهم فعلى العكس من مواقفهم من البنيات الأخرى أو بمعنى آخر من القرارات التي كانت تملي عليهم من خلال هذه البنيات تبدو المدرسة هي المدخل لتحويل مفهوم الحياة في القرية .

وكان تقريب المدرسة من الفلاحين قد أيقظ وعي الفلاحين بضرورة تدارك موقعهم الاجتماعي التاريخي الذي فرضه التشكل الناتج عن التقسيم العمراني القديم بين المدينة والريف ، والذي كان يقنع ويطبع[1] التناقضات الاجتماعية والفرص الغير العادلة بين الطرفين .

وتكشف الاستقصاءات الميدانية أن 54% من الفلاحين في هذه القرية يتطلعون الى ادخال التكميلية والثانوية الى القرية فضلا عن المدرسة الابتدائية أي أن الدفع بالأبناء الى المستويات العليا من التعليم يشكل عند الاغلبية منهم أضمن وسيلة للترقية .

---

1) يظهرها وكأنها طبيعية .

ع -

ان هذا الاتجاه ينطوي على دلالـــة سياسية هامة ، تبين وكأن الفلاحين لايعتبـرون التغيير الذي أدخله المشـــروع الزراعي أساسا لحل مشكلتهم ولايعطون للتأميـــم والتوزيـــع للأرض والسكـــن الأهمية والاتجاه الذي تعطيـــه لها الدولـــة .

وكأن العجـــز عن مواجهة الحاجات المتجددة قد ادى الى زيادة تصميم الفلاحين على " أن يتعلـــم الابناء ليخرجوا من الظلمة التي يتخبط فيها آباؤهـــم" ... وأن يتحرروا من الجهل الذي ترك آباءهم تابعين لكل من يريد التصرف فيهـــم " اللي يجي بصـــرف فيهـــم"

" وأن يتثقفـــوا لكي يستطيعـــوا ممارسة وظائف أخرى أفضل من هذه أي الفلاحة"

ان هذه التأكيـــدات وغيرها تكشف عن بقاء نفس التطلعات القديمة عند الفلاح الريفـــي والتي كانت تغازل خياله يوم كانت امكانيات البلاد تستقر في الحواضر الكبــــــرى ، أي قبـــل أن تكســـر الثورة الزراعية ميكانيزمات التركيز الاقتصادي لهذه الاستثمارات في المدن .. بحيث يتبين على المدى البعيد وكأن هؤلاء الفلاحين قد رضـــــوا بالاستقرار في الزراعة والارتبـــاط بالتعاون ، والاندماج في السيـــاق السياســـــي الاجتماعي الجديد لكي يمكنوا أبناءهم من التخلي عنه ومغادرتـــه في المستقبـــل .

هكذا نجد نلاحظ أن مرجع التطلعات والمثل الاجتماعية للحياة والعمل لـــم تتغيـــر داخل هذا المجتمع الجديد ، بحيث بقيت تستمد من التعارض المترتب عن سياق التنميـــة ، وما رافقـــه من أهتمام بالمعرفة ، والتسييـــر والمدنيـــة الـــخ ... ولا تمثـــل الارض ، والتعـــاون ، والقرية ســـوى مرحلة للتحول الى هذه القطاعـــات .

ان الانتقال الى محيط عمراني ، أكثر كلفة من مردودية عمل الفلاحيـــــــن . قد أنعكـــس على معنوياتهـــم ، وجعلهم أكثـــر احساسا بالفوارق الاجتماعيـــــة والاقتصاديـــة والثقافيـــة في المجتمع .. هذه الفوارق التي كان يواريها مـــــــن

قبل تشتتهـم التاريخـي في الريف ، وبعدهم عن الاحتكاك بالقطاعات الحضرية من مسيـري الدولـة وتجار وغيرهـم .

وفي ظل ركود الانتاج الزراعي فان الفرق التاريخي في الدخل الاقتصادي بين الفلاحة والقطاعـات الاخـرى قد أصبح يثـير شعورا متناميا بالغبـن . بل أصبـح وعيه أكثـر حـدة من ذي قبـل، ومن ثمة بقيت الاهتمامات تتعلق بالعمل خارج هذا القطـاع على الرغم من كل المبالغ الهامة التي صرفت لتعميـر الريف ، فبيـن تصلـب الادارات وصعوبـة تنميـة الارض ، وضغوط السـوق الاستهلاكيـة فان تطلعـات التغيير عند الفلاحيـن تبدو أبعـد من مجـرد منح مسكن " مريح وعصري "

ان هذا الوضـع يثيـر التساؤل حولما اذا كان مجرد الانجاز ووضـع البنيـات يشكـل عملا عقلانيـا وكافيـا .. وخاصة عندمـا يتعلـق الامـر بمشـروع التصـرف الجماعـي " الديموقراطـي " في موضـوعـات اقتصاديـة تنـزع عنها صفـة التملـك الخاص ..

قبل تشتتهم التاريخي في الريف ، وبعدهم عن الاحتكاك بالقطاعات الحضرية : من مسيري الدولة وتجار وغيرهم .

وفي ظل ركود الانتاج الزراعي فان الفرق التاريخي في الدخل الاقتصادي بين الفلاحة والقطاعات الأخرى قد أصبح يثير شعورا متناميا بالغبن . بل أصبح وعيه أكثر حدة من ذي قبل، ومن ثمة بقيت الاهتمامات تتعلق بالعمل خارج هذا القطاع على الرغم من كل المبالغ الهامة التي صرفت لتعمير الريف ، فبين تصلب الإدارات وصعوبة تنمية الأرض ، وضغوط السوق الاستهلاكية فان تطلعات التغيير عند الفلاحين تبدو أبعد من مجرد منح مسكن" مريح وعصري"

ان هذا الوضع يثير التساؤل حولما كا اذا كان مجرد الانجاز ووضع البنيات يشكل عملا عقلانيا وكافيا .. وخاصة عندما يتعلق الأمر بمشروع التصرف الجماعي " الديموقراطي " في موضوعات اقتصادية تنزع عنها صفة التملك الخاص...

الخطـــة العمرانيـــة وصعوبة تحويل البنيات الاجتماعيـــة

اذا كانت الخطة العمرانيـة قد أدرجت ضمن المنظور الشامل للمشكلة الاجتماعيـــة في لجزائر على أساس" أن القرى تكون مركبات اجتماعية واقتصادية حقيقيـــــــة ، تقوم على هياكل زراعية وتعاونيـة ، وتؤمن كافة العوامل الاقتصاديـة والخدمـــات الاداريـــة والاجتماعيـة والثقافيـــة للمجتمـــع " (1) . فان هويتهـا الحقيقية قد عادت الى مضامين لا تتجاوز مجـرد القيام بالوظيفة السكنية التقليديـــــــة. إذ أن التطبيـــق قد كشـــف عن منطـق آخـــر تجلى في قوة التناقضـــــــات، وضعف الوسائل .. ويبدو أن هذا التنطـــق لم يكن سمة خاصة بهذا المشـروع وحـده.. بل كان امتدادا للنهـــج الذي حكم اسيـر الكلي للتنمية الوطنيـة .

ويكفي أن نذكر على سبيل المثال بالاهتمامات الكبرى التي كانت موزعة بين بناء الدولة وبناء الاقتصاد الوطني وبين الحد من من تفشي البطالـــة وترقية نوعية الحياة للعامـــل ..

حيث تحول الاهتمام ببناء الدولـــة في الحالة الأولى وتطـــور في بعض مظاهره الى تكريس للظاهرة البيروقراطية التي أصبحت فيما بعد مصدرا لتشكي الجميـــع .

في حين تغلب الاهتمام في الحالة الثانية ، نحو توسيع الشغل على حساب التوسيـــع المماثل لشـــروط الحياة واستقرارهـــا ..

ان تغلب هذين الاهتمامين نفسهما قد نشأت عنه تناقضات تجلت :

1 ـ من خلال توزيـــع التنميـــة في المكان . بحيث أن تقويـة البيروقراطيـة مـــن جهة وتوسيـــع ســوق الشغـــل الوطنـــي من جهة أخرى قد جعل التنميـــة تتركـــز

ف 1 ـ ميثاق الثورة الزراعية ص 39 .

في المدن (أي حول أماكن تواجد البيروقراطية المركزية ... والجهوية إذ أصبح انشاء المصنع مثلا تحدده ظروف تنقل الميزيين أكثر مما تحدد ظروف تنقل العمال) وترفع بالتالي من خطورة النزوح الريفي .

1- ان هذا الوضع قد كيف وتحكم في البناء الاجتماعي الريفي ككل من خلال تحديد أدوار البنيات العائلية هناك .
حيث كانت العائلة الكبيرة تحول القوى العاملة ، وتؤمن في الغالب شروط عود تها عند ما تعجز عن الاستقرار في المدن ، وبذلك تحول ولو بصفة غير مطلقة – دون انفجار الازمة الاجتماعية في هذه المدن .

في حين كانت العائلة الصغيرة تحول دون تفاقم الازمة الفلاحية في الريف بحكم عجز أفرادها عن النزوح البعيد المدى زمانيا ومكانيا . وتغطيتهم للشغل هناك

ويمثل هذا الواقع المظهر العميق للعلاقة الغير المتكافئة بين المجتمعين الريفي والحضري ..

ان هذا الواقع كان يبرز بوضوح اتجاه خطوط القوة السياسية في البلاد ، والتي كانت حركة التنمية مطابقة لها . بحيث ظهرت صعوبة قلب اتجاه هذه الخطوط أو توازنها بواسطة مشروع القرى الزراعية الاشتراكية .. بتحريك قطار التنمية من المدن الى الريف وفي ظل النقص الكبير لأجهزة التفكير والدراسة الوطنية .. بقيت ظاهرة الاعتماد على الخبرات والمكاتب الأجنبية تعمل على مسايرة وإرضاء التيارات المرتبطة بمصلحة الادارة أكثر مما تساير الاحتياجات الحقيقية والضروريات المحلية للمجتمع الفلاحي .. ومن ناحية أخرى يبدو أن " تسييس " العمران في الريف بقي واقعا تحت ضغط الوضع العقاري الريفي ، أي تحت ضرورة .

عن هذه التربيــة وخاصة الفئــة الفقيــرة زراعيـــا .

ان تعطيل هذا المورد الاقتصادي بواسطة الدخول في القريــة ، لأسباب يتعلق بعضهــا بربط الفلاحين بالخط الجديد للانتاج ، وبعضها يوعز الى تربيــة الحس الحضاري .. قد دفــع بالكثيــر منهم الى رفض الدخول الى القرية .. والتعـــاون أو اتخاذ السكــن فيها مظهر للبذخ ولا لاحتفاظ بالسكن القديم لنشاط الفردي كــما تسبب في هـــروب البعض بعد الدخول اليها .. لأن ضعف الأجرة ، والطابع الغير مستقر للأرتبـــاح قد شكل أساسا غيـــر متيـــن للاقتصاد العائلي .

ان احلال اقتصاد التبادل محل الاقتصاد المعاشي قد أخل بالتوازن الاجتماعي للعائلة ، لأنه عزز تبعيتهـــا للســـوق ، وجعل قدرتها الشرائية تتقهقر بســرعــــة أمام قدرة القـــوى الاجتماعية الاخـــرى .. فأصبح الانشغال الأساسي عندهم هــو الجـــري وراء المطالبة برفع نسبة التسبيقـات والاعتمادات بحيث كان هذا الانشغال يؤدي الى نتائجه المحتومة وهــي الاعتماد على مساعدات الدولـــة .

وبحكم هذه الأوضاع المختلفــة ، فا الاقبال على التعاون والارتباط المهني بـــه على الرغم من البريق العمراني الذي كان يتوسطه ــ لم يكن يبدو مفيــدا سوى للفئــــة الخاضعــة للظـــروف المحلية اقتصاديا أو مهنيـــا .

فالثورة علـــى العلاقات الاجتماعية الريفية التي تمحـض عنهـــا .. البرنامج التعاوني والثورة على التفاوت بين الريف والمدينة التي أسفر عنها " البرنامج العمراني " أنتهـــت باسترجـــاع قاعدة زراعيــة ضيقــة ، وحل ضائقه الشغل والسكن عن فئــة اجتماعيــــة هامشيـــة ... ولكنها لم تحول البناء الاجتماعي الريفي ، ولم تثر اهتمام الفلاحيـــــن الصغـــار للاندماج فيهما على النطـــاق الواســـع .

مراعاة الأشكال سكنية تأخذ في الاعتبار مشكل المسافة بين مقرر العمل ومكان السكن .

ان هذا الشكل لم يكن عملية عملية تقنية فقط بل كان عملية سياسية . اذ على أساسه كان يتحدد الاختيار بعودة إلى ظروف الحياة والعمل التقليدية أو الانصياغ للضرورات الاجتماعية والاقتصادية الجديدة ويظهر أن صعوبات حسم هذا المشكل قد أفرغت الكثير من المحتويات " العقلانية " للقرية الزراعية ، كما أفرغتها من قبل ضرورات السلطة المحلية من محتوياتها الاجتماعية والاقتصادية .

فالتقدم الذي أحرزه المشروع القروي داخل الريف في السنوات الأولى منه — رغم من سرعة الافتراض بأن التعاونيات ستنتج كما ينبغي والارض ستستغل حسب ما يرام والأجرة الفلاحية ستتطور حسب معدل ايجابي .

لكن الواقع بات أصعب من التصور ، فالتحليلات السابقة بينت أنه حتى التعاونيات التي كان أصحابها يستطيعون أن ينتجوا ويحققوا أرباحا مالية كانت تتعرض للابخاس من طرف أجهزة التسويق والبنوك ، والرقابة على الأسعار ... ومن ثمة تحكم على الفلاحين بالبقاء دون مواكبة ارتفاع تكاليف الحياة من حولهم ، وتمنعهم من تحقيق مداخيل معادلة لما يحصل عليه غيرهم في القطاعات الأخرى .. مما جعلهم يميلون الى التعاقد من القطاع التجاري الخاص بطرق ملتوية لفرض شروطهم على السوق .

إن أبرز صورة للانسجام والتكامل بين " التعاونية " والقرية الاشتراكية " قد تجلت من خلال جعل الاقتصاد العائلي اقتصادا نقديا ، قائما على الأجرة وحدها .. بحيث سد هذا الانسجام الطريق على الفلاحين ، فيما يخص تنويع مصادر دخلهم وخاصة تربية الحيوانات . اذ أن هذه الأخيرة كانت في السابق هي المورد الأساسي في الريف . فلم تكن هناك عائلة ريفية مالكة للأرض أو غير مالكة لها تستطيع أن تستغني

فالمشـــروع السياسي الزراعي الذي لاحظناه في الفصل الثالث أنه طبق على المستوى السياســي المحلــي ـ في حدود عدم تعارضــه مع المفهــوم والممارســة البيروقراطية للسلطــة . . طبق في المجتمع في حدود الفئــة التي كانت عاجــزة عن الحصــول على دخل أعلــى من دخـــل الفـــلاحيــة .

ان هذه الحدود تفســر حجم التناقضات الكبرى التي واجهت هذا المشـــروع والتي جسدها الفرق في التأثير الاجتماعي والسياسي بين مجتمع المدن ومجتمـــــع الأريـــاف .

فالمجتمع الأول بحكم أنه كان الاكثــر قربا من أجهزة السلطة ، والاكثر قـــدرة على الضغـــوط السياســي ، فرض كل مافي المشـــروع الزراعي من مضاميــن اجتماعيــة تخـــدم مصلحـــة الاستهلاكيــة الى درجة أنه أصبح يبدو مع أستمرار الزمن ان الاجنحـــة الاكثـــر نشاطـــا في هذه الحركة كانت هي أجنحـــة التسويـــق والرقابـــة على الانتـــاج .

لقد كانت المعايير والمفاهيم الاجتماعيــة والاشتراكيــة تجد مبررات هامة وقويــة للتدخل بكل عزم ويقظــة . . . في ميدان رقابة أسعار المنتجات ، ونتائـــــج أعمال الفلاحيــن في التعاونيــات " الامر الذي أدى " في النهاية الى فرار الايدي العاملة الى قطاعات البنـــاء والمصانع والتجـــارة وحتى الى التشـــرد لانها جميعا أصبحـــت أفضل مردودا من مردود الفلاحة" (1) كما عبّر عن ذلك الاستاذ شريـــط مستغربا الامر هذا الحرص الثوري " المحدود " والذي لم يكن في الواقع سوى ترجمـــة

---

1) الدكتـــور عبد الله شـــريط ، المصدر السابق ، ص119 .

لضعـــف القطاع الاجتماعي الفلاحي وضغط مجتمع المدن في المنهاية بواسطـة " البيروقراطيـة " والسوق " الخ ... حيث ذكر بأن الثورة ليست في تطبيـق الثـورة بكل قوتهـا ، وشدتهـا على الفلاحيـن وإخضاعهم لسلطة لاتحصى من الضغـوط وترك الحبل مرخيـا [1] لأصحـاب القطاعـات الأخرى ..

" فاذا كانت ثـورة وضغـط وتقشف وصرامة فيجب أن تشمل الجميـع " [2]

---

1) نفـس المصـدر ص 119 .

2) نفـس المصـدر ص 119 .

الفصل الخامس

مكانة المجتمع الريفي
في السياق السياسي
لتطور المجتمع والدولة

الفصل الخامس

- مكانة المجتمع الريفي في السياق السياسي لتطور الدولة والمجتمع

تظهر الفصول السابقة أن التدخل السياسي الزراعي الذي انطلق منذ 1971 لم يكن تدخلا محصورا في النهوض بالفلاحة، ولم يكن مجرد محاولة لتدريب الفلاحين على التعاون والانتاج الجماعي، بل تبدو أبعاده النهائية مرتبطة بتحويل بنية أكثر من نصف المجتمع الجزائري، وتغيير شكل ممارسة السلطة داخل جهاز الدولة.

فالمشروع في أبعاده النظرية كان مشروع دولة ومجتمع أومشروع بناء نموذج سياسي جديد في البلاد.. وقد تجلت هذه الارادة بوضوح في محاولة خلق أطر جديدة للتنظيم الاقتصادي والسياسي في الريف (التعاونيات، الاتحاد الوطني للفلاحين) وتطوير الاطر القديمة لتنظيم العمال (الاتحاد الوطني للعمال) والاتحاد الوطني الشبيبة الخ... بحيث كان هذا الجهد يوضع ضمن إعادة تنظيم المجتمع والدولة، وتجديد محتوى الحزب وتأكيد الخط الاشتراكي للبلاد.

وتبين الأبعاد الاجتماعية ~~للبلاد~~ والسياسية التي أعطيت لهذا المشروع أن مدلول الدولة وحركتها أصبحت تمدل وتحلل بالرجوع الى مصالح وأهداف القاعدة الاجتماعية الريفية.

ومن هنا يمكن التساؤل عن مغزى هذا التوجه. هل يعود ذلك الى كون المجتمع الجزائري هو بالدرجة الأولى مجتمع زراعي يعيش أكثر من نصفه في الريف؟
فالواقع أن هذه الظاهرة تجد تفسيرها الحقيقي في السير التاريخي للكفاح الوطني وخصائصه في البلاد، أكثر مما تجده في التوزيع الجغرافي للمجتمع غداة انطلاق المشروع.

1- أثر الريف في الحركات الوطنية الجزائرية:

فالدولة المستعمرة لم تتوقف عند حدود تحطيم الحكم القائم في البلاد آنذاك بل اتبعته بتحطيم النسيج الاجتماعي التقليدي وقلب ميزان القوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بين الريف كموطن للسكان الأصليين والمدن كقواعد للفئات الوافدة من أجل الحكم والربح..

ومن هنا استخدمت المدن كحاجز سياسي لسد طريق التطور الاقتصادي والاجتماعي أمام السكان.

وأصبحت مكانا لتركيز واليب الحياة الاقتصادية والسياسية بيد الفئة المسيطرة، ومنع بقية السكان من الاندماج فيها، الا في نطاق الأعمال والوظائف التي تستغني عنها هذه الفئة .

فالاستعمار الذي أدخل الفوضى على البنيات الاجتماعية الريفية بواسطة الليبرالية الاقتصادية والعقارية .. لم يوجد الوسائل الاقتصادية للتحكم في النزوح الذي أسفرت عنه تلك الفوضى وبذلك تمت محاصرة المجتمع الجزائري داخل الريف وابقاء حركته تحت رحمة الرأسمالية المستفحلة في الداخل أو في الخارج

ومن هنا فان الحركات الوطنية الجزائرية قد وجدت نفسها غالبا تظهر كرد فعل لظلم الاستغلال الرأسمالي في أوروبا وفرنسا على الخصوص وتأخذ طابعا عماليا بحكم احتكاكهما بالحركات ~~الوطنية~~ الأخرى المشابهة لهما في الوضع وحاجتهما الى الاستفادة من التضامن والتحالف مع هذه الحركات .

أو تظهر كرد فعل للاستغلال الرأسمالي الذي يكتسي شكلا استعماريا عنصريا في الداخل .

وفي كلتي الحالتين كانت تأخذ مضمونها الاجتماعي من الشرائح الاجتماعية الريفية الموجودة في الريف أو المهاجرة منه .

لقد كانت برامج الحركات التي تظهر في الخارج تولي عناية كبرى للوضع الاجتماعي في الريف وخاصة من الناحية الاقتصادية اذ أكد مناضلوا " نجم شمال افريقيا" منذ سنة 1927 في مؤتمرهم المنعقد ببروكسل على " تأميم الملكيات الزراعية الكبيرة المغتصبة من طرف الاقطاعيين عملاء الامبريالية، والمعمرين والشركات الرأسمالية الخاصة . وتسليمها الى الفلاحين " 1 .

في حين كانت الحركات الداخلية تتجاوز الجانب الاقتصادي وتطالب باسترداد المقومات الثقافية والحضارية المضطهدة .

1- Bruno Etiénne, OP. Cité, P. 196.

لقد كان قادة هذه الحركات المختلفة، يشعرون بقوة الضغط الذي تمارسه القاعدة الواسعة من الجماهير الريفية .. بحيث تحول هذا الضغط الى واقع حقيقي ابان الثورة التحريرية ؛ اذ " شكلت " الحرب المجتمع الريفي ، واستمدت المؤسسة العسكرية والسياسية لجبهة التحرير الوطني أغلبية أعضائها من الفئات الريفية وخاصة الفئات الفقيرة .

ومن هنا فان أهداف الكفاح الوطني ، قد تجاوزت مجرد تحطيم الشكل السياسي للدولة الاستعمارية في البلاد حيث كانت مبادئ التنظيم الاجتماعي والسياسي تستمد من التجارب الاشتراكية لبعض المجتمعات الأوروبية الحديثة أو من العدالة الاجتماعية الاسلامية المخلّصة من النزاعات الاقطاعية والشوائب الخرافية . . وذلك منذ المراحل السابقة عن الحرب التحريرية .

ان هذه الأهداف التي ارتبطت بحاجة أكبر جزء من المجتمع الجزائري وهو المجتمع الريفي المعزول ، والذي دخل المسرح السياسي عن طريق حمل السلاح لم تجد تعبيرها ، لا في نموذج الدولة البائدة ، ولا في نموذج الدولة التي فرضتها الحاجة الى وحدة الصف وجسدتها الحكومة المؤقتة .

ان هذه الأهداف قد بقيت هي الشرعية الأساسية للدولة ، وليس المؤسسات القائمة ، اذ أن مشكل العدالة الاجتماعية كان يسبق الاعتبارات الدستورية البيروقراطية .

هكذا يبدو أن رفض البناء الدستوري الليبرالي الموروث عن الدولة المستعمرة قد كان يعني بأن المصالح التي يخدمها هذا التنظيم قد تجاوزها الزمن وأن على الدولة الجزائرية الحديثة أن تسعى لتحقيق هويتها الخاصة وتقييم مؤسسات جديدة تراعي المعطيات والحقائق والتوازنات الاجتماعية الحديثة .

2- مكانة الريف في برنامج الدولة بعد 1962 .

لقد ترجم موقف تمروط (؟) مرابط مع مطلع الاستقلال هذا التيار بحماس كبير ، اذ أكدوا على أن " الكفاح لم يكن من نتائجه تحطيم النظام . . .

الاستعماري والاقامة فقط ، بل انه بعث وعيا جماعيا ، فيما يتعلق بالمهام اللازمة لاعادة تشكيل المجتمع على أسس جديدة " ودعوا الى اليقظة فيما يخص اتفاقية ايفيان باعتبارها " تمثل قاعدة للاستعمار الجديد ، تحاول فرنسا استعمالها لرفض هيمنتها وتنظيمها في شكل جديد "
لقد أكد المؤتمرون بالاجماع على رفض كل ارتباط ايديولوجي بين الدولة المستعمرة والدولة الناشئة ، لأن اتساع الطموح الشعبي يفرض " العدول عن الأساليب الليبيرالية التقليدية " التي " تجعل من الدولة مؤسسة تنقل الثروات وتضعها في أيدي الأغنياء والمحظوظين " " وتساعد البرجوازية المحلية على خلافة الأجانب تدريجيا في القطاعات الاقتصادية الغير المنتجة ".

فالدولة المرتقبة تحدد محتواها في المضمون الديموقراطي الشعبي. والشعب " هم الفلاحون والعمال والمثقفون والثوريون والشباب " والاتحاد أو الوحدة الوطنية تحددت طريقتها بكونها " ليست اتحادا حول البرجوازية ولكنها وحدة للشعب على أساس الثورة الديموقراطية التي ينبغي على البرجوازية أن تخضع لها مصالحها. "

ويبدو أن برنامج طرابلس قد ركز على تحليل دور مختلف القوى الاجتماعية في الكفاح الوطني .. وعلى ضرورة أن تكون الدولة في خدمة القوى التي كانت عماد الكفاح وهم " الفلاحون والعمال " وتطوير التكوين العقائدي في هذا الاتجاه .

ولئن كان محرروه قد كانوا يستشهدون بالواقع التاريخي الجزائري ويستمدون مادة تحليلهم منه فان منهجهم تبدو عليه آثار التجارب المعتمدة على التحليل السياسي الماركسي مما جعل بعض المتابعين لتاريخ الحركة الوطنية يذهبون الى أن التيار الماركسي داخل هذه الحركة قد لعب دورا هاما في تحرير هذا البرنامج 1 .

1- Bruno Etiénne , Op. cité, P. 199.

ومهما يكن، فان هذا الميثاق، قد حاول أن يربط مشروع الدولة بمشروع العدالة الاجتماعية، أو الثورة الديموقراطية، حيث تقتضي هذه الثورة " ثورة زراعية بالدرجة الأولى لكون الفلاحين يشكلون الأغلبية الساحقة في الأمة والقاعدة العاملة خلال حرب التحرير"[1] إذ من شأن هذه الثورة أن تهيئ " لخلق سوق داخلية وانطلاق التصنيع في البلاد."

لكن الصيغة العامة والغير المحددة للمشروع هذه الثورة لم تكن تفسر الانقسام في الرؤيا السياسية من طرف النخبة المجتمعة في طرابلس فقط بل تفسر بالدرجة الأولى تنوع وتراكم مشاكل الشرائح الاجتماعية الغارقة في البؤس آنذاك (من الـ 70 % من الفلاحين في القطاع التقليدي الذين قهرتهم الديون الربوية والسلفات الحكومية، إلى الخزان الاجتماعي الواسع من العمال الذين يعيشون من مدخول الفترات الموسمية المحدودة في القطاع العصري الأوربي إلى الخماسين في القطاع الوطني، والرعاة الخ) وانعدام الوسائل الموضوعية لمعالجتها حيث ظهر هذا الواقع في انشغال الدولة الناشئة بالقطاع الشاغر بعد 1962 وترك القطاع الفلاحي الوطني يتابع تطوره بنفسه.

بل ان شغور معظم المؤسسات الاقتصادية والزراعية من المالكين الاوروبيين بعد الاستقلال قد فرض دلالة خاصة وأوحى بمفهوم مميز للدولة.
اذ أن اتخاذ هذه المؤسسات شكل التسيير الذاتي قد شجع فكرة محاولة جر الدولة الى الاعتماد على " المنظمة العمالية "2 وجعل صيغة التسيير الذاتي نهجا مفضلا لتنظيم وتكوين المجتمع الاشتراكي في الجزائر وهي الفلسفة التي كانت محورا لميثاق وطني جديد : هو ميثاق الجزائر سنة 1964.

1- حللنا مبادئ هذه الثورة في الفصل الأول.

2- Ahmed Mehsas, Op Cité,

اذ ركز البعض على ظاهرة " العفوية الشعبية " التي برزت كقوة مدافعة عن الأملاك الشاغرة ، ورفض بيعها معتبرة اياها نواة للروح الجماعية التي تحدث عنها برنامج طرابلس. والتي ينبغي أن ترسم كسلطة حقيقية في البلاد .. اذ أن المفهوم كان يعارض بين السلطة التنظيمات الجماعية في المؤسسات الانتاجية وبين الوظائف المركزية للدولة ويعتبر هذه الاخيرة مفرغة لمحتوى سلطة القاعدة ومناقضة لها ولذلك كان يدعو الى تقليص تدخل الدولة واضعافه وترك القاعدة تتصرف وتتمرس على السلطة في المؤسسات .

ويذهب بعض المتابعين لهذا الاتجاه أن تأسيس الدولة الجزائرية نفسه كان بداية لتجريد العمال من السلطة في المؤسسات وبداية دخول البلاد في مرحلة الاهتمام بنشر سلطة الدولة داخل المؤسسات (l'étalisation) والظاهر أن هذه النزعة التي كانت تحذر من تقوية الدولة المركزية باعتبارها نقيضا لتحرير القاعدة الاجتماعية العاملة .. قد حاول بعض " الفوضويين " من أنصار " التورسكية "2 أن يدخلوها في سياق المواقف التي أظهرها العمال تجاه المؤسسات التي رحل عنها المعمرون .

لكن " الطبقة العاملة " التي حرص هذا التيار على أن يجعل منها قاعدة تسيير السلطة ذاتيا ، قد كانت هي الأقلية الممتازة بالنسبة لمن هم دونها من المحرومين من العمال في الأرياف والمدن .. ولذلك فان هذا الطرح لن يكون يعطي أية آفاق واضحة للأغلبية من القوى المكافحة الأخرى .

ومن هنا فان افتراض أن القوى العاملة النادرة آنذاك سيتوسع تنظيمها أفقيا وعموديا ليصبح هو الإطار الوطني للعدالة الاجتماعية والقوة السياسية التي ستفرض هذه العدالة على علاقات الدولة بغيرها من الدول الاخرى فيما بعد .. بقي غامضا .. فالعفوية التي بقيت أكثر وضوحا هي النزعة الفردية التي كانت تستغل ارتخاء رقابة الدولة لتحويل الوسائل نحو المصالح الخاصة .

1- يقوم البحث الجامعي لـ Serge Koulytchizky المعنون : التسيير الذاتي الانسان والدولة في التجربة الجزائرية على افتراض أن العمال قد برزوا الى السلطة في مرحلة شغور الدولة سنة 1962 ، ثم وقع احتواء هذه السلطة بعد تنصيب الدولة في سنة 1963 وأخيرا تم اذعان هذه السلطة في الدواليب الادارية بعد 1966

2- ... el Mahsas - Op. Cité, P.

ان بطء تطور التنظيمات الجماعية التي قننتها قرارات مارس وتعثر القطاع المسير ذاتيا، يدل على أن هذا القطاع قد أثار ارتيابات الفئة الغنية، واحتقار البيروقراطية دون أن يحضى باهتمام الأغلبية الفقيرة المعزولة في الأرياف بحيث أن هذا الوضع قد أطال أمد تحقيق مثل ذلك النموذج السياسي وأصبح يثير الالتباس حول مسألة حماية الاستقلال نفسه في ظل علاقات دولية خطيرة.

فالاهتمام بتحرير القاعدة الاجتماعية العاملة، الى حد تجاهل بناء الدولة كان ظاهرة ميزت المرحلة الواقعة بين 1962 - 1965.

3- مكانة الريف في برنامج الدولة منذ 1965.

منذ 19 جوان 1965 اتجه العمل نحو الجانب الاقتصادي والجانب التنظيمي حيث تم الشروع في مواصلة تأميم الثروات الوطنية، وبناء أجهزة تنظيمية لاستثمارها في الصناعة، بغية الوصول في النهاية الى التمكن من امتلاك التقنية، وتحديث القطاعات الأخرى، واحداث التراكم الاقتصادي الضروري لتحقيق العدالة الاجتماعية المزدهرة كانت هذه هي الخطوط العامة لمحتوى الدولة كما طوره الخطاب السياسي الرسمي.

ان هذا الاختيار قد استدعى الاهتمام ببناء الدولة كأداة مركزية لتوزيع القرارات وتنفيذها والاعتماد على الاطارات المتعلمة، وليس على العفوية الجماعية للجماهير وتفضيل السير في ظل الفعالية على الانتظار والجدل حول من يسير المؤسسة؟

ويبدو أن طبيعة القوى التي كانت تضغط على البلاد من الخارج قد كان لها أثر كبير في اختيار هذا الأسلوب اذ أن مواجهة الاحتكارات العالمية التي تملك العلم والتقنية والتخطيط السياسي الخ ... قد فرض توسيع سلطة الاطارات المسيرة للمؤسسات، كرهان أكثر ضمانا لانجاح التأميمات ومصارعة التكنولوجيا الخارجية.

وبالفعل فان تأميم الشروات الوطنية، قد أحدث توسعا اقتصاديا سريعا، وفتح مجالا واسعا للتنمية، وأصبحت الشركات الوطنية، والدواوين هي الشكل البارز والمتقدم لرقابة الدولة.

غير أن ذلك لم يكن يعني التخلي عن الأهداف الاشتراكية، بل ان هذه الاهداف تدخل ضمن سياق التنمية عن طريق توجيه نشاط المؤسسات الوطنية نحو خدمة الأهداف الاجتماعية، واخضاعه لمخططات وطنية تراعي مصالح الفئات والجهات المحرومة. وبصفة عامة فان وضع التنمية في اطار مؤسسات عمومية، تعود وسائل الانتاج فيها الى الدولة كان يفترض أن هذا الوضع سيسهل عودة هذه الوسائل الى الرقابة الجماعية، عندما تدعو الضرورة لذلك.

اذ أن وضع الاداريين، والتكنوقراطيين على رأس القرار في المؤسسات كانت تحدوه النية في استغلال المعرفة والكفاءة من أجل تسريع التنمية الاقتصادية وربح الوقت. مع ترك الدولة هي المالك الوحيد للمؤسسات والمجتمع هو الغاية الأساسية للمشاريع بحيث كانت عناصر هذا الاختيار تهدف الى محاولة التوفيق بين ضرورة بناء دولة قوية دون التضحية ببناء العلاقات الاجتماعية العادلة واستثمار كل الطاقات البشرية الممكنة دون التخلي عن الثورة.

والواقع أن أي تنمية وطنية موسعة تحتاج الى دولة قوية لأنه كلما كانت الدولة قوية، كلما كان المجتمع في مأمن من المساومة على مصالحه وحقوقه الشرعية ومن هنا فبين اختيار: رأسمالية محكوم عليها أن توجه استثماراتها نحو القطاعات الاستهلاكية الهامشية وتترك الصناعة الأساسية للشركات العالمية الكبرى كما حدث لبعض بلدان العالم الثالث التي اختارت النهج الليبرالي، وبين اشتراكية دغماتية تبقى أسيرة للشعارات والخطب اتجه الاختيار نحو الاعتماد على نخبة "الاطارات".

من أجل توجيه الاقتصاد نحو غايات تتجاوز القطاع الاستهلاكي ، الى "التسلعة المصنعة" التي تمليها حاجة البلاد الى الاستقلال والتقدم .

فالسعي نحو عقلنة الاقتصاد ، نتج بالبلاد للاعتماد على الكفاءات الوطنية اذ أن مبدأ تحرير البلاد من التبعية أو تحقيق العدالة على مستوى علاقاتها بالدول المستغلة كان أكثر اشارة للانشغال من مبدأ تحقيق العدالة على مستوى العلاقات الاجتماعية داخل البلاد ، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي كان يسبق الجدل حول المفهوم النظري للفكر الذي يؤطر التنمية الداخلية ، فالاعتبار لم يكن يعطى للتصنيفات الايديولوجية الاجتماعية بل للعمل والبناء .

هكذا فان نشاط الدولة ومدلولها نفسه استمد في هذه المرحلة من الكفاح ضد الشكل "الامبريالي" للسيطرة الاقتصادية والسياسية الخارجية بحيث كانت المرحلة هي مرحلة الاسراع في تحرير الطاقات المالية والمادية للمجتمع وانشاء المؤسسات التي تسيرها

واذا كان تطوير الدولة بهذا المفهوم "التكنوقراطي" قد كان ضروريا من وجهة النظر الوطنية ، باعتبار أن أية تنمية أو ثورة داخلية سريعة تمر بتحويل ميزان القوة في المنطقة لصالح الأمة فان هذا الوضع قد بات يتخذ طابعا خاصا - اذ أصبح يعطي الحجة للتكنوقراطيين والبيروقراطيين من أجل توسيع النفوذ والامتياز الاجتماعي عن الفئات الاجتماعية الاخرى - بل أصبح هذا الاختيار الذي كان يلاحق التقنية العصرية الغربية يؤدي منطقيا الى الاهتمام بالصناعة التي تشكل المدن بنيتها القاعدية المناسبة ، والمكان الطبيعي لانتشارها وبالتالي ترتب عنه المزيد من النزوح الريفي ، والتمدين الفوضوي .

وحتى لا تأخذ الدولة مفهومها وغاياتها النهائية ، من وجهة نظر النخبة التكنوقراطية المسيرة في المؤسسات وتنحصر سياستها في مجرد مواصلة اصلاح البنيات الداخلية وتحديث الوسائل من أجل فرض سلطان التخطيط لتسهيل قيادتها للمجتمع .

فقد شرعت السلطة السياسية ابتداء من 1971 في تحضير اشراك القاعدة الاجتماعية الأخرى من عمال وفلاحين وشباب ومجاهدين الخ . . . للمشاركة في سلطة الدولة وفي المراقبة على وسائل الانتاج الوطنية عن طريق الحزب . من هنا تدخل المشروع الزراعي كمحاولة لحل التناقض الرئيسي السياسي الرئيسي في البلاد ، وسعى الى اخراج أكثر من نصف الشعب من دائرة الخضوع البدائي لظروف الطبيعة وجور العلاقات الاجتماعية والسياسية .

لكن حركة هذا المشروع تعثرت : فلم تحول طبيعة التسيير البيروقراطي في نطاق الدولة ولم تحد من التسرب الاجتماعي الريفي الى القطاعات الأخرى ، بحيث أن العدالة التي طبقتها على مستوى علاقات الملاك الكبار بالفلاحين الفقراء لم تحقق الأثر الضروري المنتظر منها وهو تحقيق هذه العدالة على مستوى علاقات السلطة بين الفلاحين والادارة ، الأمر الذي بدا وكأنه محاولة لتوسيع رقابة الادارة الى قطاع فلاحي جديد . مما يفسر عدم اهتمام القاعدة الواسعة من الفلاحين الصغار بالاندماج في هذا المشروع .

ترى ما هو التفسير الذي يمكن اعطاؤه لنتائج هذا المشروع السياسي ؟ وهل يمكن اجمال حكم بشأن الظواهر التي وقع تشخيصها في الفصول السابقة .

الواقع أن الدور الخارجي البارز للجزائر ، الذي تجلى على مستوى كسر شوكة رأس المال الأجنبي في البلاد قد أثار الاهتمام ببحث آثار هذا التغيير في الداخل ودفع كثيرا من الدارسين الى الاهتمام بتجارب التسيير الذاتي ، والثورة الزراعية وغيرها كمحك لمصداقية التوجه الاشتراكي وطبيعة العلاقات الاجتماعية الجديدة الناشئة عنها .

وليس في نيتنا أن نقدم حصرا بيبيوغرافيا لهذه الدراسات، بل ان مايمكن أن نلاحظه بصفة عامة، هو القاء الضوء على "الخطاب" المعارض للخطاب الوطني الرسمي، والذي يرفض الإطار الايديولوجي الذي يفسر حركة الدولة وجهودها معتمدا على خطاب آخر مبني على فكرة "الصراع الطبقي" والتصنيف المادي التاريخي للشرائح الاجتماعية .. وعلاقاتها بالدولة.

ان هذا الخطاب "اليساري" ينتهي الى حظر النموذج السياسي الجزائري فيما يسميه "برأسمالية الدولة" معتبرا أن وضع مؤسسات الدولة تحت وصاية الادارات المركزية وليس تحت سلطة "السوفياتات" العمالية في القاعدة لم يكن ضرورة مرحلية مؤقتة. بل كان "أمرا واقعيا" 1 فرضته الشرائح التي فرضت نفسها على رأس قيادة المجتمع بعد الاستقلال.

ويشخص عالم الاجتماع الفرنسي برديو **Bourdieu** سياق المضمون السياسي الجزائري على أساس أن :
"المجتمعات ذات التنمية الاقتصادية الضعيفة، وخاصة في الميدان الصناعي، لا تعطي البورجوازية الصناعية والعمال الا وزنا وظيفيا ضعيفا وتبقى العلاقات بين البورجوازية الصغيرة التي تعطي الاطارات الادارية للدولة والحشد الهائل من طبقة ما دون العمال المكونة من البطاليين وعمال البيوت والفلاحين النازحين الى المدن .. هي التي تهيمن وتحدد البنية العامة للمجتمع" 2.

ان طبقتي مادون العمال والبرجوازية الصغيرة ليستا طبقتين اجتماعيتين محددتين بحكم عدم تجانس القوى الاجتماعية المنتسبة لكل منهما لكنهما تشكلان صنفين اجتماعيين متمايزين انطلاقا من دور كل منهما (داخل بنية مجتمع غير منتج) 3.

- Bruno étiénne, Op; Cité, P. 194.
- P. Bourdieu, condition de classe et position de classe, archive européennes de sociologie VII , 1966. P. 201 - 229
- Michel Cannan; Op Cité , P. 194

فالأولى تضم الفئات العاجزة عن الحصول على عمل ثابت : بطالون عمال موسميون،النازحون من الريف بحثا عن العمل، ومن هم في طريقهم الى النزح الخ ....
والثانية تضم التجار، والحرفيين والأجراء في قطاعات الوظيف والخدمات .. ان هذه الأهمية لما دون طبقة العمال .. والبرجوازية الصغيرة ليست كمية فقط بل كيفية أيضا .. لأن ما دون العمال يعكسون تغلغل البطالة أما البرجوازية الصغيرة فتعكس ضعف التصنيع بحيث أن هيمنة هذين الفئتين تجسد الفرق بين البلدان الخاضعة للتبعية .. والبلدان الرأسمالية المتقدمة وهو ضعف التزاوج بين البرجوازية والعمال » 1.

كما أن " طبقة ما دون العمال بحكم ضخامتها تشكل منافسا كبيرا للطبقة العاطلة وتدفع الى تهميشها .. مما يدعو هذه الأخيرة الى التمسك بالامتياز الذي يمنحه الشغل الثابت والاقتراب أكثر من البرجوازية الصغيرة في قطاعات الخدمات والوظيف الخ " 2.

أما البرجوازية فان فقدان القطاع الصناعي الذي تفتقر اليه يدفعها الى الاستقرار في قطاعات النشاطات التجارية والصناعات الصغرى والزراعة بحيث أن عجزها عن الارتفاع فوق الحدود المهنية والثقافية يجعلها تنسحق أمام الدولة تاركة المسرح السياسي للبرجوازية الصغيرة " 3.

ان هذا البناء السياسي للمتمد - فيما يبدو - من رأي كونه الباحث انطلاقا من بعض التحقيقات السوسيولوجية أجراها في مرحلة ماقبل 1965 . 4.
والتي ترتبط من قريب أو من بعيد بالسعي نحو تكوين دولة " عمالية " على أساس نظرية التسيير الذاتي التي شارك في تصورها فريق من " التروتسكيين الفرنسيين " 5. من موقع دورهم في المكتب الوطني لتنشيط القطاع الاشتراكي .

1- Op. Cité, P. 194
2- Op. Cité,=P. 194
3- Bp. Cité, P.195
4- Bourdieu , travail et travailleurs en Algérie, Mouton, Paris 1963
5- Ahmed Mahsas, Op, cité, P. 120

ان هذا البناء السياسي يشكل في مضمونه العام ، المدخل المشترك " للخطاب اليساري " المذكور . والذي يعتبر أن خروج الجزائر من المرحلة الاستعمارية بدون طبقة برجوازية وطنية قوية . وطبقة عمالية معتبرة قد ترك المجال للا عتماد على البرجوازية الصغيرة من أجل بناء التنمية . . وبذلك يستخرجون معنى المشاريع المنجزة من دوافع هذه " البرجوازية " التي تفرض طابعها على الدولة .

وهكذا فانه فيما يخص اهتمام التجربة الجزائرية بعد 1965 ببناء الدولة وتأميم الثروات الوطنية ، يرى هذا الخطاب أن هذه المرحلة كانت مرحلة بناء " رأسمالية الدولة " أو " البرجوازية البيروقراطية " زاعمة أن ((برجوازية الدولة تتكون ، وتصير طبقة متحكمة - ابتداء من المرحلة التي تأخذ جزءا امتيازيا من موقعها الاقتصادي داخل التقسيم الاجتماعي للعمل.

فتعمل على ابعاد العمال عن رقابة وسائل الانتاج . .
ان ملكية الدولة للشركات الوطنية والمؤسسات العمومية الأخرى ليست الا زعما قانونيا يغطي الطبيعة الحقيقية للنظام التصرف : في وسائل الانتاج والفائض الاجتماعي .

ان هذه الطبقة تجد في هذا النظام الشكلي للملكية الجماعية الحجج الايديولوجية التي تمكنها من تنظيم نقل السلطة الاقتصادية لصالحها . . منمية نظاما من القيم الخاصة بتبرير هذا الوضع ، والقائمة على مفاهيم المردودية ، والتقانة ، والفصل بين التسيير والتنفيذ ، وبين العمل الذهني والعمل اليدوي))1 .

وعلى أساس هذا التحديد المذهبي للدولة ، يفسر المشروع الزراعي ، وحدوده على مستوى التطبيق ، بكونه تعبيرا عن رغبة مسيري الدولة " في تحويل علاقات القوى بين الطبقات الاجتماعية المختلفة في الريف بحيث أصبح من الضروري فصم التحالف الذي تدعم خلال الحرب التحريرية بين الملاك الزراعيين بمختلف أصنافهم . . من أجل محاولة فك الاختناق الذي أصبحت تعيشه الصناعة"2 .

1 - Le capitalisme Algeriens , P . 120

2 - ibd , P 357

وفي ما يخص الحدود التي انتهى اليها، ترجع الى كون " الطبقة المسيرة التي تزعمت حركة تحويل العلاقات الاجتماعية في الريف لم تستطع أن تتجاوز نفسها كطبقة اجتماعية، حيث لم تدفع تحشيد الفلاحين ضد الملاك الى مداه النهائي خوفا من أن تؤدي أية حركة جماهيرية واسعة الى تمهيدها هي نفسها " 1.

أما عن وضع الفئة التي دخلت التنظيم التعاوني الجديد، فيرى أصحاب هذا الرأي بأن تلك الفئة قد كانت مشلولة منذ البداية اذ أن التطبيق " كان يحضره ممثلو اتحاد الفلاحين ومعظمهم من الفلاحين الصغار، والمجالس الشعبية المنتخبة، وممثلي العمال والادارة الخ - بحيث يجد الفلاحون الفقراء أنفسهم يعومون داخل هذه المجالس "2.

وعليه فان النتيجة المنطقية التي تدفع اليها التسليم بمقدمات هذا التحليل هو أن المشروع الزراعي " يمثل رغبة مسيري الدولة في اصلاح البنيات الاجتماعية والزراعية الريفية التي كانت سببا في ركود الفلاحة واختناق الصناعة فتحديث الفلاحة يعني نقل التصنيع الى الريف ليمكن من ارضاء الطلب على الاستهلاك من جانب الطبقات الاجتماعية الحضرية الميسورة.. الشيء الذي لم يسمح باحداث تنمية حقيقية " " فالعملية لم تكن تستهدف الى دفع الريف الى التقدم.. بل على العكس كانت تبحث عن الحاقه بحركة تراكم رأس المال " 3.

ان هذه العينة من البحوث المهتمة بتحليل التجربة الجزائرية، تمثل التيار " المغلق " الذي يستخلص النتائج والدلالات النهائية ويحكم بناء على عودة وثوقية الى مفهوم " الدولة الماركسية" التي لم تتحقق بعد - اذ لا تختلف اللغة التي تستعملها في تحليلها للدولة في روسيا أو في بولونيا عن اللغة التي تستعملها في تحليل الدولة الجزائرية الا في الاسم.

1 - ibd , P . 359

2 - ibd , P . 358

3 - ibd , P . 365

وهناك البعض من داخل هذا الخطاب يحاول أن يظهر أكثر تفتحا على الخطاب السياسي والايديولوجي الدخلي الرسمي وأكثر تفهما له .. وذلك بعدم رفض مبادئه ونواياه الاشتراكية كلية .. ولكن من دون التخلي عن التأكيد على أن الصراع الطبقي هو المنهج الحقيقي لنجاح الاشتراكية .

اذ يلاحظ كاتب " الجزائر: ثقافات ، وثورة " 1 أنه " بعيدا عن خطاب السلطة عن الفلاحين وفضائلهم فانه ينبغي تفسير صعوبات المشروع الزراعي انطلاقا من القاعدة الاجتماعية المعقدة في الريف " 2 . من ذلك يذهب الى أن المجتمع الريفي لم يكن متمسكا بالملكية الخاصة بالمعنى الذي نعطيه للفلاحين لأن هذا المعنى كان منعدما تقريبا بينهم قبل الاستعمار فليس الريفيون هم الذين كانوا يعارضون اعادة توزيع الأرض بل ان المعارضين لها هم الفئة القليلة من أغنياء المدن الذين اشتروا الأراضي في مراحل متأخرة .. لأن فرصة الشراء كانت متاحة للمعمرين ومساعدي الادارة البائدة فقط".

من هنا فانه لم يظهر هناك أي حماس شعبي ضد الملاك الكبار .. بل ان هؤلاء " الملاك قد وجدوا فيمن كانوا يستغلونهم من قبل السند الموضوعي غداة تأميمهم من طرف الدولة ، على أساس أن المالك كان يساهم في اعالة أكثر من عائلة .. وأن تقسيم الملكيات الكبيرة لا يضمن العيش سوى لأقلية من المستفيدين " 3 .

فالريف اذن كان " فائضا بشريا من السكان الذين لا يتعدى دخلهم من الفلاحة ثلث الدخل الذي يجلبونه بواسطة هجرة الرجال وبقاء النساء والأطفال وبناء على هذا الاعتبار: أي تعقد الملكية الزراعية وتخلفها في الريف يقترح الكاتب تجاوز تفسير المشروع انطلاقا من " التحالف الظاهري بين الملاك الزراعيين والفلاحين والفقراء ." 4 .

1 - Bruno Etienne , op Cite , 245

2 - ibd , P 220
3 - ibd , P 222
4 - ibd , P 222

وارجاعه الى العامل الثقافي الانثروبولوجي . (أي الى مشروع دمج المحيط الريفي داخل السياسة العامة للتصنيع والتحديث) 1 بحيث أن هذه السياسة تجد جذورها في طبيعة القوى الاجتماعية المحركة للدولة .

وفي هذا المجال يوسع الكاتب نظريته الأنثروبولوجية مقسما القوى المسيرة للدولة نفسها على أساس ثقافي مذكرا بأنه :
" باستثناء رأس مالية خاصة ، هامشية في القطاع الصناعي وقوية نسبيا في الميدان التجاري ، لا نجد في الجزائر فئة أوفريقا اجتماعيا يملك وسائل الانتاج كما أننا لا نجد طبقة عمالية قوية في الصناعة . لكنه بالمقابل نجد أن هناك فرقا قوية تملك المعرفة والتدبير "2 .

والكاتب يعني ببساطة هنا أن مؤسسات الدولة العائدة قانونيا الى ملكية المجتمع هي عمليا تحت السلطة أصحاب المعرفة أي الاداريين والتكنوقراطيين الذين يصنفهم الى " فريقين من المثقفين العضويين Organiques وفريق من المثقفين التقليديين " .

" فالجناح الأول من المثقفين العضويين يلح على الكفاح ضد الامبريالية في الخارج أكثر من الالحاح على الصراع الطبقي في الداخل الى حد نفيه نهائيا ..
أما الجناح الثاني فيرى أن صراع الطبقات الاجتماعية في الداخل مرتبط بالامبريالية في الخارج ، ولذلك ينبغي الكفاح على الجبهتين .. وكل هدنة اجتماعية تكون في صالح البيروقراطية التي تنحاز الى الامبريالية .. ولذلك يعارض هذا الفريق بين الادارة والمنظمات الجماهيرية وبين الشركات الوطنية والتسيير الذاتي ، ويرى في الثورة الزراعية الأداة التي تجند الاتحادات الفلاحية وليس الاداة التي تحل المشكلة الفلاحية ".

لكن كلا من الفريقين يمجد الاستقلال الوطني ويعادي الامبريالية والجناح الأول مرتبط بالاسلام ، ويحاول الربط بين العلم والدين لكي يتمكن من فرض التحديث .. ويدعو الى دعم سلطة النخب البيروقراطية التي تنشره .

1 - ibd 223

2 - ibd , P . 223

أما الجناح الثاني فهو ذو نزعة شعبية " تتخذ العدالة الاجتماعية شعارا للدعوة الى تقوية المنظمات الجماهيرية - وذلك لكون قوته داخل الدولة أضعف من قوة الجناح الآخر .

والمثقفون العضويون الذين يتفقون في الدعوة الى التحديث، يمارسون ضغطا هاما على المثقفين التقليديين .

ونظرا لكون هؤلاء قادرين على رفض التحديث من خلال المؤسسات الايديولوجية التعليمية والدينية . . فان الدولة تعطي لهذا الفريق سلطات حقيقية داخل قطاعات جزئية بشرط أن لا يعارض استراتيجيتها العامة .

" فالقادة يفرقون بين " الزراعة المعاصرة " التي ترفض الماضي وبين التحديث الاجتماعي، فهم يحلمون بمجتمع مصنع ، وقطاع عصري ، في اطار الاخلاق والتقاليد الايجابية للاسلام ولذلك يقبلون بكف النزعة العصرية بشرط أن لا يوقف ذلك عملية التحديث ويعطون السلطة للمثقفين التقليديين شريطة أن يبقوا في مكانهم "1 .

وينتهي هذا الكاتب الى أن قادة التغيير هم المثقفون العضويون الذين يستمدون معرفتهم من الغرب (الماركسي أو الليبرالي) عكس المثقفين التقليديين ، وأن الثورة الثقافية ستكون تقدما للفريق المتحكم في المركز وتراجعا للفرق البعيدة في الأطراف .

وفي اطار هذه الاطروحة المعركة الثقافية يعتبر الكاتب " الثورة الزراعية محاولة لفرض التحديث على العالم الريفي من فوق . . على أساس أن : " الاشتراكية التي طبقت في قطاع دون قطاع ، استخدمت كوسيلة لفرض التحديث من الأعلى " 2 على القطاع الذي بقيت بنياته أكثر تخلفا . . وبالتالي يفسر الكاتب تناقضات التطبيق بكون هذا المشروع أعطي شكلا اشتراكيا ليسهل تطبيق مضمونه التحديثي داخل المجتمع الريفي فحسب

1 - Etiene Bruno , op Çité , P . 191

2 - ibd , P . 226

هكذا يبدو التعارض بين الخطاب الإيديولوجي للسلطة الوطنية ..
والخطاب اليساري على أشده فيما يخص مفهوم بناء الدولة
وتفسير مشروعاتها الهامة في البلاد - ومن أهمها
المشروع الزراعي .
حيث ينبني الخطاب الوطني على أن صعوبة بناء العدالة
الاجتماعية في الداخل وقوة الضغوط الاقتصادية والسياسية
الخارجية ، قد فرضت تقسيم المهام الى مراحل وأولويات
واقتضى هذا التقسيم توزيعا للمهام على القوى الوطنية حسب موقعها ومستولـ

فأعطيت المبادرة للفئات الحائزة على التكوين والمعرفة
الى غاية جمع الشروط المادية .. التي يسهل في
ظلها تنظيم القوى العاملة من فلاحين وعمال
واشراكهم في تسيير أجهزة الدولة في مرحلة
تالية .. ويقوم هذا التوزيع للمهام بين القوى
الاجتماعية على الايمان بالتضامن بين كافة
فئات المجتمع .. وقابلية هذه الفئات
لفهم الغاية الاساسية للجميع وهي :
تحرير الانسان من استغلال أخيه الانسان .

فالتضامن الوطني من هذه الزاوية ليس
هو دائما تضامن حول الأقلية الممتازة
بل يمكن أن يكون تضامنا حول الأغلبية
الفقيرة .

ومن هنا تبدو " الدولة " كنسيج شاق
وطويل من العمل المتضامن
بين كافة الفئات الوطنية بغية الوصول الى أقصى
حد من التحرير والعدالة الاجتماعية الاشتراكية لصالح تلك
الأغلبية .

في حين ينبني الخطاب المعارض على فلسفة تقسيم المجتمع الى
طبقات متعادية واستخدام التحريض والتحرش الطبقي كأداة فعالة
لضمان نجاح مشروع الحكم الجماعي .. وعلى هذا الأساس يفسر مراحل
بناء الدولة بكونها تبادلا للهيمنة بين الطبقات الاجتماعية
المتصارعة على السلطة .

كانت تغرض فيها الفئات الأكثر تحكما في الو
الاقتصادية السياسية مفاهيمها ومصالحها على ال
وتجلى ذلك في تفسير السياسة الزراعي
الأخيرة بكونها :

اما محاولة لاصلاح البنيات الفلاحية م
أجل أن تعطي انتاجا أكثر للقوى الاجتم
المحظوظة التي كانت رفاهيتها تتوس
في المدن .. أو محاولة سياسية لادخ
الأساليب التقنية التي تشكل قاعدة لنف
المثقفين من ذوي الميول الى النموذج الشرق
الماركسي أو الغربي الليبرالي .. وكسر البني
الاجتماعية والثقافية التقليدية التي يعتم
عليها التيار التقليدي في معارضته له
من خلال العائلة والدين والتقاليد ال
غير ذلك من التفسيرات التي توحي بأن ال
الاجتماعية الفقيرة في الريف لم تحتل المكان
المتوقعة لها في سياة السياسة الجدي
لأن عنصر الصراع الطبقي لم يكن موجو
بينهما وبين القوى الاخرى في المجتم
والدولة .. ولأن السلطة في البلاد ل
تنحاز الى تحريض الفقراء ض
الأغنياء والميسرين في الإدارت الهامة .

ولكي تنكشف أمامنا المصداقية " العلمي
" والسياسية " " لدور هذا الصراع " نحاول
أن نوسع المقارنة الى الدول التي تبن
هذه الفلسفة نفسها كمنهج سياسي
رسمي في البناء السياسي والتحويل الاجتماع
من أجل تقدير مدى أهمية هذه
المدعوة وفعاليتها ..

الريف : والتحويل الاجتماعي للعلاقة بين الريف والمدينة في روسيا :

هنا نلاحظ أن اللغة التي تعرف حقيقة السلطة داخل الدولة السوفياتية لا تختلف عن لغة الخطاب اليساري " الذي كان يعرف مفهوم السلطة في الدولة الجزائرية - وذلك على التمييز بين " الملكية من الناحية القانونية - لوسائل الانتاج وهي ملكية الدولة ممثلة المجموعة الوطنية والملكية الحقيقية التي تعود في الوقت نفسه للبيروقراطية المركزية ... بفضل " المخطط " والفرق المسيرة الأخرى في الوسط بفضل السلم البيروقراطي " 1 .

هذا على الرغم من أن " الخطاب الايديولوجي السوفياتي " يتبنى المادية التاريخية ونظرية الصراع الطبقي بكل ما يترتب عنه من انكار لجوهر روحي أو مثالي مشترك عند الانسان : كالدين ، والتعاطف البشري ، الخ ... وعلى الرغم من أن هذا الخطاب يحرض الطبقة العاملة ضد كل القوى التي تمنعها من مسك زمام السلطة بنفسها في الحياة .

على الرغم من ذلك بقيت الملكية الحقيقية أي السلطة على المؤسسات تفلت من يد هذه الطبقة وتتركز بيد الطبقة البيروقراطية .

واذا ماتجاوزنا علاقة هذه البيروقراطية بمجتمع المدن الى علاقتها بالأرياف فاننا نجد أن ارادتها أكثر صلابة مع الفلاحين - اذ لم تعط " الثورة " التي أدخلت الى الزراعة الفرصة للفلاحين - من أجل معارضتها أو التعبير عن موقفها " العفوي " تجاه " الكولخوزات " بحيث برزت هذه المعارضة بشكل غير مباشر : كالتخريب ، والاهتمام بالقطع الزراعية الخاصة واهمال القطع الجماعية . " ففي أوائل الحرب العالمية الثانية كان 40 ٪ من الفلاحين يعملون أقل من 100 يوم في أراضي التعاونية .. مما دفع السلطات الى اعطاء شكل خاص من الحرية للتعاونيات، كي توسع القطاع المخصصة للأفراد ، وتبيع جزء من انتاجها الى السوق الموازية فأصبحت القطع الفردية تعطي نصف الانتاج الوطني من اللحم والحليب والفواكه " 12

بحيث ما ان أرخي حبل الرقابة الحكومية، لصالح المبادرة الخاصة حتى تبين العمق الاجتماعي للأزمة التي كان يواريها التعاون الاجتماعي .

فالتجهيز التقني الحديث والخبرة الفنية ، والتحريض الايديولوجي لم يتمكن من تحويل الفلاحين الى قوة متحررة من كل الضغوط الاجتماعية السياسية .. الى درجة أنه اذا صدقنا أوسكار لانج الاقتصادي البولوني " فان النظام الكلوخوزي الذي وضع في الثلاثينات يبدو بالنسبة للمجتمع الريفي .. كنظام اقطاعي .. السيد فيه هذه المرة هو الدولة .. والاموال المقتطعة من الفلاحين توجه لبناء المصانع بدلا من بناء الكاتدرائيات "1 .

.. وفي التسيير الذاتي اليوغوسلافي :-

وعلى الرغم من أن القادة اليوغوسلافيين قد حاولوا رفض النموذج السوفياتي للدولة اللينينية المركزية ـ عن طريق اضعاف هذه المركزية .. لصالح المبادرة العفوية في الاطراف : أي في مواقع العمل والانتاج ـ على أساس : لا تكون فيه مصلحة العمال في كل مؤسسة على رأس الاهتمامات ـ وبذلك يراقب العامل التكنوقراطي بدلا من أن يبقى هذا الاخير مسيرا ومراقبا من الأعلى .. حيث يجر الوضع في الاتجاه المعاكس للحرية والديموقراطية ـ لصالح السيطرة البيروقراطية المطلقة 2 . كما يقول ادوارد كاردلج فان مصالح القاعدة الاجتماعية وارادتها لم تكن دائما على رأس اهتمام الدولة ومصدرا لسلطتها بحيث يتجلى ذلك من خلال علاقة المجتمع الريفي بالدولة .. فالسياق التعاوني الذي مس في البداية أراضي الدولة .. وقطاع الخدمات .. أصبح ابتداء من 1945 ثم 1949 ، يضيق الخناق على الاستغلالات العائلية الخاصة تحت قوة الرغبة في انجاح الخط الاشتراكي ، وذلك من خلال ، رفع الضرائب والاسراع في جمعها .. الامر الذي أدى انخراط كمي واسع للفلاحين في التعاونيات .

1 - op ; Cité , P 60 .

2 - op . Cité , P 127 .

بلغ حوالي 7000 تعاونية ..

لكن الوضع الاقتصادي الذي أعقب هذه المرحلة جسد التناقض الحاد بين ارادة الدولة، وارادة المجتمع الريفي .. اذ دخلت الزراعة مرحلة من الركود في القطاعين : التعاوني والخاص الأول بسبب التغييرات التي طرأت عليه .. والثاني بسبب الضغوط التي بقيت تلاحقه .

وقد انفجر هذا التناقض في سنة 1953 عندما اضطرت الدولة الى السماح للفلاحين بالخروج من التعاونيات .. فلم يبق سوى 1200 تعاونية .. بحيث أصبحت أهمية التعاونيات بالنسبة للدولة تقاس انطلاقا من ايجابياتها الاقتصادية والاجتماعية وليس انطلاقا من توسعه الكمي 1.

هكذا يبدو من النموذجين السابقين للدولة أن التفاوت في السلطة بين من يسيرون الدولة، ومن يشكلون موضوعا لحكمها بقي مستمرا ولم تستطع الأحزاب التي تبرر شرعيتها : انطلاقا من تزعمها لصراع : " العمال " ضد " القوى التي تستغلهم أو تجردهم من السلطة "، أن تفرض سلطة هذه القاعدة الاجتماعية على من يمسكون بزمام الدولة من فوق .

والواقع أن الخطاب الذي يبحث عن الدلالة الاجتماعية الطبقية الموجودة وراء كل تنظيم سياسي ، فيعطي الصفة البرجوازية للمسيرين عندما يتفاوتون في القرار بالنسبة للمنتجين - أو يطلق عليهم صفة المتسلطين عندما يفرضون الاختيارات ولا يستقبلونها من القاعدة . وصفة " الامتياز " عندما يناقضون مبدأ جماعية وسائل الانتاج ويحصرون التحكم فيها بيد النخبة الخ ... هو خطاب يفسر الدلالة الاجتماعية لسلوك سلطة الدولة انطلاقا من تصور ما ينبغي أن يكون - أي انطلاقا من تصور مجتمع خال من التفاوتات يباشر السد يموقراطية بدون قيود وبذلك فهو خطاب يسبق التجربة أكثر مما يسترشد بها - وينطلق من دولة مفترضة وليس من واقع محدد .

1- Agriculture moderne et socialisme (yougoslavie) presse universitaire de france, , 1968 - Ch.1.

لكن الخطاب اليساري يصبح مهمًا عندما يتحرر من القاميسة، ويحاول فهم الواقع بدلا من أن يمذهبه .. وعندما يعيش التجربة من الداخل بدلا من أن يحكم عليها من الخارج ..

فيما يخص السلطة على وسائل الانتاج أو على المؤسسات كمشكلة جوهرية في الدولة يذهب ادوارد كاردلج أحد القادة اليوغسلافيين الى أن "الامتياز الذي يعطى ~~للمثقفين~~ للمهندسين والخبراء هو ظاهرة شائعة ومنتشرة في بلادي وخاصة فيما يتعلق بالمشاركة النشيطة داخل المجالس المركزية في المؤسسات الكبرى ..

لأن المعرفة هي قوة انتاج تمثل بالنسبة للعامل نفس المصلحة التي تمثلها التقنية أو التكنولوجيا - فمن البديهي أن على العامل أن يسمع ويثق في من أكثر منه خبرة - لكي تحل المشاكل التي تتطلب معرفة أكثر من معرفته فليس العامل هو الذي يستطيع أن يدرس كل المشاكل ويجد لها الصيغ الاقتصادية والتجارية والتكنولوجية، بل هو ملزم على مستوى مجلس العمال بأن يقول لا أو نعم بناء على مقترحات ملموسة .. لكنه لا يستطيع أن يقول لا أو نعم الا بمعرفته للأسباب وادراكه لدلالة المقترحات ومن هنا ينبغي اعلامه بما يجري داخل المؤسسة وخارجها لكي يصبح قادرا على أن يقارن ويحكم ويشارك ".[1]

فالتمييز بين المعرفة واليد، والتقنية، والفعالية، الخ ... ~~ليس~~ اذن نظام من القيم الخاصة ببرجوازية الدولة ..
لأن المعرفة هي "أثمن رأسمال" وقوة انتاج أساسية في الدولة الاشتراكية .

والمشكل يبقى في كيفية جعل نتائج هذه المعرفة وآثارها قريبة من ادراك العامة من الشعب . اذ أن التعالي بها الى مستوى يجعلها غامضة وخارقة في نظر هذة العامة هو الذي يسهل تحولها الى قوة للضغط الايديولوجي والاجتماعي ، ويصير حامليها غير قابلين للنقد والمحاسبة .

1- Gilles Martinet, Op. Cité, P. 126 - 127.

هكذا يبدو أن المعرفة كقوة انتاج اقتصادية وكقوة للتحليل والتوجيه للعمل هي أمر لا جدال فيه .. وهو ما أدى ليس بالجزائر فقط بل بمعظم الامم الاشتراكية في العالم الى الاعتماد على النخبة من أجل الاسراع في التنمية والتحرير .

ومن هنا فانه عوضا عن الانطلاق من " الخطب " التي تحكم مسبقا على مستوى البناء الاشتراكي .. وتقييم الواقع في ضوئه فمن الأحسن النظر في المضمون الذي يعطيه الخطاب الوطني لهذا البناء في التجربة الميدانية .

وفي هذا الاطار نلاحظ أن مبدأ المردودية والنجاعة .. وضرورة أن يكون هناك تراكم مادي سريع .. لكي تكون هناك دولة قوية ومجتمع مزدهر .. قد شكل اللبنة الأساسية لبناء الدولة .وبدلا من الوقوع في مخطط الاشتراكية الأممية التي تقوم على النفي الكلي للتاريخ باعتباره ظاهرة " برجوازية " فان الاختيار الجزائري وقع على اشتراكية وطنية بحيث تجلى ذلك في مقارعة الرأسمالية الخارجية .. وتجنب فتح الصراع الطبقي داخليا .. الأمر الذي مكن من تحرير الاختيارات الاقتصادية من يد الرأسمال الاجتماعي، وتحرير الاختيارات الايديولوجية من نفوذ العواصم الايديولوجية الكبرى " للاشتراكية ".

فالمجتمع الذي تحمل آثارا ثقيلة من التبعية والاخضاع الخارجي ، كان شديد الحساسية نحو كل ما يتعلق بحقوقه الاقتصادية ، وشخصيته التاريخية والثقافية .

ويعني هذا الاختيار أن العدالة الاجتماعية لا تقوم بالضرورة على أساس مادي .. ولا ترتبط بنموذج سياسي من النماذج القائمة في العالم .. كما أنها لا تتعارض مع الروح الاخلاقية للإسلام .

ومن هنا فليس هناك ما يدعو الى حذر الأخوة الروحية التي تربط بين أعضاء الأمة، وفصمها بسبب التفاوت في الموقع الاجتماعي من وسائل الانتاج .. التي حذر الاسلام نفسه من تكدسها وكنزها بيد الافراد ..

في هذا الاطار الوطني - الحضاري كان المشروع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الدولة ينمو ويتوسع - اذ تعمدت الخطة العامة الانزلاق نحو الصناعة في المدن .. من أجل اكتساب الشروط التي تساعد على تنمية الفلاحة بوسائل تقنية حديثة .. غير أن هذه الوسائل لم تستطع الوصول الى المستوى المنتظر .. اذ يعود تعثر التنظيم التعاوني في جزء كبير منه الى انتظار وصول هذه الوسائل من الخارج ..

وهنا يعود بنا المشكل الى الخطة النظرية لبناء الدولة ..

هل كان من السهل تحقيق الاستقلال الصناعي من أجل كسب الاستقلال الغذائي؟ وتهيئة الكفاءات الوطنية لتشارك في اخراج المجتمع الريفي من الفقر والتخلف ؟

وعلى افتراض أن هذه الأهداف كانت ممكنة في المرحلة الأولى، هل كان المجتمع الريفي قابلا لادخاله في سياق القوى الاجتماعية الأساسية لفرض الضموم الاشتراكي على الدولة ؟

الواقع أن هذه التساؤلات تجد اليوم واقعا مغايرا لها .. فالتصنيع أدى الى نزوح القوى البشرية من الريف أكثر مما أدى الى نزوح الآلات التقنية في الاتجاه المعاكس .

والكفاءات الوطنية ظهر عليها الميل الى تفضيل الامتياز في برج البيروقراطية على الالتزام والتضامن في اطار التنظيمات الجماعية مع المنتجين، والفلاحون الصغار بقوا يفضلون أن تكون علاقتهم بالمدينة حرة ليبقى التطور أمامهم فرديا ..

والعلاقات الاشتراكية انحصرت في القاعدة الاجتماعية التي كانت تفرض عليها أوضاعها الخاصة أن تعيش مقابل بيع جهدها في قطاع الزراعة الريفية -

واذا رجعنا الى سياق تطبيق المشروع الزراعي - والنجاح السريع في تغيير علاقات الملكية في المجتمع.. مقابل العجز عن تغيير علاقات السلطة بين مجالس الفلاحين والادارات فاننا نجد أن ذلك يعود الى التعالي بالمعرفة الى مستوى يجعل منها عالماً طلسوليا غامضاً

حيث تستعمل اللغة الأجنبية، أو الارتفاع الى مستوى مدرسي معين الخ وسيلة شائعة لتضييق مشاركة الفلاحين في القرار .. وتنتهي الى ابراز مشاكل المسيرين، وتهوين مشاكل الفلاحين.. فيعود هؤلاء في معظم الحالات بمشاكلهم تغش في صدورهم .

فالتعالي بالمعرفة على هذا النحو يشكل وسيلة لفرض القرار البيروقراطي وجعل الادارة أقل استجابة لإرادة التنظيمات الجماعية الفلاحية بل ووسيلة لافلات النخبة المسيرة من النقد وعدم مواجهة الحاجات المعقدة وبذلك تخلق فراغا ثقافيا وايديولوجيا على مستوى القاعدة .. مناسبا لبث روح الزهد في سلطة الدولة وجدية النظام، وتشجيع الرجوع الى العلاقات القرابية والولائية والفوضوية .. المناقضة للمحتوى الجماعي - الاخلاقي الذي يعطي للدولة والقانون ..

والواقع أن هذا الشكل " الميثولوجي " للمعرفة والمسؤولية الذي يحاول المسيرون أن يرسخوه في انطباع المواطنين في القاعدة، لا يستمد تفسيره من أسبابا جتماعية بحتة.. أي أنه ليس وسيلة واعية لفئة تبني رفاهيتها على بؤس الغير بل يعود في الغالب الى مشكلات ثقافية تتعلق بالكفاءة والجدارة والتدبير الخ ...

فالدولة التي تمثل مطامح الجميع في كل صغيرة وكبيرة .. من دون أن تتوفر على الامكانيات لارضائها الا مع طول الوقت.. كانت مؤسساتها تقع تحت ضغط القاعدة الاجتماعية خارج دواليب الحكم ينجر عنه تصلب الفرق المسيرة داخل مكاتبه وأجهزته ..

بحيث أن هذا التصلب، لا يتخذ مظهرا غير مباشر، كتعظيم المعرفة، وتهويل المسؤولية الى آخره فقط. بل يسري في شرايين الدولة ممن قاعدتها الى قمتها.

فالأمر يبدو كما لو أن المدخل الباهرة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تبرر بها السلطة شرعيتها أمام المجتمع تلاقي صعوبة كبيرة في التحول الى واقع شامل..

وعليه فإنه خوفا من أن تثير هذه المفارقة استخفاف القاعدة.. فإن السلطة تتجنب النقد، وتتردد أمام الدفع بالتحليل والتوضح الى منتهاه في ما يخص أسباب المشاكل الاجتماعية والسياسية الهامة في البلاد.. اذ رأينا أن خطة التوضيح للسلطة وحتى عن الأسباب الخاصة بالمشروع الزراعي :كانت تمارس تحليلا أوضح في نطاق المجتمع (فلاحين - ملاك - وتجار) وفي نطاق التاريخ الماضي. وتنزع نحو التجريد والتسويف في نطاق الدولة في واقعها الراهن.

ان هذه الخطة نفسها تحكم نشاط الجهاز الايديولوجي أي الحزب على مستوياته المختلفة. وبذلك تجمع ال[illegible] المسيريين داخل الجهاز التنفيذي على الخصوص قادرين في هذا الجو على خلط العجز الحقيقي بالتقاعس، والمشاكل الموضوعية بالعيوب الذاتية، والمصلحة العامة بالتبذير...

ان غياب النقد الجريء للمؤسسات، والمشاريع، والرجال، وبمعنى أدق عدم وجود "خطاب" يربط مايملكه التقنيون والاداريون من معارف وخبرات بغايات وأهداف الجماعات في القاعدة.. كان يحصر الدولة في مجرد ارادة الجهاز التنفيذي.. وهي كما رأينا ارادة تواجه العجز المادي والفكري عن ارضاء الحاجات المعقدة والمتنوعة في المجتمع بواسطة التسامي بالمعارف والمسؤوليات، وتجنب الاحتكاك بالمشاكل في الواقع الشعبي البسيط..

بحيث أن هذا الجهاز الذي تكون في ظل المرحلة الأولى من بناء الدولة . هذه المرحلة التي شهدت تمركزا مزدوجا للمشاريع الاقتصادية الهامة : من جهة داخل المدن ومن جهة أخرى بيد المسيرين المثقفين ، لم يؤد وضعه تحت التطلعات والأهداف والحاجات الخاصة بالنصف الثاني من المجتمع الذي بقي خارج هذين القوسين : أي المدينة وأجهزة التسيير . لم يؤد الى تفسير حقيقي لهذا المجتمع الذي حاولت السلطة السياسية تنظيمه في تعاونيات التقرير تأثيره .. وبالتالي بقي هذا الجهاز أقل استجابة لحاجات القاعدة الاجتماعية الفلاحية لكونه ظل خاضعا لضغط القوى الاجتماعية الأخرى على الاستهلاك في المدن . وأدى التفاوت في الضغط الى تحويل البنيات الجديدة ، الى بنيات حثت الفلاحين على الانتاج من أجل تموين المدن . ترجمه بوضوح أحكام الرقابة على الانتاج وفشلها في ميدان التبادل . مما أدى الى انحسار الانتاج وانتفاخ التبادل والطلب وارتفاع الحاجة الى المزيد من الاستيراد وبذلك فان الدولة التي حاولت أن تبني نفسها انطلاقا من كسر التبعية الصناعية الى الخارج - وجدت نفسها أمام خطورة التبعية الغذائية والفلاحية .

وعلى الرغم من أن علاقات القوى ، على المستوى الأعلى للدولة كانت لصالح هذا التنظيم حيث تجلى ذلك في الاعتمادات الهامة التي حظي بها المشروع العمراني أو تجميع الفلاحين - فان الاعتماد على الدولة ظل يتجه نحو الاستقرار ، ويؤدي الى نتائجه المحتومة : وهي تحويل الفلاحين من ملاك الى اجراء عند الدولة أو عند البنوك ..

المراجع

-1- باللغة العربية :

أ - الكتب .

فـي التاريخ

1 . عبد الرحمان ابن خلدون ، المقدمة .

فـي الاجتماع والاقتصاد

1 . د . عبد المجيد مزيان ، النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون ، ش،و،ن ،ت ، الجزائر ، 1981 .

2 . حسن بهلول ، القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة الجزائرية ، ش، و، ن ، ت ، الجزائر 1976 .

3 . عبد اللطيف بن اشنهو ، تكون التخلف في الجزائر ، ترجمة مجموعة من الأساتذة ، ش،و،ن ، ت ، الجزائر 1970 .

4 . د . محمد السويدي ، آثار التسيير الذاتي على التنمية الاجتماعية في الجزائر ، رسالة ماجستير ، قدمت بجامعة القاهرة سنة 1970 (مخطوطة) .

5 . مصطفى مرضي المحيط البيروقراطي للقطاع التعاوني الزراعي ، رسالة ماجستير ، قدمت بمعهد العلوم الاجتماعية بجامعة وهران سنة 1983 .

فـي الثقافة والايديولوجيا .

1 . عبد الله شريط الفكر الاخلاقي عند ابن خلدون ، ش و ن ت ، الجزائر 1976 .

2 . عبد الله شريط ، المشكلة الايديولوجية وقضايا التنمية ديوان المطبوعات الجامعية 1980 .

3 . أحمد قائد ، التناقضات الاجتماعية والتناقضات ضمن الجماهير ، نشر محافظة الجزائر سنة

4 . مالك بن بني ، وجهة العالم الاسلامي ، دار الفكر ، ط م ، تونس 1970 ترجمة شاهين عبد الصبور .

وثائق ايديولوجية :

- الميثاق الوطني ، نشر حزب جبهة التحرير الوطني سنة 1975 .
- ميثاق الثورة الزراعية ، نشر رئاسة مجلس الوزراء 1971
- نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني (1954 - 1962) نشر وزارة الاعلام
(مقتطفات من منهج الصومام . برنامج طرابلس ، ملحقات)

خطب :

خطب الرئيس هواري بومدين من :

19 جوان 1965 الى 19 جوان 1970 نشر وزارة الاعلام .
ماي 1972 الى جوان 1973 نشر وزارة الاعلام .
جويلية 1973 الى ديسمبر 1974 نشر وزارة الاعلام .

تقارير :

- تقرير حول القضايا الفلاحية بالجزائر من 1962 - 1979 نشر الاتحاد الوطني للفلاحين .

- تقارير المؤتمر التأسيسي لاتحاد الفلاحين نوفمبر 1974 نشر اتحاد الفلاحين .

- تقارير الندوة الوطنية الثالثة للقطاع الاشتراكي الزراعي ، نشر وزارة الفلاحة أفريل 1973 .

تقارير المؤتمر الثاني لاتحاد الفلاحين ، أفريل 1979 ، نشر الاتحاد الوطني للفلاحين .

BIBLIOGRAPHIE EN LANGUE FRANCAISE.

bibliographie historique

1. Ageron Ch.R. Les Algériens Musulmans et la France (1971-1919) Paris, PUF, 1964.
2. Jacques Berque, le Maghreb entre deux guerres, 2e éd., Seuil, Paris 1962.
3. Julien Charle André, Histoire de l'Algérie contemporaine T.II Paris, PUF, 1964.
4. Louis Vignon, La France en Algérie, Paris, 1891.
5. Rey Goldzeiguer Annie, le Royaume arabe, SNED, Alger 1977.
6. Turin Yvonne, Affrontement culturel dans l'Algérie coloniale ecole, médecine, religion) 1830-1880. F.Maspéro, Paris, 1971.
7. Y.Lacoste, A.Nouschi et A.Prenant. L'Algérie passé et présent Paris, ed.Sociales, 1965.

Bibliographie sociale et économique

8. Abdellatif Benachenhou, L'exode rural en Algérie, SNED, Alger 1980.
9. Amin Samir, L'Economie du Maghreb, 2 t. Paris, ed. de minuit 1966.
10. André Tiano, Le Maghreb entre les Mythes, PUF, Paris, 1967.
11. Ageron Ch.R. et autres, Les Classes moyennes au Magrheb CRPM.
12. Bourdieu Pierre et A.Sayed, le Déracinement : la crise de l'agriculture traditionnelle, ed. de minuit, Paris, 1964.
13. Bourdieu Pierre, Travail et travailleurs en Algérie, Mouton, Paris, 1963.
14. Bourdieu Pierre, Sociologie de l'Algérie, que sais-je ? Paris 1971.

15. Claudine Chaulet, La Metidja autogérée, SNED, Alger,

16. Djilali Benamrane, L'agriculture et développement en
SNED Alger, 1980.

17. Djilali Sari, Dépossession des Fallah (1830. 1962)
Alger, 1975.

18. Djilali Sari, L'homme et l'érosion dans l'Ouarsenis
SNED, Alger, 1977.

19. Mostfa Lechref : L'Algérie : Nation et société, Mas
Paris, 1965.

20. Mostfa Madhi, La gestion socialiste ou l'Organisa
l'Etat dans l'entreprise, Thèse de 3e cycle (1983)
Bibliothèque de l'Institut des sciences sociales, u
d'Alger.

21. J.Molina, Bourenane, Bedrani, Les Politiques agra
Algérie, (vers l'autonomie ou la dépendance), CREA,
22. Mostfa Boutefnouchet, La famille Algérienne, SNED
1979.

23. Placide Rambaud, Société rurale et urbanisation
Paris, 1969.

24. Safar Zitouni : Les villages de la révolution ag
l'adaptation à un cadre nouveau, thèse de 3e cycle
Bibliothèque de l'université d'Alger.

25. Roger Bastide, Anthropologie appliquée, Payot,

26. Jean Jacques Pernnes, Structures agraires et déc
O.P.N., Alger, 1979.

27. Nicholas S. Hopkins, La transformation des campa
maghrébines, Cerès, Tunis, OPU, 1983.

28. Système urbain et développement au Maghreb, Sem
international de Hamamat, Tunis, Juin 1976.

3. Bibliographie ideologique et culturelle

29. Ahmed Taleb Ibrahimi, De la décolonisation à la révolution culturelle (1962-1972) SNED, Alger, 1973.

30. Ahmed Mehsas, L'Autogestion en Algérie, Anthropos, Paris, 1975.

31. Bruno Etienne, L'Algérie Révolution et cultures, Seuil, Paris, 1977.

32. Marc Raffinot et Pierre Jaques, Le Capitalisme d'Etat algérien, Maspéro, Paris, 1977.

33. Martinet Gilles, Les 5 communismes, Seuil, Paris, 1977.

34. K. Marx, Le 18 Brumaire

35. K. Marx et F. Engles, L'idéologie, allemande.

36. Monique Laks, Autogestion ouvrière et pouvoir politique en Algérie 1962-1965. Paris , études et documentation internationale, 1970.

37. Maxime Rodinson, Marxisme et monde musulman, Seuil, Paris

38. Michel Canan, Pouvoir et institution au Maghreb, Cerès Production, Tunis, 1978.

39. Philippe Lucas, Socialisme et décolonisation : le transfor algérien . 1962-1975, éd. de service de reproduction des th université de Lille III , 1976.

40. Philippe Lucas et J.C. Vatin, l'Algérie des anthropologues Maspéro, Paris, 1982.

41. Serge Kouytehizkey, L'autogestion : l'homme et l'état, l'expérience algérienne. Mouton, Paris, 1974.

42. W.K. Ruf, M. Cherif, E.Bruno et autres, Introduction à l'Afrique du nord contemporaine, ed.CNRS, Paris, 1975.

43. Agriculture moderne et socialisme (l'expérience yougoslave) PUF, Paris, 1968.

4. Documents ideologiques et juridiques

44. La Charte d'Alger, Secrétariat du Parti FLN. 1964.

45. Recueil de textes d'Application relatif à la révolution agraire ed.CNRA, Ministère de l'agriculture, 19

46. Premier seminaire sur l'habitat rural (20 au 24 mars 197 Alger, Ministère de l'agriculture, 1974.

5. Organismes nationales de recherche :

47. Ministère de Planification; "synthèse de bilan économique et sociale de la décennie 1967-1978," 4e Congrès du Parti FL Mai 1980.

48. AARDES = (Association algérienne de Recherches démographiq économiques et sociales)

a tome II les attributaires de R.A. : Structure démograph

b tome III " Structures familia mobilité géographiq

c tome IV " Conditions souhaité bitat des populati candidates à la R.A

d étude spéciale : les villages socialistes : données soc économiques et conditions de logement.

49. INAP = (Institut National d'étude et analyse pour la planification)

a les villages socialistes et système coopératif

b emplois et revenus de la population candidates à la R.A.

50. CREA = (Centre de recherche sur l'économie appliquée)

a-Production et producteurs agricoles, équipe de l'économie rurale, 1981.

51. E.N.A. = (Ecole Nationale d'administration)

a-le morcellement et la révolution agraire en grande Kabylie enquête réalisée par un groupe d'étudiants stagiaires en 1973. à Tizi Ouzou. Wilaya de Tizi Ouzou.